

مَجْمَعَةُ الْمُؤَلَّفَاتِ

# المحيط

فِي الصُّورَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَنَحْوِهَا وَصَرْفِهَا

الجزء الثالث

الطبعة الثانية

مكتبة دار الشروق

شارع سوريا - بيروت

# مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ



رابط بديل  
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



الطبعة الثانية

١٣٩٠هـ - ٢٠١٧م

## ٦ - المرح والزم

يجري المدح والذم بأفعال كثيرة يمكن قسمتها إلى ثلاث زمر ، لكل زمرة أحكامها الخاصة ، وإن كانت كلها تتشابه في تسميات جملها .

### أ - المرح والزم بفعل « حب » :

يستعمل فعل « حب » للمدح إن كان مثبتاً ، فاذا دخلته « لا » ، النافية صار للذم . والشكل المعتاد لجمته هو الآتي :

( حبذا زيدٌ )

وقد اختلف النحاة - كماداتهم - في تحليله . واليك ما قالوه في هذا الشأن :

- ١ - ( حبٌ ) : فعل ماض جامد لانشاء المدح .
- ( ذا ) : اسم اشارة في محل رفع فاعل لـحب .
- ( زيد ) : مبتدأ مؤخر . وجملة فعل المدح مع فاعله خبر عنه مقدم . أو : « زيد » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أي : المدوح زيدٌ . وعلى ذلك يكون الكلام جملتين : حبذا + المدوح زيد . وكتاتهما مستأنفة . أما على الاعراب الأول فالكلام جملة واحدة كبرى ، داخلها جملة صغرى : [ زيد ( حبذا ) ] (١) .

(١) هذا التحليل لأبي علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك . وقيل هو تحليل سيويه . وعلى كل ، فهو المشهور بيننا اليوم .

٢ - ( حبذا ) : اسم مركب من « حب وذا » ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، أو في محل رفع خبر مقدم .  
( زيدٌ ) : خبر ، أو مبتدأ مؤخر (١) .

٣ - ( حبذا ) : كلها : فعل ماض .  
( زيد ) : فاعل (٢) .

### ب أمطام خاصة بحبذا :

١ - لا يكون الفاعل هنا إلا اسم الإشارة « ذا » .

٢ - لا يجوز لهذا الفاعل أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم ، بل يلتزم شكل الافراد والتذكير ، تقول : « حبذا زيد - حبذا فاطمة - حبذا زيد وعمرو - حبذا فاطمة وعائشة ... الخ » .

٣ - يجوز الاتيان بتمييز لهذا الفاعل ، لأنه اسم اشارة مبهم . لكن هذا التمييز لا يطابقه بل يطابق المخصوص بالمدح أو الذم . تقول : « حبذا رجلاً زيدٌ - حبذا رجلين زيدٌ وعمرو - حبذا رجلاً زيدٌ وعمرو وبشرٌ » .

٤ - يجوز حذف المخصوص إن دل الكلام عليه ، كأن يقول لك أحدم : ما رأيك في السنر ؟ فتقول : « يا حبذا ! لولا قلة المال ، والتقدير : يا حبذا السفر .

(١) وهذا التحليل للبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي وابن عصفور وغيرهم .

(٢) وهذا التحليل لابن درستويه وجماعة غيره .

٥ - لا يجوز تقديم المخصوص في باب « جذا » ، فلا يقال :  
« زيد جذا » .

٦ - لا يجوز للتمييز هنا أن يتقدم على « جذا » ، فلا يقال :  
« رجلاً جذا زيد » ، ولكن يسمح له بأن يكون قبل المخصوص أو  
بعده ، تقول : « جذا رجلاً زيد - أو : جذا زيد رجلاً » .

٧ - لا يجوز دخول نواسخ الابتداء على المخصوص هنا ، على الرغم  
من اعتباره مبتدأً ، فلا يقال : « جذا كان زيد - ولا : جذا إن زيداً -  
ولا : جذا ظننت زيداً » .

٨ - كل ما قيل في « جذا » يقال مثله في « لا جذا » ، إلا  
أن هذه للذم بسبب النافي « لا » .

ويمكن الآن تلخيص الأشكال المتعددة لأساليب « جذا » على  
الشكل التالي (١) :

١ - ( جذا ) = فعل + فاعل .

٢ - ( جذا زيدٌ ) = فعل + فاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ  
محذوف .

٣ - ( جذا رجلاً زيدٌ ) = فعل + فاعل + تمييز للفاعل +  
مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف .

٤ - ( جذا زيدٌ رجلاً ) = فعل + فاعل + مبتدأ أو ... +  
تمييز .

(١) هذا التلخيص جار - كما هو ظاهر - على التحليل الأول الذي هو  
المشهور الآن بيننا .

## ج - المدح والزمم بنعم وبئس :

نِعْمَ وبئسَ : فلان جامدان لا يستعملان إلا في المدح والذم .  
وأشكال جملتها تشبه أشكال جملة « حبذا » مع بعض الاختلافات اليسيرة .  
واليك بيان ذلك مع تحليل كل شكل :

### ١ - ( نعم الرجل )

هذا أبسط أشكال جملة المدح بنعم . حيث لا نرى إلا فعل المدح مع فاعله . أما المخصوص بالمدح فمحذوف . ولا يجوز استعمال هذا الشكل إلا عندما يكون في الكلام ما يشعر بالمخصوص ، كقوله تعالى : « ومأواهم جهنم ، وبئس المصير » ، أي : وبئس المصير جهنم .

### ٢ - ( نعم الرجل زيد )

وهذا هو الشكل المؤلف . ويتألف من فعل للمدح ، ثم فاعله ، ثم مخصوص بالمدح . وقد اختلفوا في اعراب هذا المخصوص اختلافهم في مخصوص « حبذا » . فقال بعضهم : هو مبتدأ ، خبره جملة المدح قبله . وقال آخرون : هو مبتدأ خبره محذوف . والتقدير : زيد المدوح . وقال غيرهم : هو خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير : المدوح زيد .

### ٣ - ( زيد نعم الرجل )

نرى هنا المخصوص قد تقدم . وهذه ميزة لمخصوص « نعم » لا يتحلى بها مخصوص « حبذا » . وفي هذه الحالة يجب اعرابه مبتدأ ، وجملة المدح خبر عنه .

### ٤ - ( نعم ... رجلاً زيد )

هنا نرى فاعل المدح وهو « الرجل » قد طرد من الجملة ، فناب

عنه في الفاعلية ضميره الذي تقديره « هو » . ولما لم يكن هذا الضمير يعود على شيء مذكور ، صار كلمة غامضة في حاجة ماسة إلى التمييز ، أو قل : إن الاسناد كله أصبح في حاجة إلى التمييز ، لأن اسناد فعل المدح إلى ضمير غامض الدلالة شيء غير مقبول ، ولهذا كله عاد الفاعل نفسه ، وهو « الرجل » ، ولكن لا على هيئة فاعل ، لأن الفاعلية احتلها ضميره ، بل على هيئة تمييز (١) . وصارت الجملة الآن مؤلفة من : فعل مدح + فاعل مستتر + تمييز + مخصوص هو مبتدأ أو خبر على خلاف في الاعتبار .

وقد اشترطوا في هذا الضمير الفاعل شروطاً ثلاثة : أن يظل مستتراً ، ثم أن يظل مفرداً ، ثم أن يميز بنكرة بعده (٢) .

كما اشترطوا في التمييز هنا شروطاً أخرى : أن يتأخر عن فعل المدح أو الذم ، وهو نفس الشرط في تمييز « حبذا » ، ثم ان يطابق المخصوص افراداً وتثنيةً وجمعاً ، فقول : « نعم .. رجلاً زيداً - نعم ... رجلين زيداً وعمرو - نعم ... رجلاً زيداً وعمرو وبشر » ، ثم أن يكون صالحاً لدخول « ال » عليه . وهذا طبيعي لأنه في الأصل كان فاعلاً لفعل المدح أو الذم ، وفاعل المدح أو الذم - كما نعلم - يجب أن يكون محلياً بـ « ال » (٣) .

(١) راجع مبحث التمييز المحول .

(٢) وكل هذه الشروط من باب تحصيل الحاصل .

(٣) اشترطوا في باب نعم وبئس أن يكون الفاعل محلياً بـ « ال » الجنسية ، نحو : « نعم الرجل زيد » ، أو مضافاً الى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم رجل الصدق زيد » ، أو مضافاً الى مضاف الى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم حكيم شعراء الجاهلية زهير » . ←

٥ - ( زيدٌ نعم ... رجلاً )

ليس في هذا الأسلوب شيء جديد سوى تقديم المخصوص . أما عناصره فكمناصر سابقه .

٦ - ( نعم ... رجلاً )

هنا حذف المخصوص . وقد قلنا : إن ذلك لا يكون إلا بدليل .

٧ - ( نعم ... زيدٌ رجلاً )

هنا تأخر التمييز عن المخصوص . وهذا جائز إلا أنه قليل .

٨ - ( زيدٌ نعمَ ما هو )

هنا نرى « ما » قد دخلت الجملة ، وبعدها اسم مفرد هو الضمير « هو » .

وقد اختلفوا في تحليل هذا الأسلوب .

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر . و « ما » نكرة تامة في محل نصب على التمييز للفاعل المستتر . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة مما يلي :

→ على أن هذا الشرط ليس لازماً . فقد جاء فاعل نعم نكرة ، كقولهم : « نعم شاعر أنت » . كما جاء نكرة مضافة لل نكرة كقول الشاعر :

فنعمَ صاحب قومٍ لا سلاحَ لهم

وصاحبُ الركبِ عثمانُ بن عفان

كما جاء اسماً موصولاً ، نحو : « نعم الذي يصون لسانه عما لا يحسن » . وسرى بعد قليل أن فاعل نعم قد يكون لفظ « ما » الموصولة أو النكرة الموصوفة . وكل هذا هو الذي حملنا على إهمال ذكر الشروط التي اشترطوها في فاعل نعم ، في المتن .



مبتدأ + فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » تمييز + مخصوص  
هو مبتدأ أو خبر على اختلافهم المعروف في أمره .

٢ - وقال آخرون : « ما » نكرة تامة ، وهي نفسها فاعل لفعل  
المدح . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

مبتدأ + فعل مدح + « ما » فاعل + مخصوص هو مبتدأ أو ...  
هذا ويجوز أن تدغم « ما » في الفعل فيقال : « نَعِمًا » بكسر  
النون والمين .

٩ - ( نعم ما يفعل زيد )

هنا زى بمد « ما » جملة ، لا مفرداً . وقد اختلفوا في تحليل  
هذا الأسلوب أيضاً :

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر ، و « ما » نكرة  
ناقصة (١) في محل نصب على التمييز لفاعل نعم المستتر . والجملة بعدها صفة  
لها . والتقدير : نعم هو شيئاً يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا  
مؤلفة من العناصر الآتية :

فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » النكرة الناقصة التي هي  
تمييز للفاعل المستتر + جملة من فعل وفاعل واقمة صفة ل « ما » .

٢ - وقال آخرون : « ما » معرفة ناقصة (٢) ، أي اسم موصول ،

(١) النكرة الناقصة هي التي تحتاج الى ما يتم معناها ، ويكون هذا التتم  
صفة لها ، سواء أكان مفرداً كقول الشاعر : « لما نافعٍ يسمى اللبيب ... »  
أي : للشيء نافعٍ يسمى اللبيب ، أو كان جملة ، كما هو الوضع في مثالنا أعلاه .  
أما النكرة التامة فلا تحتاج الى هذا التتم .

(٢) أي هي اسم موصول . وسميت معرفة لأن الاسماء الموصولة معارف .  
وسميت ناقصة لحاجتها الى جملة الصلة .

وهي نفسها فاعل لفعل المدح ، والجملة بمدحها صلة لها . والتقدير : نعم الذي يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :  
فعل مدح + اسم موصول فاعل + جملة صلة .

## ١٠ - ( زيد نعم ما )

هنا لا نجد شيئاً بعد « ما » ، لا مفرداً ولا جملة . وعلى هذا تكون فكرة تامة ، لا كفتائها بنفسها وعدم حاجتها إلى ما يتممها . وقد اختلفوا في إعرابها : فذهب قوم إلى أنها هي نفسها فاعل « نعم » ، وذهب آخرون إلى أنها تميز لفاعل نعم المستتر . فعلى المذهب الأول تكون الجملة مؤلفة من العناصر الآتية : مبتدأ + فعل + فاعل . وعلى الثاني تكون مؤلفة من العناصر التالية : مبتدأ + فعل + فاعل مستتر + تمييز .

## ١١ - ( نعم الرجل كان زيد )

هنا نجد الفعل الناسخ قد دخل على المخصوص . وهذه اليزة لا يتحلى بها مخصوص « جدا » كما رأينا .

## ١٢ - ( نعم الرجل رجلاً زيد )

هنا نرى اجتماع الفاعل الظاهر « الرجل » مع تمييز له « رجلاً » . وهذا الأسلوب منعه بعضهم بحجة أن الفاعل ظاهر ، فهو واضح لا يحتاج إلى تمييز ، وأجازه آخرون على أنه نوع من التوكيد .

## ١٣ - ( نعم الرجل زيد من شاعر )

هنا نجد التمييز مجروراً بـ « من » . وهذا جائز . إلا أننا في الاعراب

تقول : الجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة من « الرجل » الذي هو المميّز .

١٤ - ( نعمت المرأة فاطمة )

هنا نجد الفعل مقترناً بباء التأنيث لأن فاعله مؤنث . وهذا جائز لا واجب ، إذ يمكن أن يقال : « نعم المرأة فاطمة » . كما أنه يجوز تأنيث الفعل ولو كان فاعله مذكراً ، وذلك إذا كان المخصوص مؤنثاً ، نحو : « نعمت الثواب الجنة » (١) .

د - المرح والزم بوزن « فَعْلٌ » :

هذه هي الزمرة الثالثة من الأفعال التي تستعمل في المدح والذم ، وهي : كل فعل اجتمعت فيه الشروط اللازمة لصوغ « أفعل » التمجيد منه ، بعد نقله إلى باب « فَعْلٌ » المضموم العين ، نحو : « كَتَبَ - حَسَنٌ - قَبِيحٌ - بَرُّعٌ ... الخ » ، أو تركه على حاله إن كان معتل العين ، نحو : « ساءٌ - جادٌ - خانٌ ... الخ » .

وبعد أن تصب الفعل في هذا الوزن يجوز لك أن تسكن عينه لنقل الضمة على العين ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَنٌ - قَبِيحٌ - بَرُّعٌ ... الخ » ، كما يجوز لك أن تنقل الضمة إلى الفاء ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَنٌ - قَبِيحٌ - بَرُّعٌ ... الخ » .

فاذا تهيأ لك الفعل على الشكل الذي تجب جاز لك أن تستعمله في جميع أساليب نعم وبس ، مطبقاً عليه جميع أحكامها (٢) ، فتقول :

(١) كل الأحكام والأشكال التي أوردناها لـ « نعم » تنطبق على « بس » .  
(٢) ما عدا الأساليب التي تدخلها « ما » .

- ١ - حَسَّنَ الرجلُ ...
- ٢ - حَسَّنَ الرجلُ زيدُ .
- ٣ - زَيْدٌ حَسَّنَ الرجلُ .
- ٤ - حَسَّنَ ... رجلاً زيدُ .
- ٥ - زَيْدٌ حَسَّنَ ... رجلاً .
- ٦ - حَسَّنَ الرجلُ رجلاً زيدُ .

إلا أن هذه الزمرة تمتاز عن سابقتها بثلاثة أساليب جائزة فيها :

١ - ( حَسَّنَ زيدُ )

هنا نجد المخصوص بالمدح هو نفسه فاعل المدح . وهذا شيء لم يكن جائزاً مع « نعم » ، و « جداً » . فهناك كان لا بد من فاعل لفعل المدح أو الذم ، ثم من مخصص بالمدح أو الذم .

٢ - ( حَسَّنَ زيدِ )

هنا نجد الفاعل مجروراً بياء زائدة ، تشبيهاً له بفاعل التعجب في صيغة : « أحسن زيدِ » ، لأن هذه الزمرة تحمل في حقيقتها كلاً من معني التعجب والمدح والذم .

٣ - ( زيدُ وعمرو وبكرُ حَسَّنُوا رجالاً )

هنا نجد الفاعل المستر قد برز ووافق المخصوص في جنسه وعدده . وهذان أمران كانا محظورين على فاعل « نعم » ، المستر . إذ الواجب في مثل هذا التركيب مع « نعم » ، أن يقال : « زيدُ وعمرو وبكرُ نعم ... رجالاً » .

## ٧ - الاختصاص

## آ - معناه وأغراضه :

إذا كتب أهل حيٍّ من الأحياء هذه العريضة إلى رئاسة البلدية :  
« نحن زجو تشجير شارعنا » .

فماذا سيفهم رئيس البلدية من كلمة « نحن » ؟ هل سيرف شخصيات هؤلاء المطالبين بتشجير شارعهم من مجرد قولهم « نحن » ؟ لا شك أنه لن يعرفهم ، ولا شك أن شارعهم سيظل بغير أشجار إلى الأبد . ذلك أن الضمير - وإن كان يعد في المعارف - هو كلمة مبهمه ، فكل إنسان يستطيع أن يقول « أنا » ، وكل فئة من الناس تستطيع أن تقول « نحن » . وهكذا تصبح كلمة « أنا » علماً على كل فرد متكلم ، وتصبح كلمة « نحن » علماً على كل جماعة تتكلم . وفي ذلك ما فيه من الغموض والابهام .

هنا ، يجد سكان الحي أنفسهم مضطرين إلى أن يبينوا لرئيس البلدية ما يعنونه بكلمة « نحن » ، فيكتبون :

« نحن - سكان حيِّ الصالحية - زجو تشجير شارعنا » .  
وعندئذ فقط سيرف رئيس البلدية من هؤلاء المطالبون ، وسيأمر بتشجير شارعهم .

وهكذا نصل إلى معنى الاختصاص ، وإلى النرض الأول من

غرضيه : إنه ذكر اسم صريح منصوب بعد ضمير مهم ، بغرض توضيح هذا الضمير ، وبيان المقصود منه .

ويقف المدير في طلابه قائلاً لهم :

« أنا أدعوكم إلى الجِد والعمل » .

فهل يكون الضمير « أنا » مهماً بالنسبة لطلاب المستمعين ؟ . لا .  
فها هو صاحب الضمير مائلاً أمامهم يخاطبهم . ومع ذلك ، فلا يزال « أنا » محتاجاً إلى تحديد أكثر ، فهذا الضمير يعني « ذات المدير » كلها ، بكل ما تشتمل عليه من صفات ، لكن المدير لا يخاطب طلابه بكل ذاته ، إنه يخاطبهم باعتباره أباً لهم ، أو باعتباره صديقاً لهم ، أو باعتباره مديراً لهم ، أو بأي اعتبار آخر مما يشتمل عليه « أنا » . وهكذا نجد الضمير غامضاً لشموله صفات الذات الكثيرة . وبالتالي يصبح في حاجة إلى بيان الصفة المقصودة منه . فيقول المدير عندئذٍ :

« أنا - الأبَ الروحي لكم - أدعوكم إلى الجِد والعمل » .

وهكذا نصل إلى الغرض الثاني من الاختصاص : إنه بيان صفة مقصودة من بين الصفات الكثيرة التي يشتمل عليها الضمير باطلاقه (١) .

ويرد الآن السؤال الآتي : لماذا سمي هذا الاسلوب اختصاصاً ؟

والجواب : أن المدير عندما قل عبارته الأولى : « أنا أدعوكم » كان قد نسب الدعوة وأسندها إلى « أنا » بكل ما يشتمل عليه هذا الضمير

(١) نغير عن هذا الغرض في أساليبنا المعاصرة بالاسلوب التالي : « أنا -  
بصفتي أباً روحياً لكم - أدعوكم ...

من صفات ، لكنه لما قال : « أنا - الأبّ الروحي لكم - أدعوكم .. » صار إسناد الدعوة مخصوصاً بصفة الأبوة الروحية من بين كل الصفات التي يشتمل عليها الضمير « أنا » . إنه اختص الدعوة بهذه الصفة فقط . فلهذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ، ولهذا أيضاً سمي الاسم المنصوب بالمتخص ، لأنه هو وحده اختص بالحدث من بين سائر الصفات التي تنضوي معه تحت الضمير « أنا » .

### ب - تحليل أسلوب الاختصاص :

لا بد في كل عبارة اختصاص من ضمير يتلوه الاسم المتخص على الشكل التالي :

( نحن - معاشر الانبياء - لا نورث )

الاعراب :

( نحن ) : ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ .

( معاشر ) : اسم منصوب على الاختصاص . وبعبارة أكثر تفصيلاً :

مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص - أو أعني - أو أوقد » .

( الانبياء ) : مضاف اليه مجرور .

( لا نورث ) : لا : نافية . نورث : مضارع مرفوع مجهول .

نائب الفاعل مستتر تقديره « نحن » .

« جملة : نحن مع خبره » ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

« جملة : أخص معاشر الانبياء » اعتراضية لا محل لها من الاعراب .

ويرى بعضهم جعلها حالاً من الضمير « نحن » ، فيكون محلها النصب (١) .

(١) حجة اللانين للحالية أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا مما أصله المبتدأ .

وهي حجة واهية كما ظهر لك ذلك في مبحث الحال . فراجعه .

« جملة : لا نورث » خبر عن المبتدأ « نحن » محلها الرفع .

### ج - الضمير في الاختصاص :

الأكثر في أسلوب الاختصاص أن يكون لضمير المتكلم ، كما رأيت في الأمثلة السابقة . وقد يكون لضمير الخطاب على قلة ، نحو : « بك - الله - أرجو نجاح القصد » . أما ضمير الغيبة فلا يأتي له الاختصاص مطلقاً ، فلا يقال : « هم - الطلاب - يحبون الرياضة » .

### د - المختص :

١ - يجب في الاسم المختص أن يكون معرفاً بـ « ال » ، نحو :  
« أنا - الطالب - أحب القراءة » .

٢ - أو أن يكون مضافاً لمرف بها ، نحو : « نحن - معاشراً  
الانبياء - لا نورث » .

٣ - أو أن يكون مضافاً إلى علم ، نحو : « نحن - بي ضبة -  
أصحاب الجمل » .

٤ - أو أن يكون علماً . وهذا قليل . ومنه قول الراجز :  
« بنا - تيمماً - يكشف الضباب » .

### هـ - الاختصاص بأمرها :

استعملت العرب قديماً أسلوباً غريباً في الاختصاص يشبه أسلوب  
النداء بتصميمه وذلك نحو :



( أنا - أيها الطالب - أحب القراءة )

فالمتكلم هنا لا يريد مناداة طالب ، لأنه هو الطالب نفسه ، إنما يريد من عبارته ما يزيدنا نحن اليوم بقولنا : « أنا - بصفتي طالباً - أحب القراءة » .

والاعراب :

( أنا ) : مبتدأ .

( أيها ) : أي : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص أو أعني ... » ، مبني على الضم في محل نصب . وبعبارة مختصرة : اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص . ها : زائدة .

( الطالب ) : صفة لأي مرفوعة .

( أحب القراءة ) : فعل مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به .

« جملة : أنا مع الخبر » ابتدائية لا محل لها .

« جملة : أخص أيها الطالب » : معترضة لا محل لها . أو حالية

محلها النصب .

« جملة : أحب » : خبر للمبتدأ محلها الرفع .

ملاحظات :

١ - ليس من الضروري أن يكون الضمير في باب الاختصاص واقعاً موقع المبتدأ ، بل يجوز أن يكون في مواقع إعرابية مختلفة ، نحو : « اني - الطالب - أحب القراءة » .

٢ - ليس من الضروري أيضاً أن تكون جملة الاختصاص معترضة

بين الضمير وتام الجملة ، بل قد تأتي بعد التام ، نحو : « اعتمدوا عليّ  
أيها الرفيق » أي : اعتمدوا عليّ بصفتي رفيقاً لكم .

٣ - لا يجوز للمختص أن يتقدم على الضمير . فلا يقال :  
« الطالب أنا أحب القراءة » . وهذا طبيعي ، لأن الاختصاص في واقعه  
هو عملية تخصيص لشيء عام ، ولا يكون تخصيص إلا من بعد تعميم .

## ٨ - التحذير

## أ - تعريفه :

التحذير هو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه ، كقولك لمن تخشى عليه أن تصيبه النار : « احذر النار » .

أو هو : تنبيه المخاطب على ما يخشى أن يصيبه مكروه ، كقولك : « أبعد ثوبك عن النار » .

لكن البلاغة تأبى - في مواقف التحذير - هذا الاسهاب الذي جاءت عليه الجملتان السابقتان ، لأن الاسهاب هنا يفوت الغرض من التحذير . فكأكون غيباً لو رحت أحذر انساناً من سيارة تكاد تدهسه بقولي : « يا أيها الرجل الواقف في وسط الشارع ، هناك سيارة قادمة من خلفك تكاد تدهسك ، فاحذرها » . لا شك أن السيارة ستكون قد دهسته قبل أن أتم عبارتي ، بل ليس بعيداً أن يكون قد دخل عالم الأرواح قبل تمامها .

إذن ، فمواقف التحذير توجب علينا أن نحذف من عبارتنا كل ما يمكن الاستغناء عنه ، وأن نكتفي بأقل ما يمكن من الكلمات . ولهذا جاءت عبارات التحذير وليس فيها إلا المفعول به وحده ، كما سنرى بعد قليل .

### ب - أساليب التحذير :

قلنا قبل لحظة : إن عبارة التحذير ليس فيها إلا المفعول فقط ، لكن هذا المفعول قد يكون هو المكروه المحذره منه ، نحو « النار ! » ، وقد يكون هو الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، نحو : « ثوبك » ، وقد يجتمع في العبارة المفعولان كلاهما ، نحو : « ثوبك والنار » . والذي يجب الانتباه إليه ، هو أن كل مفعول يناسبه من الأفعال ما لا يناسب صاحبه ، فيجب علينا عند تقدير الأفعال المحذوفة أن نقدر لكل مفعول ما يناسبه منها .

واليك الآن أساليب التحذير المختلفة ، مع تحليل كل منها :

#### ١ - ( النار )

هنا لا نجد إلا المحذر منه . والفعل الذي يناسبه هو « إحذر » أو ما يمكن أن يؤدي معناه من الأفعال . وعلى كل ، « فالنار » مفعول به لفعل محذوف . وبعبارة مختصرة : منصوب على التحذير . وعلى هذا تكون عبارتنا مؤلفة من جملة واحدة .

#### ٢ - ( النار النار )

هذا الأسلوب كسابقه ، إلا أن فيه توكيداً لفظياً للمفعول به .

#### ٣ - ( ثوبك )

هنا لا نجد المكروه المحذر منه ، بل نجد الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، والفعل المناسب له هو « أبعد » . فيكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعد » أو أي فعل آخر يناسب المقام . وبعبارة مختصرة : « ثوبك » منصوب على التحذير . وعلى كل ، فالعبارة مؤلفة من جملة واحدة .

## ٤ - ( ثوبك ثوبك )

الجديد هنا ، هو وجود تأكيد لفظي للمفعول به .

## ٥ - ( النارَ والحفرةَ )

هنا نجد مكروهين محذراً منها ، لذا ففعل « إحذر » وحده يليق  
بها معاً ، إذ يمكن أن يقال : احذر النار والحفرة . فعلى هذا ، تكون  
النار هي المفعول به ، وتكون الحفرة معطوفة على النار . والعبارة كلها  
جملة واحدة .

## ٦ - ( ثوبك والنارَ )

هنا نجد شيئين مختلفين : المكروه المحذّر منه ، وهو النار ،  
والشيء الذي يخشى عليه منها ، وهو الثوب . وعلى ذلك ، فتقدير فعل  
واحد للاسمين لا يجوز ، لأن ما يناسب أحدهما لا يناسب الآخر ، فلو  
قدرت فعل « احذّر » فقط ، لكان كلامي : « احذر ثوبك واحذر  
النار » . وهذا الكلام فاسد ، إذ لا معنى لأن احذّر الانسان من ثوبه .  
ولو سلطت الفعل « أبعده » وحده على الاسمين ، لكان كلامي « أبعده  
ثوبك وأبعده النار » ، وهذا كلام فاسد أيضاً ، إذ يعني أن يبعد عن نفسه  
كلام من الثوب والنار ، مع أن المراد أن يبعد ثوبه عن النار ، لا أن  
يبعد معها . كل ذلك يوجب علي أن أقدر فعلاً لكل اسم على حدة ،  
هكذا : « أبعده ثوبك واحذر النار » . وعلى هذا ، يكون « ثوبك »  
مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعده » ، و « النار » مفعول به لفعل  
آخر محذوف تقديره « احذر » . وتكون العبارة على هذا التقدير مؤلفة  
من جملتين لا من جملة واحدة . وحرف العطف يطفئ الجملة الثانية على  
الجملة الأولى .

## ٧ - ( إياك والنار )

هذا الاسلوب كسابقه في تصميمه : هو مؤلف من جملتين لم يبق من كل منها إلا مفعولها . غير أن مفعول الجملة الأولى هنا جاء على صورة ضمير نصب منفصل ، والفعل المناسب له هو فعل « أَحَذِرْ » ، إذ كان الأصل « أَحَذِرْكَ » و « إِحْذِرِ النَّارَ » ، فلما حذف الفعل « أَحَذِرْ » ، فَقَدَ الضمير المتصل ما كان يتمد عليه في اتصاله ، فانقلب إلى شكل المنفصل .

## ٨ - ( إياك من النار )

هنا نجد المكروه المحذر منه مجروراً بـ « و » ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد ، فيكون التقدير : احذرك من النار . وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » هو مفعولها ، و « من النار » جار ومجرور متعلقان بمفعولها المحذوف .

## ٩ - ( إياك النار )

هنا نجد المكروه المحذر منه غير مسبق بحرف عطف ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد فقط ، هو فعل « أَحَذِرْ » ، لأن هذا الفعل يستطيع أن يمتد إلى مفعولين ، فيكون التقدير : « أَحَذِرْكَ النَّارَ » ، وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » مفعولها الأول ، و « النار » مفعولها الثاني .

ملاحظات :

١ - يقول النحاة : إن حذف الفعل في عبارات التحذير واجب ، إلا إذا كانت العبارة لا تشمل إلا على المحذر فقط ، أو المحذر منه فقط ،

نحو : « ثوبك » ، ونحو « النار » . ففي هاتين الحالتين يجوز ظهور الفعل ، فنقول : « باعد ثوبك » ، كما نقول : « احذر النار » . لكنه إذا ظهر الفعل لم تحسب العبارة في عداد أساليب التحذير .

٢ - يمكن للمحذر أو المحذر منه المذكور وحده في الجملة أن يأتي مرفوعاً ، لا منصوباً ، نحو « النار » . ففي هذه الحالة لا تحسب العبارة في أساليب التحذير ، ويعرب المرفوع مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير : النار قريبة منك ، أو أي تقدير آخر مناسب .

٣ - إذا كان المحذر بلفظ « إياك » ، فلا يلفظ وحده في العبارة ، بل لا بد من ذكر المكروه المحذر منه معه أيضاً . فلا يقال « إياك » فقط ، بل يقال : « إياك والكذب - أو : إياك من الكذب - أو : إياك الكذب » .

٤ - لا تستعمل في أساليب التحذير سلسلة ضمائر التكلم : « إياي - إيانا » ، ولا سلسلة ضمائر الغائب : « إياه - إياها ... » ، فلا يقال : « إياي والكذب » ولا : « إياه والكذب » ، إذ لا معنى لأن يحذر الانسان نفسه ، ولا أن يحذر انساناً غائباً عنه . إلا إذا كان الضمير من هاتين السلسلتين واقعاً موقع المحذر منه فيجوز ، كقول زياد بن ابيهم لأهل العراق : « فإياي ودليج الليل » أي : احذروني واحذروا دليج الليل .

## ٩ - الاغراء

## تعريفه وأساليبه :

الاغراء هو عكس التحذير ، أي هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله ، نحو : « الصدقَ الصدقَ » ، أو لفت نظره إلى شيء يطلبه وهو غافل عنه ، أو لا يراه ، كقولك للصيد : « المصفورَ المصفورَ » .

وكما اقتضت البلاغة - في مقام التحذير - الإيجازَ دون الاطناب ، فكذلك هنا . فليس من البلاغة في شيء أن أقول للصيد : « يا أيها الصيد الذي يلتمس صيداً له ، إن على الشجرة التي على يمينك عصفوراً واقفاً في أعلاها » ، إذ لو فعلت ذلك لطار المصفور قبل أن أتم جملي . لكن أساليب الاغراء أقل تنوعاً من أساليب التحذير . وهذه هي :

## ١ - ( الصدق )

مفعول به لفعل محذوف تقديره « إزم » . وبعبارة مختصرة : منصوب على الاغراء . ويجوز في هذا الأسلوب ظهور الفعل : « إزم الصدق » ، كما يجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف . لكنه في كلتا الحالتين لا يمد في أساليب الاغراء .

## ٢ - ( الصدقَ الصدقَ )

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه توكيد لفظي له .

## ٣ - ( الصدقَ والأمانة )

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه مطوف عليه . وهذان الاسلوبان الأخيران يجب فيها حذف الفعل . ثم يمكنك أن تلاحظ أن عبارة الاغراء تتألف دائماً من جملة واحدة مما اختلفت أشكالها .



## ١٠ - الاشتغال

### أ - تعريفه والغرض منه :

الاشتغال هو أسلوب من أساليب التقويم ، ويقوم على : تقدم تكملة واحدة فقط ، من تكملات الاسم أو الفعل ، إلى صدر الكلام ، هي وحدها ، إن لم يكن لها تكملات ، أو هي وتكملتها معها ، إن كان لها تكملة ، أو هي وشركاؤها ، إن كان لها شركاء في الحكم ، بعد أن تترك في مكانها ضميرها الصالح لأن يقوم بجهتها .

والأمثلة التالية توضح فقرات هذا التعريف الطويل :

١ - ( رأيت زيدا ← زيدا رأيتَه ) : هنا نرى المفعول به « زيدا » ، وهو تكملة للفعل ، قد ترك مكانه ، وتقدم إلى صدر الكلام ، بعد أن ترك في مكانه ضميره الصالح لأن يشغل هذا المكان ، ذلك لأن الضمير يمكنه أن يكون مفعولاً به .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة من تكملات الفعل .

٢ - ( رأيت أخا زيدا ← زيدا رأيت أخاه ) : هنا نرى « زيدا » مضافاً إليه ، أي إنه يقوم بجهة التكملة للاسم المضاف « أخا » . وقد ترك مكانه وتقدم إلى صدر الجملة بعد أن أناب ضميره عنه .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة من تكملات الاسم .

٣ - ( أعطيتَ الفقيرَ ثوباً ← الفقيرَ ثوباً أعطيته إياه ) : هذا الاسلوب مرفوض ، لأنه يقوم على تقدم تكملتين هما المفعولان لفعل « اعطى » .  
فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة واحدة فقط .

٤ - ( رأيتَ اخا زيدٍ ← اخا زيدٍ رأيتَه ) : هنا نرى تكملة الفعل ، أي المفعول به « أخا » قد تقدمت ومما تكملتها الاضافية ، أي المضاف اليه .  
فهذا معنى قولنا : هي وتكملتها معها .

٥ - ( رايتَ زيدا وعمراً وبكراً ← زيدا وعمراً وبكراً رأيتهم ) :  
هنا نرى المفعول به ، وهو تكملة الفعل ، قد تقدمت ومعه المطفوفان عليه الشريكان له في حكم المفعولية .  
فهذا معنى قولنا : هي وشركاؤها في الحكم .

٦ - ( سرتَ حتى المدرسة ← المدرسة سرتَ حتاها ) : هذا الاسلوب مرفوض لأنه يؤدي إلى أن تجر « حتى » الضمير . والضمير لا يصلح لجره بحتى ، لأنها لا تجر إلا الاسماء الظاهرة .

فهذا معنى قولنا : بعد أن تترك في مكانها ضميرها الذي يصلح لأن يقوم مقامها (١) .

(١) يسمى الحاة التكملة التقدمة « مشغولاً عنه » ، ويسمون الضمير الحال مكان التكملة « مشغولاً به » ، ويسمون الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة التي جرى فيها التقديم « مشغولاً » أو « مشتغلاً » . ونحن لم نذكر هذه التسميات في المتن لعدم تسليمنا بها . فهي تقوم كلها على اعتبار الاسم التقدم معمولاً للفعل ، وقد رأينا أن المضاف اليه قد يتقدم أحياناً ، وليس المضاف اليه معمولاً للفعل . فنقولنا عن هذا المضاف اليه إنه مشغول عنه ، قول فاسد ، لأن الفعل لم يكن مشغولاً به قبل تقدمه حتى يقال إنه مشغول عنه بعد هذا التقدم .

وهنا ترد الأسئلة التالية : لماذا تلجأ اللغة إلى هذا الأسلوب من التقديم ؟ وأي التكملات صالحة له ؟ وهل يشترط في الصالح منها شيء من الشروط ؟ وماذا يحدث للتكملة بعد أن تتقدم ؟

فأما الجواب عن الأول ، فهو : أن اللغة تفعل ذلك للفت نظر المخاطب إلى هذه التكملة المتقدمة ، ولجعلها محوراً للحديث وعمدة في الكلام ، بعد أن كانت فضلة لا ينتبه إليها وهي في ذيل الكلام أو في طياته .

وأما الأجوبة عن الاسئلة الباقية فتأتي في الفقرات التالية :

### ب - التكميلات الصالحة للتقدم :

تبلغ تكميلات الاسم سبعا ، وتكميلات الفعل ستا ، فيكون المجموع ثلاث عشرة تكملة . فأياها يصلح للتقديم ، وأيها لا يصلح له ؟

إن المبدأ العام في صلاحية تقدم تكملة ما هو صلاحية ضميرها لأن يقوم بمهمتها إذا هي تقدمت . ومن هذا المبدأ سنناقش بالتفصيل أمر كل تكملة :

١ - ( البدل ) : هو تكملة للاسم يقصد منها توضيح ما قبلها وزيادة تحديده . ومثل هذه الوظيفة لا يمكن الضمير أن يقوم بها ، لأنه أكثر إبهاماً وغموضاً من الاسم الظاهر . فلهذا لا يجوز تقدم البدل ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت أبا حفص عمرَ ← عمرَ رأيت أبا حفص إياه » .

٢ - ( عطف البيان ) : وظيفته كوظيفة البدل ، فتحكمه حكمه .

٣ - ( التوكيد اللفظي ) : ويقوم على تكرار اللفظ بحروفه .  
وهذه الوظيفة متممة على الضمير ، لأنه ليس تكراراً للفظ الظاهر . وعلى  
هذا لا يجوز تقدم التوكيد اللفظي ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة :  
« رأيت زيداً زيداً ← زيداً رأيت زيداً إياه » .

٤ - ( التوكيد المعنوي ) : ويجري - كما نعلم - بألفاظ مخصوصة ،  
هي : النفس ، والعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا . ولما لم يكن الضمير  
واحداً من هذه الألفاظ ، لم يكن صالحاً للقيام بمهمة التوكيد المعنوي ،  
فتكون العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً نفسه ← نفسه  
رأيت زيداً إياه » .

٥ - ( النعت ) : علمنا أن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو  
جامداً في تأويل المشتق . والضمير ليس مشتقاً ولا هو في تأويل المشتق ،  
لأنه كناية عن الذات ، وليس كناية عن صفة فيها . وعلى هذا تكون  
العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً الكاتب ← الكاتب رأيت  
زيداً إياه » .

٦ - ( الحال ) : علمنا أن الحال لا تكون إلا وصفاً منكرأ ،  
والضمير ليس وصفاً ولا هو نكرة ، بل هو كناية عن الذات ، ثم هو  
معرفة . وعلى هذا ، فليس يصلح للقيام بمهمة الحال ، وإذن تكون العبارة  
الثانية مما يأتي مرفوضة : « جاء زيد ضاحكاً ← ضاحكاً جاء زيد إياه » .

٧ - ( التمييز ) : علمنا أن التمييز لا يكون إلا فكرة ، والضمير  
معرفة ، لذا لا يصلح للقيام بمهمة التمييز ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة :  
« اشترت عشرين كتاباً ← كتاباً اشترت عشرين إياه » .

٨ - ( المضاف إليه ) : وظيفته - كما عرفنا - أن يعرف المضاف

أو يخصصه . وهذه الوظيفة يصلح لها كل من الظاهر والمضمر ، فنقول : « قرأت كتاب سيويه » و « قرأت كتابه » . وعلى هذا يجوز للمضاف إليه أن يتقدم تاركاً لضميره مهمة النيابة عنه ، فالعبارة الثانية فيما يأتي صحيحة : « قرأت كتاب سيويه ← سيويه قرأت كتابه » .

وهذه التكملة - أي المضاف إليه - هي التكملة الوحيدة من تكملات الاسم الصالحة للتقدم ، لأن ضميرها يستطيع - كما رأينا - أن يقوم بمهبتها .

ولنستأنف المناقشة ناظرين في تكملات الفعل :

٩ - ( المفعول لأجله ) : علمنا أن المفعول لأجله لا يكون إلا مصدرًا قلبياً . ولما لم يكن الضمير مصدرًا قلبياً ، كان غير صالح للمفعولية لأجلها ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « سافرت طلباً للعلم ← طلباً للعلم سافرت إياه » .

١٠ - ( المفعول معه ) : رأينا أن المفعول معه لا يشترط فيه إلا أن يكون اسماً واقماً بعد واو بمعنى « مع » . وهذه الوظيفة يستطيع الضمير أداءها بكل سهولة . وعلى هذا يجوز للمفعول معه أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره . فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سافرت وزيداً ← زيداً سافرت وإياه » .

١١ - ( الظرف ) : يقال عند بحث الظرف إن من جملة الأشياء التي تنوب عنه ضميره ، وذلك إذا لم يضمن معنى « في » ، فیتصب عند ذلك مشبهاً بالمفعول به . وهذا يعني صراحة جواز تقدم الظرف ، واحلال ضميره محله ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « صمت الشهرَ كلَّه ← الشهرَ كلَّه صمته » . لكنه في هذه الحالة يعتبر مفعولاً به على التوسع بإسقاط حرف الجر ، لا منصوباً على المفعولية فيها .

١٢ - ( المفعول المطلق ) : رأينا عند بحث الأشياء التي تنوب

عنه أن ضميره هو أحد هذه الأشياء . وهذا يعني صراحة صحة العبارة الثانية مما يأتي : « جلست الجلسة المريحة ← الجلسة المريحة جالستها » .

١٣ - ( المفعول به ) : رأينا عند بحث أشكال المفعول به أنه قد يأتي ضميراً ، وهذا يعني صراحة جواز تقدم المفعول به وترك مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « رأيت زيداً ← زيداً رأيت » .

١٤ - ( المجرور بالحرف ) : لم نشترط عند بحث المجرور بالحرف أن يكون هذا المجرور من نوع معين ، بل كل الذي اشتراطناه أن يكون اسماً . ولما كان الضمير معدوداً في الاسماء ، كان صالحاً للحلول محل الظاهر . وعلى هذا يجوز للمجرور أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سلمت على زيد ← زيداً سلمت عليه » .



والخلاصة : أنه من بين التكملات الثلاث عشرة (١) ، لا يصلح منها للتقدم في باب الاشتغال إلا خمس : واحدة من تكملات الاسم ، هي المضاف إليه ، وأربع من تكملات الفعل هي : المفعول المطلق - المفعول به - المفعول معه - المجرور بالحرف .

ومع ذلك ، فلا يكفي أن تكون التكملة واحدة من هؤلاء الخمس

(١) يلاحظ القارئ أن التكملات بلغت ههنا ( ١٤ ) ، وقد قلنا في صدر الفقرة إنها ( ١٣ ) . وسبب الخلاف بين الرقبين أننا ذكرنا تكملة التوكيد مرتين : مرة بنوعها اللفظي ، ومرة بنوعها المعنوي . وكان قصدنا من ذلك بيان أن التوكيد بنوعيه لا يصلح للتقدم في باب الاشتغال .

حتى يجوز لها أن تترك مكانها لضميرها ، وتتقدم هي إلى صدر الجملة ، بل لا بد من توفر شرطين لذلك :

( اولهما ) : أن لا تكون نكرة محضة ، لأنها عندما تترك مكانها ، سيكون هذا المكان لضميرها ، والضمير - كما نعلم - معرفة ، فلا يجوز لها ، وهي النكرة ، أن تنيب عنها ما هو معرفة . وعلى ذلك تكون العبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « رأيت رجلاً ← رجلاً رأيت » . أما إذا كانت معرفة ، أو كانت نكرة مفيدة - والنكرة المفيدة كالمعرفة - ، فيجوز لها أن تغادر مكانها منيبةً ضميرها منابها . نحو : « رأيت زيدا ← زيدا رأيت - رأيت رجلاً صالحاً ← رجلاً صالحاً رأيت » .

( ثانيها ) : أن يكون محلها الذي ستتركه من المحال الصالحة للظاهر والضمير معاً . فان كان محلها مختصاً بالظاهر ، فلا يجوز لها تركه للضمير . فنحن نعلم أن بعض حروف الجر لا يجر إلا الاسم الظاهر ، مثل : « حتى - مذ - منذ - كي ... الخ » ، ففي مثل هذه الحالة ، لا يجوز للجرور أن يترك مكانه لضميره ويتقدم هو إلى صدر الجملة . وعلى ذلك فالعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حناها » .

- « مارأيتك منذ يوم أمس ← يوم أمس مارأيتك منذه » .

- « كيم فعلت ذلك ؟ ← ما كيمه فعلت ذلك ؟ » .

ثم نحن نعلم أن بعض الأسماء لا يضاف إلا إلى الظاهر ، مثل : « ذو - ذات - قاب - معاذ - كم الخبرية ... » ، فاذا أراد المضاف إليه بعد هذه الأسماء أن يتقدم إلى صدر الجملة تاركاً محل ضميره ، فلا يجوز له ذلك . والعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « رأيت ذا الفضل ← الفضل رأيت ذاه » .
- « معاذَ الله أن أفل هذا ← الله معاذه أن أفل هذا » .
- « كم كتاب قرأته ! ← كتاباً كمه قرأته » .

### ج - ما مجرت للتكلم بعد تفرمها :

في الحالة العامة ، وعند عدم وجود مانع من الوانغ ، يجوز في التكملة التي تقدمت وتركت ضميرها في مكانها أحد أمرين :

١ - أن ترفع على أنها مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، نحو :  
« رأيت زيداً ← زيدٌ رأيتَه » . وفي هذه الحالة تخرج المسألة من باب الاشتغال .

٢ - أن تنصب على أنها مفعول به لمامل محذوف وجوباً يفسره العامل الذي بعد التكملة . ويشترط في هذا العامل المحذوف المفسر أن يشارك العامل المذكور المفسر في لفظه ومعناه معاً ، نحو : « زيداً رأيتَه » ، والتقدير : رأيت زيداً رأيتَه ، أو في معناه فقط دون لفظه ، نحو : « الدارَ جلست فيها » ، والتقدير : جللت الدارَ جلست فيها .

فان كانت التكملة المتقدمة هي المفعول به ، كان تقدير الفعل المحذوف أمراً سهلاً ، لأنه يمكن تقديره دائماً من لفظ الفعل المذكور ، نحو : « زيداً ضربته : ضربت زيداً ضربته - والهاء رفعها : ورفع الهاء رفعها - الكتابَ قرأه زيد : قرأ الكتابَ قرأه زيد ... الخ » .

وإنما تحدث الصعوبة في التقدير عندما تكون التكملة المتقدمة غير المفعول به ، نحو : « زيداً سافرتُ وإياه : صحبت زيداً سافرت وإياه - زيداً ضربت يده : أهنتُ زيداً ضربت يده - الجلسةَ المريحةَ جلستها :



فعلت الجلسة المريحة جلستها - ثلاثة الفراسخ سرتها : قطعت ثلاثة الفراسخ سرتها ، (١) .

★ ★ ★

وقد يمرض في الكلام ما يوجب رفع التكملة المتقدمة ، أو يوجب نصبها ، أو يرجح أحد الأمرين .

واليك بيان ذلك :

١ - ( يجب النصب ) : وذلك إذا وقعت التكملة المتقدمة بعد أداة مختصة بالفعل ، كأدوات الشرط والعرض والتخصيص والاستفهام - ما عدا الهمزة - نحو : « إن زيدا رأيتَه فسلمت عليه - هلا الصدق قلاته - هل زيدا رأيتَه ؟ » .

(١) لاحظ أن المثالين الأخيرين يشتمل أولهما على مفعول مطلق تقدم ، ويشتمل ثانيهما على ظرف مكان متقدم . وكان من الممكن تقدير فعل من لفظ الفعل المذكور مع كل واحد منهما ، فنقول : « جلست الجلسة المريحة جلستها - سرت ثلاثة الفراسخ سرتها » ، إلا أن هذا التقدير غير مقبول عند النحاة ، وإن كان أسلم للمعنى ، وذلك لأنه يبقى المطلق مطلقاً والظرف ظرفاً . وهم يأبون إلا أن يكون المقدر ناصباً للتكملة المتقدمة على أنها ( مفعول به ) فقط .

والواقع أنهم لم يصرحوا بذلك تمام التصريح ، وإنما يفهم ذلك من أمثلتهم في كتبهم . بل إن هذه الكتب - في حدود ما قرأت منها - لم تذكر مثلاً لاشتغال جري مع مفعول مطلق ، أو مفعول معه أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان . بل تجد كل أمثلتهم تدور على الاشتغال عن المفعول التصريح ، أو عن المجرور بالحرف ، أو عن المجرور بالاضافة . وهذا منهم غريب ، لأنهم لم ينصوا على منع الاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ، بل على العكس تجد تعريفهم للاشتغال يشمل هذه الأبواب الثلاثة ، فتعريفهم يقول : الاشتغال أن يتقدم اسم [ أي اسم ] ، ويتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببه ، وهو المضاف الى ←

## ٢ - ( ويجب الرفع ) : وذلك في موضعين :

( آ ) - أن تقع التكملة بعد أداة لا يليها إلا الاسم ، وذلك مثل « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فإذا الجوُّ يملؤه الضبابُ » . فلو نصبت « الجو » على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : فإذا يملؤُ الجوُّ يملؤه الضباب . وهذا ممنوع ، لأن « إذا » الفجائية لا يليها الفعل ، فلذلك لا يجوز تقدير فعل بعدها . ومن هذا القبيل أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد واو الحال ، ويكون الفعل المذكور مضارعاً مثبتاً ، نحو : « جئتُ والفرسُ بركبتهُ أخوك » ، فلو نصبت الفرس على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : جئتُ ويركبُ الفرسَ بركبتهُ أخوك . وهذا ممنوع ، لأن واو الحال - كما علمت - لا تدخل الجملة المضارعية المثبتة . ومنه أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد « ليتما » ، نحو : « ليتما زيدُ أراه » ، فلو نصبت زيداً على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : ليتما أرى زيداً أراه .

→ ضمير الاسم السابق . اهـ ( نقلنا هذا التعريف عن شرح ابن عقيل ) .

فإذا كان الأمر كذلك ، أفلا يبدو عجباً سكوتهم عن التمثيل للاشتغال عن المطلق والظرف والفعل معه ؟ ! أم أنهم لم يجدوا في النصوص الريبة شيئاً من هذا القبيل فسكتوا عن التمثيل خشية أن يكونوا بتمثيلهم في موقف من يضع اللغة ؟ هذا ، ولا بد من الإشارة الى اختلاف النحاة في ناصب التكملة المتقدمة التي يسمونها المشغول عنه . وفيما يلي ما قاله ابن عقيل في هذا الصدد :

« فذهب الجمهور الى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً ... »

« والمذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي . واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً ، فإذا قلت : « زيدا ضربته » كان « ضربت » ناصباً لـ « زيد » وللهاء . ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير مغنى . ورد بأن الأسماء لا تلتقى بعد اتصالها بالعوامل ، « اهـ . وفي ابن يعيش ردود أخرى على هذا المذهب لا يتسع المجال لذكرها .

وهذا مجتمع ، لأن « ليت » لا تفقد اختصاصها بالاسماء ولو اتصلت بها « ما » الزائدة .

( ب ) - ويجب رفع التكملة المتقدمة أيضاً إذا وقعت قبل أدوات الاستفهام ، أو الشرط ، أو التحضيض ، أو « ما » النافية ، أو لام الابتداء ، أو « ما » التعجبية ، أو « كم » الخبرية ، أو « إن » واخواتها ، نحو : « زهيرٌ هل أكرمتَه ؟ زيدٌ إن لقيتَه فأكرمتَه ، خالدٌ هلا دعوتَه ! الثرثُ ما فعلتُه ، الخيرُ لأنا أفعله ، الخلقُ الحسنُ ما أطيبتَه ! زهيرٌ كم أكرمتَه ، أسامةٌ إني أجهه » . فالاسم في ذلك كله مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . وإنما لم يجوز نصبه بفعل محذوف مفسر بالمذكور ، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها . والفعل إذا لم يستطع أن يعمل في مكان ، لم يستطع أن يفسر عاملاً مقدراً في ذلك المكان .

٣ - ( ويرجح النصب ) : وذلك في الصور الآتية :

( آ ) - أن يقع بعد التكملة المتقدمة جملة إنشائية دالة على أمر أو نهي أو دعاء ، نحو : « خالداً أكرمتَه - الكريمَ لا تُهينهُ - اللهم أمرَ زيدَ يسّرهُ » . فلو رفعت التكملة المتقدمة لكانت الجملة الانشائية بعدها خبراً عنها ، وهذا جائز ، ولكنه قليل ، فالنصب على تقدير فعل محذوف أرجح .

( ب ) - أن يقع قبل التكملة المتقدمة حرف عطف وقيله جملة فعلية ، نحو : « لقيت القومَ حتى زيدا لقيتَه » ، وإنما رجح النصب هنا ليكون المنصوب مع فعله المحذوف جملة فعلية معطوفة على الجملة الفعلية السابقة ، وذلك لأن تشاكل الجمل المتعاطفة في الاسمية والفعلية أولى من تخالفها . ومن ذلك قوله تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ » ،

والظالمين أعداء لهم عذاباً أليماً ، وقوله : « فريقاً هدى ، وفريقاً حقاً عليهم الضلالة » .

( ج ) - أن تقع التكملة المتقدمة بعد همزة الاستفهام ، نحو : « أزيداً رأيتَه ؟ » . وذلك لأن همزة الاستفهام تليها الأفعال أكثر مما تليها الاسماء . ومن هذا قوله تعالى : « أبطراً منا واحداً يتبعه ؟ » .

٤ - ( ويرجح الرفع ) : إذا لم يكن في الكلام ما يوجب النصب ، أو يرجحه ، أو يوجب الرفع ، نحو : « خالدٌ أكرمتهُ » . لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدمه ، فتركه أولى .

### تغييرات :

١ - إذا رفعت التكملة المتقدمة ، صارت مبتدأ ، وصارت الجملة بعدها خبراً عنها . وخرج التركيب بذلك من باب الاشتغال .

٢ - إذا تقدمت التكملة ولم تترك ضميراً لها في مكانها ، خرج التركيب عن أن يكون من باب الاشتغال . وليس هذا التقديم محصوراً في التكملات التي ذكرناها ، بل هو جائز في غيرها ، فتتقدم الحال ، نحو : « جاء زيدٌ باسماً ← باسماً جاء زيدٌ » ، كما يتقدم التمييز أيضاً ، نحو : « أنطِبِ نفساً بنيلِ المنى ← أنفساً تطيب بنيلِ المنى ؟ » .

٣ - قد يتقدم الفاعل ، أو نائب الفاعل ، ويترك كل منها ضميره في مكانه ، نحو : « ذهب الأولاد ← الأولاد ذهبوا - ضُربَ الأولاد ← الأولاد ضربوا » ، فلا يسمى ذلك اشتغالاً ، لأن رفع المتقدم على الابتداء - في هذه الحالة - واجب . والاشتغال لا يكون في العمد ، بل لا يكون إلا في التكملات ، وبشرط أن تكون منصوبة بعامل محذوف يفسره ما بعده .

## ١١ - التنازع

## أ - تعريفه وأساليبه :

التنازع هو أن يتوجه عاملان متقدمان إلى معمول واحد متأخر عنها ، كقوله تعالى : « آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْرًا » ، حيث ترى أن كلاً من الفعلين « آتوني وأفرغ » يطلب « قطرا » بالمفعولِية ، فكأنهما يتنازعا فيهِ .

وفي هذه الحال يمكنك أن تعطي الاسم الظاهر لأي العاملين شئت ، أما الآخر ، فلك أن تعطيه ضمير هذا الظاهر ، ولك ألا تعطيه شيئاً .

ولما كان العاملان قد يتفقان أو يختلفان في طلبها من حيث الرفع والنصب ، كان للتنازع دائماً أربع صور كلها جائز . واليك بيانها :

( أ ) - ( إذا كان العاملان يطلبان مرفوعاً ) .

لهذه الحالة أربعة أساليب ، هي الآتية :

١ - ( قام ، وقعد الرجال ) (١)

(١) هذا الأسلوب لا يقبله سيويه ، فنده أن العامل الذي يطلب مرفوعاً لا بد من إعطائه هذا الرفع إما ظاهراً وإما مضمراً ، فالأسلوب الصحيح عنده أن يقال : « قاموا ، وقعد الرجال » . وحجته في ذلك أن الرفع ، فاعلاً كان أو نائب فاعل ، عمدة لا يجوز حذفها . وليس بشيء ، لأننا علمنا أن الأساليب ←

هنا نجد الاسم الظاهر « الرجال » أُعطي فاعلاً للفعل الثاني « قعد » . أما الفعل الأول فلم يعط شيئاً .

( الاعراب : « قام » فعل ماض فاعله محذوف اكتفاءً بفاعل الثاني ، « وقعد الرجال » فعل وفاعل . « جملة : قام » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقعد الرجال » معطوفة على الابتدائية لا محل لها ) .

## ٢ - ( قام - وقعد - الرجال ) (١)

هنا نجد العكس : فقد أُعطي الظاهر للفعل الأول ، أما الثاني فلم يعط شيئاً .

( الاعراب : « قام » فعل ماض . « وقعد » فعل ماض فاعله محذوف اكتفاءً بفعل الفعل الأول . « الرجال » فاعل لقام . « جملة : قام الرجال » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقعد » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . وهذا من قبيل العطف على الجملة قبل تمامها ، وهو خلاف الأصل في العطف على الجمل ، ولهذا السبب يرى البصريون إعمال الفعل الثاني في الظاهر هرباً من هذا العطف المخالف للأصل ) .

→ العربية لا تأبي حذف الشيء إذا دل الكلام عليه ، ولو كان هذا المحذوف عمدة . والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى .

أما الكسائي والفراء فقد أجازا هذا الأسلوب واستشهدا عليه بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بِالْأرْطَى لَهَا ، وَأَرَادَهَا  
رِجَالٌ ، فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ ، وَكَلِيبٌ

( البيت في وصف بقرة وحشية . تفقق : لاذ . الأرطى : نوع من الشجر . بنت : غلبت : كليب : جمع كلب . والمعنى : لاذ بشجر الأرطى ، وأراد صيد هذه البقرة رجال وكلابهم ، فغلبت البقرة نبلهم ) .

(١) انظر الحاشية السابقة .

## ٣ - ( قاموا ، وقعد الرجال )

هنا نجد الفعل الثاني قد أخذ الظاهر ، ولكن الأول لم يحرم حرماناً تاماً ، بل أُرضي بالضمير .

( الاعراب : « قاموا » فعل وفاعل . والجملة ابتدائية . « وقعد الرجال » فعل وفاعل والجملة ممتطوفة ) .

## ٤ - ( قام - وقعدوا - الرجال )

هنا نجد الظاهر قد أعطي للأول ، أما الثاني فقد أُرضي بالضمير .

( الاعراب : « قام الرجال » فعل وفاعل والجملة ابتدائية . « وقعدوا » فعل وفاعل والجملة ممتطوفة ) .

## ( ب ) - ( إذا كان الماملان يطلبان منصوباً )

وصورها أربع أيضاً ، كلها جائز :

## ١ - ( رايت ، وضربت زيداً )

أعطيت الثاني ، وحرمت الأول .

٢ - ( رايت - وضربت - زيداً )<sup>(١)</sup>

أعطيت الأول ، وحرمت الثاني .

(١) ومن النحاة من لم يميز هذا الاسلوب ، وطالب بإرضاء الثاني بالضمير بعد أن حرم من الظاهر . وهو مردود بقول الشاعر عاتكة بنت عبد المطلب عمه النبي ( ص ) :

بعكاظٍ يُعشي الناظرين - إذا همُّوا لحوا - شعاعه

٣ - ( رايته ، وضربت زيداً ) (١)

أعطيت الظاهر للثاني ، وأرضيت الأول بالضمير .

٤ - ( رايته - وضربته - زيداً )

أعطيت الظاهر للأول ، وأرضيت الثاني بالضمير .

( ج ) - ( إذا كان الأول رافعاً والثاني ناصباً )

والصور الأربع نفسها ستتكرر :

١ - ( رأني ، ورايت الرجال )

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فحرمته مرفوعه لدلالة

منصوب الثاني عليه .

٢ - ( رأني - ورايت الرجال )

أعطيت الظاهر للأول مرفوعاً ، أما الثاني فحرمته منصوبه .

٣ - ( راوني ، ورايت الرجال )

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فأرضيته بالضمير .

٤ - ( رأني - ورايتهم - الرجال )

أعطيت الظاهر للأول ، أما الثاني فأرضيته بالضمير .

( د ) - ( إذا كان الأول ناصباً والثاني رافعاً )

والصور الأربع نفسها ستتكرر :

١ - ( رأيت ، ورأني الرجال )

٢ - ( رأيت - ورأني - الرجال )

(١) انظر الحاشية التالية .



٣ - ( رأيتهم ، ورآني الرجال ) (١)

٤ - ( رأيت - ورأوني - الرجال )

★ ★ ★

يمكن الآن تلخيص ما مر على الشكل الآتي :

١ - يمكنك أن تعطي الظاهر لأيّ العاملين شئت ، أما الآخر فيجوز لك إرضاءه بالضمير ، ويجوز لك حرمانه . سواء في ذلك أن يكون العاملان رافعين أو ناصيين ، أو مختلفين في الرفع والنصب .

أما إذا أبيت إلا الذهاب في مذهب بعض النحاة ، فتلخيص المسألة يكون على الشكل التالي :

١ - إذا أعطيت الظاهر للأول وجب إرضاء الثاني بالضمير مطلقاً ، سواء أكان يطلب مرفوعاً ، أم كان يطلب منصوباً .

٢ - فان أعطيت الظاهر لثاني ، فقد وجب إرضاء الأول بالضمير إذا كان يطلب مرفوعاً ، كما وجب حرمانه إذا كان يطلب منصوباً .

ب - شروط :

١ - لا يقع التنازع إلا بين العوامل الآتية :

(١) ومن النحاة من لم يميز هذا الأسلوب ذاهباً إلى أن الأول إذا حرم من الظاهر فلا يعطى الضمير ، إذا كان يطلب منصوباً . وهو مردود بقول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ، ورضيك صاحب

جهاراً ، فكن في الغيب أحفظاً للمهد

- ( آ ) - الأفعال المتصرفة ، نحو : « قام - وقعد - زيدٌ » .  
 ( ب ) - أسماء الفاعلين والمفعولين ، نحو : « زيدٌ مستقبلٌ -  
 ومكرمٌ - عمراً غداً » ، ونحو : « زيدٌ ممزقٌ - وملطخٌ - ثوبه » .  
 ( ج ) - المصادر ، نحو : « عجت من حبك - وتقديرك - زيداً » .  
 ( د ) - أسماء التفضيل ، نحو : « زيدٌ أضبط الناس - وأجمعهم  
 - للعلم » .  
 ( هـ ) - الصفات المشبهة ، نحو : « زيدٌ كريمٌ - وصالحٌ - أبوه » .  
 ( و ) - أسماء الأفعال ، نحو : « هيات ، ودراركِ زيداً » أي :  
 بَعْدَ ، وأدركِ زيداً .

وقد يقع التنازع بين اثنين من العوامل السابقة مختلفين في نوعها ،  
 كأن يكون احدهما فعلاً والآخر اسم فاعل ، وذلك كقوله تعالى : « هائمٌ  
 اقرأوا كتابيه » .

والخلاصة : أنه لا يقع التنازع إلا بين الأفعال المتصرفة ، أو ما يشبه  
 الأفعال المتصرفة من المصادر والمشتقات وأسماء الأفعال .

أما الاسماء والأفعال الجامدة والحروف ، فلا تنازع بينها ، ولا  
 بين واحد منها وواحد من العوامل السابقة .

٢ - يشترط في العاملين المتنازعين أن يكون بينهما ارتباط ، فلا  
 يجوز أن تقول : « قام - قعد - أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

( آ ) - أن يعطف الثاني على الأول بحرف من حروف العطف ،  
 كما رأيت في الأمثلة السالفة .

( ب ) - أن يكون أولهما عاملاً في ثانيها ، كقوله تعالى : « وأنهم  
 ظنوا - كما ظنتم - أن لن يبعث الله » . فالعاملان المتنازعان هنا ، هما

« ظنوا » و « ظننتم » ، والمعمول المتنازع فيه هو « أن لن يبعث الله » .  
ونلاحظ أن العامل الثاني ، وهو « كما ظننتم » معمول الأول « ظنوا » ،  
لأن الكاف جارة المصدر المؤول من « ما ظننتم » ، وهي ومجروورها  
متعلقان بمفعول مطلق محذوف للفعل الأول ، والتقدير : ظنوا ظناً كظنكم .  
فَعَمَلُ الأول في الثاني خلق الارتباط بينها .

( ج ) - أن يكون ثانيها جواباً للأول ، نحو قوله تعالى :  
« يَسْتَفْتُونَكَ ؟ - قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ - في الكلالة » .

٣ - إذا تكرر العامل بلفظه ، نحو : « جاء جاء زيد » ، أو  
بمرادفه ، نحو : « جاء ، أقبل زيد » ، فليست المسألة من باب التنازع ،  
لأن الثاني هنا ، هو توكيد لفظي للأول ، والتوكيد لا يعمل شيئاً ، وإنما  
هو لفظ عاطل عن العمل .

٤ - لا يكون تنازع إلا إذا كان كلا الماملين متجهياً إلى المعمول  
المذكور ، نحو « اشتريت - وأكث - تفاحة » . فأنت ترى أن التفاحة  
مشتراة ومأكولة ، أما إذا توجه الماملان إلى معمولين مختلفين ، فلا  
تنازع عندئذ ، نحو : « يكفي - فلا أبني - اجتهادك » ، فالعاملان  
هنا ليسا متجهين معاً إلى الاجتهاد ، إذ لو كانا كذلك لكان تقدير الكلام :  
يكفيني اجتهادك فلا أبني اجتهادك . وهذا فاسد . وإنما التقدير الصحيح :  
يكفيني اجتهادك فلا أبني غيره . وعلى هذا يكون لكل من الماملين  
معموله الخاص به . وإذن فلا تنازع في معمول واحد .

٥ - ويشترط في الماملين أيضاً أن يكونا متقدمين على المعمول ،  
كالأمثلة السالفة . فإن تقدم المعمول مرفوعاً ، نحو : « زيد قام وقعد » ،  
فليس معمولاً لأحد منها ، بل هو مبتدأ معمول للابتداء ، أما « قام

وقدم ، فكل منها فاعله المستر الخاص به . وإن تقدم الممول منصوباً ، نحو :  
« زيداً رأيتُ وأكرمتُ » ، فهو معمول لأولهما ، أما الثاني فليس له  
شيء ، وكذا إذا كان منصوباً متوسطاً بينها ، نحو : « رأيتُ زيداً  
وأكرمتُ » .

## ١٢ - التوكيد بالنون

### أ - نونا التوكيد :

من أساليب التوكيد في العربية أن تتصل بنهاية الفعل إحدى نونين تسميان بنوني التوكيد ، الأولى منها مفتوحة مشددة ، مثل : « إحفظن » ، والثانية ساكنة خفيفة ، مثل : « إحفظنْ درسك » .

### ب - الأفعال التي تُؤكّر :

تختلف الأفعال من حيث قبولها لنون التوكيد وعدمه فتكون على الشكل التالي :

- ١ - الماضي لا يؤكد مطلقاً بالنون ، فلا يقال : « ذهبنْ زيدٌ » . وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى فقد يؤكد بها على قلّة . ومنه الحديث : « فامّا أدركنْ أحدٌ منكم الدجال » ، فانه على معنى : « فامّا يدركنْ » . وكذلك إذا كان الفعل الماضي يعني الدعاء ، نحو : « أطلنْ اللهُ بقاءك » ، لأنه على معنى : ليطيلنْ اللهُ بقاءك (١) .
- ٢ - فأما فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقاً . نحو : « إحفظنْ العهد » .

(١) ومنه قول الشاعر :

دامنْ سعدك ، لو رحمتْ مُتيماً

لولاك لم يكُ للصباية جانحاً

٣ - وأما المضارع فله ثلاث حالات : حالة يجب فيها توكيده ،  
وأخرى يتمتع فيها ذلك ، وثالثة يجوز فيها التوكيد وعدمه :

( آ ) - ( فيجب توكيد المضارع بالنون ) : إذا اجتمعت فيه  
أربعة شروط ، الأول : أن يقع جواباً لقسم ، والثاني : أن يكون مثبتاً ،  
والثالث : أن يكون مستقبلاً ، والرابع : أن يتصل بلام القسم ، نحو :  
« والله لأسفرن » . ففي هذه الحالة لا بد من التوكيد ، سواء أُرغب  
المتكلم في التوكيد أم لم يرغب . فإذا رأيت عبارة يبدو لك أنه توفرت  
فيها هذه الشروط ، والفعل فيها غير مؤكد ، فاعلم أن أحد الشروط لا  
بد أن يكون مختلفاً ، والأكثر أن يكون شرط الاثبات هو المختل ،  
ويكون في الكلام حرف نفي مقدر ، كقوله تعالى : « تالله نفثتأ تذكرُ  
يوسفَ » ، أي : تالله لا نفثتأ تذكر يوسف .

( ب ) - ( ويمتنع توكيد المضارع بالنون ) : إذا وقع جواباً  
لقسم ، ثم اختلف شرط من الشروط الثلاثة الباقية ، فمثال ما اختلف فيه  
شرط الاثبات : « والله لا أخونُ العهدَ » (١) ، ومثال ما اختلف فيه  
شرط الاستقبال : « والله لأقرأُ الآنَ » (٢) ، ومثال ما اختلف فيه شرط

(١) ويكثر في هذا المقام حذف حرف النفي ، ومنه الآية السابقة ، ونقول  
لبي الاخيلية : « فآليت أبكي بعد توبة هالكاً » ، أي : آليت لا أبكي بعد  
توبة هالكاً .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يميناً لأبغضُ كلَّ امرئٍ يزخرفُ قولاً ولا يفعلُ

لأن بغضه حاصل وقت تكلمه ، لا أنه سيحصل بعد ذلك .

وقول الآخر :

لئن تك قد ضاقتْ عليكم بيوتكم ليعلمُ ربي أن بيتيَ واسمِعُ

لأن علم الله سبحانه حاصل في كل وقت ، لا في المستقبل فقط .

الاتصال بلام القسم : « والله لسوف أسافر » (١) .

( ج ) - ( ويجوز توكيد المضارع بالنون ) : وذلك في أربع حالات :

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب ، وهي : لام الأمر ، و « لا » الناهية ، وأدوات الاستفهام والتمني والترجي والعرض والتحضيض ، نحو : « لتجتهدن » - لا تكلمن - هل تقرأن كثيراً ؟ ليتك تزورن زبداً - لعلك تفوزن - ألا تزورن زبداً - هلا تزورن زبداً .

٢ - أن يقع في شرطٍ بعد أداة شرطٍ مصحوبة بـ « ما » الزائدة . فان كانت هذه الأداة هي « إن » ، فتأكيده حينئذٍ قريب من الواجب ، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مؤكداً ، كقوله تعالى : « وإما يترغبتن من الشيطان نزغ فاستعذ بالله » ، وقوله : « فامسا ترين من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكليم اليوم إنسياً » .

أما إن كانت الأداة غير « إن » فتأكيده قليل ، نحو : « حيثما تجلسن ترتع » . وأقل منه أن يقع جواب شرط ، نحو ، « حيثما تجلسن ترتاحن » (٢) ، وأقل من الاثنين أن لا تكون الأداة مصحوبة بـ « ما » الزائدة ، نحو : « من يجتهدن ينجح » (٣) .

(١) هذا ويمتنع توكيد المضارع أيضاً إذا لم يكن في حالة تمييز توكيده ، وسنعرف حالات الجواز في الفقرة الآتية .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ومها تشأ منه فزارة تُعطيك ومها تشأ منه فزارة تمننا

أي : تمنن . لكنه ابدل النون الساكنة الفأ عند الوقف .

(٣) ومنه قول بنت مرة ترى أباهم وتتوعد قتله بني قتيبة :

من نقتفن منهم فليس بأبٍ أبداً ، وقتل بني قتيبة شافي

٣ - أن يكون منفياً بـ « لا » ، أو « لم » ، فمن الأول قوله تعالى : « واتقوا فتنةً لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » . ومن الثاني قولك : « لم يجتهدن زيد (١) » .

٤ - أن يقع بعد « ما » ، الزائدة غير مسبوقه بأداة شرط ، كقولهم : « بجهدٍ ما تبلغن » . أي : لا بد من التعب والمشقة حتى تبلغ ما تريد .

### ج - ما بطراً على الفعل عند توكيره :

إذا دخلت نون التوكيد على الفعل أحدثت فيه بعض التغيرات .  
واليك شرحها :

١ - ( الأمر الصحيح الذي لم يتصل به شيء ) : إذا كان الفعل الذي يراد توكيده بالنون فعل أمر صحيح الآخر ، ولم يكن متصلاً بشيء من الضائر ، فكل ما بطراً عليه هو أنه يبنى على الفتح : « اضرب » ← « إضربن » .

٢ - ( الأمر المعتل الآخر الذي لم يتصل به شيء ) : أما هذا فيردله حرف العلة المحذوف ثم يبنى على الفتح : « اخش » ← « اخشين » ، ارم ← « ارمين » ، أغز ← « أغزون » (٢) .

(١) ومنه قول أبي الصمَاء يصف قماً صب فيه اللبن فقلت رغوته :  
يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ - مَا لَمْ يَعْلَمْ - شَيْخاً عَلَى كَرَمِيهِ مَعَهَا  
أي : ما لم يعلم : قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف .  
(٢) ويسري هذا الحكم على المضارع المجزوم بمحذوف آخره ، نحو : « لا تخش » ← « لا تخشين » ، لا ترم ← « لا ترمين » ، لا تغز ← « لا تغزون » .  
ولله من المفيد أن تلاحظ أن الألف المحذوفة إذا ردت اهلت إلى ياء . وذلك لكي تتعمل الياء البناء على الفتح ، إذ الألف لا تقبل الحركات .



٣ - ( الأمر المتصل بألف الاثنين ) : وهذا لا يؤكد بالخطيفة ، بل بالثقيلة وحدها ، وهي معه مكسورة لا مفتوحة : « إضربا ← اضربان » .

٤ - ( الأمر المتصل بواو الجماعة ) : إذا كان ما قبل الواو مضموماً ، حذفت الواو : « اضربوا ← اضربن » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عندئذٍ تضم : « إخشوا ← إخشون » .

٥ - ( الأمر المتصل بياء المخاطبة ) : إذا كان ما قبل الياء مكسوراً ، حذفت الياء : « اضربي ← اضربين » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عند ذلك تكسر : « إخشي ← إخشين » .

٦ - ( الأمر المتصل بنون النسوة ) : وهذا لا يؤكد بالخطيفة ، بل بالثقيلة وحدها . ثم إنه لا يحذف منه شيء ، بل تضاف إليه ألفٌ بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة التي يجب أن تكسر هنا كما كسرت بعد ألف الاثنين : « إضربن ← إضربنا » .

٧ - ( المضارع ) : وأحكامه كأحكام فعل الأمر ، صحيحاً ومعتلاً ، ومتصلاً بالضمائر ، وغير متصل ، سوى أنه إذا كان من الأفعال الخمسة ، وأكد بالنون الثقيلة ، حذفت نون الرفع كراهية توالي ثلاث نونات . والأشئلة : « يضرب ← يضربن » ، يخشى ← يخشين » ، يرمي ← يرمين » ، يغزو ← يغزون » ، يضربان ← يضربون » ، يخشون ← يخشون » ، تضربان ← تضربين » ، تخشين ← تخشين » ، تضربن ← تضربنا » .

### د - أحكام النون الخفيفة :

١ - رأينا في الفقرة السابقة أن النون الخفيفة لا تستعمل بعد

ألف الاثنين ونون النسوة ، فلا يقال : « إضربان » ولا : « يضربنان » .  
وأجاز ذلك يونس بشرط أن تكسر ، فتقول : « إضربان - يضربنان » .

٢ - نون التوكيد الخفيفة ساكنة ، فإذا التقت بساكن بعدها  
وجب حذفها هرباً من الالتقاء الساكنين ، فتقول : « إقرأ الكتاب » ، وبناء  
الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت دفماً لالتقاء  
الساكنين ، والأصل : « اقرأن الكتاب (١) » .

وقد تحذف وليس بعدها ساكن . ومنه ما انشده الجاحظ :  
« كما قيلَ قبْلَ اليومِ : خالفَ تئذُ كرا (٢) » ، والأصل : خالفن .

٣ - إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مكسوراً أو  
مضموماً ، جاز لك إبقاؤها ، نحو : « إضربن - إضربين » ، وجاز  
لك حذفها ، ولكن يجب عندئذ رد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفنا  
لأجلها ، نحو : « اضرِبُن ← اضرِبوا ، اضرِبِي ← اضرِي » .

٤ - إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مفتوحاً ، جاز  
لك إثباتها ، نحو : « إضربن » ، وجاز لك قلبها ألفاً كنون التنوين ،  
نحو : « يا زيد اضرِبا (٣) » .

(١) ومنه قول الأضبط بن قريع السدي :  
ولا تُهِنَ الفقيرَ عَليكَ أنْ  
تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهُ

والأصل : ولا تهنين .

(٢) تمام البيت :

كما قيلَ قبلَ اليومِ خالفَ تئذُ كرا

خلافاً لقولي من فيألة رأيه

(٣) ومنه قول الأعشى :

ولا تحمدِ الشيطانَ ، والله فاحمداً

وصلِّ على حين المشيات والضحي

والأصل : فاحدن .

## ١٣ - العدد

تستعمل العربية في أسلوب العد عشرين لفظاً فقط . ومهما كبر العدد أو صغر فلن تخرج ألفاظه عن هذه الكلمات العشرين ، وهي :

واحد = أحد	عشرون
اثنان	ثلاثون
ثلاث	أربعمون
أربع	خمسون
خمس	ستون
ست	سبعون
سبع	ثمانون
ثمان	تسعون
تسع	مئة
عشر	ألف

ولهذه الألفاظ - عند المد - مشكلات كثيرة : فبعضها يذكر ويؤنث ، وبعضها الآخر يثبت على صورة واحدة ، ثم إن بعضها يفرد فلا يضاف ، وبعضها الآخر يضاف فلا يفرد ، وبعضها الثالث يركب ... إلى مشكلات أخرى عديدة سنحاول فيما يلي حلها واحدةً واحدةً :

### أ - تركيز العدد وتأنيبه :

هذه المشكلة محصورة في القائمة الأولى ، أي في ألفاظ «الواحد»

حتى « العشرة » . ويمكن قسمة هذه الألفاظ - من حيث سلوكها في التذكير والتأنيث - إلى ثلاث زمر :

١ - ( واحد - اثنان ) : هذه الزمرة توافق معدودها في التذكير والتأنيث ، سواءً أكانت وحدها في العدد ، أم كانت مع غيرها ، تقول : « جاء رجل واحد - جاءت امرأة واحدة - جاء رجلان اثنان - جاءت امرأتان اثنان - جاء واحد وعشرون رجلاً - جاء اثنان وعشرون رجلاً - جاءت واحدة (١) وعشرون امرأة - جاءت اثنتان وعشرون امرأة » .

٢ - ( ثلاث - أربع - خمس - ست - سبع - ثمان - تسع ) : وهذه الزمرة تخالف معدودها في التذكير والتأنيث ، فتلحقها التاء إذا كان معدودها مذكراً ، وتسقط منها إذا كان معدودها مؤنثاً ، نحو : « ثلاثة رجال - ثلاثة عشر رجلاً - ثلاثة وعشرون رجلاً - ثلاث فتيات - ثلاث عشرة فتاة - ثلاث وعشرون فتاة » .

٣ - ( عشر ) : لهذا اللفظ سلوكان : فان كان مفرداً ، أي ليس معه غيره من ألفاظ العدد ، فانه كالزمرة الثانية مخالف : « عشرة رجال - عشر فتيات » ، وإن تركب معه لفظ آخر ، فهو موافق : خمسة عشر رجلاً - خمس عشرة امرأة » .

ولهذا اللفظ مشكلة أخرى تتعلق بحركة شينه ، فهذه الشين مفتوحة أبداً إذا كان المعدود مذكراً : « عشرة رجال - خمسة عشر رجلاً » ، ويجوز تسكينها إن كان المعدود مؤنثاً : « عشر نساء - خمس

(١) وللواحدة مرادف هو « احدى » ، ويمكن استعماله هنا ، فنقول : « احدى وعشرون امرأة » .

عشرة امرأة . وبنو تميم يكسرونها في هذه الحالة ، فيقولون :  
« خمسَ عَشيرةَ امرأة » .

أما القائمة الثانية ، وهي المؤلفة من ألفاظ العقود « عشرين ...  
تسعين » ، ولفظي المئة والألف ، فلا تتبدل صورها تبعاً لمعدودها ،  
تقول : « عشرون رجلاً - عشرون امرأة - مئة رجلٍ - مئة امرأة -  
ألف رجلٍ - ألف امرأة » .

### ب - العدد المركب والعدد المفرد :

كان المنتظر من العربية - بعد أن تتجاوز في العدد العشرة - أن  
تلتجأ إلى العطف ، فنقول : « واحد وعشرة .. اثنان وعشرة .. ثلاثة  
وعشرة ... الخ » . ولكنهما لم تفعل ذلك ، بل نزع حرف العطف ،  
وجملت الكلمتين كلمة واحدة ، فقالت : « أحد عشر - اثنا عشر - ثلاثة  
عشر ... الخ » . فلما تجاوزت « العشرين » ، هجرت التركيب ، ولجأت  
إلى العطف ، فلم تقل : أحد عشرون - اثنا عشرون « بل قالت :  
« واحد وعشرون - اثنان وعشرون » .

إن نزع حرف العطف بين العددين هو ما يسمى بتركيب العدد .  
وقد رأينا أنه لا يقع إلا في الأعداد التي بين العشرة والعشرين ، أي :  
١١ - ١٢ ... حتى ١٩ ، فقط .

فاذا نظرنا إلى أعدادنا من هذه الزاوية ، أي زاوية التركيب وعدمه ،  
وجدناها على أربعة أشكال :

١ - أعداد مركبة تركيباً اضافياً ، أي هي مضافة ومعدودها

مضاف اليه ، وذلك مثل « د خمسة رجالٍ - مئة رجلٍ - ألف رجلٍ - سبعُ فتياتٍ - مئة فتاةٍ ... الخ » .

٢ - اعداد مركبةً تركيباً عددياً : ونعني بها هذه الزمرة التي ليس بين جزأها حرف عطف : « أحد عشر - خمسة عشر - تسعة عشر » .

٣ - اعداد مركبةً تركيباً عطفياً : وهي تلك التي بين أجزائها حرف عطف ، مثل « خمسة وعشرون - أربعة وثلاثون - مئة وأربعون ... الخ » .

٤ - اعداد مفردة : أي ليست مركبة أي نوع من أنواع التركيب ، وهذه هي ألفاظ العقود إذا لم يكن معها عدد آخر ، مثل : « عشرون رجلاً - خمسون امرأةً » .

### ج - تعريف العدد بـ « ال » :

إذا أريد تعريف العدد بالألف واللام ، نُظِّير اليه من حيث التركيب وعدمه :

١ - فإن كان مفرداً ، أدخلت « ال » عليه ، نحو : « جاء العشرون رجلاً » .

٢ - وإن كان مركباً تركيباً اضافياً ، أدخلت « ال » على المضاف اليه ، لا عليه هو ، فنقول : « جاء خمسة الرجالٍ - ورأيت مئة الرجل » . ولا تقل « جاء الخمسة رجالٍ - ولا : رأيت المئة رجلٍ » .

٣ - وإن كان مركباً تركيباً عددياً ، أدخلت « ال » على جزئه الأول فقط ، فنقول : « جاء الخمسة عشر رجلاً » .

٤ - وإن كان مركباً تركيباً عطفياً ، أدخلت « ال » على كل جزء من أجزائه ، فتقول : « جاء المئة والخمسة والعشرون رجلاً » .

### د - اعراب العدد وبخاؤه :

يمكن قسمة ألفاظ العدد - من حيث الاعراب والبناء - إلى أربع زمر :

١ - ( واحد - ثلاثة - أربعة - خمسة - ستة - سبعة - ثمانية - تسعة - عشرة - مئة - الف ) : وهذه معربة ، واعرابها بالحركات الثلاث ، فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، نحو : « جاء خمسة رجال - رأيت مئة رجل - مرتت ألفو رجل » .

٢ - ( عشرون ثلاثون ... حتى التسعين ) : وهذه معربة أيضاً ، إلا أنها تتبع في اعرابها الجمع المذكر السالم ، فالواو للرفع ، والياء للنصب والجر ، مثل : « جاء عشرون رجلاً - رأيت ثلاثين رجلاً - مرتت بأربعين رجلاً » .

٣ - ( اثنان - اثنتان ) : وهذان اللفظان ممربان أيضاً ، إلا أنها يتبعان المثني في اعرابه ، فالألّف للرفع ، والياء لكل من النصب والجر ، نحو : « جاء رجلان اثنان - رأيت رجلين اثنتين - مرتت باثنين من الرجال » .

٤ - ( الاعداد المركبة تركيباً عدياً ) : وهذه مبنية على فتح الجزأين ، فلا تنغير في رفع أو نصب أو جر ، تقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - رأيت خمسة عشر رجلاً - مرتت بخمسة عشر رجلاً » . وتقول في اعرابها : « خمسة عشر ، جزآن مبنيان على الفتح في محل

رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر ، بحسب موقع هذا العدد من الاعراب .

ويستثنى من ذلك « اثنا عشرَ ، واثننا عشرةَ » ، إذ الجزء الأول من كل من هذين العددين معرب ، وليس مبنياً . واعرابه كاعراب المثنى ، كما رأينا . أما نونه فقد سقطت لقيام الجزء الثاني مقامها ، وليس سقوطها للاضافة ، لأن الجزأين مركبان تركيباً عددياً ، لا تركيباً إضافياً . تقول : « جاء اثنا عشرَ رجلاً - ورأيت اثني عشرَ رجلاً - ومررت باثني عشر رجلاً » . ويكون الاعراب على الشكل التالي : « جاء » فعل ماض . « اثنا » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى ، وحذفت نونه لقيام الجزء الثاني مقامها . « عشرَ » جزء مبني على الفتح لا محل له من الاعراب . « رجلاً » تمييز .

قلنا إن جزأي المركب مبنيان على الفتح ، وهذا صحيح ، إلا إذا كان الجزء الأول منتهياً بياء ، فيبنى عندئذ على السكون ، تقول : « جاءت ثماني عشرة امرأة » ، ورأيت ثماني عشرة امرأة - ومررت بثماني عشرة امرأة » ، وتقول في الأعداد الترتيبية (١) : « جاء الطالب الحادي عشر - والثاني عشر - ورأيت الحادي عشر - والثاني عشر - ومررت بالحادي عشر - والثاني عشر » .

وبمناسبة الحديث عن اعراب الاعداد ، نرى من المفيد التنبيه على أن بعض الاعداد الأصلية والترتيبية تنتهي بالياء مثل : « الثاني - الحادي - الثاني » . فهذه الكلمات تمسد في جنس الاسم المنقوص ، وعلى ذلك فإؤها تحذف في حالة التنكير المرفوع والمجرور ، وتثبت في حالة التعريف ،

(١) سندرسها بعد قليل .



وحالة التذكير المنصوب ، كما أنه لا يظهر عليها من الحركات إلا الفتح ، أما الضم والكسر فيقدران عليها . تقول : « جاءت ثمانٍ من النسوة - مررت بثمانٍ من النسوة - جاءت النسوة الثماني - جاءت ثماني نسوة - رأيت نسوة ثمانياً » . وتقول : « جاءت النسوة الثماني° - مررت بالنسوة الثماني° - رأيت النسوة الثماني° » .  
ونضيف إلى ما تقدم أن هذه البناء تثبت في حالة التركيب مطلقاً ، كما لاحظت من الامثلة التي سلفت في المركبات .

#### هـ - تمييز العدد :

ويمكن قسمة الفاظ العدد - من حيث التمييز - إلى ثلاث زمر :

١ - ( التمييز جمع مجرور بالاضافة ) : ولا يكون هذا إلا بعد الفاظ « ثلاثة ... الى العشرة » . تقول : « جاء خمسة رجالٍ - رأيت عشر فتياتٍ » .

٢ - ( التمييز مفرد مجرور بالاضافة ) : ولا يكون ذلك إلا بعد لفظي « المئة والألف » . تقول : « جاء مئة رجلٍ - رأيت ألف رجلٍ » .

٣ - ( التمييز مفرد منصوب ) : ويقع ذلك بعد الأعداد المركبة ، وبعد الفاظ العقود ، تقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - جاء عشرون رجلاً » .

#### و - إضافة العدد الى غير تمييزه :

رأينا في الفقرة السابقة أن العدد قد يكون مضافاً إلى تمييزه ،

نحو : « خمسة رجالٍ » . ولكن هذه الاضافة محصورة في الفاظ معينة ، كما رأيت ، وليست هي قصدنا . إنما الذي تقصده هنا أن يضاف العدد إلى غير معدوده ، كأن تقول لزيد الذي أعارك عشرين كتاباً : « قرأت عشرينك » ، أي : قرأت العشرين التي تملكها من الكتب .

هذه الاضافة ليست محصورة في الفاظ معينة ، بل إن كل الفاظ العدد صالحة لها ، ما عدا « اثنا عشر - واثنى عشرة » . فتقول لزيد مشيراً إلى كتبه : « هذه ثلاثك - وهذه عشرتك - وهذه عشروك - وقرأت عشرينك - ونظرت في مثك ... الخ » .

واختلف النحاة في أمر الاعداد المركبة إذا وقعت في مثل هذه الاضافة :

١ - فذهب البصريون إلى وجوب بقاء الجزأين مبنيين على الفتح . فتقول على مذهبهم : « هذه خمسة عَشْرَكَ » .

٢ - وأجاز قوم إعراب الجزء الثاني ، مع بقاء الأول مبنيًا ، فيكون المرب مجروراً بالاضافة ، فتقول : « هذه خمسة عَشْرِكَ » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » جزء مبني على الفتح في محل رفع خبر ، وهو مضاف . « عشر » مضاف اليه مجرور ، وهو مضاف ، والكاف في محل جر بالاضافة .

٣ - وأجاز الكوفيون إعراب الجزأين ، فيكون الأول بحسب موقعه من الجملة ويكون الثاني مضافاً اليه ، ثم يأتي المضاف اليه الآخر ، تقول : « هذه خمسة عشر زيد » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » خبر مرفوع ، وهو مضاف . « عشر » مضاف اليه ، وهو مضاف . « زيد » مضاف اليه .

## ز - الاعداد الترتيبية :

تنقسم ألفاظ العدد إلى قسمين : الأعداد الأصلية ، وهي تلك التي تعين مقدار معدودها ، فإذا قلت : « جاء خمسة رجال » ، فهم السامع أن عندك رجالاً يبلغ مقدارهم خمسة ، والاعداد الترتيبية ، وهي التي تشير إلى ترتيب معدودها بالنسبة إلى غيره ، لا إلى مقداره ، فإذا قلت : « جاء الرجل الخامس » ، فليس معنى ذلك أن « الرجل » يبلغ في المقدار « خمسة » ، وإنما يعني أنه أتى بعد أربعة سبقوه في الترتيب .

ولهذه الأعداد مشكلاتها الخاصة التي تتعلق بصياغتها ، وتركيبها واستعمالها . ولنبدأ بحلها واحدة واحدة :

١ - ( صياغتها ) : إذا كان الترتيب عندك ( ١ ) ، فقل : « جاء الرجل الأول » ، للمذكر ، وقل للمؤنث : « جاءت المرأة الأولى » . هذا إذا لم يكن مع ال ( ١ ) عدد آخر ، فإن كان معه غيره ، فقل : « جاء الرجل الحادي عشر - وجاءت المرأة الحادية عشرة (١) » .

فإن وصلت في الترتيب إلى (٢) ، فاشتق من العدد الأصلي عدداً ترتيبياً على وزن « فاعل » ، فقل : « الثاني » ، واستمر في ذلك حتى ( ١٠ ) : « الثالث - الرابع - الخامس - السادس - السابع - الثامن - التاسع - العاشر » .

فإذا وصلت إلى ( ١١ ) ، فاجعل الجزء الأول ترتيبياً فقط ، أما

(١) يقول الصرفيون إن « الحادي » مقلوب « الواحد » جعلت فاؤه في آخره ، فالأصل « وحد » اهلب الى « حدو » ، فلما جعل على وزن فاعل ، صار : « حادو » ، فاهلقت الواو ياء لانكسار ما قبلها : « حادي » . وعلى هذا يكون وزنه « عالف » لا « فاعل » . ومثل ذلك يقال في « الحادية » ،

الثاني فتركه على لفظه الأصلي ، واستمر في ذلك حتى ( ١٩ ) : « الحادي عشر - الثاني عشر - ... » ، ولا تقل : « الحادي العاشر - الثاني العاشر ... » .

فاذا وصلت إلى ( ٢٠ ) ، فلا تشتق منه شيئاً ، بل أضف « ال » إليه ليصير عدداً ترتيبياً ، فنقول : « جاء الولد العشرون ، ورأيت الولد العشرين - ومررت بالولد العشرين (١) » . ولا تقل : « جاء الولد العشرون » .

وما قلناه في ( ٢٠ ) يقال مثله في كل الفاظ العقود ( ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ ... الخ ) .

فاذا تجاوزت ( ٢٠ ) ، فاجعل الجزء الأول مشتقاً على وزن « فاعل » ، أما العقود فتجلى بالالف واللام فقط ، ثم يعطف الجزآن أحدهما على الآخر ، هكذا : « الحادي والعشرون - الثاني والعشرون - الثالث والعشرون .. الخ » .

فاذا وصلت إلى ( ١٠٠ ) أو ( ١٠٠٠ ) ، فافعل بها ما فعلت بالعقود ، فقل : « جاء الرجل المئة - ورأيت الرجل المئة - ومررت بالرجل الألف » . ولا تشتق منها شيئاً ، إذ لا يقال : « الرجل المائى - والرجل الألف » .

فاذا تجاوزت المئة والألف ، فافعل بما زاد عليها ما فعلته في السابق ، واجعل بينه وبين لفظي « المئة والألف » كلمة « بعد » ، فنقول فيمن ترتيبه ( ١٠١ ) : « الأول بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه ( ١٠٠١ ) : « الأول بعد الألف » ، وفيمن ترتيبه ( ١٠٥ ) :

(١) كما يجوز لك أن تقول : جاء الولد المتمم عشرين ، ورأيت الولد المتمم عشرين ، ومررت بالولد المتمم عشرين .

« الخامس بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه ( ١١٥ ) : « الخامس عشر بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه ( ١٢١ ) : « الحادي والعشرون بعد المئة » ... وهكذا .

٢ - ( تأنيثها وتذكيرها ) : هذه المشكلة لا تعاني منها سلسلة الأعداد الترتيبية ، فهي توافق معدودها تذكيراً وتأنيثاً دائماً . تقول : « جاء الرجل الخامس - جاءت المرأة الخامسة » . ويستوي في ذلك أن تكون مفردة وأن تكون مركبة ، تقول : « جاء الرجل الخامس عشر - جاءت المرأة الخامسة عشرة » .

٣ - ( تركيبها ) : تركيب مع « العشرة » تركيباً عديدياً مثل أخواتها الأصلية ، أي بغير حرف عطف ، تقول : « الحادي عشر - الخامس عشر ... الخ » . وتركب مع الفاظ العقود تركيباً عطفياً مثل أخواتها الأصلية أيضاً ، فتقول : « الخامس والعشرون - السادس والثلاثون ... الخ » .

٤ - ( اعرابها ) : إذا كانت مفردة أو معطوفة ، فهي معربة بالحركات الثلاث ، تقول : « جاء الرجل الخامس » - رأيت الرجل الخامس - مررت بالرجل الخامس - جاء الرجل الخامس والعشرون ... الخ » . فان ركبت مع العشرة ، فالجزآن مبنيان على الفتح ، نحو : « جاء الرجل الخامس عشر » - رأيت الرجل الخامس عشر - مررت بالرجل الخامس عشر » ، إلا ما كان منها منتهياً بالياء ، فيكون بناؤه على السكون ، نحو : « جاء الرجل الحادي عشر » - مررت بالرجل الحادي عشر - رأيت الرجل الحادي عشر » .

هذا ، ولا يستثنى من البناء الرقم ( ١٢ ) ، خلافاً لما رأيناه في

الاعداد الأصلية ، فتقول : « جاء الرجل الثاني عشر » ، بالبناء على السكون  
و « جاءت المرأة الثانية عشرة » ، بالبناء على الفتح .

### ملاحظات :

١ - يجري المد في المرية على طريقتين : الأولى أن تبدأ بالآحاد ثم تتدرج إلى العشرات فالمئات فالآلاف . وكان العرب قديماً يفضلون هذه الطريقة ، فكانوا إذا أرادوا عد ( ١١٢٥ ) قالوا : « جاء خمسة وعشرون ومئة وألف رجل » . والطريقة الثانية : أن تبدأ بأعلى لفظ في العدد ثم تتدرج منه إلى ما دونه حتى تصل إلى العشرات فتقفز من فوقها إلى الآحاد ثم تعود إلى العشرات . وهذه الطريقة هي النالبة اليوم ، فتقول في عد الرقم السابق : « جاء ألف ومئة وخمسة وعشرون رجلاً » .

٢ - إذا تألف العدد من أجزاء كثيرة ، فالشيء الممدود يأخذ - باعتباره تمييزاً - الحكم الذي ينسجم مع آخر لفظ يأتي في عملية المد . ففي مثل ( ١٠٥ ) ، تقول : « جاء مئة وخمسة رجال » ، فتجمع كلمة « الرجال » وتجمعها مضافاً إليها ، لأنها وقعت بعد كلمة « خمسة » . أما لو اتبعت الطريقة الأخرى ، أي بدأت بالآحاد ، فيجب أن تقول : « جاء خمسة ومئة رجل » ، بفراد كلمة « رجل » ، لأنه وقع بعد كلمة « مئة » . وتقول في ( ١٢٥ ) : « جاء مئة وخمسة وعشرون رجلاً » ، فتنبص الممدود على التمييز لأنه وقع بعد كلمة « عشرون » . فإذا بدأت بالآحاد ، قلت : « جاء خمسة وعشرون ومئة رجل » ، بجر الممدود بالاضافة لوقوعه بعد كلمة « مئة » .

٣ - وإذا كثرت أجزاء العدد ، فقد يقع بعض ألفاظه معدوداً لما قبله ، وعدداً لما بعده ، وتطبق في هذه الحالة كل الأحكام التي عرفناها

سابقاً ، من حيث التمييز والتذكير والتأنيث . لاحظ ما يأتي :

( ١٢٥٠٠٠ ) : جاء مئة ألفٍ وخمسة وعشرون ألفَ رجلٍ .  
لاحظ أن كلمة « ألف » الأولى جاءت مجرورة بالاضافة ، لأنها معدود  
لكلمة « مئة » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد مجرور بالاضافة .  
ثم لاحظ أن كلمة « الف » الثانية جاءت منصوبة على التمييز ، لأنها  
معدودة لكلمة « عشرون » ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد  
منصوب على التمييز . ثم لاحظ أخيراً أن كلمة « ألف الثانية » هي في  
الوقت نفسه عدد لكلمة « رجل » ، لذلك جاء مفرداً مضافاً إليه ، كما  
تقضي بذلك القواعد المعروفة .

( ٥٥٢٥ ) : جاء خمسة آلافٍ وخمس مئة وخمسة وعشرون  
رجلاً . لاحظ أن كلمة « خمسة » تكررت في العدد ثلاث مرات : ففي  
المرّة الأولى كانت مؤنثة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « آلاف » ، مذكر ،  
وفي الثانية جاءت مذكرة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « مئة » مؤنث ،  
وفي المرّة الثالثة عادت إلى التأنيث ، لأن معدودها الآن ، وهو كلمة  
« رجلاً » مذكر .

٤ - إذا كان في العدد عدة أجزاء ، وكل واحد منها معدوده  
الألف ، فالأفضل ، والذي كان متبعاً سابقاً ، أن تذكر « الألف » مع  
كل جزء ، مثل ( ١٢٥٠٠٠ ) ، فهنا عندنا « مئة ألف » + « خمسة  
وعشرون ألفاً » . فنقول : « عندي مئة ألفٍ وخمسة وعشرون ألفَ  
ليرة » ، ولا تقل : « عندي مئة وخمسة وعشرون ألف ليرة » ، كما  
يفعل أكثرهم اليوم ، لأنه لو سمعك عربي قديم وأنت تقول ذلك ، لظنك  
تعد من اليمين إلى الشمال ، وإن عندك « مائة » ليرة فقط ، و « خمسة  
وعشرون ألف ليرة » . ويكون حاصل ما معك بالارقام ( ٢٥١٠٠ )  
ليرة . وهذا خلاف مرادك ولا شك .

٥ - رأينا أن الـ ( ١ ) له لفظان : « واحد - واحد » ،  
 والثاني منها لا يستعمل إلا مركباً مع العشرة ، نحو : « أحد عشر » ،  
 أما الأول فيستعمل حين الأفراد ، نحو : « جاء رجل واحد » ، ومع  
 ألفاظ العقود ، نحو : « واحد وعشرون » . ولا يستعمل واحد منها في  
 مكان الآخر ، فلا يقال : « جاء رجل أحد - ولا : جاء أحد وعشرون  
 رجلاً » ، كما لا يقال : « جاء واحد عشر رجلاً » . وأما « واحدة ،  
 واحدى » فيستعمل أولهما مفرداً ومع ألفاظ العقود ، فنقول : « جاءت  
 امرأة واحدة - وجاءت واحدة وعشرون امرأة » ، ويستعمل ثانيهما مركباً  
 مع العشرة ، ومعطوفاً على ألفاظ العقود ، نقول : « جاءت إحدى عشرة  
 امرأة - وجاءت إحدى وعشرون امرأة » ، ولا يقال : « جاءت امرأة  
 إحدى - ولا : جاءت واحدة عشرة امرأة » .

٦ - لم يكن عند العرب لفظ للمعدد إذا جاوز الألف . فكانوا  
 يعبرون عن المليون ( ١ ٠٠٠ ٠٠٠ ) بقولهم « ألف ألف » وعن  
 المليار ( ١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ) بقولهم « ألف ألف ألف » . فإذا شئت  
 أنت أن تستعمل لفظي المليون والمليار ، فطبق عليها كل الأحكام التي  
 تطبق على لفظي المئة والألف . فنقول : « جاء مليون رجل ، ومليار  
 رجل » بجمل الممدود مفرداً مجروراً بالإضافة .

٧ - تعامل كلمة « بضع » معاملة الأعداد من ( ٣ - ١٠ ) ،  
 فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، كما أن تمييزها جمع مجرور بالإضافة .  
 نقول : « جاء بضعه رجال - جاءت بضع فتيات » . وإذا ركبت مع  
 العشرة بنيت معها على الفتح ، وبقي لها حكمها في التذكير والتأنيث . نقول :  
 جانا بضعه عشر رجلاً - وبضع عشرة امرأة » .



خاتمة

## في عمل المصدر والمشتقات

### أ - نظرية العامل :

يرى النحاة أن الظواهر الاعرابية - أي تغيرات أواخر الكلام من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ، إلى جزم - إنما هي نتيجة تأثير بعض الكلام في بعض . فسموا الكلمة المؤثرة عاملاً ، والكلمة المتأثرة معمولاً ، والظاهرة الاعرابية الحادثة عملاً . ففي مثل قولك : « لم أسافر » ، تكون « لم » هي العامل ، و « أسافر » هي الممول ، والجزم الحاصل على « أسافر » هو العمل .

ثم أطلقوا فقالوا : ما من ظاهرة إعرابية إلا لها عامل أحدثها . فلما قيل : ولكن المتبدأ مرفوع ، وليس قبله شيء حتى يكون رافعاً له ، قال النحاة : العامل هنا معنوي غير ملفوظ ، إنه الابتداء . فالابتداء هو الذي عمل الرفع في المتبدأ .

ولما قيل : ولكننا نجد في العربية كلمات لا تتغير أواخرها مهما سبقها من العوامل ، فنقول : « جاء سيويهِ ، ورأيت سيويهِ ، ومررت بسيويهِ » ، وكل ذلك بالكسر ، فهل مثل هذه الكلمات خارجة على قانون العمل والعامل والممول ؟ قال النحاة : لا . ولكن العمل في هذه الكلمات المبنية يكون في محلها لا في لفظها .

وهكذا انقسم العامل عندهم إلى قسمين : عامل لفظي ، وعامل

ممنوي ، كما انقسم العمل عندهم إلى قسمين : عمل لفظي ، وعمل محلي . واسترسالاً في هذه انقصة قالوا : والمعمول قسبان : معمول مباشر ، كالفاعل في قولك : « جاء زيد » ، ومعمول غير مباشر ، وهو التابع لأحد المعولات المباشرة ، كالنعت في قولك : « جاء زيد الكريم » ، والمعطوف في مثل : « جاء زيد وعمرو » ، والتوكيد في مثل : « جاء زيد نفسه » ، والبدل في مثل : « جاء زيد أبو عبد الله » .

هذا هو ما يسمى بنظرية العامل .

وليس ما قلناه هو كل شيء في هذه النظرية ، بل إن تقريعاتها وقواعدها أكثر من أن يتسع لها هذا الحيز الذي خصصناه لعرضها عرضاً سريعاً ليكون تمهيداً لما يزيد بحمته في هذه الخاتمة من عمل المصدر والمشتقات .

ولا بد ، في الختام ، من الإشارة إلى أن هذه النظرية سيطرت سيطرة تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه ، فأفادت النحو العربي في مواطن ، كما كانت عبئاً ثقيلاً عليه في مواطن أخرى . ذلك أن المؤمنين بها أبوا إلا أن يخضعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ . ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادة جامدة يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة ، بل هي كالكائنات الحية تماماً : تولد ، ثم تنمو ، ثم تموت ، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر ، ومنطقها الخاص ، وزواتها التي لا يمكن تفسيرها أو تعليلها . وكل هذا يجعل من عملية تفسير سلوك لغة ما بنظرية واحدة ، عملاً غير مجدٍ ، إن لم نقل إنه عمل لا يدل على تفكير سليم .

ولقد أحس الناس ، منذ القديم ، بما في هذه النظرية من تعنت واستبداد ، وبما تجره على النحو العربي من الضرر الفادح ، فاعلنوا الثورة

عليها مطالبين بالغائبا ، وتحليص النحو من شرورها . وكان على رأس هؤلاء في الماضي ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » .  
أما في العصر الحاضر فيكاد أغلب النحاة المعاصرين أن يكونوا من أعدائها المتحمسين في عداوتها .

### ب - عمل المصدر :

المصدر اسم يدل على الحدث ، وهذا يعني أنه كالفعل ، لأن هذا أيضاً يدل على الحدث . وإذا كان الأمر كذلك ، كان من الطبيعي أن يكون للمصدر في الجملة عمل يشبه عمل الفعل فيها : فيكون له فاعل قام به ، ومفعول وقع عليه ، وظرف حدث فيه ... إلى آخر ذلك مما عرفناه من تكلمات الفعل .

هذا هو ، إذن ، ما يسمى بعمل المصدر ، وهذا هو سبب عمله .

ولكن المصدر ليس كالفعل تماماً ، فالفعل يعمل بغير شرط ، أما المصدر فلا بد لعمله من توفر بعض الشروط . وقبل الكلام على هذه الشروط نرى من الأفضل أن نعرض عليك صوراً من عمل المصدر :

١ - ( عجبت من شرب اليوم زيداً عسلاً ) : في هذه الصورة نجد المصدر « شرب » قد أضيف إلى ظرفه ، وهو « اليوم » ، ثم رفع فاعلاً هو « زيد » ، ثم نصب مفعولاً به هو « عسلاً » . وهذا الأسلوب في استعمال المصدر نادر جداً .

٢ - ( عجبت من شرب العسل زيداً اليوم ) : وهذه الصورة أكثر شيوعاً من سابقتها . وفيها نجد المصدر مضافاً إلى مفعوله ، ثم نجده قد رفع الفاعل ، ونصب الظرف

٣ - ( عَجِبْتُ مِنْ شَرْبِ زَيْدِ الْعَسَلِ الْيَوْمَ ) : وهذه أكثر الصور شيوعاً ، وفيها نجد المصدر مضافاً إلى فاعله ، ناصباً المفعول به والظرف .

٤ - ( أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ) : في هذه الآية الكريمة ، نجد المصدر « إطعام » منوناً غير مضاف إلى شيء . ومع ذلك نصب « يتيماً » على المفعولية . لكن استعمال المصدر عاملاً وهو منون ، كما في هذه الآية ، قليل .

٥ - ( أَنْتَ كَثِيرُ الضَّرْبِ زَيْدًا ) : المصدر في هذه الصورة محليٌّ بالألف واللام ، ومع ذلك فهو ناصب « زيداً » على المفعولية . وهذه الصورة قليلة الوجود في الكلام العربي .

٦ - ( أَنْتَ كَثِيرُ النَّوْمِ ) : هنا لا نجد للمصدر فاعلاً ولا مفعولاً . فأما فقدان المفعول فيعود إلى أن حدث « النوم » حدث لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وأما فقدان الفاعل فيعود إلى استتاره في المصدر نفسه .

يمكننا الآن أن نلاحظ الأشياء الآتية :

١ - المصدر كفعله تماماً تعدياً ولزوماً ، فيأخذ مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً ، ويكتفى بفاعله إن كان فعله لازماً .

٢ - المصدر كالفعل تماماً من حيث تكلمته بالتكلمات كلها ، فيكون له ، كما لفعله ، مفعول به ، وظرف ، ومفعول معه ، مثل : « يسرني سفرك وزيداً » ، ومفعول لأجله ، مثل « يسرني اغترابك طلباً للعلم » ، ومجرور بالحرف مثل : « تمجيني كتابتك بالقلم » ... الخ .

٣ - إن المصدر يعمل في كل أحواله ، منوناً ، ومضافاً ، ومحليٌّ بـ « ال » . إلا أن عمله وهو مضاف أكثر منه وهو منون ، وعمله

وهو منون أكثر منه وهو محليّ بـ « ال » .

٤ - إن المصدر قد يضاف إلى أحد معمولاته فيحدث فيه الجر لفظاً ، أما سائرهما فيحدث فيه ما يستحق من رفع أو نصب .

٥ - إن الإضافة التي تحدث بين المصدر وأحد معمولاته هي إضافة لفظية شكلية ، وليست إضافة معنوية محضة (١) . بمعنى أن المضاف إليه يظل في الاعتبار النحوي معمولاً للمصدر على جهة من الجهات ، وإن كان هو في اللفظ الظاهر مضافاً إليه . ففي مثل : « يبرني شرب زيدِ العسلِ » ، يكون « زيد » فاعلاً للشرب في المعنى ، وإن كان في اللفظ مضافاً إليه . ويعرب بأنه فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً . وفي مثل : « يمجيني شربُ العسلِ زيدُ » نقول : « العسلِ » مفعول به للشرب مجرور لفظاً بالاضافة الشكلية ، منصوب محلاً .

ويترتب على هذا أنه إذا وجد تابع للمعمول الذي أضيف المصدر إليه ، جاز لهذا التابع أن يتبع المعمول على لفظه المجرور ، أو على محله من الرفع والنصب ، فنقول : « يبرني شرب زيدِ وعمرو العسلِ » جاراً المعطوف ، أو : « يبرني شربُ زيدِ وعمرو العسلِ » رافعاً المعطوف . فتكون في الحالة الأولى اتبعته على اللفظ ، وفي الحالة الثانية اتبعته على المحل . ونقول : « أحب شرب العسلِ الحلوى » بجر الصفة على اللفظ ، و « أحب شرب العسلِ الحلوى » بنصب الصفة على المحل ، لأن الموصوف مفعول به في المعنى .

٦ - إن المصدر قد يرفع فاعله ، كما رأينا في المثالين الأول والثاني ، أو قد يضاف إليه ، كما رأينا في المثال الثالث ، أو قد يستتر فاعله فيه ،

(١) راجع مبحث الإضافة .

كما في المثل السادس . لكن هذه الصور الثلاث ليست هي كل شيء ، إذ قد يحذف فاعل المصدر نهائياً ، من غير أن يستكن فيه ضميره ، نحو : « سرني تكريم العاملين » . فهنا لا نرى فاعلاً للتكريم ظاهراً ، ولا يمكن أن نقدر ضميراً مستتراً مستكناً في التكريم هو فاعل له ، لأننا نجعل من قام بهذا التكريم . وعلى هذا ، فإذا قدر له فاعل في شكل ضمير مستتر ، عاد هذا الضمير على لا شيء .

ولنتساءل الآن : ما الشروط التي يجب توفرها في المصدر حتى يعمل عمل فعله ؟ .

والجواب : ليس هناك إلا شرط واحد ، وهو أن يكون المصدر مستعملاً للدلالة على وقوع الحدث . فإذا كان مستعملاً لغير ذلك ، لم يعمل . ولكن ، متى نعرف أنه مستعمل للدلالة على وقوع الحدث ؟

والجواب : نعرف ذلك إذا وقع في أحد الموقعين الآتين :

١ - أن يستعمل مفعولاً مطلقاً فائباً عن فعله ، نحو : « حفظاً درساك (١) » أي : احفظ درساك .

٢ - أن يصح إحلال المصدر المؤول محله ، نحو : « سرني حفظك الدرس » ، إذ يمكن هنا إحلال المصدر المؤول فنقول : « سرني أن تحفظ الدرس » .

ونسأل الآن : ومتى نعلم أن المصدر مستعمل لغير الدلالة على الحدث ؟

والجواب : إذا وقع في المواقع الآتية :

١ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله ، نحو : « مزقت الكتابَ تمزيقاً » .

(١) راجع مبحث المفعول المطلق .

- ٢ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع فعله ، نحو : « سرت سيرة الصالحين » .
- ٣ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبيناً لعدد مرات فعله ، نحو : « ضربت الولد ضربتين » .
- ٤ - إذا كان مصغراً ، نحو : « يعجبني ضَرْبُكَ » .
- ٥ - إذا خرج عن المصدرية إلى الاسمية ، نحو : « العلم نورٌ » .  
والمصدر اليمي كالمصدر العادي في كل أحكامه .

### ج - عمل اسم المصدر :

لاسم المصدر كل أحكام المصدر في العمل ، إلا أن إعماله قليل ، نحو : « يعجبني عطاؤك زيداً ديناراً » . حيث نجد « العطاء » ، وهو اسم المصدر « اعطاء » ، مضافاً إلى فاعله ، وهو الكاف ، وناصباً مفعولين هما « زيداً وديناراً » .

### د - عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله ، سواء في ذلك أن يكون متعدياً أو لازماً . فالتعدي نحو : « هل مكرم سعيدٌ ضيوفه ؟ » ، واللازم نحو : « خالد مجتهدٌ أولاده » ، حيث نجد « مكرم » في المثال الأول رافعاً لفاعله « زيد » ، وناصباً لمفعوله « ضيوفه » ، وحيث نجد « مجتهد » في المثال الثاني مكتفياً برفع الفاعل ، وهو « أولاده » .

ويتفق اسم الفاعل مع المصدر في أمور :

١ - أنه قد يستتر فيه فاعله ، نحو : « أنت حافظٌ درَسَك » ،  
إذ الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره « أنت » .

٢ - أنه قد يضاف إلى مفعوله ، نحو : « أنت حافظُ الدرسِ » .

٣ - أنه يعمل منوناً ، نحو : « أنت حافظٌ درَسَك » ، أو  
مضافاً ، كما رأينا في المثال السابق ، أو محلياً بـ « ال » ، نحو :  
« أنت الحافظُ درَسَك » .

ولا يختلف عن المصدر إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يضاف  
إلى فاعله ، فلا يقال : « هل حافظٌ زيدٌ الدرسَ ؟ » .

هذا ، ولا يعمل اسم الفاعل إلا في حالتين :

١ - أن يكون محلياً بـ « ال » . وحينئذ لا يحتاج إلى أي  
شرط آخر ، نحو : « أنت الكاتبُ رسالةً » - جاء الكاتبُ رسالةً -  
الكاتبُ رسالةً قادمٌ ، ... الخ .

٢ - فإذا لم يكن محلياً بـ « ال » ، وجب أن يدل على الحال  
أو الاستقبال ، ثم أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام ، أو أن يكون  
خبيراً لمبتدأ أو نعتاً أو حالاً ، والأمثلة : « ما كاتبٌ زيدٌ رسالةً غداً (١) »  
- هل كاتبٌ زيدٌ رسالةً ؟ - زيد كاتبٌ رسالةً - جاء الطالبُ الكاتبُ  
رسالةً - جاء زيد ضاحكاً نفره » .

حيث نجد « كاتب » الأول مسبوقاً بنفي ، رافعاً لزيد على الفاعلية ،

(١) وضمنا في المثال كلمة « غداً » للدلالة على أن اسم الفاعل دال على وقوع الحدث في المستقبل . ولم نكررها في الأمثلة التالية اكتفاء بوجودها في المثال الأول .



نائباً الرسالة على المفعولية ، وتجد « كاتب » الثاني مسبقاً بالاستفهام ،  
عاملاً مثل عمل الأول ، وتجد « كاتب » الثالث خبراً للبتداء « زيد »  
نائباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو »  
يعود على « زيد » ، وتجد « كاتب » الرابع نعتاً للطالب ، نائباً الرسالة  
على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على  
« الطالب » ، وتجد كلمة « ضاحك » حالاً من زيد ، رافعاً « ثمره »  
على الفاعلية .

فإن دل اسم الفاعل على المضي لم يعمل ، فلا يقال : « زيد كاتبٌ  
رسالةً أمس » ، بل يقال : « زيد كاتب الرسالة أمس » ، بالإضافة .

#### هـ - عمل مبالغة اسم الفاعل :

تمثل مبالغة اسم الفاعل عمل الفعل بالشروط نفسها التي هي لاسم  
الفاعل ، نحو : « هل حلالٌ زيدٌ مشكته ؟ » .

#### و - عمل اسم المفعول :

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول ، ويرفع نائب الفاعل .  
وشروط عمله وأحواله كشروط اسم الفاعل وأحواله ، نحو : « هل  
محفوظٌ درسك ؟ - ما محفوظٌ درسك - أنت محفوظٌ درسك - جاء  
المحفوظٌ درسه ... » . والدرس في كل ذلك نائب فاعل مرفوع .

#### ز - عمل الصفة المشبهة :

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل اللازم ، لأنها مشبهة به ،

ولأنها مشتقة من الفعل اللازم . غير أن لك في معمولها ، وهو فاعلها ، أربعة أوجه :

- ١ - أن ترفعه على الفاعلية ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهُهُ » .
  - ٢ - أن تجره بالاضافة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ الوجهِ » .
  - ٣ - أن تنصبه على التمييز ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهاً » .
  - ٤ - أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به . ويشترط عند ذلك أن يكون معرفة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهُهُ - أو : زيدٌ جميلٌ الوجهَ » .
- واعلم أنه تمتنع إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها إذا اقترنت بـ « ال » ، وكان معمولها مجرداً منها ، أو مضافاً إلى مجرد منها ، فلا يقال : « زيد هو الحسن خلقه - ولا : زيد هو العظيم شدة بأسٍ » ، ولكن يقال : « زيد هو الحسن الخلق - وزيد هو العظيم شدة البأس » .

### ح - عمل اسم التفضيل :

يقنصر عمل اسم التفضيل على رفعه فاعلاً مستتراً فيه ، فقولك : « زيدٌ أكبرُ الرجال » ، يساوي في المعنى قولك : « زيد فاق الرجال في الكبر » . وعلى ذلك يكون له فاعل على شكل ضمير مستتر فيه ، تقديره « هو » .

ولا يجوز له أن يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بمناء موقعه ، ولا يتأتى ذلك إلا في أساليب نادرة مثل : « ما رأيت رجلاً أوقع في نفسه النصيحة كزهيرٍ » ، إذ يمكن أن تضع الفعل مكان اسم التفضيل « أوقع » ، فنقول : « ما رأيت رجلاً تقع في نفسه النصيحة كزهيرٍ » . وعلى ذلك تكون « النصيحة » فاعلاً ظاهراً لاسم التفضيل « أوقع » .

القسم الرابع  
في الأدوات



مقدمة

## في معنى الأداة وانتظاريها

أ - معنى الأداة التمهوية :

اسمع مني العبارة الآتية : « رجل عصا حمار ضرب » . وقل لي هل فهمت شيئاً ؟ ستقول : لا .

وليس هذا صحيحاً تماماً . فهذه الكلمات لم تذهب في الهواء دون أن تترك في نفسك أثراً ، لقد أثارت في غيبتك صور هذه الأشياء التي ندعوها « الرجل والعصا والحمار والضرب » . ولكن هذه الصور ظلت في تخيلتك منفصلاً بعضها عن بعض لا يجمع بينها رابط . هذا هو إذن النقص الذي يجعل العبارة غير ذات دلالة . وقبل أن تنتقل الى عبارة غيرها ، تعال نحللها لنحدد ما فيها من عناصر .

لو أعدنا النظر فيها لوجدناها ألفاظاً تدل على أشياء . لنقل إذن :  
لإنها تتألف من عنصرين :

- ١ - من أشياء ، أو قل : من ماهيات .
- ٢ - من ألفاظ تدل على هذه الأشياء ، أو قل : من دوال على الماهيات (١) .

(١) تسمى دوال الماهيات في علم اللغة الحديث ( Sémantèmes ) .  
انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » ص ٢٧٣ وما بعدها .

إسمع الآن عبارتنا الماضية وهي بهذا الشكل الجديد : « ضرب الرجل حماراً بعصاه » . وقل لي : هل فهمت منها الآن شيئاً ؟ ستقول : نعم . إذن ما الذي دخل العبارة حتى جعلها تامة الدلالة ؟ لماذا أصبحت الكلمات الآن مرتبطاً بعضها ببعض ؟ ما نوع هذه الروابط التي قامت بين الكلمات ؟

وفي الجواب نقول :

لقد قامت بين « الرجل » و « ضرب » علاقة نحوية نسميها علاقة الفاعلية ، وقد دل على هذه العلاقة وجود الضمة على نهاية كلمة « الرجل » . وكذلك قامت علاقة أخرى بين « ضرب » و « حماراً » تسمى علاقة المفعولية ، والذي دل على هذه العلاقة هو الفتحة الموجودة في نهاية كلمة « حماراً » ، أما العصا فملاقتها بـ « ضرب » هي علاقة الواسطة ، والذي دل على هذه العلاقة هو حرف الباء الذي اتصل بالكلمة .

وهناك أشياء أخرى صرنا نفهمها من الجملة الآن ، منها أن الرجل شخص معروف ، والذي دل على ذلك هو « ال » المتصلة به ، ومنها أن الحمار غير معروف ، والذي دل على ذلك هو هذه النون الساكنة التي نسميها التنوين ، والتي لحقت آخر كلمة « حماراً » ، ومنها أن العصا هي ملك للرجل ، بدلالة الهاء التي اتصلت بنهاية الكلمة ... الخ .

إذن ، فقد دخل العبارة عنصران جديدان :

١ - معان لحقت الماهيات ، وربطت فيما بينها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والتعريف ، والتنكير ، والواسطة ... ولنسم هذه المعاني بالمعاني النحوية ، أو الفصائل النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الأبواب النحوية (١) .

(١) كل هذه التسميات يقابلها في اللغات الأجنبية ( Catégorie grammaticale ) .

٣ - ألفاظ دلت على هذه المعاني النحوية ، هي الضمة ، والفتحة ، و « ال » ، والتنوين ، والباء ... ولنسم هذه بالأدوات النحوية (٢) .

وهكذا أصبحت عبارتنا - ومثلها كل العبارات التامة المفيدة - مؤلفة من العناصر الأربعة التالية :

- ١ - ماهيات ( هي الأشياء والمعاني ) .
  - ٢ - دوال على الماهيات ( هي الاسماء والأفعال ) .
  - ٣ - معان نحوية ( كالفاعلية والمفعولية وغيرها ) .
  - ٤ - دوال على المعاني النحوية ( وهي الأدوات ) .
- إذن ، فالأداة النحوية هي : لفظ دال على معنى من المعاني النحوية .

### ب - أشكال الأدوات :

مرت معنا - عند تحليلنا للعبارة السابقة - أشكال متعددة للأداة النحوية ، ومع ذلك ، فليست هذه هي كل الأشكال الممكنة لها . لننظر الآن في أشكالها بالتفصيل :

١ - قد تكون الأداة صوتاً مفرداً ، ( كالضمة الدالة على الفاعلية ، والفتحة الدالة على المفعولية ، والكسرة الدالة على الإضافة ، والواو الدالة على جماعة الذكور العقلاء ، والياء الدالة على المخاطبة ، والنون الدالة على التنكير ... وهكذا ) .

٢ - قد تكون الأداة مقطعاً صوتياً واحداً . ( ومن هذا النوع

(١) وتسمى في علم اللغة الحديث ( Morphème ) .

كثير من الحروف ، مثل : ب - ل - م - ن - عن - في - كي - لن - لم - ما - إن - بل ... الخ ) .

٣ - قد تكون الأداة كلمة مؤلفة من عدة مقاطع ( مثل « ليس » الدالة على النفي ، و « صار » الدالة على التحول ، و « كان » الدالة على الماضي ، و « كيف » الدالة على الاستفهام عن الحال ، و « ليت » الدالة على التمني ... وهكذا ) .

٤ - قد تكون الأداة عبارة بتامها ، وذلك مثل « لا سيما » في نحو قولك : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فهذه العبارة لا تقوم في الجملة بأكثر مما يقوم به أي حرف . وعند التحليل الوظيفي للجملة ، لا بد من اعتبار « ولا سيما » أداة مثل بقية الأدوات .

٥ - وأخيراً ، فقد تكون الأداة صفرأ ، وذلك في مثل قولك « ضَرَبَ » ، فنحن نفهم عند نطق هذا الفعل على هذه الشاكلة ، أنه وقع من مفرد مذكر غائب ، والذي دلنا على هذا المعنى النحوي - أي وقوعه من مفرد مذكر غائب - هو عدم اتصال الفعل بشيء من الأدوات ، فكأن عدم وجود أداة ، هو أداة في حد ذاته له دلالة النحوية الخاصة .

هكذا ترى أن « الأداة » لا ترادف دائماً ما نسميه في النحو « بالحرف » ، فقد تكون حرفاً ، أو اسماً ، أو فعلاً ، أو عبارة كاملة .

ولكن أي الأدوات هو الذي سندرسه في هذا القسم ؟

بالطبع ، سنتخلى عن الأدوات الصفرية ، وعن تلك التي هي من نوع الحركات ، إذ لا فائدة ترجى من وراء دراستها ، في مجال النحو على الأقل ، وسنحصر هنا فيما سوى ذلك من الأدوات .



على أننا سننضم إلى الأدوات بعض الكلمات التي يخشى على البتدىء ألا يهتدي إلى الوجه الصحيح في اعرابها ، إما لندرة استعمالها ، وذلك كـبعض أسماء الأفعال والأصوات ، والمصادر الملازمة للمصدرية ، والظروف الملازمة للظرفية ... وهكذا ، وإما لفرابة التركيب الذي تأتي فيه ، مثل « ولا سيما » وغيرها ، وإما لأن لها اعراباً خاصاً في استعمال خاص قد لا يهتدي البتدىء الى مظانه ، وذلك مثل كلمة « حقاً » وغيرها .

هذا ، وسنتبع في دراستنا للأدوات الترتيب الأبجدي الذي سار عليه ابن هشام في كتابه « مغني اللبيب » ، لاعتقادنا أنه أكثر فائدة للمتعلم من الترتيب المعنوي الذي سار عليه الزمخشري في كتابه « المفصل » .

## حرف الالف

### [ الهمزة ]

آ - ( الهمزة حرف نداء ) :

ويكون لنداء القريب ، كقول امرئ القيس :  
أفاطمُ مهلاً ، بمضّ هذا التدلّلِ  
وإن كنت قد أزمعت صرّمي فتأجْمِلي

ب - ( الهمزة حرف استفهام ) :

وذلك في نحو قولك : « أزيدُ قائمٌ ؟ » .

### أحكامها :

١ - يجوز حذفها ، كقول عمر بن أبي ربيعة :  
فوالله ما أدري ، وإن كنت دارياً  
بِسَبْعِ رَمِيْنِ الجمرِ أم بِثَمَانِ ؟

أي : أَسْبِعِ ؟

٢ - تستعمل للتصور والتصديق (١) ، فالأول نحو : « أزيدُ  
جاء ؟ » ، والثاني نحو : « أجاَ زيدٌ ؟ » .

(١) التصور : السؤال عن الشيء ، مكاناً كان أو زماناً أو ذاتاً ...  
والتصديق : السؤال عن الحدث . وأدوات الاستفهام كلها للتصور ، نحو : « من  
جاء ؟ - ماذا فعلت ؟ أين جلست ؟ متى سافرت ؟ » أما التصديق فليس له إلا  
« هل » ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » .

٣ - يجب تصدرها على كل شيء ، حتى على حروف العطف ،  
كقوله تعالى : « أفلم يسيروا في الأرض ؟ » .

### معانيها :

- ١ - الاستفهام الحقيقي ، نحو : « أجبنا زيد ؟ » .
- ٢ - التسوية ، كقوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم  
أنذرتهم أم لم تنذرتهم ، لا يؤمنون » . وفي هذا المعنى يجب تأويل  
ما بعدها بمصدر يكون له محل من الاعراب . والتقدير في الآية : إنذارك  
وعدم إنذارك سواء .
- ٣ - الإنكار الابطالي : وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ،  
وأن مدعيه كاذب ، كقوله تعالى : « فاستفتيهم الرِّبِّيَّكَ البَنَاتِ وَلَهُم  
البنون ! » .
- ٤ - الإنكار التوبيخي : وهذه تقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن  
فاعله ملوم ، كقوله تعالى : « أتعبدون ما تعبدون !! » .
- ٥ - التقرير : ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما  
أنت عالم به ، كقوله تعالى : « أنتَ فعلتَ هذا بالهتينا يا ابراهيم ؟ » .
- ٦ - التهم ، كقوله تعالى : « أصلاتك تأمرُك أن تترك ما يعبد  
آباؤنا ؟ » .
- ٧ - الأمر ، نحو قوله تعالى : « أسلمتم » ، أي : أسلموا .
- ٨ - التعجب ، كقوله تعالى : « ألم تر إلى ربك كيف مدد  
الظلَّ ؟ ! » .
- ٩ - الاستبطاء ، كقوله تعالى : « ألم يأن للذين آمنوا أن  
تخضعَ قلوبهم لذكرِ الله ! » .

ج - ( الهمزة فعل أمر ) :

وذلك في نحو قولك : « إ زيداً » أي : عيدُ زيداً ، لأنه من الفعل « وإى » بمعنى « وَعَدَ » . وتقول عند الوقف : « إه » ، بإضافة هاء السكت .

[ ١ ]

آ - ( الألف حرف إنكار ) :

وذلك في نحو قولك : « أزيده !! ؟ » ، تقول ذلك إذا قال لك أحدهم : « رأيت زيداً » ، فاردت أن تنكر عليه ما يقول . فالألف التي بعد « زيد » للانكار ، أما الهاء الساكنة فللسكت . وهذه الألف لا تأتي إلا في نهاية الجملة الانكارية ، وبشرط أن تكون الكلمة التي تنتهي بها هذه الجملة مفتوحة الآخر ، نحو : « أقرأ زيد الكتاب !! ؟ » . وتقول منكراً أن يكون زيد قد سافر : « أسافراه » . وحقيقة هذه الألف انها إشباع للفتحة التي قبلها .

ب - ( الألف للتذكر ) :

وهذه مثل سابقتها في كونها إشباعاً للفتحة التي قبلها ، وإنما تأتي بعد كلمة مفتوحة الآخر تلكاً عندها التذكير ما يقوله بعدها ، نحو : « رأيت أحمداً ... وعمر » .

ج - ( الألف علامة للثنين لا محل لها ) :

وهي تلك التي في لغة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « جاء زيد وعمر » .

د - ( الألف ضمير متصل ) :

وهذه لا تكون إلا في محل رفع ، نحو : « زيد وعمرو جاءا -  
زيد وعمرو ضربا » .

هـ - ( الألف كافة ) :

وهي التي تأتي مع « بين » ، فتكفها عن الاضافة إلى الجملة التي  
بعدها ، كقول بنت النعمان :

فينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا  
إذا نحن فيهم سوقةٌ ليس تُشَصَّفُ

وقال بعضهم : هذه الألف بقية من « ما » الكافة ، وقال آخرون :  
هي إشباع لفتحة « بين » وليست كافة . وعلى هذا تكون الجملة بعدها  
مضافاً إليها .

و - ( الألف حرف فصل بين المهمزتين ) :

وهي تلك التي تحشر بين المهمزتين لتسهيل النطق بهما ، نحو :  
« أأكل زيد » . والائيان بها ههنا جائز لا واجب .

ز - ( الألف حرف فصل بين التونين ) :

وهي تلك التي يؤتى بها وجوباً بين نون النسوة ونون التوكيد  
الثقيلة ، نحو : « أدُرُسنانٌ يا بنات » .

ح - ( الألف للندبة أو الاستغاثة أو التعجب ) :

وهي تلك التي تلي المنادى الوندوب ، أو المستغاث ، أو المتعجب  
منه ، نحو : « وا ولدا - يا زيدا - يا روعتا ! » .

ط - ( الالف بدل من نون التوكيد ) :

وهي تلك التي تأتي بدلاً من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف ،  
كقول الأعشى :

ولا تمبد الشيطانَ ، والله فاعبدا

ي - ( الالف للاطلاق ) :

وهي التي يؤتى بها لاطلاق القافية المفتوحة ، أي لمدة الصوت بها ،  
كقول المتنبي :

إذا أنت أكرمتَ الكريمَ ملكتهُ

وإن أنت أكرمتَ اللئيمَ تمردًا

ك - ( الالف علامة رفع ) :

ويكون ذلك في المثنى والملحق به ، نحو : « جاء رجلانِ اثنانِ » .

ل - ( الالف علامة نصب ) :

ويكون ذلك في الاسماء الخمسة ، نحو : « رأيتَ أباك » .

م - ( الالف فارقة ) :

وهي التي يؤتى بها بعد واو الجماعة تفرقة بينها وبين الواو العاطفة ،  
نحو : « الرجال قاموا » . وهذه الألف تكتب ولا تلفظ (١) .

(١) ليست كل هذه الألفات مما يدخل في مفهوم « الأداة النحوية » .  
وإنما ذكرناها لأن المرين قد اعتادوا - إذا صادفوها في الكلام - أن يربوها .  
وتقول « يربوها » أي يسموها ، لا أت لهذه الألفات محلاً من الاعراب ، إذ  
كلها لا محل لها من الاعراب ما عدا الألف التي هي ضمير الاثنين . وقد أشرنا الى  
أن محلها الرفع على الفاعلية ، أو على نيابة الفاعلية .

[ آ ]

حرف لنداء البعيد ، نحو : « آ زيد » .

[ أَجَلَ ]

حرف جواب مثل نعم . ولا عمل له .

استعمالاته :

١ - يكون تصديقاً للمخبر . يقال لك : « جاء زيد » فتجيب مصداقاً : « أجل » .

٢ - ويكون وعداً للطلاب . يقال لك : « أعطني ديناراً » فتقول : « أجل » .

٣ - ويكون اعلماً للمستخبر . يقال لك : « هل جاء زيد ؟ » فتقول : « أجل » .

[ أُكْرَهُ ]

اسم فعل مضارع بمعنى « اكره » ، أو « أنكره » .

[ اَزْ ]

اسم الزمان الماضي .

استعمالاته :

١ - يقع ظرفاً ، وهذا هو الغالب ، كقوله تعالى : « فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا » ، فهو في الآية في محل نصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بنصره .

٢ - ويقع مفعولاً به ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم » .

٣ - ويقع بدلاً من المفعول به ، كقوله تعالى : « واذكروا في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » ، فهو في الآية بدل من « مريم » .

٤ - ويقع مضافاً إليه بعد اسم زمانٍ صالح للاستغناء عنه ، نحو : « يومئذ - عندئذ - بعدئذ ... الخ » ، أو غير صالح للاستغناء ، كقوله تعالى : « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا » . فهو في الآية والامثلة في محل جر بالاضافة .

وتتضمن « إذ » معاني أخرى غير الظرفية ، فيختلف النحاة في إعرابها : فمنهم من يقيها على ظرفيتها ، ومنهم من يجد لها إعراباً آخر :

١ - ( ضربت زيدا إذ أساء ) : تضمنت هنا معنى التعليل ، فقال قوم : هي حرف تعليل لا عمل له ، والجملة بعده مستأنفة .

٢ - ( بينا أنا جالس إذ أقبل زيد ) : أفادت هنا المفاجأة ، فقال قوم : هي حرف للمفاجأة لا عمل له ، وقال آخرون : هي ظرف مكان ، وقال غيرهم : هي حرف توكيد زائد .

٣ - ( وإذ قال ربك للملائكة ) : قال قوم : هي حرف تحقيق هنا ، وفي كل الآيات المصدرة بها .

### أحكامه :

١ - يلزم « إذ » الاضافة إلى جملة ، إما اسمية ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل » ، وأما فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، كقوله



تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة » ، أو فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً ، كقوله تعالى : « وإذ يرفع إبراهيم القواعد » .

٢ - وقد يجذف أحد شطري الجملة بعدها ، فلا يعني ذلك أنها مضافة إلى المفرد ، ومنه قول الأخطل :

كانت منازل الألف عهدتهم

إذ نحن إذ ذلك دون الناس إخوانا

والتقدير : إذ نحن متآلفون ... وإذ ذلك كائن\* .

### [ إذا ]

#### أ - ( ظرف للزمان ) :

وذلك في نحو قولك : « سأتيك إذا طلعت الشمس » ، فإذا ظرف متعلق بآتيك .

#### أحكامها :

١ - تازم « إذا » الاضافة إلى الجملة الفعلية ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » .

٢ - إذا جاء بعدها مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، نحو : « إذا زيد جاء فأكرمه » ، ولا يجوز اعتباره مبتدأ لما قلنا في الحكم الأول من أنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية .

٣ - ولهذا السبب أيضاً لا يجوز بعدها إلا النصب على الاشتغال حين يتقدم المفعول ، نحو : « إذا زيداً رأيت فسلم عليه » .

٤ - تتضمن « إذا » معنى الشرط فلا تجزم إلا في الشرع خاصة ،

كقول عبد القيس بن خفاف :

إستنن ما أغناك ربك بالنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

٥ - تكثر زيادة « ما » بعدها ، نحو : « إذا ما رأيت زيدا فسلم عليه » .

٦ - إذا تضمنت « إذا » معنى الشرط ففي متعلقها مذهبان ، أحدهما يعلقها بالجواب ، ويجعلها مضافة إلى جملة الشرط ، وثانيها يعلقها بجملة الشرط ، فلا تكون عنده مضافة إلى شيء .

ب - ( « إذا » فجائية ) :

وهي التي في نحو قولك : « خرجت فاذا زيد واقف » .  
واختلف النحاة في إعرابها :

١ - قال الأخفش : هي حرف للفجاءة لا عمل له .

٢ - وقال البرد : هي ظرف مكان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف في الحضرة » .

٣ - وقال الزجاج : هي ظرف زمان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف وقت خروجي » .

وعلى القول بالظرفية المكانية أو الزمانية ، تكون متعلقة بالخبر « واقف » ، فإن لم يذكر الخبر ، كما في نحو قولك : « خرجت فاذا زيد » ، فهي متعلقة بخبر محذوف تقديره : مستقر .

وتقول العرب : « خرجت فاذا زيد واقفاً » ، فالخبر في هذه الصورة محذوف ، و « واقفاً » حال .

ومن « إذا » الفجائية ، تلك التي تأتي مكان الفاء الرابطة للجواب

الشرط ، كقوله تعالى : « ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون » .

## [ اِذَا ]

مركبة من « إذ » و « ما » . وقد اختلف فيها النحاة : فذهب مسيويه إلى أنها أصبحت بعد التركيب حرفاً للشرط بمنزلة « إن » معنى وعملاً ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها باقية على ظرفيتها ، وأن « ما » زائدة بعدها كزيادتها بعد « إذا » الشرطية . هذا ، والجزم بـ « إذما » قليل .

## [ اِذْن ]

حرف جواب ينصب المضارع بشروط : أن يتصدر ، ثم أن يليه المضارع الذي معناه الاستقبال ، ثم ألا يفصل بينه وبينه فاصل ، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً ، أو مجروراً ، أو قسماً ، أو حرف « لا » ، أو منادى ، نحو قولك لمن قال لك : سأزورك : « إذن أكرمك - إذن غداً أكرمك - إذن والله أكرمك - إذن لا أخيب ظنك - إذن يا عبد الله أكرمك » . والاكثر إهمالها عند وجود الفاصل .

وفي الوقف عليها مذهبان : أحدهما يقف عليها بالألف تشبيهاً لنونها بتنوين المنصوب ، وهؤلاء يكتبونها « إذا » . والآخر يقف عليها بالنون ، وهؤلاء يكتبونها بالنون « إذن » .

وأكثر استمالاتها أن تقع جواباً لـ « إن » أو « لو » ، كقول كثير :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقبلها  
وقول قُرَيْبُ بنِ أُنَيْفٍ :

لو كنت من ملازن لم تستبح إلي  
بنو اللقيطة من ذهل بين شيبانا

إذن لقام بنصري معشر خشن  
عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

### [ أُرَيْتَ ]

اسم فعل أمر بمعنى « أخبرني » ، نحو : « أُرَيْتَ لو جاء زيد »  
فماذا تصنع ؟ ، أي : أخبرني لو جاء ...

والتاء فيه ليست ضميراً فاعلاً ، إنما هي حرف خطاب ، وذلك لأن  
أسماء الأفعال أسماء ، والتاء لا تتصل بالأسماء . أما فاعله - باعتبار أنه  
اسم فعل - فضمير مستتر فيه تقديره « أنت » . وهذه التاء تتصرف  
بحسب المخاطب ، فنقول للمؤنثة « أُرَيْتِ » ، وللمنثى « أُرَيْتَا » وللجمع  
المذكر « أُرَيْتُمْ » وللجمع المؤنث « أُرَيْتُنَّ » . ومنه قوله تعالى : « قل  
أُرَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ؟ » أي : أخبروني إن  
أصبح ...

وقد ثبت تأوّه على هيئة المفرد المذكر ، وعندئذٍ تلحقه الكاف من  
أجل الخطاب ، فيقال : أُرَيْتَكَ ، أُرَيْتَكَ ، أُرَيْتَكَا ، أُرَيْتَكُمْ ،  
أُرَيْتُكُنَّ . وبين سيبويه والفراء خلاف في إعراب كل من التاء والكاف .  
( انظر ذلك في المعنى - حرف الكاف ) .

### [ اِسْءٌ ]

اسم صوت لجزر الغنم .

## [ أُسْطَنَ ]

لغة في « وشكان » . ( انظر وشكان ) .

## [ أُف ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتضجر » .  
وفيه لغات ، هي : « أُف » - « أُف » - « أُف » - « أُف » - « أُف » -  
« أُف » - « أُف » - « أُف » ( بالامالة ) - « أُف » - « أُف » .

## [ أُفِرَ ]

لغة في « أف » ، ( انظر اف ) .

## [ ال ]

آ - ( اسم موصول بمعنى الذي ) :

وهي الداخلة على الظرف في قول الشاعر :

من لا يزالُ شاكرًا على المنعةِ      فهو حَرٌّ بـمِيشةِ ذاتِ مَعَدِّ

أي : شاكرًا على الذي معه .

وعلى الجملة الاسمية ، كما في قول الشاعر :

من القومِ الرسولُ اللهُ منهمُ      لهم دانتِ رقابُ بني مَعَدِّ

أي : من القوم الذين رسول الله منهم .

وعلى الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ، كما في قول الشاعر قرظ

بن هلال :

يقول الخنثى وابنض العجم ناطقاً  
إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَعُ  
أي : صوت الحمارِ الذي يجدهع .

وعلى أسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا كانت هذه الأسماء عاملة ،  
نحو : « جاء الضاربُ زيداً » ، أي : الذي سيضربُ زيداً .

فأما الداخلة على الظرف ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .  
والتقدير : من لا يزال شاكرأ على الذي هو كائن معه . وجملة الصلة  
المحذوفة صلة لها . وأما الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية ، فالجملة المذكورة  
صلتها . وأما الداخلة على اسم الفاعل أو المفعول ، فالاسم وحده صلتها .  
وليس له محل من الاعراب ، إنما الاعراب لـ « ال » وحدها . ففي  
قولك « جاء الضاربُ زيداً » تكون « ال » فاعلاً لجاء ، أما الضمة التي  
على « ضارب » فهي الضمة التي كان يجب ظهورها على « ال » باعتبارها  
فاعلاً ، ولكن لما كانت مبنية لا تقبل الحركات ، أُلقت حركتها على صلتها  
« ضارب » .

وقلْ مثل ذلك إذا ظهرت على صلتها الفتحة أو الكسرة كما في  
قولك : « رأيت الضاربَ زيداً - ومررت بالضاربِ زيداً (١) » .

### ب - ( حرف تعريف ) :

وهذه نوعان : عهدية وجنسية (٢) ، وكل منها ثلاثة أقسام :

(١) ومن النحاة من لا يفر هذا التكلف الشديد ، بل يعتبر الداخلة على  
أسماء الفاعلين والمفعولين حرف تعريف ، والاسم الذي معها هو المرب بحسب العوامل  
السابقة له .

(٢) « المهديّة » معناها التعريفية . وهي تفيد ما تدخل عليه تعريفاً ←

١ - « ال » للعهد الذكري : أي للتعريف الذكري . وذلك بأن يذكر اسم ليس فيه « ال » ثم يذكر مرة ثانية مصحوباً بـ « ال » فيكون تعريفها له نتيجة ذكره سابقاً ، كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول » ، أي : عصى فرعون هذا الرسول المذكور سابقاً .

٢ - « ال » للعهد الذهني : وهي تلك التي تدخل على اسم معهود ، أي معروف ذهنياً ، كأن يكون صاحب الاسم مما هو معروف لدى المخاطب بحيث إذا ذكر اسمه انصرف ذهن المخاطب إليه ، وذلك كقولك لأحد الطلاب : « جاء المدير » .

٣ - « ال » للعهد الحضورى : وهي الداخلة على اسم معهود ، أي معروف بسبب حضوره أمام المخاطب ، وذلك كقولك لطالب يمزق كتابه : « لا تمزق الكتاب » . ومن هذا النوع تلك الداخلة على الاسم الذي بعد اسم الإشارة ، نحو : « جاني هذا الرجل » ، والداخلة على الاسم المنادى بعد « أيها » ، نحو : « يا أيها الرجل » ، والداخلة على الاسم الذي بعد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الأسد » ، والداخلة على اسم الزمان الحاضر ، كقوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » .

٤ - « ال » جنسية لاستفراق الافراد : وهي التي يجوز إحلال « كل » محلها على الحقيقة ، كقوله تعالى : « وخلق الانسان ضعيفاً » ، إذ المعنى : وخلق كل إنسان ضعيفاً .

→ في اللفظ والمعنى . وأما الجنسية فلا تفيد ما تدخل عليه إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، أما في المعنى فيظل نكرة . لذا يصح في الجملة بعده أن تكون حالاً منه أو نعتاً له .

٥ - « ال » جنسية لاستفراق خصائص الأفراد : وهي التي يمكن إحلال « كل » محلها على سبيل المجاز ، نحو : « زيد هو الرجلُ علماً ، ، إذ المعنى : زيد هو كل الرجال علماً ، أي : اجتمعت فيه كل صفات الرجال الحسنة في العلم .

٦ - « ال » جنسية لتعريف الماهية : وهي التي لا يمكن وضع « كل » موضعها لا على سبيل الحقيقة ، ولا على سبيل المجاز ، وذلك نحو : « لا أشرب الخمر » .

### ج - ( زائدة ) :

وهي التي لا تفيد مصحوبها تعريفاً ، لا في اللفظ كالجنسية ، ولا في المعنى كالمهدية . ولها نوعان :

١ - « ال » زائدة لازمة : وهي الداخلة على الاسماء الموصولة ، نحو : « الذي - التي - الذين - اللذين - اللتين - اللاتي » ، والملازمة لبعض الأعلام ملازمة دائمة ، نحو « اللات - العزى - النضر - النعمان - السمومل - المدينة المنورة - البيت الحرام ... الخ » .

٢ - « ال » زائدة غير لازمة : وهي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة ، وليست ملازمة لها ، نحو « وليد - الوليد ، حارث - الحارث ، أمين - الأمين ... الخ » ، ومنها الداخلة لضرورة شعرية على بعض الأعلام التي لا تقبلها ، كقول الرماح بن ميادة :

رأيت الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً  
شديداً بأعباءِ الخلافَةِ كاهلُهُ

الشاهد فيه قوله « اليزيد » .



ومنها الداخلة على الحال ، نحو : « ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ » ،  
وعلى التمييز كقول الشاعر :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وذلك لأنّ الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين ، فتكون « ال »  
إذا دخلت عليها زائدة .

### د - ( حرف استفهام ) :

وذلك كقولك : « أَلْ جَاءَ زَيْدٌ ؟ » . وهذه هي « هل » نفسها  
أبدلت هاؤها همزة .

## [ أ ل ]

### آ - ( حرف استفتاح ) :

وتأتي في صدور الجمل دالةً على تحقق ما بعدها ، كقوله تعالى :  
« أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ » ، وقوله : « أَلَا إِنَّ  
أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » .  
وهي حرف عاطل لا عمل له .

### ب - ( مركبة من الهمزة و « لا » ) :

أي من همزة الاستفهام ، و « لا » النافية للجنس . وهذه تعمل  
عمل الحروف المشبهة بالفعل . ولها ثلاثة معانٍ :

١ - التوبيخ والانكار : كقول الشاعر :

ألا ارعواءَ لمن وائت شبيثه  
وآذنتُ بشيبِ بمة هرام ؟ ! (١)

٢ - التمني : كقول الشاعر :

ألا عمرَ ولي مستطاعُ رجوعه  
فيرأبَ ما أثأتَ يدُ الغفلات ؟ ! (٢)

٣ - الاستفهام الحقيقي : كقول قيس بن الملوح :

ألا صطارَ لسلي أم لها جلدُ  
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي ؟

ج - ( حرف عرض ومحضيض ) :

والعرض طلب بليين ، والتحضيض طلب بحثٍ . وتختص « ألا » ،  
هذه بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى . « ألا تجنون أن يفر الله لكم » .  
وعند التحقيق تنحل « ألا » ، هذه إلى همزة استفهام ، مع « لا » النافية .

[ أد ]

آ - ( حرف محضيض ) :

لا عمل له . ويختص بالجل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض ،  
نحو : « ألا زرتنا ! » .

(١) فالهمزة للاستفهام التويخي ، و « لا » نافية للجنس ، و « ارعواء »  
اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف تعلق به الجار والمجرور « لمن » .  
(٢) أثأت : أفست . وإذا جاءت « الا » لمعنى التمني فلا خبر لها لفظاً  
ولا تديراً . بل تكتفي باسمها ، ويتكون منها ومنه كلام تام .

ب - ( مركبة من « ان » و « لا » ) :

أي من « أن » الناصبة للمضارع ، و « لا » النافية ، نحو :  
 « أريدُ ألاَّ أسافرَ » . فأسافر منصوب بأن المدغمة في « لا » . ومنهم  
 من لا يدغمها في الكتابة ، فيكتبها منفصلة هكذا : « أريد أن لا أسافر »  
 ولا مشكلة عندئذٍ .

[ الأ ]

آ - ( حرف استثناء ) :

وذلك في نحو قولك : « جاء الطلابُ إلاَّ خالدًا » .

ب - ( أداة حصر ) :

وذلك في الاستثناء المفرغ خاصة ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكبًا » .

ج - ( مركبة من « ان » و « لا » ) :

أي من « إن » الشرطية ، « ولا » النافية ، كقوله تعالى :  
 « إلا تنصروه فقد نصره الله » ، أي : إن لا تنصروه ..

د - ( وصفية ) :

وهي التي تركب مع الاسم الذي بمدّها لتكوين كلمة واحدة تقع  
 صفة لما قبلها ، وتكون عندئذٍ بمنزلة « غير » التي يوصف بها . ( راجع  
 مبحث الاستثناء ) .

واشترط النحاة لها ثلاثة شروط : أن يكون موصوفها جماعاً ، ثم  
 أن يكون منكرأ ، ثم أن تقع في كلام يصح فيه الاستثناء ، نحو :  
 « جاءنا رجالٌ إلاَّ زيدٌ » . فالرجال - كما ترى - جمع ، ثم هو منكر ،

ثم ان الكلام يمكن تحويله إلى تركيب استثناء فيقال : « جاءنا رجالٌ إلا زيداً » .

ثم اختلف النحاة في الشروط والاعراب . فأما سيويوه فلم يشترط لها شيئاً ، ومثل لها بمثال ليس فيه واحد من هذه الشروط ، وهو قوله : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لفلبنا » . وأما ابن الحاجب فاشترط عكس شرطهم ، وهو ألا يكون الكلام صالحاً للاستثناء ، وذلك كقوله تعالى : « لو كان فيها آلهةٌ إلا اللهُ لفسدنا » ، إذ لو قيلَ هذا الكلام الاستثناء لفسد معناه ، لأنه يصير عندئذٍ : لو كان فيها آلهةٌ ليس بينهم الله لفسدنا ، ويترتب عليه أنه لو وجد فيها آلهةٌ بينهم الله لم تفسدا . وهذا كلام فاسد لأنه كفر حقيقي .

فأما في الاعراب فقال بعضهم : « إلا » وحدها هي اسم في محل رفع صفة لما قبلها ( لرجال في المثال الأول ، ولرجل في مثال سيويوه ، ولآلهة في الآية الكريمة ) ، وهي مضافة ، والاسم الذي بعدها مضاف إليه . ولكن لما كانت « إلا » هذه الاسمية تشبه « الا » الحرفية الاستثنائية في لفظها ، بنيت على السكون مثلها ، فأما حركتها التي تستحقها بحكم وقوعها صفة ، فقد ألقها على المضاف إليه بعدها ، وعلى ذلك يكون « زيد » في المثال الأول ومثال سيويوه ، و « الله » في الآية الكريمة ، مضافاً إليها مرفوعين لفظاً ، مجرورين محلاً .

ورأى آخرون - ورأيهم أسهل - أن تكون هي وما بعدها كلمة واحدة يوصف بها ، وعلى هذا يكون « الا زيداً » صفةً لرجل ، و « الا الله » صفة لآلهة .

[ الى ]

آ - ( حرف جر أصلي ) :

وله سبعة معانٍ :

١ - انتهاء الغاية الزمانية : كقوله تعالى : « ثم آتوا الصيامَ إلى الليلِ » ، أو انتهاء الغاية المكانية ، نحو قوله تعالى : « من المسجد الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى » .

٢ - المعية : نحو : « الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِلٌ » . أي : الذود مع الذود إبلٌ (١) .

٣ - التبيين : وهي الداخلة على ما هو فاعل في المعنى بمد فعل تعجب أو اسم تفضيل مما يعني حباً أو بغضاً ، كقوله تعالى : « ربِّ ! السجنُ أحبُّ إليَّ مما يدعونني إليه » ، إذ الباء في « إلي » هي فاعل « الحب » في المعنى .

٤ - مرادفة اللام : كقوله تعالى : « والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين » ، إذ المعنى : « الأمر لك » . وقال بعضهم : بل هي هنا لاتهاء الغاية ، وتقدير الآية : الأمر منتهٍ إليك .

٥ - مرادفة « في » : كقول النابغة الذبياني :

فلا تَتَثَّرْ كَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنِّي

إلى الناس مطلي\* به القار\* أجرب\*

أي : كأنني في الناس أجرب\* .

٦ - مرادفة « من » : كقول عمرو بن أحمـر الباهلي يصف ناقته :  
تقول ، وقد عاليتُ\* بالكُورِ فوقها :

أيسقى فلا يروى إلي\* ابن احمر\*

أي : فلا يروى مني .

(١) الذود من الابل : ما كان بين الثلاثة والمثيرة .

٧ - مرادفة « عند » : كقول أبي كبير الهذلي :

أم لا سبيل إلى الشبابِ وذكره

أشهى إليَّ من الرحيقِ السلسلِ

أي : أشهى عندي من الرحيق .

ب - ( حرف جر زائد ) :

قال بذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : « فاجعلْ أفضيدَةً من الناس تهوى إليهم » ، أي : تهوام . وعلى ذلك فجرورها مفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً .

[ اليك ]

اسم فعل أمر بمعنى « تنح » ، نحو : « اليك عني » .

[ أم ]

آ - ( حرف عطف ) :

ولا تكون كذلك إلا إذا سبقت بهمزة التسوية ، كقوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون » ، أو بهمزة يطلب بها و بـ « أم » التمين ، نحو : « أزيدُ عندك أم عمرو ؟ » .

إلا أن التي بعد همزة التسوية تختلف عن التي بعد همزة التمين في أمرين : أولهما : أن الكلام مع الأولى خير لا استفهام ، فلذا لا يستحق جواباً ، أما الثانية فالكلام معها استفهام على حقيقته ، لذا فهو محتاج إلى جواب . الثاني : أن الأولى لا تكون إلا بين جملتين في تأويل المفردين ،

إذ التقدير في الآية : سواءٌ عليهم انذارك وعدم انذارك ، أما الثانية فقع بين المفردين الصريحين - كما رأينا في المثال - ، وتقع بين الجملتين ، لكن لا على تأويلها بالمفردين ، وذلك نحو قوله تعالى : « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ؟ » . والنتيجة لكل ذلك أن « ام » التي بعد همزة التسوية لا تعطف إلا مصدرًا مؤولاً على مصدر مؤول ، وأن « أم » التي بعد همزة الاستفهام الحقيقي تستطيع أن تعطف المفرد على المفرد والجمله على الجملة .

هذا ، وتسمى « ام » العاطفة بـ « أم » المتصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادلةً ، لأنها تعادل الهمزة في إفادة معنى التسوية ، إن كانت الهمزة للتسوية ، وفي إفادة معنى الاستفهام ، إن كانت الهمزة للاستفهام ، بمعنى أنها تعطي لمطوفها الذي هو بعدها نفس المعنى الذي تعطيه الهمزة لما دخلت عليه .

وبجوز حذف « ام » المتصلة العاطفة مع معطوفها إذا دل الكلام عليها ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

دعاني إليها القلبُ ، إني لأمره

سميعٌ ، فما أدري : أرشدُ طلابها

والتقدير : أرشدُ أم عني ؟

ب - ( حرف إضراب ) :

وهذه ليست عاطفة ، بل هي إضراب واستئناف بمعنى « بل » ، ولا تقع بعدها إلا جملة مستأنفة .

والحال التي تقع فيها ثلاثة :

١ - بعد الخبر المحض ، نحو : « جاء زيدٌ ، أم جاء عمرو » ،

أي : بل جاء عمرؤ . ومنه قوله تعالى : « تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين ، أم يقولون افتراءُ » ، أي : بل يقولون افتراء .

٢ - بعد همزة لا يقصد بها التسوية ، ولا الاستفهام الحقيقي ، بل يقصد بها الاستفهام الانكاري أو الابطلاي أو غيرهما ، كقوله تعالى : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسُولٌ مِّن مَّوَدَّعِهِمْ فَيَقُولُ سَوِّدُوا عَيْنِي أَمْ لِي لُحْمٌ يُطَبَّخُ أَمْ لِي كَلِمَاتٌ يَنْقَلِبُ أَمْ لِي أَرْسٌ تُؤَكَّدُ بِغُلَبٍ أَمْ لِلنَّاسِ أَعْيُنٌ يَرَوْنَ أَمْ لَهُمْ آيَاتٌ يَلْمِزُونَ » ، إذ المعنى : ليست لهم أرجلٌ يمشون بها ، بل لهم أيديٌ يطشون بها .

٣ - بعد استفهام ، ولكنه بغير الهمزة ، كقوله تعالى : « هل يستوي الأعمى والبصيرُ ، أم هل تستوي الظلماتُ والنورُ ؟ » . أي : بل هل تستوي الظلمات والنورُ ؟

وإذا وقع بعد « أم » التي لمعنى الاضراب مفرد ، فليس معنى ذلك أنها عاطفة له ، لأنها - كما قلنا - حرف استئناف لا عمل له ، وعند ذلك لا بد من تقدير ما يصير المفرد معه جملة استئنافية لا محل لها من الاعراب ، وذلك كقولهم : « إنها لايلدُ ، أم شاء ؟ » . والتقدير : بل أهي شاء ؟

هذا ، وتسمى « أم » التي لمعنى الاضراب بـ « أم » المنقطعة ، وذلك لأن ما بعدها منقطع عما قبلها ، وليس معطوفاً عليه ، بل هو مستأنف .

والمعنى الذي تأتي له « أم » المنقطعة هو الاضراب وحده تارة ، بحيث يصح وضع « بل » وحدها مكانها ، نحو : « سأتيك غداً ، أم تعال أنت إليّ » ، إذ يمكن القول : « بل تعال أنت إليّ » ، ثم الاضراب ومعه استفهام إنكاري أو طليبي ، بحيث لا يصح إحلال « بل » وحدها في محلها ، بل لا بد مع « بل » من حرف استفهام حتى يستقيم المعنى ،



فمن النوع الأول - أي الاضراب مع الاستفهام الانكاري - قوله تعالى :  
 « أم له البناتُ ولكمُ البنونَ » ، إذ التقدير : بدل آلهُ البناتُ ولكمُ  
 البنونَ ؟ فلو حذف من التقدير همزة الاستفهام فقلت : بدل له البناتُ  
 ولكمُ البنونَ ، لاستحال المعنى . ومن الثاني - أي الاضراب مع الاستفهام  
 الطلبي (١) - قولك : « هل جاء زيد أم جاء عمرو ؟ » ، إذ التقدير :  
 بل هل جاء عمرو ؟ فلو حذف من التقدير كلمة « هل » لانتقل الكلام  
 إلى غير معناه ، أي لأصبح خبراً بعد أن كان استفهاماً .

### ج - ( حرف تعريف ) :

وهذه خاصة بلغة اليمن ، ومنته الحديث الشريف : « ليس من  
 اميرٍ امصيامٍ في امسقر » ، أي : ليس من البر الصيام في السفر .

### [ أما ]

حرف استفتاح بمنزلة « ألا » ، وتكثر قبل القسم ، نحو : « أما  
 والله لأكرمئك » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأضحك ، والذي  
 أماتَ وأحيا ، والذي أمره الأمر  
 لقد تركتني أحسدُ الوحش أن أرى  
 أليفين منها لا يروعهما الذعرُ

(١) الاستفهام الطلبي : هو الذي يطلب به العلم ، أي يطلب به الاخبار  
 عما هو مستفهم عنه .

## [ أمّا ]

حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا عمل له ، نحو : « خذ هذين الكتابين : فأمّا الأول ، فأعطه زيداً ، وأمّا الثاني فأعطه عمراً » .

وقد تبدل ميمها الأولى ياءً للتخفيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة :  
رأت رجلاً أبياً إذا الشمس عارضت  
فبصحتي ، وأبى بالشيء فيخصر

فأمّا تسميتها بحرف شرط ، فللزوم الفاء جوابها ، وأمّا كونها للتفصيل ، فلأن غالب أحوالها أن تكون له ، وأمّا كونها للتوكيد فلأن الجملة معها أقوى منها بغيرها ، تقول : « زيد ذاهب » ، فإذا أردت كلاماً أقوى من ذلك قلت : « أما زيد فذاهب » .

فإذا جاءت للتفصيل لم يكن من الضروري تكرارها ، بل قد يستغنى بذكر أحد القسمين عن الآخر ، كقوله تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات » ، فأمّا الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله » . أي : وأمّا غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه إلى ربهم .

ولا بدء لـ « أمّا » من فاصل بينها وبين الفاء . ويفصل بأحد ستة :

- ١ - بالابتداء ، نحو : « أمّا زيد فذاهب » .
- ٢ - بالخبر ، نحو : « أمّا في الدار فزيد » .
- ٣ - بجملة الشرط ، نحو : « أمّا إن جاء زيد فأكرمه » .
- ٤ - بمفعول الجواب ، نحو : « فأمّا اليتيم فلا تقهر » .
- ٥ - باسم منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أمّا زيداً فأضربه » . ويجب في هذه الصورة تقدير الفعل

المحذوف بعد الفاء لا قبل المنصوب ، لأن « أما » تعتبر بحكم الفعل ، كما سنرى بعد قليل ، ولا يدخل فعل على فعل .

٦ - بظرف معمول لـ « أمّا » ، نحو : « أمّا اليومَ فاني ذاهبٌ » و « أمّا في الدار فان زيداَ جالسٌ » . ولا يمكن اعتبار خبر « إن » هو العامل في الظرف ، لأن خبر « ان » لا يتقدم عليها ، فكذلك معموله ، فلم يبق غير أن يكون هذا الظرف معمولاً لـ « أمّا » . وخالف في ذلك المبرد والفراء وابن درستويه فأجازوا أن يكون الظرف معمولاً لخبر « إن » .

قلنا : « أمّا » حرف شرط . فأين جملتا الشرط ؟ أليس الشرط يحتاج إلى جملتين ؟ وفي الجواب عن هذا السؤال قيل : « أمّا » وحدها بمنزلة جملة الشرط ، لأنها على تأويل : مها يكن من شيء .

إذن ققولك : « أمّا زيد فذاهب » ، يساوي : مها يكن من شيء فزيد ذاهب ، وعلى هذا تكون « اما » هي أداة الشرط وهي فعل الشرط ، ولهذا السبب يتعلق بها الظرف كما رأينا قبل قليل .

### [ أمّا ]

حرف يقلب استعماله مكرراً نحو : « جاء إما زيد وإما عمرو » .

وقد اختلف النحاة في أمر الثانية منها ، فذهب قوم إلى أنها حرف عطف ، وإن الواو التي معها زائدة . وقال آخرون : بل العاطف هو الواو ، و « اما » لا عمل لها .

واما « إمّا » الأولى فقد اتقنوا على أنها غير عاطفة ، لأنها تأتي

في أول الكلام وليس قبلها ما يمكن المطف عليه ، ولأنها قد تعترض بين العامل ومعموله ، كما اعترضت في المثال بين الفعل والفاعل .

وعلى كل فإن المعاني التي تأتي لها « إمّا » خمسة ، وهي نفسها المعاني التي تأتي لها « أو » . فاعرابها إذن أن يقال فيها : إنها حرف لكذا من المعاني الخمسة .

### معانيها :

١ - الشك : نحو : « جاني إمّا زيدٌ وإما عمرو » . إذا لم تعلم الجاني منها .

٢ - الابهام : نحو : « سيأتيك إمّا زيد وإما عمرو » . إذا كنت تعلم الآتي ولكنك لا تريد أن يعلمه المخاطب .

٣ - التخيير : كقوله تعالى : « إمّا أن تعذبَ وإمّا أن تتخذَ فيهم حسناً » .

٤ - الإباحة : نحو : « اقرأ إمّا قصةَ وإما ديواناً » .

٥ - التفصيل : نحو : « الكلمة : إمّا اسمٌ وإمّا فعل وإمّا حرفٌ » .

وقد يستغنى عن « إمّا » الثانية بذكر ما يعني عنها ، نحو : « إمّا أن تتكلم بخير ، وإلاّ فاسكت » . ومنه قول المثقب العبدى :

فامّا أن تكونَ أخي بصدقٍ      فأعرفَ منك غثي من سميني  
وإلاّ فاطرِحني واتَّخِذني      عدواً أنتَ قميك وتَتَّقيني

وقد لا تصاحب « اما » الثانية الواو ، كقول معبد بن قرط يدعو على أمه بالموت :

يا ليتنا أمّنا شاتٍ نعامتها      أيها إلى جنة أيها إلى نار

وترى في البيت شاهداً آخر على إبدال ميمها الأولى ياء للتخفيف ،  
ثم على فتح همزتها .

## [ أمّاك ]

اسم فعل أمر بمعنى « تقدم » :

## [ آمين ]

اسم فعل أمر بمعنى « استجب » .

## [ أنْ ]

آ - ( ضمير منفصل ) :

وهي تلك الموجودة في الضائر : « أنتَ - أنتِ - أنتم - أتمن -  
أتين » . وهذا أحد رأيين في المسألة ، وعليه تكون التاء حرف خطاب .  
والرأي الثاني أن الضمير هو كل الحروف الملقوطة .

ب - ( حرف مصدري ) :

وهي الداخلة على الأفعال المتصرفة ، ماضية كانت ، أم مضارعة ،  
أم أمرية ، فمثال دخولها على الماضي : « سافرت بعد أن غربت الشمس » ،  
ومثال دخولها على المضارع : « سأتيك بعد أن تقرب الشمس » ، ومثال  
دخولها على فعل الأمر : « كتبت إليه بأن قم » .

وهي في كل ذلك مؤولة مع ما بعدها بالمصدر ، والجملة بعدها صلة  
لها لا محل لها من الاعراب . ثم إن مصدرها المؤول يقع مواقع إعرابية  
مختلفة : فيكون مبتدأ ، كقوله تعالى : « وأن تصوموا خيراً لكم » ،  
والتقدير : الضيام خيراً لكم ، ويكون فاعلاً ، نحو : « يسرني أن تنجح »

والتقدير يسرني نجاحك ، ويكون مفعولاً به ، نحو : « أريد أن أسافر » ،  
والتقدير : أريد السفر ، ويكون مجروراً بالاضافة ، نحو : « سأتيك بعد  
أن تغرب الشمس » ، والتقدير : سأتيك بعد غروب الشمس ، ويأتي  
مجروراً بالحرف ، نحو : « كتبت اليه بأن قم » ، والتقدير : كتبت اليه  
بالقيام .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبتُ أن تسافر » . أي :  
عجبت من أن تسافر . واختلف النحاة في اعراب المصدر عند حذف  
الجار ، فقال قوم : هو في محل نصب بنزع الخافض ، وقال آخرون :  
بل هو في محل جر على تقدير الحرف الجار موجوداً ، ثم يتعلق الجار  
والجرور بما قبلها .

وإذا دخلت « أن » هذه على المضارع نصبتة ، أما إن دخلت على  
غيره فلا عمل لها . لكن سبكها للجمله التي بعدها بالمصدر ملازم لها في  
كل أحوالها .

والذي يميز « أن » هذه من « أن » المخففة هو أن الأولى لا  
تكون إلا بعد لفظ دال على غير اليقين ، نحو : « أريد أن - أحب أن  
- آمل أن ... الخ » ، أما الثانية فسراها في الفقرة التالية :

### ج - ( مخففة من أن ) :

وهذه لا تقع إلا بعد فعل دال على اليقين ، نحو : « علمتُ أن  
ستسافر » . وهي مثل سابقتها : أي حرف مصدري . ثم اختلفوا في  
عملها ، فقال قوم : هي عاملة في حالة التخفيف كما كانت عاملة في حالة  
التشديد ، أي هي ناصبة للاسم رافعة للخبر ، ولكن اسمها وهي مخففة يجب  
فيه أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، وربما ثبت كقول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق  
كما يجب في خبرها أن يكون جملة .

وقال آخرون : بل هي مهملة ، ولا عمل لها إلا مسبك الجملة  
بمدها بمصدر . ( أنظر مبحث الحروف المشبهة بالفعل ) .

### د - ( حرف تفسير ) :

قال به بعضهم ، واشتروا لذلك ثلاثة شروط :

١ - أن تقع بين جملتين : فإن وقع قبلها المفرد فليست تفسيرية ،  
كقوله تعالى : « وآخراً دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » ، فهذه  
مصدرية ، والمصدر المؤول خبر للمبتدأ « آخر » .

٢ - أن يكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه ، كقوله  
تعالى : « وانطلق الملائم منهم أن امشوا » ، إذ معنى الانطلاق هنا انطلاق  
اللسنة بالقول . فإن كان في الجملة السابقة حروف القول لم يصح مجيء  
التفسيرية ، فلا يقال : « قلت لزيد أن قم » .

٣ - ألا يدخل عليها حرف جر ، نحو : « كتبت إليه أن قم » ،  
فإن أدخلت الجار ، فقلت : « كتبت إليه بأن قم » كانت مصدرية لا  
تفسيرية .

### هـ - ( زائدة ) :

ولها أربعة مواضع :

١ - بعد « لما » الحينية : نحو : « لما أن أشرقت الشمس جاء زيد » .

٢ - بين القسم و « لو » ، نحو : « أقسم أن لو جاء زيد

لأكرمه » .

٣ - بين الكاف ومخفوضها ، وهذا نادر ، كقول الشاعر :

ويوماً توافيننا بوجهٍ مُقَسَّمٍ  
كَأَنَّ ظِيْمَةَ تَطَوُّ إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

٤ - بعد « إذا » : كقول أوس بن حجر يصف صيداً :

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ

مُعَاطِي يَدِي فِي لَجَةِ الْمَاءِ غَارُفُ

### [ أن ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وهي معها في تأويل المصدر . والجملة المؤلفة من اسمها وخبرها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

وتقع مع صلتها مواقع إعرابية مختلفة : فتكون في محل رفع ، نحو : « سرني أنك مجتهد » ، والتأويل : سرني اجتهدك ، وفي محل نصب ، نحو : « علمت أنك مسافر » ، والتأويل : علمت مسفرك ، وفي محل جر ، نحو : « عجبت من أنك راسب » ، والتأويل : عجبت من رسوبك .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أنك راسب » . والخلاف في اعراب المصدر عندئذ كالخلاف الذي عرفته في « أن » .

### [ ان ]

آ - ( حرف شرط جازم ) :

وتدخل على المضارعين فتجزمها لفظاً ، نحو : « إن تجتهد تنجح » ، وعلى الماضيين فتجزمها محلاً ، نحو : « إن اجتهد زيد نجح » . وإذا



اقترن جوابها بالفاء، أو « إذا » الفجائية ، كان مجزومها الثاني هو جملة الجواب ، نحو : « إن تجتهدُ فانت ناجحٌ » .

### ب - ( حرف نفي ) :

وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى : « إن الكافرون إلا في غرور » ، أي : ليس الكافرون إلا في غرور ، وعلى الجملة الفعلية ، كقوله تعالى : « إن أردنا إلا الحسنى » ، أي : ما أردنا إلا الحسنى .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية فهي عند بعضهم عاملة عمل « ليس » ، ولكن بشروط ( أنظر هذه الشروط في مبحث الأفعال الناقصة ) . وعند غيرهم : حرف عاطل لا عمل له .

### ج - ( مخففة من « إن » ) :

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : « إن زيداً لمنطلق » . فمنهم من يهملها - كما رأيت في المثال - فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، ومنهم من يعملها ، نحو : « إن زيداً لمنطلق » ، فتكون ناصبة للاسم رافعة للخبر .

وتدخل على الجملة الفعلية فلا تكون إلا مهملة . والأكثر عندئذٍ أن يكون الفعل بعدها ماضياً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك » ، وأقل من ذلك أن يكون مضارعاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإن يكاد الذين كفروا ليزيقونك بإبصارهم » ، وأقل من الاثنين أن يكون ماضياً غير ناسخ ، كقول زوجة الزبير تخاطب قاتل زوجها :

شلتُ يمينك إن قتلتَ مسلماً حلتُ عليك عقوبةُ المشركِ

وأقل من الثلاثة أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ ، كقولهم : « إن يربك لنتفسك » .

هذا ، ولا بد في « إن » المخففة من الثقل ، من لام مفتوحة بعدها تسمى اللام الفارقة ، لأنها تفرقها وتميزها من « إن » النافية .  
وتدخل هذه اللام على عجز الجملة أياً يكن شكلها : فتدخل على الخبر إن تأخر ، نحو : « إن زيدا لمنطلق » ، وعلى الاسم إن تأخر ، نحو : إن في الدار زيدا ، ، وعلى خبر الفعل الناقص ، وعلى فاعل الفعل التام . وذلك ظاهر في الأمثلة السابقة .

وهذه اللام هي اللام المزحلقة نفسها ، إلا أنها في المخففة لازمة لتفرقتها وتميزها من « إن » النافية .

### د - ( زائفة ) :

وتزاد في عدة محال :

١ - بعد « ما » النافية ، كقول النابغة يمتد للنمان :

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه

إذن فلا رقمت سوطي إليّ يدي

٢ - بعد « ما » الموصولية ، كقول الشاعر :

يُرْجِي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

٣ - بعد « ما » المصدرية الزمانية ، كقول الملوّط :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتَه

على السّن خيراً لا يزال يزيد

٤ - بعد « ألا » الاستفاحية ، كقول الشاعر يتغزل بحبيته

« غضوب » :

ألا إن سرى ليلى فبت كئيباً أحاذر أن تنأى النوى بغضوباً

٥ - وقبل مدة الإنكار ، كقول أحد الاعراب وقد سئل :  
 أخرج إن أخصبت البادية : « أنا إنيه ؟ ! » منكرأ أن يكون رأيه على  
 خلاف ذلك (١) .

## [ ان ]

آ - ( حرف مشبه بالفعل ) :

تدخل على المبتدأ والخبر فتصب الأول ، ويسمى اسمها ، وترفع  
 الثاني ، ويسمى خبرها ، نحو : « إن زيدا قائم » .

وقد تنصبها في لفة ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا أسودَّ جنحُ الليلِ فلكتأتِ ولتكننِ

خطاك خيفافاً ، إن حراسنا أسدا

وقد يرتفع بعدها الاسم فيكون مبتدأ ، وهو وخبره خبر لها ،

أما اسمها فيكون ضمير شأن محذوفاً ، كقول الأخطل :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلقَ فيها جاذراً وظباء

أي : إنّه من يدخل ...

(١) مدة الإنكار هي ألف تلي الكلمة المفتوحة ، أو ياء تلي الكلمة  
 المكسورة ، أو واو تلي الكلمة المضمومة . وهي في حقيقتها اشباع لهذه الحركات  
 يأتيه العربي عندما يريد استنكار سؤال وجه إليه ، أو خبر ألقى إليه ، فتقول  
 منكرأ سفر زيد وقد أخبروك به : « أسافراه !! - أسافر الى القاهرة يه !! -  
 أسافر زيدوه !! » والهاء في كل ذلك للسكت .

وفي المثال أعلاه : الهزلة الأولى للاستفهام الإنكاري . و « أنا » مبتدأ  
 محذوف الخبر . والتقدير : أنا لا أخرج ؟ ! ، و « ان » زائدة ، و « ي »  
 مدة إنكار ، والهاء للسكت .

ولا يجوز اعتبار « من » اسماً لها ، لأنه اسم شرط جازم ،  
بدليل جزمه للفعلين بعمده ، واسم الشرط له الصدارة في الكلام فلا يعمل  
فيه ما قبله ، فتعين أن يكون مبتدأ ، وأن يكون اسم « إن » ضمير  
شأن محذوفاً .

### ب - ( حرف جواب ) :

بمعنى « نعم » ، ولا عمل له حينئذ ، كقول عبيد الله بن قيس الرقيبات :  
ويَقْلُنَّ : شيبٌ قد علا ك ، وقد كبرت ، فقلت : إني  
أي : فقلت : نعم . . . والهاء للسكت .

### [ إنما ]

مكفوفة كافة لا عمل لها كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ،  
ومثلها أيضاً : « إنما ، المفتوحة الممزة .

### [ أو ]

حرف عطف ، له ثلاثة معان :  
١ - أن يكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، نحو : « خذ  
الكتاب ، أو القلم ، أو الدفتر » ، أي : خذ أحد هذه الأشياء .  
٢ - أن يكون لطلق الجمع ، كالواو ، نحو قول حميد بن ثور :

قومٌ إذا سموا الصريخَ رأيتهم

ما بين مُلجِمٍ مُهْرِهِ أو سافِعٍ<sup>(١)</sup>

أي : رأيتهم بين هذا وذاك .

٣ - أن يكون للاضراب ، مثل « بل » ، كقوله تعالى :  
« وأرسلناه إلى مئة ألفٍ أو يزيدون » ، أي : بل يزيدون .

(١) السافع : الآخذ بناصية الفرس بلا لجام .

وقد ذكر له المتأخرون معاني كثيرة ، كالشك ، والابهام ،  
والتخير ، والاباحة ، والتقسيم ، ومرادفة « إلا » ومرادفة « إلى » ،  
والقريب ، والشـرط ، والتميـض . وكلها مستفاد من ملاسبات الكلام ،  
وليست معاني حقيقية للحرف .

## [ أُوتٌ ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » .  
وفيه لغات كثيرة : أُوتٍ - أُوتٌ - أُوتٍ - أُوتٍ - أُوتٍ .

## [ أُوهٌ ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » . ولغاته كلمات « أوت » ،  
فانظرها .

## [ أَيُّ ]

آ - ( حرف نداء ) :

وينادى به البعيد ، أو القريب ، أو المتوسط ، على خلاف في  
ذلك ، نحو : « أي عبد الله » .

ب - ( حرف تفسير ) :

ويقع بين المفردين ، فيكون الثاني عطف بيان على الأول ، نحو :  
« رأيت لينا ، أي أسداً » . ويقع بين الجملتين ، فتكون الثانية تفسيرية  
لا محل لها من الاعراب ، كقول الشاعر :

وترميتني بالطرفِ أي أنتَ مذنبٌ      وتقلينني لكنَّ إياكِ لا أقلي

[ أيّ ]

آ - ( اسم استفهام ) :

فيستفهم بها عن كل شيء : عن الزمان ، نحو : « في أي يوم جئت ؟ » ، وعن المكان ، نحو : « في أي مكان جلست ؟ ... وإنما تأخذ معناها مما تضاف إليه .

ب - ( اسم شرط ) :

هي نفسها الاستفهامية ، تضمنت معنى الشرط فصارت تجزم فعلاين ، نحو : « أيّأ تقرأ تستفد ؟ » .

ج - ( اسم لمغنى الكمال ) :

وتسمى « أي » الكالية ، وهي الدالة على كمال موصوفها ، نحو : « زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ » أي : كاملٌ في صفات الرجال .  
وإذا وقعت بعد نكرة كانت صفة له - كما في المثال السابق - ، وإن وقعت بعد معرفة نصبت على الحال منه ، نحو : « أقبل زيد أيُّ رجلٍ » ، أي : أقبل زيد كاملاً في الرجولية .

د - ( اسم موصول ) :

وهي تلك التي في قوله تعالى : « ثم لنزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً » .

وهذه مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها ، إذ التقدير : أيُّهم هو أشدُّ . أي : لنزعن الذي هو أشدُّ . هذا ما يقوله سيويه . وقد خالفه نحاة كثيرون ذاهبين إلى أن الاضافة والبناء لا يجتمعان .

### هـ - ( وصلة للنداء ) :

وهي التي يتوصل بها إلى نداء ما فيه « ال » نحو : « يا أيها الرجل » . وهذه مبنية على الضم في محل نصب على النداء . ويكثر حذف الأداة قبلها ، فيقال ! « أيها الرجل » .

### و - ( في محل نصب على الاختصاص ) :

وهي التي تستعمل في الاختصاص الذي يجيء على شكل النداء ، نحو : « أنا - أيها الصديق - أجيبكم » . وهي مبنية أيضاً على الضم في محل نصب على الاختصاص .

### [ إي° ]

حرف جواب بمعنى « نعم » ، إلا أنه لا يستعمل إلا والقسم بعده ، كقوله تعالى : « ويستنبئونك أحقّ هو ؟ قل : إيّ وربي إنه لحق » .

### [ أبا° ]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « أيا عبد الله » .

### [ ابع° ]

اسم صوت يزجر به الجمل لاناخته ، لا محل له من الاعراب .

### [ أبعما° ]

أنظر « أمّا » و « إمّا » .

## [ أَيْمَنُ ]

اسم مشتق من « اليَمْنُ » يستعمل للقسم مضافاً إلى لفظ الجلالة فقط ، نحو « وايمَنُ اللهُ لِأَسَافِرُنَا » . وهو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً .  
 والتقدير : ايمَنُ اللهُ قَسَمِي . وأجاز ابن عصفور أن يكون هو الخبر ،  
 والمبتدأ محذوف ، والتقدير عندئذ : قَسَمِي ايمَنُ اللهُ .

## [ اِبْرَ ]

اسم فعل أمر بمعنى « إمض فيما أنت فيه من حديث أو فعل » .  
 وذلك كأن يكون أحدهم يحدثك ، ثم يسكت لسبب من الأسباب ، فتقول  
 له : « إِبْرِهِ » . أي : تابع حديثك ، أو إمض في حديثك .

## [ اِبْرَ ]

هو مؤنث « أي » . أنظر « أي » ،

## [ اِبْرَاهَا ]

انظر « هيهات » .

## [ اِبْرَاهَا ]

انظر « أي » .

## [ اِبْرَاهَا ]

اسم فعل أمر بمعنى « أكفف » .

## [ اِبْرَاهَات ]

انظر « هيهات » .

## [ اِبْرَاهَان ]

انظر « هيهات » .



## حرف الباء

[ ب ]

آ - ( حرف جر أصلي ) :

وله ثلاثة عشر معنى :

- ١ - الالصاق : نحو : « أمسكت يزيدٍ » .
  - ٢ - التمدية : وهي التي تحمل اللازم متعدياً ، مثل همزة التمدية ، وذلك نحو قوله تعالى : « ذهب الله بنورهم » ، أي : أذهب الله نورهم . وقد قرئت الآية كذلك .
  - ٣ - الاستمانة : وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : « كتبت بالقلم » .
  - ٤ - السببية : نحو : « عاقبت زيداَ باهماله » ، أي : بسبب إهماله .
  - ٥ - المصاحبة : نحو : « اذهب بأمان الله » ، أي : مع أمان الله .
  - ٦ - مرادفة « في » : نحو قوله تعالى : « ولقد نصّرَكم الله بدرٍ » ، أي : في بدر .
  - ٧ - البدل : كقول قُرَيْبٍ بنِ أَثَيْفٍ :
- فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا  
شئوا الاغارة فرساناً وركباناً
- أي : ليت لي بدلاً منهم .

- ٨ - المقابلة : وهي الداخلة على الأعواض ، نحو : « اشتريت الكتاب بـبرم » .
- ٩ - مرادفة « عن » ، كقوله تعالى : « فاسأل به خبيراً » ، أي : اسأل عنه خبيراً .
- ١٠ - مرادفة « على » ، نحو قوله تعالى : « ومين أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤديه اليك » ، أي : تأمنه على قنطار .
- ١١ - التبييض : أي مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « عيناً يشرب بها عبادة الله » ، أي : يشرب منها .
- ١٢ - القسم : نحو : « أقسم بالله » .
- ١٣ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « وقد أحسن بي إذ أخرجتني من السجن » ، أي : أحسن إليّ .

### ب - ( حرف جر زائد ) :

ومعناها التوكيد أبدأ . ومواضع زيادتها ستة :

- ١ - زاد في الفاعل : وزيادتها فيه على ثلاثة أقسام : واجبة ، وغالبة ، وضرورة .
- فأما الواجبة فهي في فاعل صيغة التمجيد الثانية « أفضل به » ، نحو : « أكرم يزيد !! » .
- وأما الغالبة فهي في فاعل « كفى » ، إذا كان بمعنى « إكتف » ، نحو قوله تعالى : « وكفى بالله شهيداً » ، إذ المعنى : إكتف بالله شهيداً . فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل « كفى » . فان لم

يكن الفعل بمعنى الأمر لم تزد الباء في فاعله ، نحو : « يكفيني منك دينارٌ » ،  
إذ لا يقال : « يكفيني منك بدينارٍ » .

وأما الضرورة في قول عمرو بن ملقط :

مها لي الليلةَ مها لِيَّهْ ؟ أودى بنعليَّ وسرباليهْ

أي : ماذا أصابني الليلةَ ، لقد هلك نملاي وسربالي .

٢ - وتزاد في المفعول : كقوله تعالى : « وهزّي اليكِ جذعِ  
النخلةِ تُساقِطُ عليكِ رطباً جنينياً » ، أي : وهزي جذعَ النخلةِ .  
وكررت زيادتها في مفعول « عرف » ونحوه ، مثل « عرفت بالأمر » ،  
وعلمت به » . كما زيدت في مفعول « كفى » ، كقول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا حبه النبيِّ عمداً إيتانا

أي : فكفانا فضلاً حبه النبي .

٣ - وتزاد في البتداء : نحو : « بحسبك درهمٌ - خرجت فاذا  
بزيدٌ - كيف بك إذا كان كذا وكذا » . وأصل ذلك كله : حسبك  
درهمٌ - خرجت فاذا زيدٌ - كيف أنت إذا كان كذا وكذا .

وقد زيدت فيما أصله البتداء وهو اسمٌ « ليس » بشرط أن يتأخر إلى  
موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : « ليس البرُّ بأن تولوا وجوهكم قبيلَ  
الشرقِ والغربِ » .

٤ - وتزاد في الخبر المنفي : نحو : « ما زيد بقائمٌ - وليس زيدٌ  
بقائمٌ » .

٥ - وتزاد في الحال المنفي عاملاً : كقول العجيف العقيلي يمدح  
حكيمَ بنِ السَّيِّبِ :

فما رجعتُ بخائبةٍ ركابهُ حكيمُ بنُ السَّيِّبِ منهاها

٦ - ويزاد في « النفس والمين » مستعملتين في التوكيد : نحو :  
« جاء زيد بنفسه » ، و « رأيت زيدا بمينه » .

### [ بَجَلٌ ]

أ - ( حرف جواب ) :

بمعنى نعم ، فتقول لمن سألك : هل جاء زيد ؟ : « بجلٌ » .

ب - ( اسم فعل مضارع ) :

بمعنى « يكفي » ، نحو : « بجلي » ، أي يكفيني . وهو نادر الاستعمال .

ج - ( اسم بمعنى « حسب » ) :

فيضاف إلى ياء التكلم ، كقول طرفة بن العبد :

ألا إني أنشريتُ أسودَ حالكا

ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجلٌ

يقول : شربت من كأس المنية فحسي من ذلك الشراب .

### [ بَخٌ ]

اسم فعل ماض بمعنى « عَظُمَ وَفُخِمَ » .

وفيه لغات : بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ - بَخٌّ -

بَخٌّ بَخٌّ .

### [ بَسَى ]

اسم فعل أمر بمعنى « إكْتَفَى » .

[ بَطَّانَ ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَبْطِئْ » .

[ بَعَّرَكَ ]

اسم فعل أمر بمعنى « تَأَخَّرَ » ، أو « إِحْذَرُ شَيْئًا خَلْفَكَ » .

[ بَلَّ ]

آ - ( حرف عطف وإضراب ) :

وذلك إذا تلاها مفرد ، لأنها لا تعطف إلا المفردات ، نحو :  
« جاء زيدٌ بل عمرٌو » .

ثم إن جاء قبلها أمر أو إيجاب ، نحو : « إضربُ زيداً بل عمرأً » ،  
ونحو المثال الذي قبله ، فهي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه ، فلا يحكم عليه  
بشيء ، ويكون الحكم في حقيقته لما بعدها . أما إن تقدمها نهي أو نفي ،  
نحو : « لا تضربُ زيداً بل عمرأً - وما قام زيدٌ بل عمرٌو » ، فهي  
لتقرير ما قبلها على حاله ، وجعل ضده لما بعدها .

ب - ( حرف إضراب واستئناف ) :

وذلك إذا تلتها الجملة ، نحو : « جاء زيد ، بل جاء عمرٌو » .

ولها حيثُذ معنيان : الاضراب الابطلاي : ومعناه الغاء الحكم  
الذي قبلها وتقرير الحكم الذي بعدها ، كما في المثال السابق ، والاضراب  
الانتقالي : وهذا لا يعني الغاء الحكم الذي قبلها ، بل يعني تقريره ،

والانتقال منه إلى حكم آخر بعدها ، كقوله تعالى : « قد أفلح من  
 تزكى ، وذكرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بل تؤثرون الحياة الدنيا ، .  
 وهي في كلا المنين حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل  
 لها من الاعراب .

### [ بَلَّهَ ]

#### ١ - ( اسم فعل أمر ) :

بمعنى « دع » ، وذلك إذا كان الاسم بعدها منصوباً ، نحو :  
 « بَلَّهَ زيداً » . فيكون المنصوب مفعولاً به .

#### ٢ - ( مفعول مطلق ) :

وذلك إذا جر الاسم الذي بعدها ، نحو : « بَلَّهَ زيدٍ » ،  
 فتكون هي مصدرأ منصوباً على المفعولية المطلقة ، ويكون ما بعدها  
 مضافاً إليه .

#### ٣ - ( اسم استفهام ) :

وذلك إذا رفعت الاسم الواقع بعدها ، نحو : « بَلَّهَ زيدٌ ؟ » ،  
 فتكون هي اسم استفهام بمعنى « كيف » مبنية على الفتح في محل رفع  
 خبرأ مقدماً ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

وهي في جميع استعمالها ذات معنى واحد ، وهو بيان أن الاسم  
 الذي بعدها أولى بالحكم مما قبلها ، نحو : « لقد أكرمت عدوي بله  
 صديقي » ، أي : إذا كنت قد أكرمت عدوي فمن باب أولى أن أكون  
 قد أكرمت صديقي .

## [ بلى ]

حرف جواب مختص بالنفي ، ويفيد إبطاله ، كقوله تعالى : « أَيْحَسِبُ  
الانسانُ أنْ لنْ نَجْمَعَ عظامه ؟ بلى ، » وقوله : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ  
نذيرٌ ؟ قالوا : بلى . »

## [ بسم ؟ ]

مركبة من كلمتين : الباء الجارة ، و « ما » الاستفهامية التي  
حذفت ألفها لدخول الجار عليها .

## [ به ]

اسم فعل مرادف لـ « يخ » ، وهو مثله يستعمل مكرراً :  
« به به » .

## [ بهل ]

هو مقابو « بئله » ، إلا أنه لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية  
مضافاً إلى ما بعده ، نحو : « بهل زيد » .

## [ بيد ]

ويقال فيه : « مَيْد » . وهو اسم ملازم للنصب على الاستثناء  
المنقطع ، وللإضافة إلى « أن » ، وصلتها ، نحو : « زيدٌ كثيرُ المالِ بيدَ  
أنهٌ بخيلٌ (١) » .

(١) « يد » : اسم منصوب على الاستثناء ، وهو مضاف ، و « ان »  
وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل جر بالاضافة .

## حرف التاء

[ ت ]

آ - ( حرف جر ) :

وهي المختصة بجر لفظ الجلالة في القسم ، كقوله تعالى : « وتالله  
لأكيدن أصنامكم بمد أن تولثوا مدبرين » . وربما جروا بها غير لفظ  
الجلالة ، كقولهم : « تَرَبِّي - تَرَبِّ الكعبة - تالرحمن » .

ب - ( حرف خطاب ) :

وهي الموجودة في سلسلة ضمائر المخاطبة : « أنتَ - أنتِ - أنتمَا -  
أتم - أنتن » . وهذا على مذهب من يرى أن الضمير هو « أن » ،  
وحدها . ومنهم من يخالف ، فيرى أن الحروف كلها هي الضمير . وعلى  
هذا ، لا يكون هناك تاء خطاب .

ج - ( للتأنيث ) :

وهي الساكنة الداخلة على الفعل ، نحو : « قامتْ هند - وجلستْ  
فاطمة .. الخ » . وهذه حرف لا محل له من الاعراب خلافاً للجولي  
الذي زعم أنها ضمير وأنها في محل رفع .

[ تَسْوُ ]

اسم صوت لزجر الحمار لكي يشرب . لا محل له من الاعراب .

[ تَيْسِرَ ]

اسم فعل أمر بمعنى « أمهل » ، نحو : « تَيْدَ زيداً » . وقد  
تتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « تَيْدَكَ زيداً » .



## حرف التاء

[ تِيْ ]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل للدعاء التيس عند السفاد .

[ تَمَّ ]

اسم إشارة للمكان البعيد ، نحو : « جلس زيد ثمَّ » ، أي : جلس هناك . ولكنه لا يقبل « ها » التنبيه في أوله ، ولا كاف الخطاب في آخره ، كما تفعل أسماء الإشارة كلها . وهو ملازم للنصب على الظرفية المكانية . وقد يؤنث لفظه فيقال « قَمَّةٌ » .

[ تُمَّ ]

ويقال فيها : « فُمَّ » أيضاً . وهي حرف عطف يقتضي التشريك والترتيب والتراخي ، نحو : « جاء زيد ، ثم عمرو ، ثم خالد » .

وقد تفقد معنى التراخي فيقال : « أخذت القلم ثم كتبت » ، إذ ليس بين أخذ القلم والكتابة مهلة ، وإنما هما عملان يمقب ثانيها الأول .

## حرف الجيم

[ ج ]

فعل أمر المفرد المخاطب المذكور من « وجى - يجي » بمعنى « قطع - يقطع » ، نحو : « جِ رثة المصفور » ، أي : إقطعها .

[ جِيء ]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل لئجر الابل لكي تشرب .

[ جَاءَ ]

اسم صوت لئجر السبع ، لا محل له من الاعراب .

[ جَلَلٌ ]

آ - ( اسم بمعنى « عظيم » ) :

وذلك نحو قولك : « أصابني أمرٌ جَلَلٌ » ، أي : عظيمٌ .

ب - ( حرف جواب ) :

بمعنى « نعم » ، وذلك نحو قولك : « جَلَلٌ » جواباً عن سؤال : « هل جاء زيد ؟ » .

ج - ( اسم بمعنى « أجّل » ) :

وذلك في نحو قولك : « فعلت ذلك من جَلَلِك » ، أي : من أجلك .

[ جَهْر ]

اسم صوت لزجر الابل ، لا محل له من الاعراب .

[ هَوْت ]

اسم صوت لزجر الابل لكي تشرب ، لا محل له من الاعراب .

[ هَبِير ]

حرف جواب بمعنى « نعم » .

## حرف الحاء

[ ح ا ]

اسم صوت للضأن كي يأكل ، لا محل له من الاعراب .

[ حاشى ]

انظر « حاشا » .

[ حاشا ]

آ - ( فعل ماض متصرف ) :

وهذه تكتب ألفها الأخيرة ياء لوقوعها رابعة ، نحو : « شتمَ زيد رفاقه وما حاشى أحداً منهم » ، أي : ولم يستنِ أحداً منهم . وهو فعل ماض متصرف ، فيأتي منه المضارع « يحاشي » ، وفعل الأمر « حاشِ » .

ب - ( فعل ماض جامد ) :

وهو الذي يستعمل في الاستثناء ، نحو : « سكر القوم حاشا زيداً » . وفاعله في هذه الصورة هو ضمير مستتر تقديره « هو » ، يعود على مصدر الفعل المتقدم عليه ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم من الاسم العام . فاذا قيل : « سكر القوم حاشا زيداً » ، فالعنى : جانب هو - أي سكرهم ، أو السكران منهم ، أو بمضهم - زيداً . وعلى هذا يكون زيداً مفعولاً به منصوباً .

## ج - ( حرف شبيه بالزائد ) :

وهو المستعمل في الاستثناء إذا كان ما بعده مجروراً ، نحو :  
« مسكر القوم حاشا زيدٍ » . فزيد مجرور لفظاً بحاشا ، منصوب محلاً  
على الاستثناء .

## د - ( مفعول مطلق ) :

وذلك إذا استعملت في التنزيه منونةً ، كقراءة بمضهم : « وَقَتْلُنَّ  
حَاشَا لَهِ ، مَا هَذَا بَشَرًا ، إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، أو مضافةً  
كقراءة آخرين : « حَاشَا لِلَّهِ » ، أو مبنيةً على الفتح لشبهها باختها  
« حَاشَا الْحَرْفِيَّةُ » ، كقراءة آخرين : « حَاشَا لِلَّهِ » . وهي في كل ذلك  
اسم منصوب ، أو في محل نصب على المفعولية المطلقة ، والتقدير : تنزيه  
الله ، تنزيهاً لله .

## [ هـ ]

اسم صوت لزجر الابل ، لا محل له من الاعراب .

## [ هب ]

اسم صوت، لزجر الجمل ، لا محل له من الاعراب .

## [ هني ]

## آ - ( حرف جر ) :

وذلك إذا وليها المفرد المجرور ، كقوله تعالى : « سلام هي حتى

مطلع الفجر ، ، أو المضارع المنصوب ، نحو : « اجتهدتُ حتى أنجحَ » ،  
ومجروها في هذه الصورة هو المصدر المؤول من « أن » المضمرة بعدها  
ومن جملة المضارع .

و « حتى » الجارة لا تجر إلا الاسم الظاهر ، أو المصدر المؤول ،  
كما رأيت ، أما الضمير فلا يجز بها ، فلا يقال : « حناه - حناها -  
حنام ... الخ » .

ومجروها داخل في حكم ما قبلها إن لم يكن هناك قرينة تقتضي  
خلاف ذلك ، فإذا قلت : « قرأتُ الكتابَ حتى الفصلِ الخامسِ » فهم  
السامع العربي أن الفصل الخامس مقروء . وفي هذا الأمر تختلف عن  
« إلى » ، فهذه إذا لم توجد القرينة التي تعين المعنى المراد ، كان مجروها  
غير داخل فيما قبله ، فإذا قلت : « قرأتُ الكتابَ إلى الفصلِ الخامسِ » ،  
فهم السامع العربي أنك توقفت عند الفصل الخامس فلم تقرأه .

هذا ، ولحتى الجارة الداخلة على المضارع المنصوب معنيان : مرادفة  
« إلى » ، كقوله تعالى : « قالوا : لن نبسرحَ عليهِ عاكفين حتى يرجع  
الينا موسى » ، أي : إلى أن يرجعَ الينا موسى ، ثم مرادفة « كي » ،  
التعليلية ، نحو : « أسلِمُ حتى تدخلَ الجنة » ، أي : كي تدخلَ الجنة .

### ب - ( حرف عطف ) :

وذلك في نحو قولك : « أحبُّ الفاكهةَ حتى التفاحَ » .

ويشترط في مجروها شروط :

١ - أن يكون مفرداً ، إذ لا تعطف « حتى » الجمل .

٢ - أن يكون ظاهراً لا مضمراً .

٣ - أن يكون بعضاً مما قبلها ، نحو : « قدم الحُجَّاجُ حتى المشاة » ، أو جزءاً مما قبلها ، نحو : « قرأت الكتابَ حتى خاتمه » ، أو كجزءٍ منه ، نحو : « أعجبتني القصة حتى منزاها » .

٤ - أن يكون غاية لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ، فالأول : « مات الناس حتى الانبياء » ، والثاني نحو : « نجح الطلابُ حتى الكسالى » .

هذا ، والمعنى الذي تحمله « حتى » العاطفة هو معنى الغاية دائماً .  
 وشيء آخر ، وهو أن معطوفها داخل في حكم المعطوف عليه قبلها دائماً ،  
 فإذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصلَ الخامس » كان الفصل الخامس مقروءاً بلا شك ، لأن المعطف - كما نعلم - تشريك في الحكم .

### ج - ( حرف ابتداء ) :

وهي الداخلة على الجمل لا على المفردات ، وتدخل على الجملة الفعلية كقول حسان بن ثابت يمدح النمامنة :

يُعْشَوْنَ حتى ما تهيرُ كلابُهُم

لا يَسْأَلُونَ عن السواد الثقيلِ

وعلى الجملة الاسمية ، كقول الفرزدق يهجو جريراً :

فواعجبا حتى كليبُ تَسْبِيهِ كأنَّ أباهُ نهشكُ أو مجاشعُ

وهي في الحالين حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها استثنائية لا محل لها من الاعراب .

### [ مَعْج ]

اسم صوت لجزر الضأن .

## [ مَجْرَأٌ مَجْجُورٌ ]

حجراً : مفعول مطلق لفعل محذوف ، ومججوراً : صفة له .  
والمنى : امنع نفسي منأ ممنوعاً . وهي عبارة تستعمل في مقام التمؤد ،  
وذلك كأن يقال لك : أتشرب الحجر ؟ فتقول : حجراً مججوراً !!

## [ حِذْرِيك ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى . والتثنية فيه لا يقصد منها  
العدد اثنان على سبيل الحصر ، بل المقصود بها التكثير ، فالمنى : حذراً  
بعد حذَرَ . والكاف التي فيه في محل جر بالاضافة .

## [ حَسِيٌّ ]

ويقال : حَسٌّ ، بالسكون والتخفيف . وهو اسم فعل مضارع  
بمعنى « أتألم » .

## [ حَشِيٌّ ]

لغة في « حاشا » . ( انظر « حاشا » ) .

## [ حَقِيٌّ ]

اسم منصوب على الظرفية المجازية ، وذلك في مثل قولك : « حَقاً  
أنك صادق » . ولا يليها إلا « أن » ، المفتوحة الهمزة ، فيكون المصدر  
المؤول منها ومن صلتها في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وتكون حَقاً متعلقة  
بأنخير المحذوف المقدم . التقدير : في الحق صدقك . أي : صدقك كائن  
في الحق . هذا مذهب سيويه . وبمض النحاة يرى أنه منصوب على  
المصدرية . بمعنى أنه مفعول مطلق ناب عن فعله ويجعل المصدر المؤول فاعلاً  
له . والتقدير : حق صدقك ، أي : ثبت صدقك .



[ مَهْلٌ ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[ مَنَابِكٌ ]

مفعول مطلق . أحكامه كأحكام « حذاريك » . ( راجع « حذاريك » ) .

[ مَؤَبٌ ]

اسم صوت لزجر الابل .

[ مَهَيٌّ ]

اسم فعل أمر بمعنى « أقبيل » ، نحو : « حيٌّ على الصلاة ، حيٌّ على الفلاح » ، أي : أقبيل على الصلاة ، أقبيل على الفلاح .

[ مَهْبٌ ]

وفيها مسائل كثيرة :

١ - لغاتها : العرب تقول : « حيث » ، وطيء من بينها تقول : « حَوْتُ » .

٢ - بناؤها : المشهور فيها البناء على الضم ، وقد تبنى على الفتح ، وعلى الكسر .

٣ - إضافتها : المشهور أنها تضاف إلى الجملة ، اسمية كانت أو فعلية ، نحو : « جلست حيث زيدٌ جالس - وحيث جلس زيدٌ » . وقد سمعت مضافة إلى المفرد ، كقول أحد الرجاز :

أما ترى حيث سهيلٍ طالماً      نجماً يضيء كالشهابٍ لامعاً

٤ - إهراجها : المشهور أنها مبنية غير معربة ، وسُمِّمَتْ معربة مجرورة في قراءة : « والذين كذبوا بآياتنا سنستخرجهم من حيث لا يملون » . كما وردت في البيت السابق منصوبة على أنها مفعول به لفعل « ترى » .

٥ - استعمالها : الغالب فيها أن تكون في محل نصب على الظرفية ، وقد تجر بـ « من » ، نحو : « انطلقت من حيث وقف زيد » . وقد سمعت مجرورة بالاضافة ، وذلك في قول زهير بن أبي سلمى :

فشدّ ولم يفرع بيوتاً كثيرةً

لدى حيث ألقّت رحلها أم قشعم<sup>(١)</sup>

وقد تقع « حيث » مفعولاً به . ومن ذلك البيت السابق « أما ترى حيث سهيل طالما » .

٦ - معناها : المشهور أنها اسم للمكان . وقد تأتي للزمان قليلاً ، ومنه قول أحدم :

حيثا تستقم يقدر لك الـ نجاحاً في غابر الأزمان  
إذ المعنى : متى تستقم .

هذا ، وإذا دخلت عليها « ما » كفتها عن الاضافة ، وضمنتها معنى الشرط فجعلتها تجزم فتلين . وهذا ظاهر في البيت السابق .

[ صَيْرَل ]

اسم فعل أمر بمعنى « أقبيل » . وقد ينون : « حيثلاً » . أو قد يكون بألف من غير تنوين : « حيثلاً » .

(١) فاعل « شد » يود على حمين بن ضضم أحد مؤرثي حرب داحس والنبراء . و « أم قشعم » : هي النبتة .

## حرف الخاء

[ فهد ]

آ - ( فعل ماضٍ متصرف ) :

وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، من نحو قولك : « خلا البيت من السكان » ، وهو في هذه الحالة فعل لازم لا يتعدى إلى المفعول به .

ب - ( فعل ماضٍ جامد ) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ، نحو : « قام القوم خلا زيداً » . وهو في هذه الحالة فعل متعدي ، ومفعوله هو الاسم المستثنى بـ « أما فاعله فضمير مستتر تقديره « هو » ، يعود على مصدر الفعل السابق ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المقوم بما قبله ، والتقدير : خلا القيام زيداً ، أو خلا القائم زيداً ، أو خلا البعض منهم زيداً .

ج - ( حرف جرٍ شبيه بالزائد ) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجررت الاسم المستثنى به ، نحو : « قام القوم خلا زيدٍ » . فزيد مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

## حرف الـ دال

[ دَج ]

اسم صوت للدجاج لكي يأكل .

[ دَع ]

أ - ( فعل أمر ) :

وذلك في نحو قولك : « دع الكتاب » .

ب - ( اسم فعل ) :

اسم فعل أمر بمعنى « اتمش » . ويقال للمائر ، أو لمن أصابته  
حادثة .

[ دَعَا ]

اسم منصوب على المفعولية المطلقة ، نحو : « دعا لك » . والجار  
والمرور متعلقان بنجر محذوف لمبتدأ محذوف . والتقدير : دعائي لك ، أو  
ارادتي لك . فهذا التركيب مثل تراكيب : « سقياً لك - ورعياً لك -  
وبمداً لك ... الخ » . ولا يقال : « دعا لك » إلا للمائر أو لمن أصابته  
مصيبة ، ومعناه : اتعاشاً لك . وقد يقال : « دعدعاً لك » .

[ دَعَرَعَا ]

انظر « دعا » .

[ ده ]

اسم صوت لجزر الابل .

[ دوالبك ]

مفعول مطلق منصوب بآياء لأنه مثنى ، والكاف مضاف اليه .  
والثنية فيه على معنى التكثير ، لا على معنى الثنية حصرأ . ومعناه :  
مداولة بعد مداولة .

[ دونك ]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « دونك الكتاب » .  
والكاف فيه للخطاب وليست ضميراً .

[ دوه ]

اسم صوت ، دعاء للفصيل ، أي الجمل الصغير .

## حرف الذال

[ ز ا ]

آ - ( اسم إشارة ) :

اسم إشارة للمفرد المذكر ، وذلك في نحو قولك : « إختَر بين ذا و ذا » . وتتصل به « ها » التنيية فيصير « هذا » ، كما تتصل به لام البد وكاف الخطاب فيقال « ذلك » و « ذلك » .

ب - ( من الأسماء الخمسة ) :

ولا يكون ذلك إلا إذا كان منصوباً ، نحو : « رأيت ذا الفضل » .  
ومناه : رأيت صاحب الفضل .

ج - ( اسم موصول ) :

وذلك إذا سبق عن أو ما استفهامين ولم يؤاف معها كلمة واحدة ولم يرد به الإشارة ، نحو : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

[ ز ه ]

اسم إشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « هات ذه الدواة » . وتتصل به « ها » التنيية فيقال « هذه » .

[ ز و ]

آ - ( من الأسماء الخمسة ) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الرفع ، نحو : « جاء ذو الفضل » .

ب - ( اسم موصول ) :

وذلك في لفظة « طيب » ، كقولهم : « جاء ذو فاز » ، أي :  
جاء الذي فاز .

## [ زبي ]

آ - ( اسم اشارة ) :

اسم اشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « ذي أفضل من ذي » .

ب - ( من الاسماء الخمسة ) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الجر : « مررت بسذي  
الفضل » .

## [ زبياً ]

هو مصدر « ذا » الاشارية . وتتصل به كاف الخطاب فيقال  
« ذبئك » .

## حرف الراء

[ رَ ]

فعل أمر من « رأى » ، نحو « رأى الرأي » ، أي : ليكن لك في الأمر رأي .

[ رُبَّ ]

حرف جر شبيه بالزائد . وله معنيان : التكثير ، نحو : « رب كتاب نافع قرأته » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب النافعة ، والتقليل ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة » ، أي : كان زيد يقرأ القصص قليلاً .

أحكامها :

١ - لا تجر « رب » إلا المفرد النكرة ، فلا يقال : « رب رجال » - ولا : « رب زيد » .

٢ - ويجب في مجرورها الظاهر أن يوصف ، كما رأيت في المثال آتياً .

٣ - إذا جرت « رب » الضمير - وهذا قليل - وجب افراد الضمير وتذكيره وتمييزه ، نحو : « ربُّه رجلاً صالحاً صادقه » .

٤ - يجب تصدير « رب » .

٥ - تعمل « ربُّ » مذكورة ومحدوفة . ويكثر حذفها بـ « الواو » ، كقول الفرزدق يصف ذئباً :



وأطلسَ عَسَّالٍ وما كان صاحباً  
 دعوت بناري موهناً فأتاني  
 وأقل من ذلك أن تحذف بعد الفاء ، ومنه قول امرئ القيس :  
 فثليكَ حُبْلِي قد طرقتُ ومرضع  
 فألهيئها عن ذي تمامٍ مُحْوَلِ  
 وأقل منه أن تحذف بعد « بل » . ومنه قول الراجز :

بل بَلِدِ ذِي صَعْدِ وَأَكَامِ

وقد تحذف وليس قبلها شيء من الحروف ، ومنه قول جميل :  
 رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهِ كدت أقضي الغداة من جَلَلِهِ

٦ - إذا دخلت عليها « ما » الزائدة ، فالغالب أن تكفها عن العمل ،  
 وأن تلغي اختصاصها بالجمل الاسمية ، فتصير صالحة للفعلية والاسمية على حد  
 سواء ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة - وربما زيد قادم » . وقال بعضهم  
 بل لا تدخل عند ذلك إلا على الفعلية .

وقد يبقى لها عملها - وهو قليل - ومنه قول عدي بن الرعلاء :

ربها ضربةٍ بسيفٍ صَقِيلِ بين بصرى وطعنةٍ نَجْلَاءِ

وإذا دخلت على الفعلية فالغالب في فعلها أن يكون ماضياً لفظاً  
 ومعنى ، وقد يأتي مستقبلاً ، كقوله تعالى : « ربما يؤذئ الذين كفروا لو  
 كانوا مسلمين » .

٧ - في رب لغات كثيرة هي : رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ -  
 رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ - رُبَّتْ -  
 رُبَّتْ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ - رُبٌّ .

هذا ، ومجروورها في محل رفع على الابتداء في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ عندي » ، وفي محل نصب على المفعولية المقدمة في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ » ، وفي محل رفع على الابتداء ، أو نصب على الاشتغال في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأته » . وإذا قدرت الاشتغال فيجب تقدير الفعل بمد « رب » ومجروورها ، لأن لها الصدارة في الكلام ، فيكون التقدير : رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ قرأته .

ولما كان مجرور « رب » مرفوع المحل أو منصوبه ، جاز في تابعه مراعاة المحل ، فنقول : « رب كتابٍ نافعاً قرأتُ » - ورب كتابٍ نافعٍ عندي ، ، إلا أن مراعاة المحل في التابع المعطوف قليلة ، نحو : « رب كتابٍ نافعٍ ورسالةً قرأتُ » .

### [ رَغْمًا ]

مفعول مطلق منصوب ، نحو : « خرجت رَغْمَ المطرِ الغزيرِ » .

### [ رَهً ]

فعل أمر من « رأى » والهاء فيه للسكت .

### [ رُوَيْدًا ]

هو تصغير ترخيمي للمصدر « إرواد » بمعنى « إمهال » . وله أربعة استعمالات :

١ - فيستعمل اسم فعل أمرٍ بمعنى « أمهله » ، وذلك إذا بنيته على الفتح ، نحو : « رويداً زيداً » أي : أمهله . وقد اتصل به كاف الخطاب فيقال : « رويدك زيداً » .

٢ - وقد يستعمل للمعنى نفسه ، وهو على شكل مفعول مطلق

منصوب ، ويكون ذلك إذا نوّته أو أضفته ، نحو : « رويداً زيداً -  
و رويداً زيدٍ » .

٣ - وقد يستعمل نعتاً ، على حد النعت بالمصدر ، نحو : « ساروا  
سيراً رويداً » . وفي هذه الصورة قد يأتي صفة لمصدر محذوف ، فيكون  
أيضاً مفعولاً مطلقاً ، ولكن على التنباهة عن المصدر ، لا على الأصالة كما  
رأينا سابقاً ، ويكون ذلك إذا رأيت انساناً يستعمل في عملٍ ، وأجبت  
أن يعالج عمله في تودة ، فتقول له : « رويداً » . والتقدير : عالج عملك  
علاجاً رويداً .

٤ - وقد يستعمل حالاً ، نحو : « ساروا رويداً » . وهذا على  
رأي البصريين الذين يميزون في مثل هذه المصادر أن تكون منصوبة على  
الحالية ، وقد رأينا سابقاً أن هذه المصادر منصوبة على المفعولية المطلقة ،  
لا على الحالية ، لأنها دالة على هيئة الحدث ، لا على هيئة المحدث .

### [ رَبَيْتَ ]

ظرف للزمان منقول عن المصدر ، وهو مصدر « راث ريث ريثاً »  
إذا أبطأ . ثم ضمّين معنى الزمان ، ويراد به المقدار منه ، نحو :  
« انتظر ريثاً صلي » .

#### استعماله :

١ - يستعمل مضافاً إلى الجملة ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً  
انقطع المطر - وسأبقى في البيت ريثاً ينقطع المطر » . ويعتبر في المثال  
الأول مبنياً على الفتح في محل نصب ، وذلك لأن الجملة التي أضيف إليها

مبنية الصدر ، فصدرها فعل ماض ، أما في المثال الثاني فيعتبر معرباً منصوباً ، لأن صدر الجملة هنا معرب ، وهو الفعل المضارع .

٢ - ويستعمل مضافاً إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية وما بعدها ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً انقطع المطر » ، التقدير : ريثاً انقطع المطر ، أو مضافاً إلى المصدر المؤول من « أن » وما بعدها ، نحو : « سَأَبقى ريثَ أنْ ينقطعَ المطرَ » . لكن إضافته إلى « ما » وصلتها أكثر .

٣ - ويكثر استعماله في الاستثناء المفرغ ، نحو : « ما قصد عندنا إلا ريثاً تقرأ الفاتحة » . ومنه الحديث : « فلم يلبث إلا ريثاً قلت » .

وهو في كل حالاته هذه منصوب على الظرفية الزمانية .

## حرف الزاي

[ زِهْ ]

اسم فعل مضارع بمعنى « استحسن ». وأكثراً يستعمل مكرراً ،  
نحو : « زِهْ زِهْ » .

## حرف السين

### [ س ]

حرف استقبال يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « سيأتي زيدٌ » . وزعم الكوفيون أنه مختصر من « سوف » .

### [ سَأَ ]

اسم صوت لزجر الحمار كي يشرب .

### [ سَبَّحَانَ ]

اسم ملازم للاضافة ، وللنصب على المفعولية المطلقة ، نحو : « سبحانَ اللهِ » . وهو يستعمل لمعينين : للتسبيح ، وللتعجب .

### [ سَرَعَانَ ]

اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » ، نحو : « سرعانَ زيدٌ سَفَرًا » ، فزيد فاعله ، وسفراً تمييز محوّل عن فاعل ، والأصل : سرعانَ سَفَرٌ زيدٍ . وقد يكون فاعله مصدرًا مؤولاً ، نحو : « سرعانَ ما جاء زيدٌ » ، التأويل : سرعان مجيء زيدٍ .

وسينه مثلثة : سُرْعَان - سَرْعَان - سِيرْعَان .

[ سَع ]

اسم صوت لزجر الابل .

[ سعريك ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى . وشأنه كشأن « حذاريك » وحنانك » ، فانظرهما . إلا أنه لا يستعمل إلا مع « ليك » ، فيقال : « ليك وسعديك » .

[ سواء ]

هو اسم أصله المصدر « استواء » ، لكنه يستعمل اسماً بمعنى « مستوي » ، وبسبب أصله المصدرى ، فإنه لا يثنى ولا يجمع عند الوصف به ، كقوله تعالى : « ليسوا سواءً من أهل » .

وله استعمالات كثيرة :

١ - فيستعمل نعماً للمكان ، نحو : « هذا مكان سيوى » ، والأحسن فيه حينئذٍ أن يقصر وتكسر سينه ، كما رأيت في المثال .

٢ - ويستعمل اسماً بمعنى « الوسط » كقوله تعالى : « فاطلع فرآه في سواءِ الجحيم » أي : في وسط الجحيم .

٣ - ويستعمل وصفاً بمعنى « التام » ، كقولك : « هذا درهم سواء » ، أي : تامٌ كاملٌ .

٤ - ويستعمل في الاستثناء ، فيكون بمنزلة « غير » في معناها وأحكامها ، نحو : « جاء القوم سوى زيدٍ » . وهو في هذا مقصور مكسور السين .

### [ سوف ]

حرف استقبال يختص بالمضارع . فهو مثل السين إلا أنه يخالفه في جواز اتصاله باللام ، كقوله تعالى : « ولسوف يعطيك ربك فترضى » ، وفي جواز الفصل بينه وبين مضارعه بالفعل الملقى ، كقول زهير :  
وما أدري ، وسوف - إخالُ - إدري

أقوم آل حصنٍ أم نساء

وفيه لغات : سوف - سَفَ - سَوَّ - سَيَّ .

### [ سوى ]

انظر « سواء » .

### [ سي ]

اسم بمعنى « مثل » ، وأصله : « سيوي » ، انقلبت واوه ياءً وأدغمت في الياء ، وذلك لاجتماعها مع الياء وهي السابقة بالسكون .  
ويثنى فيقال : « هذان الأمران سيان » ، أي : متماثلان لا فرق بينهما .

وقد يتركب مع « لا » النافية للجنس و « ما » ليفيد أن ما بعدها له نصيب أكبر في الحكم الذي لما قبلها ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » . ويجوز في الاسم الذي يليها في هذا التركيب ثلاث أحوال : الرفع والنصب والجر . وأعراب هذا الأسلوب وأحكامه مختلفة . انظر تفصيلها في باب « الأساليب - أسلوب ولا سيما » .

### [ لا سيما ]

انظر « سي » .



## حرف الشين

### [ شِ ]

فعل أمر من « وشى يشي » ، نحو : « شِ الثوب » ، أي :  
اجعل له وشياً وتلويناً .

### [ شَانَ ]

اسم فعل ماض بمعنى « افترق » ، نحو : « شتان زيدٌ وعمرو في  
الكرم » ، أي : اختلفا وافترقا في الكرم .

## حرف الصاد

[ ص ]

اسم فعل أمر بمعنى « اسكت » . وينون فيقال : « صه » بمعنى :  
اسكت عن كل حديث .

## حرف العين

[ ع ]

فعل أمر من « وعى يوعي » بمعنى : حفظ يحفظ .

[ عاج ]

اسم صوت لجزر الناقة .

[ عا عا ]

اسم صوت لجزر المعز لكي يأكل .

[ عاه ]

اسم صوت لجزر الابل .

[ عاي ]

اسم صوت لجزر الابل .

[ عرا ]

١ - ( فعل ماض متصرف ) :

فيأتي منه المضارع « يمدو » ، وفعل الأمر « أعدد » . وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، نحو : « عدا الفزاة عدواً سريعاً » .

٢ - ( فعل ماض جامد ) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ونصبت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيداً » ، فيكون « زيداً » مفعولاً به ، أما الفاعل فيمؤد على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، أو على اسم الفاعل منه ، أو على البعض . والتقدير : عدا المحيى زيداً - أو عدا الجائي زيداً - أو عدا البعض زيداً .

٣ - ( حرف جر شبيه بالزائد ) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجررت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيدٍ » ، فيكون « زيد » مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على الاستثناء .

[ عَسَى ]

اسم صوت لزجر البغل .

[ عَسْرَ ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[ عسى ]

كلمة تعنى الرجاء . ولها استعمالات كثيرة ، وفي كل استعمال اختلف النحاة في إعرابها :

آ - ( عسى زيدٌ أن يقومَ ) :

ولهذا الاستعمال اعرابات مختلفة :

١ - عسى : فعل ماض ناقص . زيد : اسمها مرفوع بها . أن :

يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب خبر عسى . والتقدير : عسى زيد قياماً .

ولما كان المصدر ، وهو حدث ، لا يقع خبراً عن الذات « زيد » ، تأولوا هذه العبارة التاويلات الآتية : هي على تقدير مضاف محذوف قبل الاسم : عسى أمرٌ زيدُ القيام - أو هي على تقدير مضاف محذوف قبل الخبر : عسى زيدٌ صاحب قيام - أو هي على تأويل المصدر باسم فاعل : عسى زيدٌ قائماً - أو هي على تقدير « أن » ، زائدة : عسى زيد يقوم . وفي هذا الاعتبار الأخير تكون الجملة في محل نصب خبراً لعسى . ( وهذا اعراب الجمهور ) .

٢ - عسى : فعل ماض تام متعمد . زيد : فاعل مرفوع . أن يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب مفعول به . التقدير : عسى زيدُ القيام ، أي : قاربَ زيدُ القيام . ( وهذا اعراب سيويه والبرد ) .

٣ - عسى : فعل ماض تام لازم . زيد : فاعل مرفوع . أن يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف تقديره « من » . والجار والمجرور متعلقان بـ عسى . والتقدير : عسى زيدٌ من القيام ، أي : قَرَّبَ زيدٌ من القيام . ( وهذا اعراب لسيويه والبرد أيضاً ) .

٤ - عسى : فعل تام لازم . زيد : فاعله . أن يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الفاعل . التقدير : عسى زيدٌ قيامه ، أي : قَرَّبَ زيد قيامه . ( وهذا اعراب للكوفيين ) .

٥ - عسى : فعل ناقص . زيدٌ : اسمه . أن يقوم : ناصب ومنصوب

وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الاسم سدة مسدة الاسم والخبر  
لمسى . ( واختار هذا الاعراب ابن مالك ) .

### ب - ( عسى أن يقوم زيد ) :

وفي هذا الاستعمال اعرابان :

- ١ - عسى : فعل تام . أن يقوم زيد<sup>١</sup> : ناصب ومنصوب وفاعل .  
والمصدر المؤول فاعل لمسى . التقدير : عسى قيامُ زيدٍ ، أي : قَرَبَ  
قيامُ زيد . ( وهذا هو اعراب الجمهور ) .
- ٢ - عسى : فعل ناقص . أن يقوم زيد<sup>١</sup> : ناصب ومنصوب وفاعل .  
والمصدر المؤول سدة مسدة اسم عسى وخبرها . ( وهذا اعراب ابن مالك ) .

### ج - ( عسى زيد يقوم ) :

<sup>١</sup>هنا اتفق النحاة على أن « عسى » فعل ناقص ، وأن الرفوع  
بمدها اسم لها ، وأن جملة المضارع غير المقترن بـ « أن » في محل نصب  
خبراً لها .

### د - ( عسى زيد سيقوم ) :

واعراب هذا الاستعمال كاعراب سابقه باتفاق . إلا أن هذا الاسلوب  
نادر الاستعمال . ومنه قول قسام بن رواحة :

عسى طيبي<sup>١</sup> ، من طيبي<sup>١</sup> بعد هذه ،

ستطفي<sup>١</sup> غلاتِ الكئلي والجوانح<sup>(١)</sup>

(١) معنى البيت : عسى أن ينتصر بعض طيبي<sup>١</sup> على بعضها الباغي بعد هذه  
الحالة التي وصلوا إليها .

ه - ( عسى زيد قائماً ) :

وهذا الاستعمال نادر أيضاً ، ومنه قول أحد الرجاز :  
أكثرت في اللوم ملحاً دائماً لا تكثيرن إني عسيت صائماً  
وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبرها .
- ٢ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبر لـ « يكون » محذوفة ، التقدير : عسى زيد يكون قائماً . والجملة من « يكون المحذوفة » واسمها وخبرها خبر لمسى .

و - ( عساه يقوم ) :

وفيه اعرابات ثلاثة :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . والماء اسمه . وجملة « يقوم » خبره . ( وهذا اعراب سيبويه ) .
- ٢ - عسى : فعل ناقص ، والماء ضمير نصب ناب عن ضمير الرفع ، وهو في محل رفع اسماً لمسى . وجملة « يقوم » في محل نصب خبراً لها . ( وهذا اعراب الأخفش ) .
- ٣ - عسى : فعل ناقص . والماء خبره المقدم . وجملة « يقوم » اسمه المؤخر . ( وهذا الاعراب للمبرد والفارسي ) .

ز - ( عسى زيدا قائم ) :

وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . زيدا : اسمه . قائم : خبره . ( هذا الاعراب لسيبويه ) .

٢ - عسى : فعل ناقص . زیداً : خبره المقدم . قائم : اسمه المؤخر ( وهذا الاعراب للمبرد والفارسي ) .

ح - ( عسى زیداً قائمٌ ) :

وانفقوا هنا على أن « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن المذنوب ، و « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، والجملة منها في محل نصب خبراً لعسى .

[ عَلُّ ]

اسم بمعنى « فوق » . ولا يستعمل إلا مجروراً بـ « من » . كما لا يستعمل مضافاً مطلقاً ، فلا يقال : « أخذته من علِّ السطح » .  
وإذا أريد تنكيره ، بمعنى أن يدل على فوقية غير محددة ، أعرب ، كقول امرئ القيس يصف فرسه :

مِكرٌ ، مِفرٌ ، مُقبلٌ ، مدبرٌ معاً  
كجامودٍ صخرٍ حطَّه السيلُ من علِّ

أي : من فوقٍ غيرٍ محدد .

وإن أريد تعريفه ، أي أن يدل على علو مخصوص معروف لدى السامع ، بني على الضم كالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنى .  
ومن ذلك قول أبي النجم العجلي يصف فرسه :

أقبٌ من تحتٌ ، عريضٌ من علُّ

[ عَلٌّ ]

لنة في « لعل » . ( انظر « لعل » ) .



## [ على ]

آ - ( اسم بمعنى « فوق » ) :

وذلك إذا جرت بـ « من » ، نحو : « نزلت من على المنبر » .  
فتكون « على » اسماً في محل جر بمن ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف إليه .

وزعم بعضهم أنها لا تكون إلا اسماً ، سواءً أجزت بمن أم لم تجر ، ففي قولك : « وقفت على المنبر » تكون « على » عندهم اسماً مبنياً على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعاقبة بوقفت ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف إليه . ونسبوا هذا القول لسيويه .

ورد ابن هشام هذا المذهب بأمرين : بجواز حذفها ، كما في قول عروة بن حزام :

تحنُّ فتبدي ما بها من صباية  
وأخفي الذي لولا الأُمسى لقضاني

أي : لولا الأسوة لقضى عليّ ، فحذف حرف الجر « على » وانتصب المجرور بعدها . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا تقول : « جلست المنبر » وأنت تريد : « جلست فوق المنبر » . والأمر الثاني : أن العائد يجوز حذفه من جملة الصلة إذا كان الموصول مجروراً بعلى ، نحو : « جلست على الذي جلست » ، أي : على الذي جلست عليه . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا يقال : « جلست فوق الذي جلست » إلا أن تقول : « جلست فوق الذي جلست فوقه » .

ب - ( حرف جر أصلي ) :

ولها في ذلك ثمانية معانٍ :

١ - الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « جلست على المقعد » ، أو المنوي ، كقوله تعالى : « فضلنا بعضهم على بعض » .

٢ - مرادفة « مع » ، كقوله تعالى : « وآتى المال على حبه » ، أي : مع حبه له .

٣ - مرادفة « عن » ، كقولهم : « رضي الله عليه » ، أي : عنه .

٤ - التمليل ، نحو قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » ، أي ، لهدايته إياكم .

٥ - مرادفة « في » ، كقوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة » ، أي : في حين غفلة .

٦ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « الذين إذا اکتالوا على الناس يستوفون » ، أي : اکتالوا من الناس .

٧ - مرادفة الباء ، كقولهم : « اركب على اسم الله » ، أي : باسم الله .

٨ - الاستدراك والاضراب ، نحو : « زيد كثير المال ، على أنه بخيل » ، أي : لكنه بخيل . وفي هذه الصورة تكون هي ومجرورها - وهو المصدر المؤول من « أن » واسمها وخبرها - متعلقين بخبر محذوف لبدأ محذوف تقديره « التحقيق » . أي : زيد كثير المال ، والتحقيق كأن على أنه بخيل\* .

### ج - ( زائدة ) :

وزيادتها قليلة ، وأكثر ما يكون ذلك أن تكون تعويضاً من « على » أخرى محذوفة ، وذلك كقول أحد الرجاز :

إن الكريم - وأبيك - يَمْتَمِلُ

إن لم يجد يوماً على من يَتَّكِلُ

أي : إن لم يجد من يتكل عليه ، فحذف « عليه » ثم عوض  
منها « على » قبل « من » . فتكون « من » على هذا الاعتبار مفعولاً به  
لفعل « يجد » ، وتكون « على » زائدة .

وقال ابن جني : بل هي أصلية ، و « من » مجرور بها ، وهما  
متعلقان بفعل « يتكل » . أما فعل « يجد » فليس له مفعول لأن الكلام  
اتهم عنده ، ثم استأنف الشاعر مسائلاً . والتقدير : إن الكريم يمتلئ  
إذا لم يجد شيئاً ... على من يتكل ؟

[ عليّ ب ]

اسم فعل أمر بمعنى « أولنيه » ، نحو : « عليّ بالكتاب » ، أي :  
ترك أمره لي . ويقال « عليّ بزيد » ، بمعنى : أرسلوه إليّ .

[ عليك ب ]

اسم فعل أمر بمعنى « الزمه » ، نحو : « عليك بزيد » .

[ آ عمم ؟ ]

مركبة من كلمتين : « عن » حرف الجر ، و « ما » الاستفهامية  
التي حذف ألفها لدخول الجار عليها ، قال تعالى : « عمّ يتساءلون ؟ عن  
النبأ العظيم ؟ » .

[ آ عن ]

آ - ( حرف جر أصلي ) :

ولها في ذلك تسعة معانٍ :

- ١ - المجاوزة ، نحو : « خرجت عن الطريق » .
- ٢ - البديل ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « صومي عن أميك » ، أي : بدلاً منها .
- ٣ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ومن يَبْخَلْ فأنما يَبْخَلْ عن نفسه » أي ، يبخل عليها .
- ٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك » ، أي : بسبب قولك .
- ٥ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « عمّا قليل ليصبحنّ نادمين » ، أي : بعد قليل .
- ٦ - مرادفة « في » ، نحو : « ضعف زيدٌ عن حملِ الرسالة » ، أي : ضعف في حملها .
- ٧ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » ، أي : يقبلها من عباده .
- ٨ - مرادفة الباء ، كقوله تعالى : « وما ينطقُ عن الهوى » . والظاهر أنها في هذه الآية على حقيقتها ، أي هي للمجاوزة ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوى .

- ٩ - الاستماتة ، كقولهم « رميت عن القوس » ، أي : رميت بالقوس . والظاهر أنها هنا للمجاوزة أيضاً ، إذ المعنى : رميت السهام عن القوس .

ب - ( حرف جر زائد للتعويض ) :

ويكون ذلك إذا حذف من مكان ، فتذكر في مكان آخر للتعويض ، وذلك كقول الشاعر زيد بن رزين :

أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَمَامُهَا

فهلّا التي عن بين جنبيك تدفع ؟

أراد : فهلّا تدفع عن التي بين جنبيك ؟ فحذفت « عن » من أول  
الموصول ، ثم زيدت بعده .

ج - ( حرف مصدرى ) :

وذلك في لغة بني تميم الذين يحملون العين في مكان الهمزة ، يقولون :  
« أريد عن أسافر » أي : أريد أن أسافر .

د - ( اسم بمعنى « جانب » ) :

وذلك حين تجر بمن أو على . فمن الأول قول قطري بن الفجاءة :

فلقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني تارة وأمامي

ومن الثاني قول أحدهم :

على عن يميني مرّت الطيرُ مُسْتَحّاً

وكيف سنوحُ واليمينُ قطيمُ ؟

[ عند ]

اسم لمكان الحضور ، نحو : « جلستُ عند زيد » ، أي في المكان  
الذي هو بحضوره ، أو لزمان الحضور ، نحو : « عند الامتحان » ، بكرمُ  
المرء أو يهان ، أي وقت حضور الامتحان . وهو في الحالين ظرف  
منصوب ، فإن دلّ على المكان فهو ظرف مكان ، وإن دلّ على الزمان فهو  
ظرف زمان . وقد يجر بمن ، فيقال : « ذهبت من عند زيد » . ولا  
يجر بغيرها . أما قولهم : « ذهبت إلى عنده » فهو غلط ولحن .

[ عندك ]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » نحو : « عندك زيدا » ، أي : خذه .

[ عَهْ ]

اسم صوت يزجر به الضأن .

[ عَوْضٌ ]

ظرف زمان لاستفراق المستقبل مثل « أبداً » ، إلا أنه مختص بالنبي . وهو معرب إن أضيف ، كقولهم : « لا أفعله عوضَ العائضين » ، فإن لم يضاف كان مبنياً إما على الضم ، وإما على الفتح ، وإما على الكسر ، نحو : « لن يأتي زيدا عوضٌ - أو : عوضٌ - أو : عوضٍ » .

[ عِبْرٌ ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[ عِبِيرٌ ]

اسم صوت لزجر الابل .

## حرف النين

[ غير ]

اسم يعني خلاف ما يضاف إليه ، نحو : « زيدٌ غيرُ كسولٍ » ،  
أي زيد مجتهد .

وهو اسم ملازم للاضافة ، فان لم تكن في اللفظ ، فهي في المعنى ،  
نحو : « قبضت عشرةً ليس غيرٌ » ، أي : ليس غيرها مقبوضاً .

وهو اسم موعّل في الابهام ، فلا تفيد الاضافة ترفيهاً ، فاذا  
قلت : « جاء غيرُ زيدٍ » لم يُعرف بالضبط مَنْ الجائي ، بل كل الذي  
يعرف أن الجائي ليس زيداً ، ولهذا يصح وقوعه صفةً للكرة رغم  
إضافته ، فنقول : « جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ » ، كما يجوز نصبه على الحال ،  
فنقول : « جاء زيد غيرَ راكبٍ » .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة :

١ - فيستعمل اسماً عادياً ، فيقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو فاعل  
في نحو : « جاء غيرُ زيدٍ » ، ومفعول في نحو : « رأيت غيرَ زيدٍ » ،  
ومجرور في نحو : « مررت بغيرِ زيدٍ » ، ومبتدأ في نحو : « غيرُك لا  
يعرفني » .

وإذا أضيف إلى مشتق اكتسب منه حكمه في العمل ، ففي قولك :  
« غيرُ قادمِ الزيدانِ » يكون « غير » مبتدأ ، و « الزيدان » فاعل له

سدة مسدة الخبر عنه ، فكأنك قلت : « ما قادم الزيدان » (١) .

وهذا هو شأن « غير » دائماً ، فكلمة أضيفت إلى اسم سلبته جميع أحكامه ، وقامت مقامه في الجملة جاعلة إياه مضافاً إليه . وسنرى ذلك واضحاً عند الكلام على استعمالها في الاستثناء .

٢ - ويستعمل وصفاً فيقع مواقع الوصف ، أي يكون خبراً ، نحو : « أنت غير عارف بي » ، ويكون حالاً ، نحو : « جاء زيدٌ غيرَ راکب » ، ويكون نعتاً نحو : « جاء رجلٌ غيرٌ عاقلٍ » . إلا أنه لا ينعت إلا النكرة ، كما رأيت في المثال ، أو المرف بـ « ال » الجنسية ، لأن المرف بها قريبٌ من النكرة ، وذلك كقوله تعالى : « إهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذي أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين » ، حيث جاءت « غير » نعتاً للذين . وسبب ذلك أن « غير » موغل في التنكير ، فلا يتعرف عند إضافته .

٣ - ويستعمل مع كلمة « ليس » في نحو : « قبضت عشرةً ليس غير » ، فيجوز فيه عدة أمور :

آ - ليس غيرٌ : بالرفع والتنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف ، تقديره : مقبوضاً .

ب - ليس غيراً : بالنصب والتنوين ، فيكون خبراً لها ، والاسم ضمير مستتر ، تقديره : ليس المقبوض غيراً .

(١) ولهذا كانت « غير » في حكم حرف النفي . وعليه فاضاقتها شيء لفظي لا يتد به ، ولذا يجوز لممول المضاف إليه أن يتقدم عليه ، تقول : أنا زيداً غير ضاربٍ ، لأنه في معنى : أنا زيداً لا أضرب . ولو كان اسماً حقيقياً لما جاز لممول المضاف إليه أن يتقدم ، لأن المضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، وكذا معموله .



ج - ليس غيرُ : بضمه بلا تنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف . ثم اختلفوا في هذه الضمة : فقال بعضهم : هي ضمة اعراب ، وحذف التنوين بسبب نية المضاف اليه ، إذ الية : ليس غيرُها مقبوضاً . وقال آخرون : بل هي ضمة بناء لاقطاعه عن الاضافة لفظاً لا معنى ، على حدِّ « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » . وعلى هذا يكون مبنياً على الضم في محل رفع اسماً لها . كما يجوز اعتباره خبراً لها والاسم ضمير مستتر .

د - ليس غيرَ : بفتحة بغير تنوين ، فيكون خبراً لها منصوباً باتفاق ، وحذف التنوين لأن المضاف اليه منوي لفظه ، والاسم ضمير مستتر تقديره « هو » .

وعلى كل الحالات فالجمله من « ليس » واسمها وخبرها نعت للنكرة قبلها .

هـ - وتستعمل « غير » في الاستثناء فيكون لها حكم المستثنى الواقع بعدها على شكل مضاف اليه :

آ - فيجب نصبها إذا كان الكلام تاماً مثبتاً ، نحو : « جاء القومُ غيرَ زيدٍ » (١) .

ب - ويجوز الاتباع والنصب إذا كان الكلام تاماً منفيماً ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ - وغيرُ زيدٍ » .

(١) هذا هو رأي المغاربة الذي اختاره ابن عصفور . أما الفارسي فاعتبرها في هذه الحالة - أي حالة اتصاها عند تمام الكلام وثبوته - منصوبة على الحال ، واختار ذلك ابن مالك . ويرى آخرون أنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان . واختار هذا الوجه ابن الباذش .

ج - وتكون بحسب الموامل إذا كان الكلام مفرغاً ، نحو : « ما جاء غيرُ زيدٍ - وما رأيت غيرَ زيدٍ - وما مررت بنغيرِ زيدٍ » .

ه - وإذا أُضيفت « غير » إلى مبني ، كالضائر مثلاً ، جاز الإبقاء على اعرابها ، فتقول : « جاء غيرُك » بالرفع ، وجاز بناؤها على الفتح شأن كل المبهات إذا أُضيفت إلى مبني ، فتقول : « جاء غيرُك » بالبناء على الفتح في محل رفع .

## حرف الفاء

[ ف ]

آ - ( حرف عطف ) :

وذلك في نحو قولك : « جاء زيد فسلمت عليه » . وهذه تفيد ثلاثة أمور :

١ .. الترتيب : وهو نوعان : ترتيب معنوي ، بمعنى أن ما بعدها يأتي في الزمن بعد الذي قبلها ، كما هو ظاهر في المثال ، وترتيب ذكري ، وهو عطف متصل على جملة ، نحو : توضأ زيد : فغسلك وجهه ويديه ، ومسح رأسه ورجليه ، ، ونحو : « كملت زيدا : فقلت لا كذا وكذا ، ، فواضح من هذين المثالين أن غسل الوجه قد سبق الوضوء ، وأن القول قد سبق الكلام .

ومن النحاة من قال : إن معنى الترتيب ليس لازماً لها ، بدليل قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكتناها ، فجاءها بأسنا » ، إذ مجيء البأس قبل الإهلاك لا يمهده ، وبدليل قول امرئ القيس :

قفا نيك من ذكره حبيب ومسنزل  
بسيقطين اللوى بين الدخول فحوامل

إذ ليس بين « الدخول وحوامل » (١) أي نوع من أنواع الترتيب .

(١) الدخول وحوامل : مكانان .

٢ - التعميب : ومعناه أن الذي بعدها واقع عقب الذي قبلها بنزير فاصل بينها ، سواء أكان بين الاثنين وقت قصير ، أم طويل ، فالأول نحو : « جاء زيد فعمرو » ، إذ الوقت بين مجيئها قصير ، لأن مجيء الثاني لا يحتاج إلى مهلة طويلة ، والثاني نحو : « تزوج زيد فولد له ولد » ، إذ الوقت بين ميلاد الولد وزواج أبيه طويل ، لأن الحدث الثاني يحتاج إلى مهلة تسعة أشهر على الأقل !

٣ - السببية : وهذا المعنى لازم لها إذا كانت « أن » مضمرة بعدها ، نحو قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

وهذا المعنى غالب فيها إذا عطفت جملة على جملة ، كقوله تعالى : « فوكزه موسى ، فقضى عليه » ، أو إذا عطفت صفة على صفة ، كقوله تعالى : « ثم إنكم أيها الضاللون المكذوبون لآكلون من شجر من زقوم فمالتون منها البطون » ، فواضح من هذه الشواهد أن إخبار الشباب سبب لتمني عودته ، وأن القضاء على الرجل نتيجة وكز موسى إياه ، وإن امتلاء البطون نتيجة الأكل من شجر الزقوم .

ب - ( رابطة للجواب ) :

وهي الواقعة في جواب الشرط ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » ، والواقعة في شبه جواب لشبه شرط ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » . وهذه حرف عاطل لا عمل له .

ج - ( زائدة ) :

وهي التي ترى حيث لا يصح وقوعها ، وذلك كالواقعة في الخبر في

نحو قولك : « زيدٌ فاضربه » ، والواقعة في جواب لسا ، نحو قولك :  
« لما جاء زيد فسلمت عليه » ، إذ لا تقع الفاء في مثل هذه المواضع .

### د - ( حرف استئناف ) :

وذلك إذا وقعت بين جملتين لا يصبح العطف بينهما لاختلافها خبراً  
وانشأً ، نحو : « إئتني فاني أكرمك » ، وقوله تعالى : « إنا أعطيناك  
الكوثر ، فصلٍ لربك وانجر » .

ومن النحاة من أنكر مجيء الفاء للاستئناف . واعتبرها في مثل  
هذه المواضع حرفاً للسببية المحضة .

### هـ - ( فعل أمر ) :

وذلك في نحو قولك : « فِ بوعدك يا فتى » ، فالفاء فعل أمر  
من « وفى بى » .

### و - ( تزينية ) :

وهي التي لا يراد بها عطف ولا غيره . ولا توجد إلا في كلمة  
« فصاعداً » ، وما أشبهها . ( انظر « فصاعداً » ) .

### [ فاع ]

اسم صوت لجزر الفم .

### [ فرطك ]

اسم فعل أمر بمعنى « احذر ما أمامك » .

## [ فصاعداً ]

في نحو قولك : « بع الكتاب بخمس ليرات فصاعداً » : الفاء  
تزيينية . صاعداً : حال منصوبة ، وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير :  
بع الكتاب بخمس ليرات فليذهب العدد صاعداً . هكذا يقدر النحاة ،  
وفيه زلر ، لأنها بذلك تكون عاطفة لجملة على جملة ، وليست زائدة لاتزيين .

## [ فَفَطْ ]

اسم فعل مضارع بمعنى « يكفي » .

## [ فُسْمٌ ]

انظر « ثُمُّ » .

## [ في ]

آ - ( حرف جر أصلي ) :

ولها ثمانية معانٍ :

- ١ - الظرفية ، وهي إما مكانية ، نحو : « جلست في الدار » ،  
أو زمانية ، نحو : « سافرت في المساء » ، أو مجازية ، نحو قوله تعالى :  
« ولكم في القصاص حياة » .
- ٢ - المصاحبة ، كقوله تعالى : « فخرج على قومه في زينته » ،  
والظاهر أنها للظرفية .
- ٣ - التحليل ، كقول الرسول ﷺ : « دخلت امرأة النار في  
هرة » ، أي : بسبب هرة .

٤ - الاستعلاء ، كقوله تعالى : « وَأَصْلَيْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ » ، أي : على جدوع النخل .

٥ - مرادفة الباء ، نحو : « أنت خير في هذا الأمر » ، أي : خير به .

٦ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » ، أي : إلى أفواههم .

٧ - مرادفة « من » ، كقولك : « أخذت كتاباً في خمسة كتب » ، أي : من خمسة كتب .

٨ - المقايسة ، وهي الداخلة بين مفضول سابق ، وفاضل لاحق ، كقوله تعالى : « فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل » ، أي : فما متاع الحياة الدنيا بالقياس إلى الآخرة إلا قليل .

### ب - ( حرف جر زائد ) :

وهي نوعان :

١ - زائدة للتعويض ، وهي التي تأتي عيوضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : « أكلت فيما رغبت » ، إذ الأصل : « أكلت ما رغبت فيه » . فحذفت « في » من جملة الصلة ، فعوض منها أخرى جارة للموصول . وعلى هذا يكون الموصول مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على أنه مفعول به لفعل « أكلت » .

٢ - زائدة للتوكيد ، وهي الداخلة على مفعول فعل متعدد قادر على الوصول إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : « وقال اركبوا فيها » ، أي : اركبوها . والظاهر أنها الأصلية الظرفية ، وأن الفعل لم يأخذ مفعوله لعدم تعلق الفرض به .

## حرف القاف

[ ق ]

فعل أمر من « وقى يقي » ، نحو : « قِ نفسك من البرد » ،  
أي : احفظها .

[ ق ]

أ - ( اسم بمعنى « حسب » ) :

وهذه تستعمل على وجهين :

١ - مبنية على السكون ، نحو : « قدّم زيدٌ درهمٌ » و « قدني درهمٌ » ، فتراد نون الوقاية بينها وبين ياء التكامل للحفاظ على سكونها .

٢ - ومعربة ، نحو : « قدّم زيدٌ درهمٌ » و « قدني درهمٌ » ،  
بغير نون وقاية .

وهي في كل ذلك اسم مرفوع على الابتداء ، أو في محل رفع على  
الابتداء ، ودرهم : خبر عنه . والمعنى : حسبِّي درهم ، وحسبُ  
زيدٍ درهم .

ب - ( اسم فعل مضارع ) :

بمعنى « يكتفي » . وذلك في نحو قولك : « قدّم زيداً درهمٌ » ،  
فيكون « زيداً » مفعولاً به ، و « درهم » فاعلاً لاسم الفعل .



ج - ( حرف ) :

وهذه لا تدخل إلا على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من النواصب والجوازم وحروف الاستقبال ، فلا يقال : « قد نعيم الرجل زيد - ولا : قد أُكْتُبُ » - ولا : قد ما جاء زيد - ولا : قد لن أسافر - ولا : قد سوف أسافر » . ومثال ما توفرت فيه الشروط : « قد جاء زيد » .

هذا ، وتعتبر « قد » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز الفصل بينها إلا بالقسم ، نحو : « قد - والله - جاء زيد » . وقد يحذف الفعل بعدها للدليل ، كقول النابتة :

أفيدة الترحل غير أن ركابنا

لما نزل برحلتنا ، وكأن قد

أي : وكأن قد زالت .

ولها خمسة معانٍ :

١ - التوقع ، نحو : « قد يقدم الغائب » ، أي : أن قدومه متوقع بين وقتٍ وآخر . وهذا المعنى لا يكون لها إلا مع المضارع .

٢ - تقريب الماضي من الحال ، نحو : « قد قام زيد » . تقول ذلك إذا كان قيامه قد جرى قبل كلامك بقليل . فأما إن كان مبعداً في الماضي فلا يجوز ذلك ، وكذلك إذا كان الفعل مما لا يدل على الزمان ، وتلك هي الأفعال الجامدة مثل « ليس - عسى - نعم - بأس .. الخ » .

٣ - التقليل ، ولا يكون لها هذا المعنى إلا وهي داخلة على المضارع ، نحو : « قد يصدق الكذوب » ، أي : ربما يصدق .

- ٤ - التثكير ، نحو : « قد أقرأُ في اليوم كتابين » ، أي :  
كثيراً ما أقرأُ في اليوم كتابين .  
٥ - التحقيق ، نحو : « قد جاء زيدٌ » .

[ فَرَكَ ]

اسم فعل أمر بمعنى « اکتف » .

[ فَط ]

آ - ( ظرف زمان ) :

لاستفراق ما مضى ، ولا تكون إلا بعد نبي ، نحو : « ما فعلته  
قط » . وهي مبنية على الضم أو الكسر أو السكون . وفيها لغات :  
قَطٌّ - قَطٌّ - قَطٌّ - قَطٌّ - قَطٌّ - قَطٌّ .

ب - ( اسم بمعنى « حسب » ) :

وهذه مخففة الطاء ساكنتها ، نحو : « قطٌ زيدٍ درهمٌ » ، فتكون  
مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، ودرهم : خبر .

ج - ( اسم فعل مضارع ) :

وهذه تدخل نون الوقاية بينها وبين ياء التكلم ، نحو : « قطني  
درهم » ، فتكون الياء مفعولاً به ، و « درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

[ فَطَكَ ]

اسم فعل أمر بمعنى « اکتف » أو « إته » .

[ فوس ]

اسم صوت للدجاج لحته على الأكل .

## حرف الكاف

[ ك ]

آ - ( حرف جر ) :

ومعناه التشبيه ، نحو : « زيد كالأسد » . وقد لفتق له النحاة معاني أخرى لا تثبت عند التحقيق .

ب - ( حرف جر زائد ) :

وهو الذي في قوله تعالى : « ليس كمثلِه شيءٌ » . وقد تأوله بعضهم على الأصالة ، فجعله اسماً مؤكداً بكلمة « مثله » .

ج - ( اسم بمعنى « مثل » ) :

ولم يسلم بذلك سيويه إلا في الضرورة ، كقول العجاج :

يضحكن عن كالبَرَدِ المنهم<sup>(١)</sup>

حيث الكاف اسم مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر « عن » ، وهو مضاف ، والبرد : مضاف إليه .

وقال كثير ، منهم الأخفش والفارسي : يجوز اعتبار كل كاف جارة

(١) المنهم : الذائب .

اسماً ، فجوزوا في نحو : « زيد كالأسد » أن تكون الكاف في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، والأسد مخفوضاً بالاضافة .

ورد ابن هشام هذا المذهب بدعوى أن الكاف غير صالحة للجر بحروف الجر ، إذ لم يسمع « مررت بكالأسد » . وليس بشيء ، لأن الاسمية لا يقرها صلاحية الكلمة للجر بالحرف ، فما أكثر الكلمات التي لا خلاف في اسميتها ، ومع ذلك لا يمكن إدخال الجار عليها (١) .

#### د - ( ضمير متصل ) :

وذلك في نحو : « زيد أكرمك » .

#### هـ - ( حرف خطاب ) :

ولا محل لهذا من الاعراب لأنه حرف . وهو يوجد في أسماء الإشارة مثل « ذلك - تلك - أولئك » ، وفي الضمير المنفصل المنصوب مثل « إياك - إياك ... » ، على مذهب من يرى أن « ايا » وحده هو الضمير ، وفي بعض أسماء الأفعال مثل « دونك - عليك - رويدك ... » .

#### [ لائن ]

انظر « كائن » .

#### [ كائن ]

حرف بسيط يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وله معنيان :

(١) من ذلك مثلاً كلمة « لدى » ، فالنحاة يجمعون على اسميتها ، وعلى أنها ليست قابلة للجر بالحرف ، إذ لا يقال : من لديه - أو : في لديه ...

١ - التشبيه ، وهو الغالب عليه ، والتفق عليه ، نحو : « كأن زيداً أسدٌ » .

٢ - الشك والظن ، ولا يكون هذا إلا إذا كان الخبر مشتقاً ، نحو : « كأن زيداً مقبلٌ » .

هذا ، وتقع « كأن » في تركيب غريب اختلف النحاة في اعرابه ، وهو مثل قولك : « كأنك بالدنيا لم تكن » .

فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة ، فيكون أصل العبارة : « كأن الدنيا لم تكن » . وهذا أسهل الاعرابات وأكثرها محافظة على المعنى .

وقال غيره : الكاف اسم كأن ، والباء بمعنى « في » ، وهي متعلقة بتكن ، وتكن تامة فاعلها ضمير المخاطب المستتر . والتقدير : كأنك لم توجد في الدنيا .

وقال ابن عصفور : الكاف زائدة كافة ، والباء زائدة ، فالتقدير : كأنما الدنيا لم تكن .

وقال ابن عمرون : الكاف اسم كأن ، والجار والمجرور خبرها ، وجملة لم تكن حال . والتقدير : كأنك موجود في الدنيا ولم تكن !

وقال المطرزي : الأصل : كأنك تبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء (١) .

[ كأنما ]

مكفوفة كافة لا عمل لها .

(١) كان قصدنا من عرض هذه الاعرابات الكثيرة عليك أن ترى سلامة اعراب الفارسي وفضله على غيره .

## [ كَأَيْنَ ]

ويقال فيه « كائن » . كما أن نونه تكتب نوناً مرة ، وتنبوناً مرة أخرى ، هكذا « كأي » .

وهو اسم مبهم يكنى به عن العدد الكثير ، نحو : « كَأَيْنَ مِنْ كِتَابٍ قَرَأْتَ » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب .

## أحكامه :

- ١ - هو مبني على السكون .
  - ٢ - واجب التصدير .
  - ٣ - مفتقر إلى التمييز بسبب إبهامه .
  - ٤ - الغالب على تمييزه أن يكون مجروراً بـ « كقولته تعالى : « وكَأَيْنَ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ » ، وقوله : « وكَأَيْنَ مِنْ دَابَّةٍ - وكَأَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ - وكَأَيْنَ مِنْ قَرْيَةٍ ... الخ » .
  - وقد يأتي تمييزه منصوباً ، على قلة ، ومنه قول الشاعر :
- أطرد اليأس بالرجا فكأين      آلماً حم يسره بعد عشر
- ٥ - لا يجوز جره بحرف ، فلا يقال : « بكأين تبع هذا الثوب » .
  - ٦ - إذا وقع مبتدأ فلا يكون خبره إلا جملة .
  - ٧ - ويقع مواقع اعرابية مختلفة : فهو مبتدأ في نحو : « كَأَيْنَ مِنْ كِتَابٍ لَمْ أَقْرَأْ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول به في نحو : « كَأَيْنَ مِنْ كِتَابٍ لَمْ أَقْرَأْ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول مطلق في نحو : « كَأَيْنَ مِنْ مَرَّةٍ سَافَرْتُ » ، أي : سافرت عدة مرات ...

## [ كَعَج ]

بفتح الكاف وكسرهما : اسم صوت لجزر الطفل عما يُتَقَدَّرُ منه .

## [ كَذَا ]

## آ - ( كناية عن شيء ) :

وذلك في نحو قولك : « قلت لفلان كذا وكذا ، و فعلت به كذا وكذا ، و هل تذكر يوم كذا وكذا ؟ ، ... الخ . واعراب هذه كأعراب التي تليها .

## ب - ( كناية عن عدد ) :

وذلك في نحو قولك : « اشترت كذا كتاباً ، أي اشترت عدداً غير معلوم من الكتب .

وهذه لا تختلف عن « كَأَيْنِ » إلا في شيئين : أولهما أنها ليست واجبة التصدر ، والثاني أن تمييزها لا يكون إلا منصوباً . كما أن الغالب عليها أن تستعمل مكررةً بالمطف ، نحو : « قرأت كذا وكذا كتاباً . »

وهي والتي قبلها تقعان مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ في نحو : « كذا رجلاً جاءنا ، أي : عددٌ من الرجال جاءنا ، وفاعل في نحو : « جاءنا كذا رجلاً ، أي : جاءنا عددٌ من الرجال ، ومفعول به في نحو : « اشترت كذا وكذا كتاباً ، ... الخ .

## ج - ( مركبة ) :

من كاف التشبيه ، و « ذا » الإشارية ، نحو قولك : « كذا كرمي ، أي : كرمي مثل هذا .

ويدخل على « كذا » هذه ما يدخل على أسماء الإشارة ، فتدخلها « ها » التنيية ، فيقال : « هكذا كرمي » ، وحرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » ، ولام البمد مع حرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » .

وينب على « كذا » هذه أن تستعمل مفعولاً مطلقاً ، نحو : « كذلك فاعملوا » ، أي : اعملوا عملاً كهذا العمل . فاذا اعتبرنا الكاف التشبيهية حرف جر كات هي ومجرورها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف ، والتقدير : اعملوا عملاً كائناً كذلك العمل ، وان اعتبرناها اسماً بمعنى مثل - وهذا جائز خلافاً لابن هشام - كانت هي في محل نصب على المفعولية المطلقة نائبةً عن المصدر ، والتقدير : اعملوا مثل هذا العمل . وكان اسم الإشارة بعدها مضافاً إليه .

### [ كذلك ]

انظر « كذا » المركبة .

### [ كُلٌّ ]

اسم موضوع للاستفراق . فان أضيف إلى المفرد النكرة ، نحو : « كل رجلٍ يعرف ذلك » ، أو إلى الجمع المعرف ، نحو : « كل الرجال يعرفون ذلك » ، كان معناه استفراق الأفراد ، وإن أضيف إلى المفرد المعرف ، نحو : « كل الرجل صالح » ، كان معناه استفراق أجزاء الفرد الواحد .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة وفي كل استعمال له أحكام :

١ - فاذا أريد استعماله نعتاً لنكرة أو معرفة من أجل الدلالة على كماله ، وجب أن يضاف إلى اسم ظاهر يماثل الموصوف لفظاً ومعنى ، نحو : « رأيت رجلاً كلَّ الرجل » ، وكقول الشاعر :



وإن الأئمة حانت يفلج دماؤهم  
هم القوم كل القوم يا أم خالد

وفي هذا الاستعمال لا يكون معناها إلا بيان كمال الموصوف ، وأنه يشتمل على جميع صفات جنسه .

٢ - وإذا أريد استعمالها للتوكيد ، وجب إضافتها إلى ضمير يعود على المؤكّد ، كقوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم » .

٣ - فإن لم تستعمل لنت أو توكيد ، بل كانت بحسب العوامل ، جاز إضافتها إلى الظاهر ، كقوله تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة » ، وجاز أفرادها ، كقوله تعالى : « وكلاً ضربنا له الأمثال » .

٤ - وإذا أضيفت إلى ضمير لا يعود على مؤكّد قبلها ، فالغالب ألا تقع إلا مبتدأ ، نحو : « كلهم يعرف زيداً » ، ولا يقال : « جاء كلهم » ، بإيقاعها فاعلاً ، ولا : « رأيت كلّكم » ، بإيقاعها مفعولاً ... الخ .

ويترب على هذا أنها إذا أضيفت إلى اسم مماثل لاسم قبلها كانت نعتاً ، وإذا أضيفت إلى ضمير يعود على اسم قبلها كانت توكيداً ، فإن لم يكن هذا ولا ذلك كانت بحسب العوامل .

٥ - ولفظ « كل » مفرد مذكر ، أما معناها فبحسب ما تضاف إليه . فإن أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى ، فتقول : « كل رجل يعرف زيداً » - كل امرأة تعرف زيداً - كل قوم يعرفون زيداً » .

٦ - وإن أضيفت إلى المعرفة ، أو قطعت عن الإضافة لفظاً ، جازت مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : « كل الرجال يعرف زيداً » -

أو : يعرفون زيداً ، وكلٌ يعرف زيداً - أو : يعرفون زيداً ، فمن مراعاة اللفظ قوله **كَلِمًا** : « كلٌّ راعٍ ، وكلُّكم مسؤول عن رعيته » ، وقوله تعالى : « كلٌ يعمل على شاكلته » ، ومن مراعاة المعنى قوله : « كلٌ له قاتنون - وكلٌ في فلكٍ يسبحون » .

### [ كل - كلنا ]

اسمان موضوعان لاستفراق الاثنين ، كما وضعت « كل » لاستفراق الجميع .

ويختلفان عنها في أمور ، كما يتفقان في أمور :

١ - لا يستعملان نعماً لبيان كمال المنوت .

٢ - يستعملان مثلها في التوكيد ، فيقال : « جاء الرجلان كلاهما - رأيت افتنانين كليهما » .

٣ - إضافتها إلى ضمير لا يعود على مؤكد قبلها لا توجب إيقاعها موقع المبتدأ دائماً ، كما هو الشأن مع « كل » ، بل يجوز أن يقعا مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ أن في نحو : « كلاهما يعرفني - كلنا كما تعرفني » ، وفاعلان في نحو : « جاء كلاهما - جاءت كلناهما » ، ومفعولان في نحو « رأيت كليهما - رأيت كليهما » .

٤ - خلافاً لـ « كل » ، تجب إضافتها دائماً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة مرفقة دالة على اثنين ، فيقال : « كلاهما - كلا الرجلين - كلانا - كلا الرجلين » ، ولا يقال : « كلا رجلين - كلا زيد وعمرو » .

٥ - يجوز دائماً مراعاة لفظها المفرد ، ومراعاة معناها المثنى ، فنقول : « كلاهما يعرف زيداً - أو : كلاهما تعرفان زيداً » ، إلا إذا كان الحدث

متبادلاً بينها ، فعندئذ تجب مراعاة اللفظ ، فنقول : « كلاهما يجب صاحبه » ، ولا يجوز أن نقول : « كلاهما يجبان صاحبها » ، لأن المعنى المراد أن كلا واحد منها يجب الآخر ، فلو لم تراعى اللفظ لانقلب المعنى وصار أن لهما صاحباً مشتركاً ، وأن كل واحد منها يجب هذا الصاحب .

٦ - إذا أضيفت « كلا وكتنا » إلى الاسم الظاهر كاتنا في الاعراب كالفرد المقصور ، فنزومان الالف مقدرَةً عليها الحركات الثلاث ، نقول : « جاء كلا الرجلين - رأيت كلا الرجلين - مررت بكلا الرجلين » ، أما إن إضيفنا إلى الضمير ، فهنا ملحقتان بالثنى في إعرابه ، فتلحقها الالف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر ، نقول : « جاء كلاهما - رأيت كليهما - مررت بكليهما » .

### [ كلاً ]

حرف ردع وزجر لا عمل له ، قال تعالى : « أطلِّعَ الغيبَ ، أم استخَدَ عند الرحمن عهداً ؟ ! كلا . سنكتب ما يقول » .  
وقد تأتي في أوائل السور لمعنى الاستفتاح فقط ، كقوله تعالى :  
« وما هي إلا ذكرى للبشر . كلا والقمر » .

### [ كلّما ]

كلمة مركبة من « كل » و « ما » المصدرية ، ولا يليها إلا جملتان ، ولهذا اشبهت أدوات الشرط ، بل لقد رأى بعضهم عدها في أدوات الشرط تسهيلاً واختصاراً . ومثالها : « كلما جاء زيدٌ أكرمته » . وتعرّب على الشكل التالي :

كل : منصوبة على الظرفية الزمانية ، متعلقة بالفعل « أكرمته »

الذي هو جواب في المعنى . وهي مضافة إلى المصدر المؤول بعدها . ( وإنما اكتسبت الظرفية من هذا المصدر النائب عن الظرف كما سنرى ) .

ما : مصدرية زمانية .

جاء زيد : فعل وفاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالاضافة . ( وهذا المصدر فيه معنى الظرف ، لأنه على تقدير مضاف محذوف : كل وقت مجيء زيد . فتكون نيابته عن الظرف كنيابة المصدر عنه في نحو قولك : « جئتك صلاة العصر » ، أي : وقت صلاة العصر . وهذا المعنى قد انتقل منه إلى كلمة « كل » ، لأن هذه الكلمة تأخذ معناها مما تضاف إليه ) .

أكرمته : فعل وفاعل مفعول به .

جملة : « جاء زيد » : صلة « ما » لا محل لها من الاعراب .

جملة « أكرمته » : ابتدائية مؤخره من تقديم لا محل لها من الاعراب ، إذ الأصل : أكرمت زيدا كلما جاء ، أو هي شبه جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

وعلى هذا الاعراب يكون تقدير التركيب كله : « أكرم زيدا في كل مجيء له » .

وهناك إعراب آخر يجعل « ما » اسماً نكرةً بمعنى « وقت » ، فتكون الجملة بعدها نعتاً لها ، لكن هذا يوجب إلى تقدير عائد في الجملة يعود على « ما » ، كي ترتبط الجملة الصفة بموصوفها ، فيكون التقدير : كل وقت مجيء فيه زيد أكرمه . والاعراب الأول أقرب إلى المعنى وأبسط .

## [ كم ]

## ١ - ( خبرية ) :

وهذه يخبر بها عن العدد الكثير ، نحو : « كم كتاب قرأت !! » ،  
أي : قرأت كثيراً من الكتب . وسميت خبرية لأن الكلام معها ليس على  
جهة الاستفهام ، وإنما هو على جهة الاخبار .

## ٢ - ( استفهامية ) :

وهذه يطلب بها تعيين العدد ، نحو : « كم كتاباً قرأت ؟ » .

وتشتركان في أمور وتختلفان في أخرى :

١ - فتشتركان في أن كليهما : اسم ، مبهم ، كناية عن عدد ،  
مفتقر الى التمييز ، مبني على السكون ، واجب التصدير .

أما اختلافها ففي شيئين : في المعنى ، وفي التمييز : فمعنى الأولى  
الاخبار بالكثرة ، ومعنى الثانية الاستفهام عن العدد . وتميز الأولى بجرور  
دائماً بالاضافة (١) أو بمن ، وتميز الثانية منصوب أبداً (٢) . وذلك ظاهر  
في المثالين السالفين .

ثم إن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، أما تمييز الخبرية ،

(١) ولكن يجب نصبه إذا فصل بينه وبين « كم » فاصل ، نحو « كم  
عندي كتاباً !! » . إذ لا تجوز الاضافة عند وجود الفاصل .

(٢) ويجوز جره بمن إذا جرت « كم » الاستفهامية بحرف جر ، نحو :  
« بكم من قرش اشترت الكتاب ! » . وقد يحذف الجار فيقال : « بكم قرش .  
اشترت الكتاب ؟ » والأفضل نصبه على كل حال ، فنقول : « بكم قرشاً اشترت  
الكتاب ؟ » .

فيجوز إفراده ، نحو : « كم كتابٍ قرأتُ !! » ، كما يجوز جمعه ،  
نحو : « كم كتبٍ قرأتُ !! » .

هذا ، وللكلمتين مواقعٍ اعرابيةٍ مختلفة :

١ - فإن مُبَيَّنًا بالذات ووليها اسم مرفوع ، كانتا في موقع الخبر  
المقدم ، نحو : « كم رجلاً عدوكم ؟ - كم رجلاً أنتم !! » .

٢ - وإن ميزا بالذات ووليها الظرف ، أو الفعل الذي استوفى  
مفعوله ، كانتا في موقع المبتدأ ، نحو : « كم رجلاً عندك ؟ ، وكم رجلاً  
رأيتَه ؟ - وكم رجلاً عندي !! ، وكم رجلاً رأيتهُ !! » .

٣ - وإن ميزا بالذات وكان بعدها فعل لم يستوف مفعوله ، كانتا  
في موقع المفعول به المقدم ، نحو : « كم كتاباً قرأتَ ؟ - كم كتابٍ  
قرأتُ !! » .

٤ - وإن ميزا بالظرف ، كانتا في موقع الظرف ، نحو : « كم  
ساعةً اشتغلتَ ؟ - كم ساعةً اشتغلتُ !! » .

٥ - وإن ميزا بالمصدر ، كانتا في موقع المفعول المطلق ، نحو :  
« كم مرةً سافرتَ ؟ - كم مرةً سافرتُ !! » .

وقد يحذف التمييز للعلم به ، فلا يتغير إعرابها ، نحو : « كم  
سافرتَ ؟ » ، فكلم هنا مفعول مطلق لأنها سؤال عن عدد مرات وقوع السفر .

### [ كما ]

مركبة من كاف التشبيه ، و « ما » المصدرية ، أو الموصولة ، أو  
الزائدة غير الكافة بحسب التركيب الذي هي فيه .

فإن وقع بعد « كما » مفرد مجرور ، كانت « ما » زائدة غير كافة ،

كقول عمرو بن براءة :

ونصر مولانا ونعلم أنه كما الناس ، مجرومٌ عليه وجارمٌ  
فالكاف جارة ، و « ما » زائدة ، و « الناس » مجرور بالكاف ،  
والجار والمجرور متعلقان بخبر أن المحذوف .

وإن وقع بعدها الجملة الاسمية ، كانت « ما » زائدة كافة ، كقول  
نهشل بن حري :

أخ ماجد لم يخترني يومَ مشهدٍ  
كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربتهُ

ف « كما » هنا مكفوفة كافة ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة  
« تخنه مضاربه » في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، والجملة الكبرى مستأنفة  
لا محل لها من الاعراب .

وإن وقعت بعدها الجملة الفعلية ، كانت « ما » مصدرية ، وكان  
المصدر المؤول مجروراً بالكاف ، ثم كان للجار والمجرور اعرابٌ ما بحسب  
موقعه من الكلام :

ففي مثل قول أبي صخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكراك هيزهٌ  
كما اتفض العصفور بلله القطر

تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها ، متعلقين بصفة محذوفة  
لـ « هزة » . والتقدير : هزةٌ كائنة كاتفاضةِ العصفور .

وفي مثل قولك : « بكى زيدٌ كما يبكي الأطفال » ، تكون  
الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق  
محذوف . والتقدير : بكى زيدٌ بكاءً كبكاءِ الأطفال .

وفي مثل قوله تعالى : « كما بدأنا أول خلقٍ نعيده » ، يجوز

اعتبار « ما » مصدرية ، فتكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بهما متعلقين بصفة المفعول المطلق المحذوف ، فالتقدير : نعيد أولَ خلقٍ إعادةً كائنةً كبدئنا له ، ويجوز اعتبار « ما » اسماً موصولاً ، فتكون الكاف جارة للموصول ، وهي ومجرورها متعلقان بحال محذوفة من الضمير في « نعيده » ، والتقدير : نعيده كائناً كالذي بدأناه .

هذا ، واختلف النحاة في اعراب قولهم : « كُنْ كما أنت » ، فقال بعضهم :

١ - ما : موصولة ، و « أنت » مبتدأ حذف خبره ، والجملة صلة « ما » ، والكاف ومجرورها متعلقان بخبر « كن » المحذوف . والتقدير : كن كائناً كالذي أنت هو .

٢ - وقال غيرهم : ما : موصولة ، وأنت : خبر حذف مبتدؤه . وسائر الاعراب يماثل ما قبله . والتقدير : كن كائناً كالذي هو أنت . وبهذا أعربوا قوله تعالى : « إجمال لنا إلهاً كما لهم آلهة » أي : كالذي هو لهم آلهة .

٣ - وقال غيرهم : ما : زائدة غير كافة ، والكاف جارة للضمير « أنت » ، والجار والمجرور متعلقان بخبر « كن » . والتقدير : كن كائناً كأنت .

٤ - وقال غيرهم : ما : زائدة كافة ، وأنت مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر « كن » ، والتقدير : كن ( كما ) أنت عليه (١) .

(١) يلاحظ القارئ أننا اعتبرنا الكاف جارة في كل الأعراب ، لكن هذا لا يعني عدم جواز اعتبارها اسماً بمعنى مثل في كل الأعراب أيضاً . وعليه تكون الكاف هي الصفة ، أو هي الحال ، أو هي المفعول المطلق ، أو هي الخبر ، ←



## [ كي ]

آ - ( اسم استفهام ) :

وذلك في قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سيّلمٍ وما تُثِرَتِ

قتلاكُمُ ولظي الهيجاءِ تضطرم ؟

أراد : كيف ؟ فحذف الفاء ، كما قال بعضهم : « سَوَ أفل »

يريد : سوف أفل .

ب - ( حرف جر ) :

وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم : « كيمَ فعلت

ذلك ؟ » ، أي : لم فعلته ؟ ، والداخلة على « ما » المصدرية ، كقول

الشاعر :

إذا أنت لم تنفعَ فضرَّ ، فأنا

يُرجى الفقى كما يضرُّ وينفعُ<sup>(١)</sup>

أي : يُرجى الفقى للضرر والنفع .

ج - ( حرف مصدرية ونصب ) :

وذلك في نحو قولك : « ذهبت إلى المدرسة لكي أتعلّم » ، أي :

للتعلّم .

→ بحسب الوجوه الاعرابية المختلفة ، ثم يكون ما بعدها مجروراً بالاضافة . وفي

حال اعتبار « ما » كافة ، تكون الكاف مكفوفة عن الاضافة .

(١) ويرى بعضهم أن « ما » هنا كافة كفت « كي » عن عمل النصب .

واختلف النحاة في « كي » ، غير المسبوقه باللام التعليلية ، كما في قولك : « ذهبت إلى المدرسة كي أتعلّم » ، فقال بعضهم : هي المصدرية الناصبة ، ومصدرها في محل جر بلام التعليل المحذوفة ، وقال آخرون : بل هي حرف جر ، والناصب للمضارع هو « أن » المضرة بمدها . ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

أردتُ لكيما أن تطيرَ بقربي فتركها شتاً بيدياءَ بلقع

فهيئا اجتمعت لام التعليل ، و « كي » ، و « أن » ، فيجوز اعتبار « كي » حرف جر للتعليل مؤكداً للام التعليل ، ويكون النصب بـ « أن » ، كما يجوز اعتبار « كي » هي الناصب ، فتكون « أن » توكيداً لها .

### [ كبت ]

اسم يكنى به عن الجملة ، قولاً كانت أو فعلاً ، وقال بعضهم : بل لا يكنى بها إلا عن جملة القول ، نحو : « قلت لزيد كبتَ وكيتَ » . وهو مبني على الفتح في محل نصب على أنه مفعول به . ولا يستعمل إلا مكرراً بالعطف ، كما رأيت في المثال .

### [ كيف ]

آ - ( اسم استفهام ) :

وذلك في نحو قولك : « كيف حال زيدٍ ؟ » (١) .

(١) ويرى سيبويه أنها ظرف ، وأنها منصوبة أبدأ على الظرفية ، وذلك لأن جوابها عنده أن يقال : زيد على أحسن حال ، أو هو في أحسن حال . ومن المعلوم أن أدوات الاستفهام كلها تنرب إعراب ما يجاب به عنها ، كما سترى بمد قليل .

وتقع هذه مواقع إعرابية مختلفة ، وإنما يحدد هذا الموقع معرفة جوابها : فإن قلت : « كيف زيد؟ » كانت خبراً ، لأن الجواب عنها يأتي خبراً : « زيدٌ عليلٌ » . وإن قلت : « كيف كان زيد؟ » كانت خبراً لكان ، لأن الجواب عنها : « كان زيدٌ عليلاً » ، وإن قلت : « كيف وجدت زيداً؟ » كانت مفعولاً ثانياً لوجد ، لأن الجواب عنها : « وجدت زيداً كريماً » ، وإن قلت : « كيف نام زيد؟ » كانت حالاً من زيد ، لأن الجواب عنها : « نام زيدٌ مستقياً » ، أو كانت مفعولاً مطلقاً إذا كنت تسأل بها عن هيئة النوم ، لا عن هيئة النائم ، ويكون الجواب عنها عندئذٍ : « نام زيدٌ نوماً هادئاً » .

فإن أجبت عنها دائماً بالجار والمجرور ، فقلت : « زيد على خير ، نام زيد على أحسن حال ... الخ » كما يقول سيويوه ، فلا بد من اعتبارها ظرفاً كما فعل هو .

### ب - ( اسم شرط ) :

إذا تضمنت « كيف » معنى الشرط صارت واحدةً من أدواته ، نحو : « كيف تجلس أجلس » . ثم اختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : بل يجوز الجزم بها ، وعدم الجزم بها مطلقاً ، وقال غيرهم : بل لا يجوز الجزم بها إلا إذا اقترنت بـ « ما » الزائدة ، نحو : « كيفما تجلس أجلس » .

ثم قالوا : لا يكون شرطها وجوابها إلا فعلين متفيين اللفظ والمعنى ، كما ترى في المثالين السالفين .

وهذا الذي قالوه يتناقض مع تسليمهم بشرطيتها في قوله تعالى : « ينفق كيف يشاء » ، وقوله : « يصوركم في الأرحام كيف يشاء » ،

وقوله : « فيسطئه في السماء كيف يشاء » ، إذ الجواب في هذه الآيات كلها محذوف دل عليه الكلام السابق ، وليس في الكلام السابق فعل متفق مع فعل الشرط لفظاً ومعنى (١) .

وإذا تضمنت « كيف » معنى الشرط لم تقع إلا مفعولاً مطلقاً ، لأنها تكون عندئذ لربط الحدين بكيفية واحدة ، لأن قولك : « كيف تجلس أجلس » يعني : اجلس الجالس الذي تجلسه .

### [ كيفما ]

انظر « كيف الشرطية » .

(١) سبق أن قلنا في مبحث الشرط عند الكلام على « كيف » : إن اشتراط النعاة أن يتفق شرط « كيف » وجوابها في اللفظ والمعنى ، أمر لا لزوم له ، ودلنا على ذلك بما يقع ، وهذه الآيات حجة على النعاة . ( راجع مبحث الشرط ) .

## حرف اللام

[ ل ]

آ - ( حرف جر أصلي ) :

ومعانيها كثيرة ، هي :

- ١ - الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو : « الحمد لله » .
- ٢ - الاختصاص ، نحو : « السرج للفرس » .
- ٣ - الملك ، نحو : « الكتاب لزيد » .
- ٤ - التمليك ، نحو : « وهبت لزيد كتاباً » .
- ٥ - شبه التمليك ، كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً » .
- ٦ - التعليل ، نحو : « هيأت نفسي للسفر » .
- ٧ - توكيد النفي ، وهي التي تسمى بلام الجحود ، نحو : « ما كنت لأخون المهدي » .
- ٨ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « كل\* يجري لأجل\* مسمى » ، أي : إلى أجل .
- ٩ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ويخرون الأذقان » ، أي : عليها .
- ١٠ - مرادفة « في » ، نحو : « مضى لسبيله » ، أي : في سبيله .

١١ - مرادفة « عند » ، نحو : « كتبتُه لحس خلون من رمضان » ،  
أي : عند خمس .

١٢ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « أقم الصلاة للذوك  
الشمس » ، أي : بعد غروبها .

١٣ - مرادفة « مع » ، كقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا :  
فلما تفرقنا كأي ومالكا ل طول اجتماع لم نبيت ليلة معا  
أي : مع طول اجتماعنا .

١٤ - مرادفة « من » ، كقول جرير :  
لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم  
ونحن لكم يوم القيامة أفضل  
أي : ونحن أفضل منكم يوم القيامة .

١٥ - التبايع ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في مناه ،  
نحو : « قلت له » .

١٦ - مرادفة « عن » ، كقول الشاعر :  
كضائر الحسنا قلن لوجهها حسداً وبفضاً : إنه لدميم  
أي : قلن عن وجهها .

١٧ - الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ، ولام المال ، كقوله  
تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » . الشاهد في  
اللام الداخلة على « يكون » .

١٨ - التمجيد مع القسم ، وتختص هذه باسم الله تعالى ، نحو :  
« لله ، لقد أصبح زيد شاعراً » ، أي : والله لقد أصبح زيد شاعراً .  
وإنما تقول ذلك إذا كنت في عجب من صيرورته شاعراً .

١٩ - التعجب وحده ، نحو : « يا لجمال الربيع » (١) ، ونحو :  
« لله دره فارساً » .

٢٠ - التبيين ، وهي ثلاثة أنواع :

( آ ) - لام تبين المفعول من الفاعل في اسلوب تمجبي فعله دال على الحب أو البغض ، نحو : « ما أحبني ! - ما أبغضني ! » ، فإن قلت : « ما أحبني لزيد » كان المعنى أنك أنت الحب ، وزيداً محبوباً . وإنما بين ذلك دخول اللام على « زيد » ، فلو أدخلت عليه « إلى » ، فقلت : « ما أحبني إلى زيد » ، لانتقل المعنى وصار زيد محبباً ، وصرت أنت محبوباً .

( ب ) - لام تبين المفعول في اسلوب دعائي مثل « سقياً لزيد » ، فزيد هو المدعو له بأن يسقيه الله تعالى . وهذه اللام لا تتعلق بالمصدر المذكور للدعاء ، لأن فعله متمدد لا يحتاج إلى اللام ، ولو علقناها به لصار تقدير الكلام : اللهم اسق لزيد . وليس هذا اسلوباً عربياً . وإنما تقدير الكلام : اللهم اسق ... ودعائي لزيد ، أو ... إرادتي لزيد . وعلى هذا تكون اللام ومجرورها متعلقين بخبر مبتدأ محذوف .

( ج ) - لام تبين الفاعل في اسلوب دعائي ، نحو : « تباً لزيد » . وهذه كسابقها في التأويل والتعليق ، سوى أنها دخلت على ما هو فاعل في المعنى ، إذ التقدير : ليهلك ... إرادتي لزيد .

ب - ( حرف جر زائد ) :

ولها مواضع ، وكأها مختلف فيه :

(١) وقد مر معنا في اسلوب نداء التعجب ونداء الاستغاثة أن منهم من يبدء هذه اللام زائدة .

١ - ( اللام بين الفعل المتعدي ومفعوله ) : كقول كُثِّيرٍ :

أُرِيدُ لأنى ذكرها فكأنما تَمَثَّلُ لي ليلي بكلِ سبيلِ

قال بعضهم : هي زائدة ، لأن الفعل « أريد » متعدي بنفسه فلا يحتاج إلى اللام ، يقال : « أريد أن أنسى » بغير لام .

وقال آخرون : هي أصلية للتعليل ، وليست داخلة على مفعول الفعل ، لأن مفعوله محذوف تقديره : أريد السلوان لأنسى ذكرها .

وقال الخليل وسيبويه : الفعل في مثل هذا التركيب مقدرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام ومجرورها خبر . والتقدير : الإرادة لنسيان الذكر . وعليه يكون الفعل غير ذي مفعول ، وتكون اللام أصلية للتعليل .

٢ - ( اللام بين المضاف والمضاف إليه ) : ويسمونها بالحقمة ، ومثالها قول زهير :

سَمِعْتُ تكاليفَ الحياةِ ومن يَعِيشُ

ثمانين حولاً لا أبالك يسأم

قال بمضمم : اللام زائدة بين « أبا » والكاف . لأن « أبا » اسم للا نافية للجنس ، ولو لم يكن مضافاً ، ويكن الكاف مضافاً إليه ، لكان مبنياً على الفتح في محل نصب ، لأن هذا هو حكم اسم « لا » إذا لم يكن مضافاً . فلما كان منصوباً بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، دل ذلك على إضافته ، وإذن تكون اللام زائدة بينه وبين المضاف إليه .

وقال آخرون : بل اللام أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف ، والتقدير : لا أبا كائن لك . أما الألف في « أبا » فليست للأعراب ، بل هي حرف أصلي من حروف الكامة ، فالاسم على ذلك مقصور ، وهو مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر ، لأنه اسم « لا » النافية للجنس . وهذه لفة معروفة ، ومنها قول الراجز :



إن أبها وأبا أبها قد بلغنا في المجد غايتها

وقال غيرهم : اللام أصلية وهي ومجرورها صفة لـ «أبا» ، والخبر محذوف ، وعليه تكون «أبا» معربة منصوبة بالألف لأنها شبيهة بالمضاف ، لأن الموصوف يدخل في زمرة الشبيه بالمضاف . والتقدير إذن : لا أبأ كائناً لك مذموم .

٣ - ( اللام في المفعول به لعامل ضعيف ) : ويسمونها لام التقوية . وإنما يضعف العامل إذا كان متأخراً عن معموله ، كقوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » ، فلو كان الفعل « تعبرون » متقدماً على « الرؤيا » لوصل إليها بغير اللام ، فتقول في غير القرآن : « إن كنتم تعبرون الرؤيا » . وكذلك يضعف إذا كان مشتقاً ، كقوله تعالى : « فمآل لما يريد » ، إذ لو كان العامل هنا تماماً بدلاً من مبالغة اسم الفاعل ، لما احتاج إلى اللام ، تقول في غير القرآن : « الله يفعل ما يريد » .

واختلف النحاة هنا :

فقال بعضهم : اللام هنا زائدة بدليل صحة سقوطها على الرغم من ضعف العامل ، فتقول في غير القرآن : « فمآل ما يريد - إن كنتم الرؤيا تعبرون » . ولا يمكن اعتبارها أصلية لأن العامل متمدد بنفسه .

وقال آخرون : ليست اللام هنا زائدة ، لأن الزائد لا يأتي إلا لمعنى التوكيد ، وهذه آت لتقوية العامل للوصول إلى معموله ، وهذه الوظيفة هي وظيفة حرف الجر الأصلي لا الزائد . ولكر ، لما كان العامل متمدياً هنا بنفسه ، فلا نسميها أصلية تماماً ، ولكن نسميها شبيهة بالأصلية . وعليه تكون اللام ومجرورها متعلقين بالعامل ، وإست كالأزائد الذي لا يتعلق .

٤ - ( لام المستغاث والمتعجب منه ) : في نحو قولك : « يا  
لزيد للضعيف المسكين ، ، وقولك : « يا للمعجب ، :

فقال المبرد : اللام هنا زائدة ، والاسم بعدها مجرور لفظاً منصوب  
مخلاً على النداء .

وقال ابن جني : اللام هنا أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بحرف  
النداء لنيابته عن فعل النداء .

وقال آخرون : اللام هنا أصلية وهي ومجرورها متعلقان بفعل  
النداء المحذوف ، ولكن لما كان فعل « أنادي أو أدعو » يتمدى بنفسه لا  
باللام ، فانهم يضمنونه في الاستغاثة معنى الالتجاء ، وفي التعجب معنى  
التمعجب ، فيكون التقدير في الاستغاثة : التجدى لزيد من أجل الضعيف ،  
وفي التمعجب : أعجب للمعجب .

### ج - ( حرف جزم ) :

وهي المسماة عادة بلام الأمر ، نحو : « ليذهب زيد إلى الدار ، ،  
ولها أحكام :

١ - هي مكسورة في اللفظة المشهورة . وبنو سُلَيْمٍ يفتحونها .

٢ - يكثر أن تسكن إذا جاءت بعد الفاء والواو ، كقوله تعالى :  
« فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا بِي » .

٣ - وتسكينها بعد « ثم » قليل ، ومنه قراءة الكوفيين : « ثُمَّ  
لِيَقْضُوا تَقْتِهِمْ ، وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ » .

٤ - يجب استعمالها للطلب في موضعين : الأول إذا كان الفعل مبنيًا  
للمجهول ، نحو : « لِيَتَعَنَّ يَا زَيْدُ بِحَاجَتِي » ، إذ ليس للمبني للمجهول  
صيغة أمرية ، والثاني إذا كان الطلب موجهاً للغائب ، نحو : « لِيَكْتُبْ زَيْدٌ  
دَرْسَهُ » ، إذ ليس للغائب أيضاً صيغة أمرية .

- ٥ - استمالتها للطلب من المخاطب قليل ، لأن للمخاطب صيغة أمرية تفني عنها ، فتقول : « اكتب يا زيد » بدلاً من « لتكتب يا زيد » . ومع ذلك فقد استعملت للمخاطب ، كقوله تعالى : « فبذلك فليفرحوا » .
- ٦ - واستمالتها لأمر التكلم نفسه قليل أيضاً ، لأنه لا حاجة لأن يأمر الانسان نفسه ، ومنه قوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم » .

٧ - قد تحذف لام الأمر في الشعر ويبقى عملها ، كقول الشاعر :  
 محمدٌ تصدّ نفسك كل نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا  
 أي : لتفد .

د - ( حرف لا عمل له ) :

ولها أنواع :

- ١ - ( لام الابتداء ) : وتسمى لام التوكيد ، لأن هذا هو معناها . وهي لام مفتوحة تدخل على الابتداء ، نحو : « لزيد قادم » ، أو على الخبر إذا تقدم ، نحو : « لقادم زيد » ، أو على الفعل الجامد ، نحو : « لنعم الرجل زيد » ، أو على الماضي المقترن بـ « قد » ، نحو : « لقد جاء زيد » ، وعلى المضارع ، نحو : « ليقوم زيد » ، وعلى الماضي المجرد من « قد » ، نحو : « لقام زيد » (١) .

٢ - ( اللام المزحلقة ) : هي نفسها لام الابتداء زحلقفت إلى عجز الجملة بعد دخول « إن » المشددة عليها ، نحو : « إن زيدا قادم » . وإنما زحلقتها عن صدر الجملة كراهية البدء بمؤكدين .

(١) وقال بعضهم : لام الابتداء لا تكون إلا في الابتداء ، أما بقية اللامات فهي واقعة في جواب قسم مقدر . وهذا تصف ظاهر .

٣ - ( اللام الفارقة ) : هي اللام المزحلقة نفسها ، وإنما دعيت فارقة لأنها تأتي بعد « إن » ، المحففة من الثقيلة ، ففرقتها عن « ان » ، النافية ، نحو : « إن زيدا لقادم » .

٤ - ( اللام الزائدة ) :

قالوا : هي الواقعة في خبر المبتدأ ، كقول الراجز :

أم الحُلَيْسِ لمَجُورٌ شَهْرَبَهْ

ترضى من اللحمِ بعظمِ الرَقَبَهْ

وفي خبر « أن » ، المفتوحة الهمزة ، كقراءة سعيد بن جبير :  
« ألا أنهم ليأكلون الطعام » .

وفي خبر « لكن » ، كقول الشاعر :

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي ولكنني من جها لعמיד

وفي خبر « ما » ، كقول الشاعر :

أسمى أبان ذليلاً بعد عزِّته وما أبان لمن أعلاجِ سودانِ

وفي خبر « ما زال » ، كقول كثير :

وما زلت من ليلى لذن أن عرقها

لكالمهائمِ المُقَصَى بكل سبيلِ

وفي المفعول الثاني لـ « أرى » ، كما في قولهم : « أراك لسانتي »

... الخ .

والحق أن كل هذه اللامات هي لامات ابتداء ، إذ المعنى فيهن جميعاً واحد ، وهو التوكيد ، وإنما حمل النحاة على جعلها قسماً خاصاً لأنها ليست صدرأً في جملها ، وقد قرروا أن لام الابتداء لها الصدارة في الجملة .

وهو تقرير لا لزوم له ، أما كون لام الابتداء تعلق « ظن » عن العمل ، وتمنع النصب على الاشتغال ، فلا يلزمنا بادعاء الصدرية لها ، بل يقال : إن العربية علمت لام الابتداء معاملة أدوات الصدارة ، ولو لم تكن لها صدارة .

٥ - ( اللام الواقعة في جواب لو ولولا ) : نحو قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، وقوله : « ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعض لفسدتِ الأرضُ » .

٦ - ( اللام الواقعة في جواب القسم ) : كقوله تعالى : « وتاللهِ لأكيدنَّ أصنامكم » .

٧ - ( اللام الموطئة للقسم ) : وهي الداخلة على أداة شرط للايدان بأن الجواب بعدها هو جواب قسم مقدر قبلها ، وليس جواباً للشرط ، كقوله تعالى : « لئن أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُون مَعَهُمْ ، وَلئن قُوتُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ ، وَلئن نَصَرُوهُمْ لَيُؤَلِّقَنَّ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يَنْصُرُونَ » .

وقد تدخل هذه اللام على « إذ » لشبهها بـ « إن » الشرطية ، ومنه قول الشاعر الذي باع جزءة الصوف واشترى بثمنها خمرأ فأغضب زوجته :

غضبتُ عليَّ لأنَّ شربتُ بجزءةٍ  
فلأذَّ غضبتُ لأشربنَّ بحروفِ

وقد تدخل هذه اللام على أداة الشرط ، والجواب له لا للقسم ، كقول ذي الرمة :

لئن كانت الدنيا عليَّ كما أرى  
تباريحَ من ليلى فلكموتُ أروحُ

فأنت ترى أن الجواب اقترن بالفاء ، وهذا دليل على أنه جواب للشرط لا للقسم . إلا أن بعض النحاة يسمي اللام هنا زائدة ، لأن الموطئة لا تكون عندهم إلا إذا كان الجواب للقسم .

٨ - ( اللام للبعد ) : وهي اللاحقة لأسماء الإشارة ، نحو :  
« ذلك - تلك » .

٥ - ( فعل أمر ) :

تكون اللام فعل أمر من « ولي يلي » ، نحو : « ل امرّ زيد » ، أي : تولّ شأنه .

[ لا ]

آ - ( نافية تعمل عمل « ان » ) :

وتسمى نافية للجنس ، أو تسمى تبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن جميع أفراد جنس اسمها ، نحو : « لا رجل في الدار » .

وهي تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل ، فتدخل على المبتدأ والخبر فتنبأ الأول وترفع الثاني . لكن عملها مشروط بشروط :

١ - أن تنص على نفي الجنس ، وإلا وجب إهمالها وتكرارها ، نحو : « لا رجل في الدار ولا امرأة » .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وإلا وجب الإهمال والتكرار ، نحو : « لا زيدٌ عندي ولا عمرو » .

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم وجب الإهمال والتكرار ، نحو : « لا في الدار رجلٌ ولا امرأة » .

٤ - أن لا يدخل عليها حرف جر ، فان دخل وجب إهمالها ،  
نحو : « سافرت بلا زادٍ » .

وإذا كررت « لا » النافية للجنس جاز إعمالها ، وجاز الغاؤها ،  
نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله - أو : لا حول ولا قوة إلا بالله » .  
ومن الجائز أيضاً إعمال إحداها ، وإهمال الأخرى .

ويكثر حذف خبر « لا » النافية للجنس ، نحو : « لا ضير - لا  
شك - لا ريب - لا محالة - لا مشاحة - لا بأس - ... الخ » .

ويقل حذف اسمها ، نحو : « لا عليك » ، أي : لا بأس عليك .

وقد مر معنا ان اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به إن كان  
مفرداً ، وأنه ينصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ( راجع بمبحث  
الأحرف المشبهة بالفعل ) .

ب - ( نافية تعمل عمل « ليس » ) :

وهذه لا يشترط لها إلا تأخر خبرها ، وعدم انتقاض نفيها بالا ،  
أما تنكير معمولها ، فقد اشترطه بعضهم ، ونفاه آخرون لجيء اسمها معرفة  
في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا عن حبيها متراخيا

وأما نفيها فيكون للوحدة ، كما هو ظاهر في البيت ، ويكون

للجنس ، كقول الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا

وعملها مع ذلك قليل حتى قال بعضهم انها غير عاملة .

## ج - ( نافية عاطفة ) :

ويشترط في هذه أن يسبقها إثبات أو أمر ، نحو : « جاء زيدٌ لا عمرٌو - واضرب زيداً لا عمرأً » ، ثم أن لا تقترن بماطف ، فان قيل : « جاءني زيد لا بل عمرٌو » فالماطف « بل » ، و « لا » ردٌّ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت : « ما جاءني زيد ولا عمرو » ، فالماطف الواو ، أما « لا » فتوكيد للنفي ، وليست عاطفة لسبين : لوجود عاطف معها ، ولتقدم النفي عليها . ثم يشترط فيها أن يتعاند متعاطفها ، فلا يقال : « جاءني رجل لا زيدٌ » ، بل يقال : « جاءني رجلٌ لا امرأةً » .

## د - ( نافية لا عمل لها ) :

وهذه تدخل الجمل الفعلية والاسمية ، كما تدخل على الاخبار والأحوال والنموت ، وتمترض بين الجار والمجرور ، والناصب والمنصوب ، والجازم والمجزوم ، والماطف والمعطوف .

فان كانت معترضة ، أو داخلة على فعل مضارع ، أو على فعل ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى ، فلا يجب فيها شيءٌ ، نحو : « سافرت بلا زادٍ وغضبتُ من لا شيءٍ - اجتهدت كثيراً لكي لا أرسب - إن لا تجتهد ترسب - ما جاء زيدٌ ولا عمرٌو - زيد لا يجب القراءة - لا رحم الله الأشرار » .

أما إن دخلت على الجمل الاسمية ، أو على الفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو دخلت على الاخبار والنموت والأحوال ، فيجب عندئذ تكرارها ، نحو : « لا جلٌ في الدار ولا امرأةٌ - زيد لا جاء ولا أرسلت رسالةً - زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ - جاءنا رجل لا طويلٌ ولا قصيرٌ - جاء زيد لا ضاحكاً ولا عابساً » .



ه - نافية جوابية ) :

وهذه تحذف بعدها الجمل كثيراً ، يقال لك : « أجاه زيد ؟ »  
فتجيب : « لا ... » ، والأصل : « لا . لم يجيء » .

و - ناهية جازمة ) :

وتختص بالدخول على المضارع ، وتقضي جزمه واستقباله ، سواء  
كان النهي مخاطباً ، كقوله تعالى : « لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء » ،  
أو غائباً ، كقوله تعالى : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء » ، أو  
متكلاً ، نحو : « لا أرىك ههنا » .

ز - زائدة لا عمل لها ) :

كذا قال النحاة في « لا » من قوله تعالى : « ما منعك أن لا  
تسجد ؟ » ، وقوله : « ما منعك - إذ رأيتهم ضلوا - أن لا تتبعني ؟ » ،  
وقول الأحوص :

وتلكحيتني في اللهو أن لا أحبه

وللهو داعٍ دائبٌ غيرٌ غافلٍ

وغير ذلك من التراكيب المشابهة ...

وإنما حملهم على ذلك أنهم لو اعتبروها نافية ، ثم فهموا من كل لفظ  
معناه المجمي ، ففسد المعنى المراد ، إذ يصبح المعنى في الآيتين : ما منعك  
من عدم اتباعي ؟ - و : ما منعك من عدم السجود ؟ . فكأن الله  
سبحانه يأمر هارون في الآية الأولى بدم اتباعه ، ويأمر إبليس في الآية  
الثانية بدم السجود لآدم ، وهو خلاف المقصود من الآيتين . وكذلك في  
البيت ، إذ يصبح المعنى : تلوميني على عدم حب الله ، وهو خلاف  
المقصود ، إذ المقصود أنها تلومه على حب الله لا على عدم حبه .

ولكن العربية تعامل الجمل أحياناً بحسب معناها العام ، لا بحسب المعاني المفردة المعجمية لكل مفرد على حدة ، فتراها تغطي الجملة حكماً قد لا ينسجم مع معانيها المفردة ، ولكنه ينسجم كل الانسجام مع معناها الكلي . وهذه التراكيب التي زعم النحاة أن « لا » زائدة فيها ، هي من هذا القبيل ، فقوله تعالى في الآيتين : « ما منعك » ، يساوي في المعنى « من أمرك » ، وعلى هذا تكون « لا » على أصلها ، أي نافية ، ويبقى المعنى سليماً ، وهو : من أمرك بعدم اتباعي - و : من أمرك بعدم السجود (١) . وكذلك يقال في البيت ، فإن قوله « تلحيني » يساوي في المعنى « تطلين مني » ، وعليه تكون « لا » نافية . ويكون المعنى : وتطلين مني عدم اللهو . وهو المقصود .

من هذا زى أن هذا القسم في « لا » وهو كونها زائدة ، لا داعي له على الإطلاق .

### [ لا ]

اختلف النحاة في حقيقتها ، وفي عملها :

ففي حقيقتها قال بعضهم : هي فعل ماض بمعنى « نقص » ، ثم استعمل في النبي كما استعملوا فعل « قل » كذلك في قولهم : « قل رجلٌ يفعل ذلك » ، إذ المعنى : ما رجلٌ يفعل ذلك . وقال آخرون : هي « ليس » نفسها قلبت ياؤها ألفاً ، وسينها تاءً . وقال غيرهم : بل هي مركبة من كلمتين : من « لا » النافية ، وتاء التأنيث .

(١) وقد قال بهذا جماعة من النحاة . انظر معني اللبيب ، الباب الثامن ، القاعدة الأولى ، الصورة الثامنة .

وفي عملها قال بعضهم : هي لا تعمل شيئاً ، فان رفعت الاسم بعدها فقلت : لات حين مناص ، فهو مبتدأ محذوف الخبر ، وان نصبته ، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : لا أرى حين مناص .

وقال آخرون : بل هي عاملة عمل « إن » ، فالاسم المنصوب بعدها اسم لها ، وخبرها عندئذ محذوف ، وإن كان الاسم بعدها مرفوعاً فهو خبرها ، والاسم عندئذ محذوف .

وقال غيرهم : بل هي عاملة عمل « ليس » ، فان رفع ما بعدها فهو اسمها والخبر محذوف وان نصب ما بعدها فهو خبرها والاسم محذوف .

والشيء المتفق عليه أن « لات » لا تدخل إلا على أسماء الزمان ، نحو : « ولات حين مناص » و « لات ساعة مندم » ، وان اسم الزمان هذا يكون وحده في الجملة ، فليس معه فعل ولا مبتدأ ولا خبر ، وانه يجوز رفعه ويجوز نصبه ، والنصب هو الغالب عليه .

### [ لَبَّيْكَ ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى ، والكاف في محل جر بالاضافة .

### [ لَرُّ ]

انظر « لدن » .

### [ لَدُنْ ]

اسم لابتداء الغاية المكانية ، نحو : « جئت من لدن زيد » ، وكقوله تعالى : « وعلمناه من لدننا علماً » . أو لابتداء الغاية الزمانية ، نحو : « جلست أقرأ من لدن تركتي إلى الفجر » .

وفيه أحكام :

١ - انها مبنية على السكون .

٢ - أن نونها قد تحذف ، كقول الراجز :

من لدّ شولاً فالى إنلائها (١)

٣ - أن جرّها بـ « من » أكثر من نصبها على الظرفية ، ولم تأت في القرآن الكريم إلا مجرورة بمن .

٤ - أنها لا تقع إلا فضلة ، بمعنى أنها لا تكون خبراً مطلقاً ، فلا يقال : « زيدٌ لذي » أو : « زيد من لذي » على أساس أنها متعلقة بالخبر المحذوف ، أو هي وجارها متعلقان بالخبر المحذوف . وهذا يختلف عن « عند » و « لدى » اللتين هما بمعناها ، فهاتان تقعان خبراً ، فيقال : « زيد عندي » و « زيد لدى الباب » . أما « لدن » فلا تكون إلا بعد تمام الجملة ، فيقال : « ذهب زيد من لذي » .

٥ - أنها تضاف إلى المفرد ، نحو : « أخذت من لدنّ زيدٍ كتاباً » ، وإلى الجملة ، نحو : « سافرت من لدن طلعت الشمس » . وهذا يختلف عن « عند » و « لدى » اللتين لا تضافان إلا إلى المفرد ، فلا يقال : « سافرت عند طلعت الشمس » - ولا : « سافرت لدى طلعت

(١) هذا كلام تقوله العرب ، ويجري بينها مجرى المثل ، وهو يعدل في معناه قولنا اليوم : « شرحت له الأمر من الالف الى الياء » ، أي شرحته له برمته . والقول : جمع شائلة ، وهي الناقة التي خف لبها ، أو هو مصدر « شالت الناقة » إذا رفعت ذنبها لضراب ، والانلاء : هو أن يكون للناقة ولد يتلوها ، أي يتبعها . فيكون المعنى : من لدن أن رفعت الناقة ذنبها للسفاد الى أن حبلت ثم ولدت فكان لها ولد يتبعها . أي : من أول الأمر إلى آخره .

الشمس ، بل يقال : « سافرت عندما طلعت الشمس ، أو عند طلوع الشمس - و : « سافرت لدى طلوع الشمس » .

٦ - أنها قد لا تضاف مطلقاً ، نحو : « ذهبت من لدن غدوة » ،  
بنصب الغدوة على التمييز ، فيكون المعنى : ذهبت من وقتٍ هو غدوةٌ .

### [ لرى ]

اسم بمعنى « عند » ، وله جميع أحكامه . ( انظر « عند » ) .

### [ لعا ]

اسم فعل أمر بمعنى « اتمش » . يقال للعائر ، أو لمن أصابه مصاب .

### [ لعل ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب الأول ،  
ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره . ومن العرب من ينصب بها  
المبتدأ والخبر ، وحكى يونس عنهم قولهم : « لعل أباك منطلقاً » .

وقد مر معنا أن بني عقيل يعاملونها معاملة حرف الجر الشبيه  
بالزائد . ومن ذلك قول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا الفوار :

قلقتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جبهة

لعلَّ أبي الفوارٍ منك قريبٌ

وعليه يكون المجرور بعدها مبتدأ مجرور اللفظ مرفوع المحل .

وقد تتصل « ما » الزائدة بـ « لعل » فتكفها عن العمل ، وتلغى  
اختصاصها بالجرم الاسمية ، كقول الفرزدق :

أعيدُ نظراً يا عبد قيس لعلَّها

أضاءتْ لك النارُ الحمارَ المقيداً

وقد يقترن خبرها بـ « أن » لشبهها بـ « كقول متمم بن نويرة :  
 لعلك يوماً أن تليماً مليمَةً  
 عليك من اللاتي يدعنك أجداً

ومعانيها ثلاثة :

١ - التوقع ، وهو ترجي المحبوب ، نحو : « لعل زيدا ناجحاً » ،  
 والاشفاق من المكروه ، نحو : « لعل المريض ميتاً » ، أي : أخشى  
 أن يموت .

٢ - التعليل ، وعليه حملوا نهايات الآيات من مثل : « لعلكم  
 تتقون - لعلكم تذكثرون » .

٣ - الاستفهام ، أثبتته الكوفيون ، ولهذا علق بها الفعل في نحو :  
 « لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » .

[ لكن ]

آ - ( حرف استدراك لا عمل له ) :

وذلك إذا وقعت بين الجملتين ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن جاء  
 عمرو » .

ب - ( حرف عطف واستدراك ) :

وذلك إذا وقعت بين مفردين وكانت مسبوقه بنفي أو نهي ، ولم  
 يكن معها واو ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن عمرو » . فإن ذكرت الواو  
 معها ، نحو : « ما جاء زيدٌ ولكن عمرو » ، كان العطف للواو ، و  
 « لكن » حرف استدراك لا عمل له .

[ لكن ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . ومعناه الاستدراك .  
وقد يحذف اسمه ، كقول الفرزدق :

فلو كنت ضيئاً عرفتَ قرابتي  
ولكنَّ زنجيَّ عظيمٍ المشافرِ  
أي : ولكذك زنجي .

وتتصل بها « ما » فتكفها عن العمل ، كقول امرئ القيس :  
ولكنها أسمى لجدٍ مؤتملٍ وقد يدركُ الجدَّ المؤتملَ أمثالي

[ لم ]

حرف نفي يجزم المضارع ويقب زمنه إلى الماضي ، كقوله تعالى :  
« لم يلدْ ولم يولدْ » .

وزعم ابن مالك أن من العرب من لا يجزم المضارع بها ، كقول  
الشاعر :

لولا فوارسٌ من نهمٍ وأسرثهم  
يومَ الصليفاؤِ لم يوفونَ بالجارِ  
كما زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها ، كقراءة بعضهم :  
« ألم نشرحَ لك صدركَ ؟ » .

[ لا ]

آ - ( حرف نفي وجزم وقلب ) :

أي : هي مثل « لم » تنفي المضارع وتجزمه ، وتقلب زمنه إلى

الماضي ، نحو : « لما يأت زيدٌ » .

لكنها تختلف عن « لم » في خمسة أمور :

١ - أنها لا تجزم فعل شرط ، فلا يقال : « إن لما تأت فلن أكرمك » ، في حين أنه يقال : « إن لم تأت فلن أكرمك » .

٢ - أن نفيها مستمر إلى الحال ، فقولك : « لما يأت زيد » معناه : حتى الآن زيد غير آتٍ . أما « لم » فيحتمل نفيها الاتصال كقوله تعالى : « ولم أكن بدعائك - ربّ - شقياً » ، أي : لم أكن شقياً ، ولا أزال كذلك ، ويحتمل الانقطاع ، كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي : لم يكن شيئاً مذكوراً ، ثم كان .

٣ - يطلب على منفي « لما » أن يكون قريباً من الحال ، وعلى منفي « لم » أن يكون بعيداً في الماضي . وعبروا عن ذلك بقولهم : « لما تنفي » قد فعل ، و « لم تنفي » فعل . لأن « قد فعل » ماض قريب ، و « فعل » ماض بعيد .

٤ - أن منفي « لما » متوقعٌ بثبوته ، بخلاف منفي « لم » ، فإذا قلت : « لما يثمر بستاننا » ، فمعناه أن إثماره متوقع بين يومٍ وآخر . أما إذا قلت : « لم يثمر بستاننا » ، فليس معناه أنه سيثمر في المستقبل القريب .

٥ - أن منفي « لما » جائز الحذف للدليل ، نحو : « اشترت الكتاب لأقرأه ولما » ، أي : ولما أقرأه بعدُ .



ب - ( حرف وجود لوجود ) :

وذلك كقولك : « لما جاء زيدٌ سامت عليه » . ويرى بعضهم أنها في هذا التركيب وأمثاله ظرف بمعنى « حين » ، فيسمونها لذلك : « لما » الحينية . وقد فصلنا الكلام عليها في مبحث الشرط ، فارجع اليه .

ج - ( حرف استثناء ) :

ولا تستعمل إلا في الاستثناء المفرغ ، ولا يكون بعدها إلا جملة ، كقوله تعالى : « إن كل نفسٍ لما عليها حافظٌ » ، أي : ما كل نفسٍ إلا عاينها حافظٌ ، وكقوله : « أنشدك الله لما فلت » ، أي : ما أسألك إلا فمالك . وقد حكتنا هذه العبارة الأخيرة في مبحث الاستثناء ، فارجع اليه .

## [ لن ]

حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « لن يأتي زيدٌ اليوم » . وقد يجزم المضارع بها في الضرورة ، كقول أعرابيٍّ يمدح الحسينَ بنَ عليٍّ رضي الله عنها :

لن يخيب الآن من رجائك من  
حررك من دون بابك الخلقه

## [ لو ]

حرف شرط غير جازم . وقد فصلنا القول فيه في مبحث الشرط . وقد تخرج عن معنى الشرط إلى معنى العرض ، نحو : « لو تزورنا » .

## [ لو لا ]

حرف شرط غير جازم . انظر تفصيل الكلام عليه في مبحث الشرط .

[ لوما ]

حرف شرط غير جازم مثل « لولا » .

[ لَيْتَ ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . وقد ينصبها ، كقول  
المعجاج :

يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَّاجِمَا

ومعناه التمني ، وهو : طلب التمتع ، كقول أبي العتاهية :

ألا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَمَلَ الشَّيْبُ

وإذا اقترنت به « ما » الزائدة لم تلغ اختصاصه بالأسماء ، فلا يقال :  
« ليتما جاء زيد » . ولهذا يجوز كفه عن العمل ، وابقاء عمله . وقد  
روي بيت النابغة بالوجهين :

قالتْ ألا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ

بَنَصَبَ الْحَمَامِ وَرَفَعَهُ .

[ لَيْسَ ]

آ - ( فعل ماض ناقص ) :

يرفع البتداء وينصب الخبر ، نحو : « ليس زيد قادماً » . وبنو تميم  
يلغون عمله إذا اتقص نفيه بـ « إلا » ، ومنه قولهم : « ليس الطيبُ  
إلا المسك » . وقد يبطل عمله بغير ذلك ، كقول هشام بن عقبة :

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها

وليس منها شفاءُ النفسِ مبدولُ

وتأوله بعضهم على أن اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن المبتدأ والخبر المرفوعين في محل نصب خبراً لها . وكذلك فعلوا بها إذا رأوها داخلة على الجملة الفعلية ، نحو : « ليس يدري زيدٌ شيئاً » . وهذا تكلف لا لزوم له ، والخير أن تعتبر في مثل ذلك حرفاً لا فعلاً . بل لقد ذهب ابن السراج والفارسي وابن شقير وجماعة إلى حرفيتها ، سواء أكانت عاملة ، أم كانت مهمله . ولا يبيح هذا الرأي إلا شيئاً واحداً لا أرى له أهمية كبيرة ، وهو أن « ليس » تتصل بها ضمائر الرفع كالأفعال ، فيقال : « لستُ - لستَ - لستم ... الخ » .

لذا ، فالقول بحرفيتها عند دخولها على الجملة الفعلية فقط ، نحو : « ليس يعلمُ زيدٌ شيئاً » يبدو رأياً سديداً لا يعنيه شيء ، لأن ضمائر الرفع لا تتصل بها في هذه الحالة .

### ب - ( حرف عطف ) :

بمنزلة حرف العطف « لا » معنى وعملاً . أثبت ذلك الكوفيون ، واستشهدوا عليه بقول ثقفيل بن حبيب يذكر الأثرم ابرهة الحبشي صاحب الفيل :

أين المفره والاله الطالبُ والأثرم المغلوبُ ليس الغالبُ

## حرف الميم

[ م ]

آ - ( علامة جمع الذكور ) :

وهي المتصلة بضمير جمع الذكور المقلاء ، نحو : « هُمْ - أَنْتُمْ - كُمْ - ». وهي في اللغة المشهورة ساكنة ، نحو : « أَنْتُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ » ، ولا تضم إلا عند التقائها بساكن آخر ، نحو : « أَنْتُمْ الْقَوْمُ الْكَرَامُ » . ويكثر ضمها في الشعر للضرورة ، كقول الفرزدق :

هذا ابن خير عبادِ اللهِ كَسْبِيهِمُو

هذا النقيُّ النقيُّ الطاهر الملم

ويجوز كسرهما إذا كانت متصلة بالهاء المكسورة ، كما في البيت السابق ، إذ يمكن أن ينشد : هذا ابن خير عبادِ اللهِ كَسْبِيهِمِي ... وبعض العرب يضمها مطلقاً ، فيقول : « ائتمو - همو - كتابكو ... » .

ب - ( عوض عن حرف النداء ) :

وهي ميم مشددة مفتوحة تتصل بلفظ الجلالة عند حذف حرف النداء قبله ، نحو : « اللهم اغفر لي » . وشذ وجودها مع ثبوت حرف النداء كقول الشاعر :

لإني إذا ما حدثُ أَلَمًا أقولُ يا اللهمَّ يا اللهمَّ

## ج - ( اسم استفهام ) :

وهي « ما » الاستفهامية نفسها ، حذفت ألفها عند دخول الجار عليها ، كقوله تعالى : « عمّ يتساءلون ؟ » ، أي : عن أي شيء يتساءلون . وهي ميم يجب فتحها إشارة إلى ألفها المحذوفة ، نحو : « لم - إلام - عمّ - بم - علام - ممّ ؟ ... الخ » . وقد تسكن لضرورة شعرية ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لم خلفتي لهمومٍ طارقاتٍ وذِكرٍ ؟

## [ ما ]

## آ - ( اسم موصول ) :

وأكثر استعمالها أن تكون لنير الماقل ، كقوله تعالى : « ما عندكم ينفدُ » ، وما عند الله باق » . وقد تستعمل للماقل ، كقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » ، وكقولهم : « سبحان ما سخر كنُ لنا » ، وقولهم : « سبحان ما يسيحُ الرعدُ بحمده » ، ولكن هذا قليل وأكثر ما تكون ما للماقل ، إذا اقترنت الماقل بنير الماقل في حكم واحد ، كقوله تعالى : « يسيحُ لله ما في السموات وما في الأرض » .

## ب - ( معرفة تامة عامة ) :

وسميت « معرفة » ، لأنها تقدر بلفظ « الشيء » ، و « تامة » ، لأنها لا تحتاج إلى صفة أو صلة تتم معناها ، و « عامة » ، لأنها لا تقع مع عاملها صفة لما قبلها ، كقوله تعالى : « إن تبدوا الصدقاتِ فنعمًا هي » ، أي : فنعم الشيء هي .

وهذا النوع من « ما » لا يقع إلا في عبارات المدح والذم ، كما رأيت في الآية .

ج - ( معرفة تامة خاصة ) :

وسميت هذه « خاصة » ، لأنها تكون هي وعاملها صفةً لما قبلها ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : غسلًا نيممَ الفسل . وهذه مثل سابقتها : لا تقع إلا في عبارات المدح والذم .

د - ( نكرة ناقصة ) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، وتحتاج إلى صفة تتم معناها ، نحو : « عندي ما سارٌ لك » ، أي : عندي شيءٌ سارٌ لك . ومنه قول الشاعر :

لما نافعٍ يسمى اللبيبُ فلا تكن

لشيءٍ ببيدٍ نفعُهُ الدهرَ ساعيا

أي : لشيءٍ نافعٍ يسمى اللبيب .

ه - ( نكرة تامة ) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، ولا تحتاج إلى صفة تتم معناها . وتقع في ثلاثة أساليب : أسلوب التمجيد ، نحو : « ما أجملَ الربيعَ ! » ، أي : شيءٌ جميلُ الربيعِ ، وأسلوب المدح والذم ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : نعم شيئاً (١) ، وأسلوب مخصوص من أساليب المبالغة هو الذي مثل قولهم : « إنَّ زيداَ مما أن يكتبَ » ، أي : إن زيداَ مخلوق

(١) ويشترها بعضهم معرفة تامة ، كما رأيت في الفقرة « ج » . انظر تفصيل أعرابها في مجت الدع والذم .

من شيءٍ كنايةً فـ « ما » بمعنى « شيء » مجرور بـ « من » ، والمصدر  
المؤول من « أنْ » وصلتها في موضع جر بدل منها .

و - ( اسم استفهام ) :

ومعناها « أي شيء ؟ » ، كقوله تعالى : « وما تلكَ بيمينِكَ يا  
موسى ؟ » .

ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرَّتْ ، وإبقاء الفتححة  
دليلاً عليها ، كقول الشاعر الكميّ بن زيد :

فتلكِ ولاةُ السوءِ قد طال مُكثُهم

فحتامَ حتامَ العناءِ المطولِ ؟

وربما تمت الفتححة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ،  
كقول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لمْ خلّفتني لهمومِ طارقاتٍ وذِكرٍ ؟

وقد ثبت الألف للضرورة الشعرية ، كقول حسان :

على ما قام يشتمني لثيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّخَ في رمادٍ ؟

ز - ( شرطية غير زمانية ) :

وتستعمل هذه لغير العاقل ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ  
يملئهُ اللهُ » .

ح - ( شرطية زمانية ) :

وهذه معناها الزمان ، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية ،  
ومنها قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ، أي : استقيموا  
لهم مدة استقامتهم لكم ، وقول الشاعر :

ثُمَّ تَكُ يَا بَنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظِلْمًا نَخَافُ وَلَا اِفْتِقَارًا

ط - ( حرف نفي ) :

وتدخل هذه على الجبل الفعلية والاسمية ، فاذا دخلت على الفعلية لم تعمل شيئاً ، نحو : « ما جاء زيدٌ » ، وإن دخلت على الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل « ليس » بشروط معروفة ، كقوله تعالى : « ما هذا بشراً » ، وأعملها التميميون ، نحو : « ما زيد قادمٌ » . وقد تستعمل « ما » نافيةً للجنس ، فتعمل عمل « إن » ، وهذا نادر ، ومنه قول الشاعر :

وما بأسَ لو رَدَّتْ علينا تحيَّةً

قليلٌ على من يعرف الحقَّ عابها

ي - ( حرف مصدرى ) :

وهذه تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو مبتدأ مؤخر في قوله تعالى : « عزيزٌ عليه ما عنتَّم » ، أي : عنتَّكم عزيزٌ عليه ، ومفعول به في قوله تعالى : « ودُّوا ما عنتَّم » ، أي : ودُّوا عنتَّكم ، ومجرور بالحرف في قوله تعالى : « لهم عذابٌ شديدٌ بما نسوا يومَ الحسابِ » ، أي : بنسيانهم يومَ الحساب ، ومجرور بالاضافة في قوله تعالى : « ليجزيك أجرَ ما سقيت لنا » ، أي : أجرَ سقيك .

ك - ( حرف مصدرى زماني ) :

وإنما سمي بالزماني لأن المصدر المؤول منه ومن صلته لا يقع إلا في موضع نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حياً » ، أي : دوامي حياً ، والأصل : مدةً دوامي



حياً ، فحذف المضاف الذي هو الظرف ، فناب المضاف اليه - الذي هو المصدر - منابه .

والفرق بين « ما » المصدرية الزمانية هذه ، و « ما » الشرطية الزمانية التي سبقت ، أن هذه حرف ، وتلك اسم ، وأنَّ المنصوب على الظرفية أو على نيابتها هو المصدر المؤول هنا ، وهو « ما » نفسها هناك .

### ل - ( زائدة كافة ) :

وهذه أنواع :

١ - كافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال ، هي :  
قلّ - كثر - طال . وأضاف بعضهم : شدّ ، ولا يدخلن عندئذٍ إلا على جملة فعلية صريح بفعالها ، كقول الشاعر :

قلّما يسبحُ اليببُ إلى ما يورثُ المجدَ داعياً أو مجيئاً  
وندر دخولهن على الجملة الاسمية ، كقول المرار :

صددتِ فأطوّلتِ الصدودَ وقلّما

وصالٌ على طول الصدود يدومُ

٢ - كافة عن عمل النصب والرفع ، وهي المتصلة بـ « إنَّ » وأخواتها ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوةٌ » . وإذا اتصلت « ما » الكافة بالأحرف المشبهة ألفت اختصاصها بالأسماء ، وجعلتها صالحة للدخول على الجمل الفعلية ، كقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموتِ » ، ما عدا « ليت » ، فإن اختصاصها بالأسماء لا يزول ، فلا يقال : « ليتما جاء زيدٌ » ، ولهذا جاز كنفها عن العمل عند اقترانها بـ « ما » ، وجزأ عدمه ، وقد روي بالوجهين قول النابغة الذبياني :

قالتُ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقَدِر

رفع الحما على الالفاء ، وينصبه على الاعمال .

٣ - كافة عن عمل الجر ، وهذه تتصل بأحرف وظروف وأسماء .  
فالأحرف المكفوفة بها هي : « رب - ب - ك - من » . فالأول كقول  
جذيمة بن مالك الأبرش :

ربما أوفيتُ في هلَمِّ تَرَفَعَنُ ثوبِي شمالاتُ

والثاني كقول الشاعر :

فلئن صرتَ لا تُحيرُ جواباً لها قد تُرى وأنتَ خطيبُ

والثالث كقولهم : « كن كما أنت » .

والرابع كقول أبي حية :

وإنما لمّا نضربُ الكباشَ ضربةً

على رأسِهِ تَلقي اللسانَ من الفمِ

والظروف والأسماء المكفوفة بها عن الاضافة هي : « بعد - بين -  
حيث - إذ - سي » ، نحو : « جئت بعدما جاء زيد - بينما أنا عند زيد  
إذ أقبل خالدٌ - حينما تجلسُ ترتجُ - إذما تجتهدُ تنجحُ - أحبُّ القراءةَ  
ولا سيما قراءةً موجهةً » .

م - ( زائدة للتعويض ) :

فيعوض بها عن « كان » المحذوفة وحدها ، كقول الشاعر :

أبا خراشةَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ فان قومي لم تأكلهم الضبَعُ

إذ الأصل : لأنّ كنتَ ذا نفرٍ ، فحذفت « كان » فانفصل  
الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعويض ، فأدغمت بأنّ ، فصارت « أمّا » .

أو تكون عوضاً من جملة « كان » المحذوفة كلها ، كقولهم :

« إفعلْ هذا إما لا ، ، أي : إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت « كنت تفعل غيره » و عوض من المحذوف « ما » ، فأدغمت « إن » بها ، فصارت « إما لا » .

### ن - ( زائدة ) :

وتزاد هذه في مواطن كثيرة :

- ١ - بين الفعل ومرفوعه ، نحو : « شتانَ ما زيدٌ وعمروُ » .
- ٢ - بين الجار ومجروره ، نحو : « سأخرج عمّا قليلٍ » .
- ٣ - بين المضاف والمضاف اليه ، نحو : « تعبتُ من غيرِ ما عملٍ » .
- ٤ - بعد أدوات الشرط ، كقوله تعالى : « فامّا ترّينَّ من البشرِ أحداً فقولي إني نذرتُ الرحمنَ صوماً » .
- ٥ - قبل « خلا - عدا - حاشا » ، نحو : « جاء القوم ما خلا زيدٍ » .

### ملاحظة :

إعلم أن النحاة اختلفوا اختلافاً كبيراً في أقسام « ما » وفي مواضع كل قسم . فمنهم من أثبت بعض الأقسام ومنهم من نفاها ، ومنهم من ردّها « ما » في أحد التراكيب إلى قسم ، ومنهم من ردها إلى قسم آخر . واليك نماذج من هذه الخلافات :

- ١ - « إن تبدوا الصدقات فنعما هي » : قيل : « ما » معرفة تامة ، وقيل : « ما » نكرة تامة . فعلى الأولى تكون فاعلاً لنعم ، وعلى الثاني تكون تمييزاً لفاعل نعم المستتر .
- ٢ - « ما أجمل الربيع » : قيل : هي نكرة تامة ، وقيل : بل

هي اسم موصول ، والجملة بعدها صلة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير :  
الذي جعل الربيعَ شيءٌ عظيمٌ . وقيل : بل هي نكرة موصوفة ، والجملة  
بعدها صفتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : شيءٌ جعل الربيعَ شيءٌ عظيم .

٣ - « غسلته غسلًا نعمًا » : قيل : هي نكرة تامة ، فتكون  
تميزاً لفاعل نعم المحذوف ، وقيل : بل هي معرفة تامة ، فتكون فاعلاً لنعم .  
٤ - « ما دمت حيا » : قيل : هي حرف موصول ، وقيل :  
بل هي اسم موصول .

٥ - « قلما - طالما - شديما » : قيل : هي كافة ، وقيل : بل  
هي مصدرية .

٦ - « إنما المؤمنون إخوة » : قال البيانون : إن « ما » هنا  
نافية ، وقال النحويون : بل هي زائدة كافة .

٧ - « كن كما أنت » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : هي  
اسم موصول ، والتقدير : كن كالذي هو أنت ، وقيل غير ذلك .

٨ - « بعدما - بينا » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : بل  
هي مصدرية . الح .. الح .

### [ ما راصم ]

مركبة من كلمتين : « ما » مصدرية زمانية ، و « دام » فعل  
ماض ناقص .

### [ ما زا ]

كلمة يختلف تحليلها باختلاف التراكيب التي توجد فيها :

١ - « في قولك : « ماذا الكتاب ؟ » ، لا بد من اعتبارها كلمتين :

« ما » اسم استفهام ، و « ذا » اسم إشارة ، والمعنى : ما هذا الكتاب ؟  
٢ - وفي قولك : « لماذا سافرت ؟ » لا بد من اعتبارها كلمة واحدة للاستفهام ، والمعنى : لأي شيء سافرت ؟

٣ - وفي قولك : « ماذا اشترت ؟ » يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، فتكون اسم استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم ، والتقدير : أي شيء اشترت ؟ ويمكن اعتبارها كلمتين : « ما » اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و « ذا » اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وجملة « اشترت » صلة لذا ، والتقدير : ما الذي اشترت ؟ .

٤ - وفي قول الشاعر المثقّب البدي :

دعي ماذا علمتِ سَأْتِيهِ وَلَكِنْ بِالغَيْبِ نَبِيْنِي

لا بد من اعتبارها كلمةً واحدةً ، فإمّا أن تجعل اسماً موصولاً ، والجملة بعدها صلة لها ، والتقدير : دعي الذي علمته ، وإمّا أن تجعل اسم جنس بمعنى « شيء » ، والجملة بعدها صفة لها ، والتقدير : دعي شيئاً علمته .

### [ متى ]

أ - ( اسم استفهام ) :

يستفهم به عن الزمان ، نحو : « متى جاء زيد ؟ » .

ب - ( اسم شرط جازم ) :

ويستعمل لربط الشرط والجواب بزمن واحد ، نحو : « متى تأتيني أكرمك » .

## ج - ( اسم بمعنى « وسط » ) :

واستعماله بهذا المعنى نادر جداً ، وعليه خرج بعضهم قول أبي ذؤيب الهذلي يصف السحب الصاعدة من البحر :

شربن بماء البحرِ ثم تَرَفَعَتِ  
متى لُجِجِ خُضِرٍ لهنَّ نثيجُ

فقالوا : أراد : وسط الحج .

## د - ( حرف جر ) :

بمعنى « من » أو بمعنى « في » ، وهذا خاصٌ بلفظة هذيل ، يقولون : « وضعته متى كمي » ، أي : في كمي ، و : « أخرجها متى كمي » ، أي : من كمي . وعلى هذا المعنى الأخير خرج بعضهم قول أبي ذؤيب السابق .

[ مذ ]

## آ - ( حرف جر ) :

وذلك إذا ولها اسم مجرور ، نحو : « ما رأيته منذ يوم الخميس » . ومعناها « من » إن كان مجرورها يدل على الزمان الماضي ، كما في المثال السابق ، فإن دل المجرور على الحاضر ، كان معناها « في » ، نحو : « ما رأيته منذ يومنا هذا » ، أي : في يومنا هذا .

## ب - ( ظرف ) :

وذلك إذا ولها اسم مرفوع ، نحو : « ما رأيته مذ يومان » ، أو جملة فعلية ، نحو : « ما رأيته مذ سافر » ، أو جملة اسمية ، نحو : « ما رأيته مذ هو صغير » .

ثم اختلف النحاة في إعرابها والاسم بعدها مرفوع ، فقال قوم : هي مبتدأ والمرفوع بعدها خبر ، ومعناها « الأمد » ، والتقدير : ما رأيته .. أمدٌ انتفاء الرؤية يومان ، وقال آخرون : بل هي ظرف في محل نصب مضافة إلى الجملة بعدها ، والمرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ما رأيته مذ كان يومان ، وقيل غير هذا وذاك مما لا يخلو من تعسف . وكذلك اختلفوا فيها إذا كان بعدها جملة ، والشهور من المذاهب أنها عندئذ ظرف مضاف إلى الجملة .

### [ مَضَى ]

اسم فعل أمر بمعنى « اعذر » .

### [ مَعَ ]

اسم موضوع لمعنى المصاحبة . ويختلف إعرابه باختلاف استعمالاته :

١ - فان أضفته منصوباً ، كان ظرفَ مكانٍ دالاً على موضع الاجتماع في نحو : « جلست مع زيد » ، أو ظرفَ زمانٍ دالاً على زمان الاجتماع في نحو : « جئتك مع العصر » .

٢ - وإن جرته بـ « من » ، وهذا نادر ، كان اسم مكان بمعنى « عند » مجروراً ، نحو : « ذهب من معه » ، أي : من عنده .

٣ - وإن لم تضفه ، فهو منصوب على الحال في نحو : « جاء زيد وعمرو معاً » ، أو هو ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف في مثل : « زيد وعمرو معاً » ، وقال قوم : بل هي منصوبة على الحال دائماً ، والخبر في مثل هذا المثال الأخير محذوف ، والتقدير : زيد وعمرو مجتمعان معاً .

[ معاذَ القمر ]

مفعول مطلق منصوب ، ولفظ الجلالة مضاف اليه .

[ طائلك ]

اسم فعل أمر بمعنى « أثبت » .

[ مَن ]

أ - ( اسم استفهام ) :

وذلك في نحو قولك : « من جاء ؟ » ، وقوله تعالى : « مَنْ  
بمئنا من مرقدنا ؟ » ، وقوله : « فمن ربك يا موسى ؟ » .

ب - ( اسم شرط جازم ) :

وذلك في نحو قولك : « مَنْ يجتهدْ ينجحْ » .

ج - ( اسم موصول ) :

وذلك في نحو قولك : « جاء من تعرفه » .

د - ( نكرة موصوفة ) :

ومعناها عند ذلك « شخص » ، كقول سُوَيْد بن أَبِي كاهل :

ربَّ من أنضجتْ غيظاً قلبه قد تمنى لي موتاً لم يُطعمْ

أي : رب شخصٍ أنضجت قلبه غيظاً قد تمنى لي الموت . فمن  
مجرور برب في محل رفع مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وجملة « تمنى » خبر  
له . وإنما تمين اعتبارها نكرة ، لأن « رب » لا تدخل إلا على النكرات .



## [ مِمْ ]

## آ - ( حرف جر أصلي ) :

ولها عدة معانٍ :

١ - ابتداء الغاية ، مكانية كانت كقوله تعالى : « سبحان الذي أسرى بيمه ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » ، أم زمانية ، كقول رسول الله ﷺ : « فمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ » .

٢ - التبعية ، أي أن تكون بمعنى « بعض » ، كقوله تعالى : « لن تناولوا البرّ حتى تنفقوا ممّا تحبون » ، أي : حتى تنفقوا بعض ما تحبون . وعلى هذا المعنى تأتي « من » في مثل : « هذا الرجل من قريش » ، أي : هو بعض قريش .

٣ - بيان الجنس ، وهي الجارة للتمييز ، نحو : « كم من بلدي زرت ! » . وأكثر ما يكون ذلك بعد المبهات ، ولا سيما « ما » و « مها » لافراط إيهامهما ، كقوله تعالى « ما ننسخ من آية أو ننسبها نأت بخير منها أو مثلها » ، وقوله : « وقالوا : مها تأتأنا به من آية اتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » . وتكون هي ومجروها متعلقين بصفة محذوفة للمميّز إن كان نكرة ، نحو : « قرأت خمسة من الكتب » ، وبحال محذوفة منه إن كان معرفة ، نحو : « إن الذي حفظت من الشعر لا يكفي » .

٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « مما خطيئاتهم أغرقوا » ، أي : بسبب خطيئاتهم .

٥ - البدل ، كقوله تعالى : « أرضيتهم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ » ، أي : بدل الآخرة .

٦ - مرادفة « عن » ، كقوله تعالى : « يا ويلنا قد كنا في غفلةٍ من هذا » ، أي : عنه .

### ب - ( حرف جر زائد ) :

ومعناها التنصيص على العموم ، نحو : « ما جاءني من رجلٍ » ، أو توكيد العموم ، إن كان في الكلام ما يشير إلى العموم بدونها ، نحو : « ما جاءني من أحدٍ » ، إذ لو قلت : « ما جاءني أحدٌ » ، لكان العموم مفهوماً من كلمة « أحد » .

ولا تزداد « من » إلا في مواضع مخصوصة ، وبشروط مخصوصة ، فتزداد في الفاعل ، والمفعول به ، والابتداء ، وبشرط أن يتقدمها نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، وإن يكون مجرورها نكرة ، نحو : « هل جاء من أحدٍ ؟ » - « ما جاء من أحدٍ » - هل رأيت من أحدٍ ؟ - ما رأيت من أحدٍ - هل من كتابٍ عندك ؟ - ما من كتابٍ عندي .

### [ منز ]

مثل « مذ » في معناها وأقسامها وأحكامها . انظر « مذ » .

### [ منزا ]

يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، اسم استفهام للماقل ، ويمكن اعتبارها كلمتين : « من » اسم استفهام ، و « ذا » اسم موصول ، نحو : « منذا جاء اليك ؟ » . فعمل الاعتبار الأول يكون التقدير : من جاء اليك ؟ ويحسن كتابتها متصلة ، وعلى الاعتبار الثاني يكون التقدير : من الذي جاء اليك ؟ ويحسن كتابتها منفصلة ، هكذا : من ذا ؟

### [ مـ ]

اسم فعل أمر بمعنى « أكفف » .

[ مرها ]

آ - ( اسم شرط جازم ) :

وتستعمل لما لا يعقل ، كقوله تعالى : « وقالوا : مها تأتنا به من آيةٍ لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » .

ب - ( اسم استفهام ) :

ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقظ :

مها لي الليلة مها ليه ؟ أودي بنعلي وسرباليه  
أي : ما لي الليلة ؟

[ مبيد ]

انظر « بيد » .

## حرف النون

[ ن ]

آ - ( نون التوكيد ) :

وهي نوعان : خفيفة ، وثقيلة . وقد اجتمعتا في قوله تعالى :  
« لِيَسْجُنَّ » وليكونن من الصاغرين ، . وتختصان بالفعل ، وأما قول  
رؤبة :

أفائلن أحضروا الشهودا

فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل . ( انظر شروط استعمالها في  
مبحث التوكيد بالنون ) .

ب - ( نون التنوين ) :

وهي نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لغير توكيد . وقد  
اختلف النحاة في أقسامها ، وحجة ما بلغوه في ذلك تسعة :

١ - تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم العرب المنصرف ،  
مثل : « رجل - بيت - مال » .

٢ - تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المنبئية فرقا بين  
معرفة ونكرتها ، فقولك : « صه » بغير تنوين ، يعني « اسكت عن  
الكلام الذي تقوله فقط » ، أما قولك : « صه » بالتنوين ، فيعني :  
« اسكت عن كل كلام » . وقولك : « جاء سيوبه » بغير تنوين ، تقصد

منه رجلاً بعينه ، أما قولك : « جاء سيويهِ » بالتنوين فتقصد منه رجلاً ما ممن يسمون بهذا الاسم .

وهذا التنوين يلحق بعض أسماء الأفعال سماعاً ، مثل : « صهِ - مه - إيه » ، ويلحق قياساً الأعلام المحتومة بـ « ويهِ » ، مثل : « سيويهِ - نفظويهِ - خالويهِ » .

٣ - تنوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، مثل : « مسلمات - قانتات » . قالوا : هو في مقابلة النون التي في الجمع المذكور السالم ، مثل : « مسلمين - قانتين » . ورده بعضهم إلى تنوين التمكنين .

٤ - تنوين العوض : وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً من حرف أصلي ساقط ، مثل : « جوارٍ - غواصٍ » جمع جاريةٍ وغاشيةٍ ، والأصل : جوارِي - وغواصِي ، فحذفت الياء لأنها من الأسماء المنقوصة ، وجاء التنوين عوضاً منها . ولم يقولوا إن التنوين للتمكنين ، لأن جمع جوارِي وغواصِي من صيغ منتهي الجموع ، فهي محرومة من تنوين التمكنين ، فكان هذا التنوين إذن عوضاً من الياء المحذوفة . فأما « قاضٍ - وعالٍ » فالتنوين فيها للتمكنين لأنها من الأسماء المنصرفة المستحقة لتنوين التمكنين .

وقد يكون تنوين العوض عوضاً من كلمة محذوفة ، كالتنوين اللاحق لبعض الأسماء الملازمة للاضافة عوضاً من المضاف إليه المحذوف ، مثل : « كلٍ - وبعضٍ » ، أو يكون عوضاً من جملة محذوفة ، وهو التنوين اللاحق لـ « إذ » ، في نحو قوله تعالى : « وانشقَّتِ السماءُ في يومئذٍ واهيةً » ، إذ المعنى : في إذ انشقت واهية .

وقد رد بعض النحاة جميع أنواع تنوين العوض إلى قسم تنوين التمكنين .

٥ - تنوين الترم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الاطلاق ، كقول جرير :

أقلى السوم - عاذل - والمتابن

وقولي - إن أصبت - : لقد أصابن

والأصل : عتابا ... أصابا

٦ - التنوين الغالي : وهو اللاحق لآخر القافية المقيدة ، كقول رؤبة :

وقاتم الأعماقِ خاوي المحترقن

وسميَ د غالياً ، لتجاوزه حد الوزن .

وقال ابن مالك : إن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازاً . وإنما هو نون أخرى زائدة ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجامع الألف واللام ، ويثبت في الوقف . وكل ذلك لا يجوز مع التنوين الحقيقي .

٧ - تنوين الضرورة : وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقول امرئ القيس :

ويومَ دخلتُ الخيدرَ خدرَ عُنيزةٍ

فقلت : لك الولايات إنك مرجلي

وللننادى المبني على الضم ، كقول الأحموس :

سلامُ الله يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

ورده بضمهم إلى تنوين التمكين .

٨ - التنوين الشاذ : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ، كقولهم  
« هؤلاء قومك » .

٩ - تنوين الحكاية : وهو اللاحق بالأعلام المنقولة عن أسماء أو صفات منونة ، كأن تسمى رجلاً بكامة « عاقلة » . فتحكيها كما كانت قبل العملية . وأكثر النحاة على أن هذا هو تنوين التمكين .

### ج - ( نون النسوة ) :

وهي ضمير الاناث في نحو قولك : « النساء يذهبن » .

### د - ( النون علامة النسوة ) :

وهذه حرف لا يحمل له من الاعراب ، وذلك إذا اجتمعت مع الفاعل في لفة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « يذهبن النسوة » .  
وهي علامة أيضاً في نحو : « كتابكن » - « كتابهن » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو الهاء فقط ، والكاف فقط .

### هـ - ( نون الوقاية ) :

وتسمى نون الهاء أيضاً ، وهذه مواضعها :

١ - بين الفعل وياء التكلم ، نحو : « ضربني - أكرمني » .  
ووجودها هنا لازم لوقاية الفعل المتصل به ياء التكلم من الكسر . فأما قول رؤبة :

عددتُ قومي كعديدِ الطيسِ إذ ذهب القومُ الكرام ليبي

فضرورة ، والأصل أن يقول : ليسني .

وإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة ، مثل : « يضربون - وتضربين - وتضربان » ، ثم اتصلت به ياء التكلم ، جاز اجتماع النونين : نون الرفع للأفعال الخمسة ، ونون الوقاية ، فتقول : « يضربونني » ، وجاز الاكتفاء بنون واحدة ، فتقول : « الرجال يضربوني » . واختلف النحاة

في النون المحذوفة : فقال بعضهم : هي نون الرفع ، وقال آخرون : بل هي نون الوقاية .

٢ - بين اسم الفعل وياء المتكلم ، نحو : « دراكني - تراكني » ، أي : أدركني واطركني .

٣ - بين الحرف المشبه بالفعل وياء المتكلم ، نحو : « إني - كأني » . ووجودها هنا جائز . وينبغي حذفها مع « لعل » ، فيقال : « لعلني » ، ويقال مع « ليت » ، فيقال : « ليتني » .

٤ - بين حرفي الجر « من - عن » وياء المتكلم ، نحو : « مني - عنّي » . ووجودها هنا لازم . فأما قول الشاعر :

أيها السائلُ عنهم وعنّي لست من قيسٍ ولا قيسُ مني  
فشاذ ، والأصل أن يقول : عنّي ومنّي .

٥ - بين « لدن وقد وقط » ، وبين ياء المتكلم ، نحو : « لدثي - قدني وقطي ( بمعنى حسبي ) » . ووجودها بين هذه المضافات ، وبين ياء المتكلم ، لازم . وما ورد من الكلام مخالفاً لذلك فهو قليل نادر .

٦ - بين المشتقات وياء المتكلم ، نحو : « هل أنت مكرمني ؟ » . ووجودها في هذا الموضع شاذ .

### و - ( النون فعل أمر ) :

وهي نون مكسورة تكون فعل أمر من « ونى - يني » ، بمعنى قتر وتعب .

### ز - ( النون علامة الرفع ) :

وهي نون الأفعال الخمسة ، نحو : « يكتبان - يكتبون - تكتبين » .



## ح - ( النون عوض عن التنوين ) :

وهي الموجودة في المثنى ، مثل : « ولدان » ، وفي الجمع المذكر السالم ، مثل : « المعلمون » . وهذه النون تسقط في الاضافة كما يسقط التنوين في الاسم المفرد ، فنقول : « جاء معلما المدرسة وموظفوها » .

## [ النجاء ]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » . وقد اتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « النجاءك » .

## [ نبح ]

اسم صوت لجزر الابل كي تنبح .

## [ نعم ]

حرف للتصديق ، أو للوعد ، أو للاعلام : فالتصديق بعد الخبر ،

نحو :

- جاء زيد .

- نعم

والوعد بعد الأمر والنهي والطلب بصورة عامة ، نحو :

- أعط زيدا كتابه .

- نعم .

والاعلام بعد الاستفهام ، نحو :

- هل جاء زيد ؟

- نعم .

## حرف الراء

[ ه ]

آ - ( ضمير للغائب ) :

وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، كقوله تعالى : « قال له صاحبه وهو يحاوره » .

ب - ( حرف للغيبة ) :

وهي الراء في « إياه » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو « إيتا » وحدها .

ج - ( للسكت ) :

وهي حرف ساكن يلحق أواخر بعض الكلمات عند الوقف عليها ، نحو : « وا زبده » (١) . وربما وصلوها ، كقول المتنبي :  
وا حرّ قلباه ممّن قلبه شميم .....  
وعند ذلك ، فاما أن يضموها تشبيها لها بهاء الضمير ، وإما أن يكسروها على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين .

[ ها ]

آ - ( حرف تنبيه ) :

وهي الداخلة على أسماء الإشارة ، نحو : « هذا - هؤلاء - هنا » ،

(١) انظر قواعد الوقف في الجزء الأول من الكتاب .

ثم المتصلة بـ « أي » في النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » . فأما في أسماء الإشارة ، فهي ممتعة فيما دلّ على بُعد ، فلا يقال : « ها ثمّ » - هكذا ... ، وجائزة فيما سوى ذلك ، وأما في النداء فواجبة ، فلا يقال : « يا أيّ الرجل » . وقد تضم في النداء إبتاعاً لحركة الياء ، فيقال : « يا أيّه الرجل » .

### ب - ( اسم فعل أمر ) :

ومعناه « خذ » ، نحو : « ها الكتاب » ، أي : خذه . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاك الكتاب » - هاكم الكتاب ... ، وقد تهمز ألفها فيقال : « ها الكتاب » .

### [ هاء ]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » نحو : « هاء الكتاب » ، أي : خذه . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاءك الكتاب » . وقد يستغنى عن الكاف ، فتصرف الهمزة تصريف كاف الخطاب ، فيقال للفرد المذكر « هاء » ، وللؤنثة المفردة « هاء » ، وللثني مذكراً أو مؤنثاً « هاؤما » ، ولجمع الاناث « هاؤن » ، ولجمع الذكور « هاؤم » ، ومنه قوله تعالى : « هاؤم اقرؤوا كتابيه » .

### [ هات ]

فعل أمر جامد بدليل قبوله الضائر ، فيقال : « هاتي - هاتيا - هاتوا » ، ومنه قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . وزعم الزنجشيري وشارحه ابن يعيش أنها اسم فعل أمر ، وأن الضائر التي تلحقها إنما هي لقوة شبه هذا الاسم بالفعل ، وكأننا يمدانها علامات وليست ضمائر .

[ هَادٍ ]

اسم صوت لزجر الابل .

[ هَالٍ ]

اسم صوت لزجر الخيل .

[ هَجَّ ]

اسم صوت لزجر الغم والكلب .

[ هَجَا ]

اسم صوت لزجر الكلب .

[ هِرَعٌ ]

اسم صوت للابل كي تسكن .

[ هُسٌّ ]

وقد تكسر هاؤه ، اسم صوت لزجر الغم

[ هِكْرًا ]

مركبة من ثلاث كلمات : « ها » حرف التنبيه ، والكاف الجارة ،  
و « ذا » الاشارية .

[ هَل ]

آ - ( حرف استفهام ) :

وهو حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي ، دون التصور ،

ودون التصديق السليبي (١) ، فلا يقال : « هل زيداً ضربت ؟ » ، لأنه حينئذٍ سؤال عن المضروب ، لا عن الضرب ، ولا : « هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو ؟ » ، لأنه عندئذٍ سؤال عن القائم ؛ لا عن القيام ، ولا : « هل لم يقم زيد ؟ » ، لأنه سؤال عن القيام المنفي ، و « هل » لم توضع إلا للسؤال عن الحدث الايجابي .

وتفترق « هل » من الهمزة من تسعة أوجه :

١ - اختصاصها بالتصديق ، أي بالسؤال عن الحدث ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للتصديق ، نحو : « أجاى زيد ؟ » ، وللتصور ، أي السؤال عن الشيء ، نحو : « أنت فعلت هذا ؟ » .

٢ - اختصاصها بالإيجاب ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للإيجاب والسلب ، نحو : « أجاى زيد؟ - ألم يأت زيد؟ » .

٣ - تخصيصها المضارع بالاسقبال ، نحو : « هل تسافر ؟ » ، أي : هل سيقع منك السفر في المستقبل ؟ بخلاف الهمزة التي لا أثر لها في زمن المضارع ، فتأتي معه وزمنه المستقبل ، نحو : « أتسافر غداً ؟ » ، كما تأتي معه وزمنه الحاضر ، نحو : « أنظن الآن زيداً قائماً ؟ » .

٤ ، ٥ ، ٦ - أنها لا تدخل على الشرط ، ولا على « إن » ، ولا

(١) مر معنا في حرف الهمزة أن التصور هو السؤال عن الشيء ، زماناً كان أو مكاناً ، أو ذاتاً ، نحو : « متى سافرت - أين جلست - من جاء ؟ » ، وأن التصديق هو السؤال عن الحدث ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » . فأما « هل » فهي للتصديق الايجابي وحده ، وأما الهمزة فهي للتصديق الايجابي والسليبي ، وللتصور أيضاً ، وأما سائر أدوات الاستهام فهي للتصور فقط .

على اسم بعده فعل ، فلا يقال : « هل إنَّ جاء زيدٌ أكرمتَه ؟ - ولا : هل إنَّ زيداً مسافرٌ ؟ - ولا : هل زيدٌ جاء ؟ » ، والهمزة بخلاف ذلك كله ، قال تعالى : « أفان ماتَ أو قُتِلَ انقلبتم على أعقابكم ؟ - أننك لأنت يوسفُ ؟ - أشرأ منّا واحداً تتبعهُ ؟ » .

٧ - أنها تقع بعد العاطف ، نحو : « هل جاء زيد ؟ وهل سلمتَ عليه ؟ » ، والهمزة تقع قبله ، تقول : « أجاه زيد ؟ أو سلمتَ عليه ؟ » .

٨ - أنها تقع بعد « أم » ، كقوله تعالى : « قل هل يستوي الأعمى والبصيرُ ، أم هل تستوي الظلمات والنورُ ؟ » .

٩ - أن الاستفهام معها على معنى النفي ، ولهذا يجوز مجيء « إلا » الحصرية بعدها ، كقوله تعالى : « هل جزاءُ الإحسان إلا الإحسان ؟ » ، أي : ليس جزاءُ الإحسان إلا الإحسان . كما يجوز دخول الباء الزائدة على الخبر بعدها ، كقول الفرزدق :

يقول إذا اقلّوْلى عليها وأفردتْ

ألا هل أخو عيشٍ لذيدٍ بدائمٍ؟ (١)

أي : ليس أخو عيشٍ لذيدٍ بدائمٍ .

كما صح عطف جملتها على جملة خبرية ، كقول امرئ القيس :

وإنَّ شفايَ عبْرَةَ\* مُهْرَاقَةَ\*

وهل عند رسمٍ دارسٍ من مَعْوَلٍ ؟

أي : وليس عند رسم دارس من معول . ولو كانت على معنى

(١) اقلّوْلى عليها : صد وارتفع . أفردت : سكنت .

الاستفهام الحقيقي ، لما جاز عطف جملتها على جملة خبرية ، لأن الاستفهام إنشاء ، والانشاء لا يمطف على الخبر .

### ب - ( حرف تحقيق ) :

بمعنى « قد » . قاله بعضهم ، وبذلك فسّروا قوله تعالى : « هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » . أي : قد أتى ..

### ج - ( اسم فعل أمر ) :

بمعنى « أسرع » ، نحو : « هلّ يا زيد » ، أي : أسرع .

### [ هـ ]

اسم صوت لزجر الخيل والناقة . وقد أتت اسم فعل أمر في قول النابتة الجمدي يهجو ليلي الأخيلية :

ألا حيتيا ليلي وقولا لها : هلا .....

أي : أقبلي وأسرعني .

### [ هـ ]

حرف تحضيض ، أي حث على اتيان الفعل ، وذلك إذا وليها المضارع ، نحو : « هلا تزورنا » ، أي : زرنا . فان وليها الماضي كان معناها التوبيخ فيما تركه المخاطب ، نحو : « هلا أكرمت زيدا » .

وهي كأدوات الشرط : لا يليها إلا الفعل ، فان وليها الاسم فعل تقدير فعل محذوف قبله ، نحو : « هلا زيدا » ، تقول ذلك لمن أكرم خالداً ، والتقدير : هلا أكرمت زيدا ، ونحو : « هلا زيد » ، تقول ذلك لمن قال : « أكرم خالد » ، والتقدير : هلا أكرم زيدا .

## [ هَلُمَّ ]

هي في لغة قريش اسم فعل أمر بمعنى « أقبيل » ، نحو : « هَلُمَّ يا زيد » ، أي : تعال ، وبمعنى « أَحْضِرْ » ، نحو : « هَلُمَّ زَيْدًا » ، أي : أحضره .  
 أما التميميون فيصلون بها الضائر ، فيقولون : « هَلُمَّ - هَلُمِّي - هَلُمَّا - هَلُمَّوا - هَلُمَّنَّ » ، فتكون في لغتهم فعل أمر جامداً .

## [ هَمَّامٌ ]

اسم فعل ماضٍ بمعنى « نَقِدَ » .

## [ هُنَا ]

اسم إشارة للمكان . تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هناك » ، ولام البعد فيقال : « هنالك » . وقد تشدد نونها : « هُنَّا » ، فلا تكون إلا المكان البعيد ، وعندئذٍ يمتنع دخول « ها » التنبيهية عايتها ، فلا يقال : « ههنا » كما يقال : « ههنا » .

## [ هُوَ ]

ضمير رفع منفصل ، وكذلك فروعه : هي - هما - هم - هن .  
 وإذا استعملته ، هو وفروعه ، في نحو : « زيد هو الفاضل » ، كان لك فيه وجهان : أن تجعله مبتدأ ، وتجعل ما بعده خبراً عنه ، فتقول : « زيد هو الفاضل » - وكان زيد هو الفاضل - وظننت زيداً هو الفاضل ، برفع « الفاضل » في كل ، لأنه خبر عن الضمير ؛ ولك أن تجعله فصلاً ، وتجعل ما بعده بحسب العوامل التي قبله ، فتقول : « زيد هو الفاضل » برفع « الفاضل » لأنه خبر عن « زيد » ، و : « كان



زيد هو الفاضل « بنصب « الفاضل » على أنه خبر لـ « كان » ، و :  
 « ظننت زيدا هو الفاضل » بنصبه أيضاً على أنه مفعول ثانٍ لـ « ظننت » .  
 والوجه الثاني هو الأنصح ، وعليه جاء التنزيل ، قال تعالى : « إن  
 كان هذا هو الحق » بنصب الحق .

ثم اختلف النحاة فيه إن كان فصلاً : فقال بعضهم : هو في هذه  
 الحالة حرف لا محل له من الاعراب ، وإن كانت له صورة الضمائر  
 المنفصلة ، وقال آخرون : بل يبقى على اسميته ، ولكن لا يكون له محل  
 من الاعراب ، فيكون شأنه كشأن أسماء الأفعال ، مثل : صه ، ومه :  
 هي أسماء ، ولكن لا محل لها من الاعراب .

## [ هي ]

انظر « هو » .

## [ هيا ]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « هيا زيد » .

## [ هياً ]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

## [ هَيْتَ ]

وتثلاث تأؤه ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » ، قال الشاعر :  
 أبلغ أمير المؤمنين \_\_\_\_\_ بين - أخوا العراق - إذا أتيتنا  
 أن المراق وأهله سلم إليك ، فهيت هيتنا (١)

(١) المعنى : يا أخوا العراق بلغ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأن العراق  
 وأهله متقادون لأمرك ، فأسرع إليهم .

وإذا قلت : « هيت لك » ، كان الجار والمجرور متعلقين بـحسب  
مخوف لبتداً مخوف ، والتقدير : دعائي كائن لك ، فاللام تبين للمخاطب  
جيء به بعد استغناء الكلام عنه ، كما كان كذلك في « سقياً لك » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : « وقالت هيت لك » : هيت : اسم  
فعل ماض بمعنى « تهيأت » ، فعلى هذا تكون اللام متعلقة به ، كما  
تتعلق بمباه لو صرّح به ، وقال آخرون : بل هي اسم فعل أمر بمعنى  
« أقبل » ، فعلى هذا يكون اعراب اللام كاعرابها الأول .

### [ هَبَع ]

اسم صوت لزجر الناقة .

### [ هَبَع ]

اسم صوت لاناخة الابل .

### [ هِير ]

اسم صوت لزجر الابل .

### [ هَيْك ]

وقد تشدد ياؤه وتفتح ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

### [ هَيْرَا ]

لغة في هيات .

### [ هِيرَات ]

اسم فعل ماض بمعنى « بعد » . وفيه لغات كثيرة ، هي :

هيمَاتَ - هيماتٍ - هيماتٌ - هيماتًا - هيماتِمْ - هيماتٌمْ - هيماتٌمْ - هيماتٌمْ - هيماتٌمْ - هيماتٌمْ .

[ هيمان ]

انظر « هيمات » .

## حرف الواو

[ و ]

### آ - ( حرف عطف ) :

نحو : « جاء زيدٌ وعمرو » . واختلف النحاة في إفادتها :  
فالأكثر على أنها لمطلق الجمع ، وأنها لا تفيد ترتيباً ولا معيةً ، وخالفهم  
في ذلك قطرب والرباعي والفراء وثلث وأبو عمرو الزاهد وهشام  
والشافعي ، فذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب .

### ب - ( حرف استئناف ) :

كقوله تعالى : « واتقوا الله ، ويعلمكم الله » . فهذه الواو  
ليست للعطف ، ولو كانت كذلك للزم عطف الخبر على الأمر ، وهذا غير  
جائز ، فتمين أن تكون للاستئناف . وكذا تقول في كل واو لا يصح  
عطف ما بعدها على ما قبلها .

### ج - ( الواو للحال ) :

وهي كل واو على تقدير « إذ » ، نحو : « جاء زيد والشمس  
طالعة » ، التقدير : جاء زيدٌ إذ الشمسُ طالعةٌ .

### د - ( الواو للمعية ) :

وهذه نوعان : عاطفة ، وغير عاطفة :

فالماطفة هي التي ينتصب المضارع بعدها بـ « أن » المضمرة ، نحو  
قول الشاعر :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِي مثلهُ  
عارُ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

ومعطوفها هو المصدر المؤول من « أن » وصلتها .

وغير الماطفة هي الداخلة على المفعول معه ، نحو : « سرتُ والنهرَ » .

هـ - ( الواو للقسم ) :

وهذه حرف جر أصلي ، وهي والمقسم به متعلقان بفعل القسم  
المحذوف وجوباً معها ، نحو : « واللهِ لأكرمنَّ زيداً » .

و - ( واو رب ) :

وهي التي تفتح بها الحكايات القصيرة في القصائد ، كقول امرئ  
القيس :

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدُولهُ  
عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

واختلف النحاة فيها : فالكوفيون والمبرد على أنها هي الجارة لما  
بعدها ، وعليه تكون حرف جر شبيهاً بالزائد ، وما بعدها مجرور اللفظ  
مرفوع المحل أو منصوبه بحسب الموامل التي بعده . والبصريون على أن  
الجر ليس بها ، بل بـ « رب » محذوفة بعدها ، وعليه ، تكون الواو  
حرف عطف ، وتكون الجملة بعدها معطوفة على شيء في نفس المتكلم .  
وحجتهم في ذلك أنها لو كانت هي الجارة لجاز دخول واو العطف عليها  
كما تدخل على واو القسم ، كقول الشاعر :

ووالله لولا تمرُّهُ ما حَبِثَهُ ولا كان أدنى من عيد ومشرق  
فلما لم يجز دخول العاطف عليها ، دل ذلك على أنها هي العاطفة .

### ز - ( الواو ضمير متصل ) :

وهو ضمير الذكور العقلاء ، نحو : « الرجال قاموا » . والمشهور  
بين النحاة أنها اسم ، وأنها في محل رفع فاعلاً أو نائب فاعل ، بحسب  
الفعل المتصلة به . وذهب الأخفش والملازمي إلى أنها حرف كثناء التأنيث  
الساكنة ، وأن الفاعل مستتر .

وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلوا منزلتهم ، كقوله تعالى : « يا  
أيُّها النملُ ادخلوا مساكنكم » .

### ح - ( الواو علامة الذكور ) :

وذلك في لغة « أكلوني البراغيث » ، كقول «أحبيحة بن الجلاح :  
يلومونني في اشتراء النخيل \_\_\_\_\_ ل أهلي فكشهم بمذل

واختلف النحاة فيها : فهي عند سيبويه حرف « دال » على الجماعة كما  
أن التاء في « قالت » حرف « دال » على التأنيث ، وقيل : هي اسم مرفوع  
على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة  
خبر مقدم .

### ط - ( واو الانكار ) :

وهي مثل ألف الانكار : إشباع للضممة الآتية في نهاية عبارة  
ملفوظة في استنكار ، كما لو قال لك أحدم : « جاء أحمد » ، فتقول  
مستنكراً ذلك : « أحمدوه ؟ » . فالواو اشباع لضممة « أحمد » ، والهاء  
للسكت .

ي - ( واو التذكير ) :

كقول من أراد أن يقول : « يقوم زيد » ، فني « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام ، : « يقومو » .  
وحقيقة هذه الواو أنها كسابتها : اشباع للضمّة ، فهي ظاهرة صوتية وليست أداة حقيقية .

## [ وا ]

آ - ( حرف نداء ) :

وهو مختص بندااء الندبة ، نحو : « وا زيدا ! » . وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي .

ب - ( اسم فعل مضارع ) :

بمعنى « أعجب » ، كقول الراجز :

وا ، بأبي أنتِ وفوكِ الأسنبُ كأنما ذرٌّ عليه الزرّنبُ  
أو زنجيلٌ وهو عندي أطيبُ

## [ واهأ ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، نحو : « واهأ له ما أطيبه ! » .

## [ وِعْ ]

اسم صوت لجزر الضأن .

## [ ورائك ]

اسم فعل أمر بمعنى « تأخر » .

## [ وَسْطَان ]

وتثلك واوه ، اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » .

## [ وَيَّ ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

## [ وَيْكَ ]

كقول عنترة :

ولقد شفى نفسي وأبرأ سُفْمَهَا

قيل الفوارس : وَيْكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ

واختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي « وي » نفسها لحقتها كاف الخطاب ، وعليه ، تكون « وي » اسم فعل مضارع ، والكاف للخطاب ، وقال الكسائي : « أصل « ويك » « ويالك » ، وعاليه تكون « وي » مفعولاً مطلقاً مضافاً ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

## [ وَيْكَانُ ]

هكذا وردت متصلة في رسم القرآن في قوله تعالى : « وَيْكَانُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ » . واختلف النحاة فيها على ثلاثة مذاهب :

١ - هي مركبة من « وي » الذي هو اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، و « كَانُ » الحرف المشبه بالفعل ، ولكنه ههنا ليس لمعنى التشبيه ، بل لمعنى التأكيد مثل « إِنَّ » ، فيكون التقدير : وَيْ إِنَّهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ . وهذا المذهب للخليل وسيبويه .

٢ - هي مركبة من « وَيْكَ » التي هي اسم فعل مضارع مع



كاف الخطاب ، و « أن » الحرف المشبه بالفعل ، وإنما فتحت همزته لأنه معمول لاسم الفعل ، أو لفعل محذوف ، أو للام محذوفة ، والتقديرات : أعجبُ أنه لا يفلح الكافرون - أعجبُ .. أعلمُ أنه لا يفلح الكافرون - أعجبُ لأنه لا يفلح الكافرون . وهذا مذهب الفراء .

٣ - هي كلمة واحدة اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[ وَبَرَأُ ]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

## حرف الياء

[ ي ]

آ - ( ياء المتكلم ) :

وهي ضمير متصل للنصب في نحو : « ضربي » ، ولالجر في نحو :  
« كتابي » .

ب - ( ياء المخاطبة ) :

وهي ضمير متصل للمخاطبة ، لا يكون إلا الرفع ، فهي فاعل في  
نحو : « تقومين » ، ونائب فاعل في نحو : « أنت تُكْرَمين » .  
وذهب الأخفش والملازني إلى أنها حرف للتأنيث ، وأن الفاعل أو نائب  
الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » . فذهبها فيها كمذهبها في واو الجماعة .

ج - ( ياء الانكار وياء التذکر ) :

هما كواو الانكار وواو التذکر : إشباع للكسرة ، وليستا أداتين  
بالمعنى الصحيح للأداة .

[ يا ]

أداة نداء ، تصلح للبعيد والقريب والمتوسط ، ولا يستعمل غيرها  
في الاستغاثة والتعجب ، وهي وحدها التي يجوز حذفها قبل المنادى .  
( راجع أسلوب النداء ) .

خاتمة  
في الأعراب



## ١ - حقيقة الاعراب

يبدو ضرورياً ، في صدر هذه الخاتمة ، أن نحدد بالضبط ما نريده من كلمة « إعراب » . ذلك لأن لهذه الكلمة معاني مختلفة في اللغة والاصطلاح .

فالإعراب لغةً : هو الإبانة والافصاح . تقول : أعرب فلان عن رأيه ، إذا أبان عنه وأفصح . وأما في الاصطلاح ، فللمصطلح الإعراب أكثر من معنى واحد .

آ - فالاعراب مرةً : هو ضد البناء ، أي هو قابلية الكلمة لأن يتغير آخرها بحسب العوامل الداخلة عليها . فكلمة « رجل » بهذا المعنى معربة ، لأنها تبدو مرفوعة مرةً ، ومنصوبةً أخرى ، ومجرورةً ثالثةً : تقول : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، أما كلمة « سيبويه » فهي مبنية ، لأنها تظل على صورة واحدة مهما يدخل عليها من العوامل : تقول : جاء سيبويهٍ ، ورأيت سيبويهٍ ، ومررت بسيبويهٍ .

وينقسم الاعراب ، بهذا المعنى ، إلى ثلاثة أقسام :

١ - إعراب لفظي : وهو التغير اللفظي الظاهر في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر ، مثل : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ .

٢ - إعراب تقديري : وهو تغير كان من المفروض أن يظهر على آخر الكلمة لولا موانع حالت دون ذلك . فمن هذه الموانع أن تكون الكلمة معتلة الآخر بالألف أو الزا أو الياء ، فبعض هذه الأحرف ،

لأسباب صوتية معروفة ، يتعذر ظهور الحركة عليه ، وذلك هو شأن الألف ، وبعضها الآخر لا يرفض رفضاً باتماً ظهور الحركات عليه ، إلا أن ظهور بعضها عليه يبدو ثقيلاً ، وذلك هو شأن الواو والياء مع الكسرة والضمة . لهذا كله نقول : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، مقدرين على الألف ضمة مرة ، وفتحة أخرى ، وكسرة ثالثة ، لأن القوانين الصوتية تحمك باستحالة ظهور هذه الحركات على الألف ، ونقول : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، فنقـدر الضمة والكسرة على الياء ، ولا نظهرها ، لأن إظهارها يورث اللفظ ثقلاً ملحوظاً . ألا ترى أن قولنا : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، أثقل منه في حال حذف هاتين الحركتين وجعلها مقدرتين على الياء ، أي ملحوظتين في الذهن فقط ؟

ومن هذه الموانع أيضاً أن يكون آخر الكلمة ، وهو محل الاعراب والتغير ، مشغولاً بحركة لازمة لا يستطيع مفارقتها ، وذلك هو شأن المضاف إلى ياء المتكلم الذي يبدو آخره مشغولاً دائماً بكسرة لازمة لمناسبة ياء المتكلم ، فنقول : هذا كتابي ، وقرأت كتابي ، ونظرت في كتابي ، مقدراً الحركات الثلاث على الياء دون أن تظهرها بسبب اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهذا هو أيضاً شأن المحكي إن لم يكن جملة ، وشأن المسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل ، وشأن المبنيات إذا تعرضت لبناء آخر غير بنائها الأصلي : فنقول في إعراب « يشرب » من قولك : « كتبت كلمة يشرب » : إن « يشرب » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وتقول في إعراب « كيف » من قولك : « جاء كيف » ، مسمى بها أحد الأشخاص : إن « كيف » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، وتقول في إعراب « هذا » من قولك : « يا هذا » : إن « هذا » منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .

٣ - اعراب محلي : وهو تغير اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدرأ . ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبنية والجل .

ونعود ثانية إلى معاني كلمة « الاعراب » فنقول :

ب - والاعراب مرة ثانية : هو نظام ما من أنظمة التغير . فاذا قلنا إن « إعراب المفرد » هو غير « إعراب الاسماء الخمسة » ، فانما نعي أن نظام تغير المفرد القائم على الحركات ، هو غير نظام تغير الاسماء الخمسة القائم على الحروف . وفي كل كتاب من كتب النحو باب مخصوص يسمى « باب الاعراب » فيه تُعرض الأنظمة المختلفة لتغير الزمر والفصائل المختلفة من الكلام .

ج - والاعراب ثالثة : هو النحو كله . ولا يكون للكلمة هذا المعنى إلا وكلمة « العلم » مضافة إليها ، فاذا قلنا « علم الاعراب » ، فانما نعي بذلك هذا العلم الذي يبحث في أواخر الكلام من حيث قبولها للتغير وعدم قبولها له ، وفي القوانين التي تحكم هذا وذاك .

د - والاعراب أخيراً : هو فن تحليل الكلام ، ووصفه ، وبيان تأثير بعضه في بعض ، وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه .

إن الاعراب ، بهذا المعنى الأخير ، هو موضوع خاتمتنا هذه . فما حقيقة هذا الاعراب ؟

### ١ - الاعراب تحليل :

ونعني بكلمة التحليل ههنا ما نمنيه بها في علم الكيمياء ، أي فك المادة المركبة ، وردها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها . فنحننا أن الكيمياوي الذي يجلل الماء إلى عنصره الأوكسيجين والهيدروجين ، إنما

هو يقوم بعملية « اعراب » للماء . وفي الفرنسية يطلقون على كلاً من العمليتين ، عملية اعراب الكلام ، وعملية تحليل المركبات الكيماوية ، كلمة واحدة هي كلمة « Analyse » . وعلى هذا فان فك أجزاء الساعة ، أو جهاز الراديو ، أو السيارة ، أو غير ذلك من الآلات ، ليس سوى « إعراب » لها .

وقد تبدو عملية تحليل الكلام أمراً على جانب كبير من السهولة ، وهذا صحيح في أغلب الأحيان ، ولا سيما إذا كانت أجزاء الكلام مستقلاً بعضها عن بعض وممزولاً عنه في اللفظ والكتابة ، وذلك نحو : « سافر زيد إلى دمشق صباحاً » ، إذ من الواضح أن تحليل هذه العبارة لن يكون على غير الشكل الآتي : سافر زيد إلى دمشق صباحاً ← سافر + زيد + إلى + دمشق + صباحاً . إلا أن الأمر يختلف عندما تلتجم بعض أجزاء الكلام في بعض ، ويصبح من العسير على غير الخبير أن يعرف الأجزاء المكونة لما أمامه من كلام ، فعبارة « أكرمتي » تبدو لمين غير الخبير لفظاً مفرداً بسيطاً لا يمكن أن ينحل إلى ما هو أبسط منه ، أما الخبير بالكلام فيعلم أن هذه العبارة مؤلفة من أربع كلمات لا من كلمة واحدة ، وأنها تنحل على النحو التالي : أكرمتي ← أكرم\* + ت + ن + ي .

ويزداد الأمر صعوبة عندما يوجد مركب كلامي يشبه في لفظه عنصراً كلامياً بسيطاً ، وذلك نحو « كريم » من قولك : « زيدٌ كريم » ، فالعرب الغافل يظن اللفظ بسيطاً ، ويحكم متسرعاً بخطأ العبارة ، ويأمر برفع « كريم » لأنها خبر عن « زيد » ، أما العرب اليقظ فهو يعلم أن اللفظ مركب وليس بسيطاً ، وأنه ينحل إلى كلمتين على النحو التالي : كريم ← كاف التشبيه + « ريم » بمعنى « غزال » ، وإذن تكون العبارة صحيحة لأنها بمعنى : زيدٌ مثل ريم . وفي الواقع فان أغلب الألفاظ



النحوية مبني على هذا النوع من الجنس .

إن تشبيه الكلام بالمرکبات الكيماوية والآلات المقعدة تشبيه صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً تماماً ؛ ذلك لأن هذه المركبات لا يجوز أن يسقط شيء من عناصرها الداخلة في تركيبها ، وإلا استحالت شيئاً آخر غير ما كانته ، فإلاء مثلاً يظل دائماً مشتملاً على عنصره البسيطين الأوكسجين والهيدروجين ، وإذا حدث أن غاب أحدهما ، فلن يستطيع الآخر أن يشكل ماءً وحده ، وأما في المركبات الكلامية فالأمر مختلف تماماً ، فهنا يمكن أن يسقط جزء واحد أو عدة أجزاء ، لأسباب بلاغية أو صوتية أو غير ذلك ، ويظل الكلام مع هذا كلاماً تاماً مفيداً لا غبار عليه من الناحية اللغوية : ففي قولك « رَمَتِ فاطمة الكرة » سقطت الألف من فعل « رمى » لثلاثي يلتقي ساكنان هما الألف نفسها وتاء التانيث الساكنة ، وفي قولك « والله لتكتبن » سقطت عدة كلمات ، هي فسل القسم ، وفاعله ، ثم واو الجماعة من فعل « تكتبن » التي كان سقوطها للسبب الصوتي نفسه الذي أدى إلى سقوط الألف من فعل « رمى » في المثال السابق . وفي مثل هذه الأحوال ، فان على المحلل للكلام ، أي العرب ، أن يرد إلى الكلام ما سقط منه ، أو على الأقل ، أن يلاحظ في أثناء تحليله هذا الذي سقط ، وبغير هذا الرد أو الالحظ الذي نسميه تقديراً ، تكون عملية التحليل ناقصة من الوجهة النحوية . ومن الواضح أن لحظ ما قد يسقط من الكلام وتقديره يزيدان عملية التحليل صعوبة فوق صعوباتها الأخرى ، ويجعلانها أمراً عسيراً على غير العارف بأساليب اللغة العربية وقوانينها النحوية والصرفية والصوتية .

وأخيراً ، هناك صعوبة خطيرة تعترض العرب في أثناء تحليله للكلام . هذه الصعوبة تأتيه من جهة القوانين الصوتية خاصة ، ذلك أن هذه القوانين كثيراً ما تقضي ببدال حروف بحروف أخرى في ظروف وأحوال

مخصوصة ، فالياء الأولى من قولك « جاء معلمي » ليست إلا الواو التي هي علامة الرفع في الجمع المذكر السالم ، والأصل هو « جاء معلموي » ، ولكنها - وقد سبقت الياء بالسكون - انقلبت إلى ياء ، ثم أدغمت في ياء التكلم ، كما تقضي بذلك قوانين الاعلال المعروفة . وعلى العرب في مثل هذه الأحوال أن يكون على جانب كبير من اليقظة والاحاطة التامة بالقوانين الصوتية حتى يرد كل جزء من أجزاء الكلام الذي يجلله إلى شكله الحقيقي .

ولا بد أخيراً من التنبيه على حالة شاذة في عملية التحليل الاعرابي ، تلك هي حالة الحرف « ال » والاسم الداخل عليه ، فهذان العنصران يظنان في الاعراب كلمة واحدة ، وإن كانا في الحقيقة اللغوية كلمتين مستقلتين ، ففي عبارة مثل « جاء الولد إلى المدرسة » لا يكون التحليل على هذا الشكل : « جاء + ال + ولد + إلى + ال + مدرسة » ، بل يكون على هذا الشكل : « جاء + الولد + إلى + المدرسة » ، وذلك لشدة لصوق هذا الحرف بالاسم الداخل عليه ، من جهة ، ولكونه من العناصر النحوية العاطلة التي لا تتأثر بغيرها ولا يتأثر غيرها بها ، من جهة ثانية . ومع ذلك ، فإنا في بعض الأحيان نزل العنصر « ال » عما يدخل عليه ونمتبره في التحليل كلمة مستقلة ، ولا يكون هذا إلا في موضعين : الأول أن يكون الاعراب إعراب أدوات (١) ، والثاني أن تكون « ال » اسماً موصولاً لا حرفاً ، وذلك كقول أحدهم :

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حرٌّ ببيشةٍ ذاتِ سعته

فتحليل هذا الكلام لا بد أن يكون على الشكل الآتي : « على + ال + مع + ه » ، لأن « ال » ههنا اسم موصول بمعنى الذي في محل

(١) سنجد لهذا النوع من الاعراب فصلاً خاصاً .

جر بحرف الجر « على » ، (١) .

## ٢ - الاعراب وصف وتصنيف :

إن الوقوف - في عملية الاعراب - عند حد تحليل الكلام ورده إلى الأجزاء التي يتركب منها ، ليس وراءه كبير جدوى ، إذ ما الفائدة التي نرجوها من وراء معرفتنا أن عبارة « أكرمتني » مؤلفة من أربع كلمات ، لا من كلمة واحدة ؟ لهذا ، وليكون الاعراب ذا جدوى ، وجب رد كل جزء إلى أحد الأصناف الثلاثة التي يتألف منها الكلام ، وهي الاسم والفعل والحرف ، ثم إن كان الجزء العرب فعلاً ، وجب بيان ما ينتسب إليه من أصناف الفعل المختلفة ، فيذكر إن كان هذا الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، أو فعل أمر ، ويبيّن هل هو ثلاثي أو رباعي ؟ وهل هو مجرد أو مزيد ؟ وما حروف الزيادة فيه إن كان مزيداً ؟ وهل هو جامد أو متصرف ، أو ناقص التصرف ؟ وهل هو تام أو ناقص ؟ .. الخ الخ . ثم لا بد من وصف حالته أهو مبني أم معرب ؟ وإذا كان مبنياً فعلام هو مبني ؟ .. الخ . ومثل هذا يقال في الجزء المعرب إن كان اسماً ، أما إن كان حرفاً فلا بد من ذكر المعنى الذي أتى له هذا الحرف ، ذلك لأن الحرف في العربية يكون له في عبارة معنى ، ويكون له في عبارة أخرى معنى آخر . ويمكن بيان ذلك كله في إعراب العبارة التالية :

« جاء الولد إلى المدرسة » ، فيقال :

جاء : فعل ماض ، ثلاثي ، مجرد ، أجوف ، مهموز اللام ، تام ، متصرف ، مبني على الفتح الظاهر على آخره .  
الولد : اسم ثلاثي ، مجرد ، جامد ، اسم ذات ، مذكر ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب .

(١) راجع في قسم الأدوات أحكام وأحوال الأداة « ال » .

إلى : حرف ثلاثي لانتهاى الغاية المكانية ، مبني على السكون الظاهر على آخره .

المدرسة : اسم ثلاثي مزيد بالميم والماء ، مشتق من فعل درس لبيان مكان الدراسة ، مؤنث ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب (١) .

### ٣ - الاعراب ببيان تأثرات :

بعد تحليل الكلام ، ووصف كل جزء من أجزائه وتصنيفها ، لا بد من ذكر ما إذا كان هذا الجزء أو ذاك مؤثراً في غيره ، أو متأثراً بغيره ، أو غير قابل للتأثير أو التأثر . في إعراب العبارة السابقة نضيف إلى ما سبق ما يأتي :

جاء : فعل لازم ، رافع للمسند إليه ، ناصب لما قد يأتيه من تكلمات الفعل ، لا محل له من الاعراب (٢) ، غير صالح لنصب المفعول به بسبب لزومه .

الولد : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

إلى : حرف جر ، لا محل له من الاعراب (٢) .

المدرسة : مجرور بـ « إلى » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

(١) لا شك أن الطالب القارىء سينترب هذا النوع من الاعراب لاختلافه الكبير عما ألفه من طرائق الاعراب في المدرسة . والحق معه في ذلك . غير أننا سنوضح له أسباب هذا الخلاف بعد قليل . فلرجو منه عدم الاستعجال .  
(٢) لا محل له من الاعراب : أي لا أثر لغيره فيه .

## ٢ - الاعراب يابه وظائف :

بعد كل ما مضى لا بد - لكي يكون الاعراب كاملاً - من بيان الوظيفة التي يقوم بها كل جزء من أجزاء الكلام . فاعراب العبارة السابقة لا يكون كاملاً إلا إذا أضفنا اليه ما يأتي :

جاء : مسند إلى الولد .

الولد : مسند اليه . وبعبارة أخرى : فاعل .

إلى المدرسة : متعلقان بالفعل جاء . وبعبارة أخرى : إلى : حرف لتعدية الفعل القاصر إلى مفعوله . المدرسة : مفعول به غير صريح للفعل « جاء » .



سيدهش القارئ - ولا شك - من هذا الذي عرضناه من أمر الاعراب ، وسيقول : ولكننا - فيما اعتدناه من أساليب الاعراب - لا نقول أكثر هذا الكلام ، بل قد لا نقول إلا ربه أو عشره . وهذا صحيح إلى حد بعيد . بل إن ابن هشام يوصي أن يقال في إعراب نحو « لم أتم » : جازم ومجزوم ، فقط (١) . وهو اعراب نعتبره كاملاً من وجهة النظر النحوية . فما الأسباب التي سمحت بهذا الاختصار الشديد ؟

١ - أول هذه الأسباب أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إعراب نحوي ، وإعراب صرفي ، وإعراب أدوات (٢) وما ذكرناه نحن

(١) انظر خاتمة الباب السادس من كتابه « مغني اللبيب » .

(٢) ستكون هذه الأقسام من الاعراب موضوع الفصل القادم .

من أمر الاعراب يشمل الأقسام الثلاثة ، في حين أننا في المدرسة ، كنا إذا أردنا إعراب بيت من الشعر مثلاً ، لم نكن نجري من أقسام الاعراب إلا القسم الأول فقط ، أي ما سميناه بالاعراب النحوي . وهذا القسم من الاعراب لا يهتم كثيراً بأمر التصنيف ، فهو لا يذكر من تصانيف الفعل والاسم إلا ما له مساس بأثر بعض الكلام في بعض : فكلمة مثل « جاء » يكفيه من أمر تصنيفها أن يقول فيها : إنها فعل ، وإنها فعل ماضٍ . فأما تصنيفه لها بأنها فعل ، فلـي ينسبها على أنها هي عامل الرفع في المسند اليه ، وأما تصنيفه لها بأنها فعل ماضٍ ، فلـي يشير إلى أنها مبنية ، وإلى أنها لا محل لها من الاعراب ، أي لا أثر لغيرها فيها . أما تصنيفاتها الأخرى من كونها فعلاً ثلاثياً مجرداً أجوف مهموز اللام ... الخ ، فذلك أمور يتركها لقسيمه الاعراب الصرفي ، لأننا في النحو - حيث ينصب كل اهتمامنا على العوامل والمعمولات - لا نجد فرقا بين أن يكون الفعل ثلاثياً أوروباعياً ، وبين أن يكون مجرداً أو مزيداً ، وبين أن يكون معتلاً أو صحيحاً ، لأن كل هذه الأصناف من الفعل لها عمل واحد ، هو رفع المسند اليه ، ونصب المفعولات .

ثم إن الاعراب النحوي لا يذكر من أمر الحروف إلا ما له علاقة بقضية العمل ، فيقول في « إن » : حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي « لم » : حرف جزم ، وفي « من » : حرف جر ، وفي « ما » من قولك « ما جاء زيد » : لا عمل لها . أما معاني هذه الحروف فلا يهتم بها كثيراً ، بل يتركها إلى قسيمه الثاني الذي دعواته باعراب الأدوات . نعم ، هو يذكر في بعض الأحيان معاني ما يمر به من حروف ، ولكنه لا يفعل ذلك ، في الغالب ، إلا إذا كان لمعنى الحرف مساس أو تلازم مع عمل نحوي معين : فاذا قال في « ما » : نافية ، فلـي يشير إلى أنها تختلف عن « ما » المصدرية التي تسبك ما بعدها مصدرأً ، وإذا قال في « لا » من قولك « لا رجل في الدار » : إنها

نافية للجنس ، فلأن هذا المعنى يجعلها كالحروف المشبهة بالفعل ، أي ناصبةً  
للإسم رافعةً للخبر ، وإذا قال في الفاء من قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب :

إن الفاء حرف عطف لبيان السبب ، فلكي ينبه على أن المضارع المنصوب  
بعدها إنما نصبته « أن » المضمرة بعد فاء السببية ، لأننا نعلم أن هذا  
الحرف الناصب لا يضمّر بعد الفاء إلا إذا كانت الفاء تعني السببية ... الخ .

وهكذا ، فإذا أسقطنا من عبارات الاعراب العام كل ما ليس له  
علاقة بالاعراب النحوي ، فإن الباقي لن يتجاوز في أي حال من الأحوال  
الثلاث ، أو ما هو دون الثلاث .

٢ - السبب الثاني : هو أن العبارات الخاصة بالاعراب النحوي  
قد يعني ذكر بعضها عن ذكر الآخر ، فنسقط في هذه الحالة ما يمكن  
الاستغناء بغيره عنه . مثال ذلك ما يأتي :

إن : حرف مشبه بالفعل ، يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب  
الأول ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره .

زيداً : اسمه منصوب به .

علم : خبره مرفوع به .

ففي هذه الحالة أستطيع أن أكتفي من إعراب « إن » بقولي : إنه  
حرف مشبه بالفعل ، ذلك لأن قولي عن « زيد » إنه اسمه المنصوب به ،  
وعن « علم » إنه خبره المرفوع به ، يعني عن عبارة « يدخل على المبتدأ  
والخبر فينصب .. » ، لأن القولين لا يؤديان إلا إلى شيء واحد .

٣ - السبب الثالث : هو أن الاعراب النحوي لا يهتم إلا

بالحالات الخاصة لكلمة ما في تركيب لغوي ما . فأما إن كانت الحالة عامة في الكلمة العربية ، فانه لا يبالي بالنص عليها ، لأن النص في هذه الحالة ليس فيه كبير غناء . ولهذا السبب نسقط من عبارات الاعراب النحوي كل عبارة لا تنص إلا على حالة عامة : مثال ذلك أننا في اعراب « إلى » من قولك « ذهب الولد إلى المدرسة » نسقط عبارة « إلى : لا محل لها من الاعراب » ، ذلك أن كون « إلى » لا محل لها من الاعراب ليس شيئاً طرأ عليها في هذا التركيب فقط ، بل هو حكم ملازم لها في كل التراكيب وفي جميع أحوال استعمالها ، بل إنه شيء عام في الحروف كلها ، فذكره مع كل حرف ، وفي كل تركيب ، أمر لا جدوى منه .

٤ - السبب الرابع الأخير : أننا عندما نعرب كلاماً ما ، لا نتوجه بأعرابنا إلى إنسان يجهل كل شيء عن قواعد اللغة واعرابها ، ولو فعلنا ذلك لكان عملنا في منتهى السخف والحماسة ، بل نتوجه به في العادة إلى من يدانينا معرفة باللغة والاعراب ، وفي هذه الحالة ، أي عندما يجري الكلام بين متعاطي فن واحد ، فإن المتكلم يميل عادة إلى أن يطرح من كلامه كل العبارات التي تعني أشياء معروفة ومسلماً بها لدى أهل هذا الفن ، لأن السامع في هذه الحالة يعرف بنفسه كل الأمور التي لم يذكرها المتكلم ، ويعرف في الوقت نفسه أن المتكلم يعرفها هو أيضاً . من هنا يمكننا اختصار الاعراب لعبارة « لم أنم » إلى حـد القول : انها جازم ومجزوم ، سواء أكان المعرب استاذاً أمام تلميذه ، أم كان تلميذاً أمام استاذه ، أم كان أحدهما أمام زميل له .

هذا إلى أن الاسانذة يوصون تلامذتهم دائماً أن تكون عباراتهم في الاعراب من نوع ما قل ودل . يقول ابن هشام في خاتمة الباب السادس من كتابه « معني اللبيب » : « ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضُربَ : فعل ماضٍ لم يُسَمَّ »



فاعله ، ولا يقول : مبني لما لم يُسَمَّ فاعله ، اطول ذلك وخفائه ... وأن يقول في الواو : حرف عطف لمجرد الجمع ، أو لطلق الجمع ، ولا يقول للجمع المطلق ، وفي حتى : حرف عطف للجمع والغاية ، وفي ثم : حرف عطف للترتيب والمهلة ، وفي الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا اختصرت فيهن فقل : عاطف ومعطوف ، وناصب ومنصوب ، وجازم ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور ، اه

## ٢ - اقسام الاعراب

رأينا في الفصل السابق أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام :  
اعراب محوي ، واعراب صرفي ، واعراب أدوات . والذي يزيد أن نبجسه  
في هذا الفصل هو حدود كل قسم من هذه الأقسام ، ومحيط الدائرة التي  
ينحصر فيها اهتمامه .

### ١ - الاعراب المحوي :

وهو ما تنصرف إليه كلمة « الاعراب » إذا أطلقت . وهو يهتم  
بكل ما تشتمل عليه العبارة اللغوية من عناصر . يستوي في ذلك الأفعال  
والأسماء والحروف . بل إنه يهتم أحياناً بما لا علاقة له باللغة مطلقاً ،  
ونعني بذلك بعض الحروف التي تكتب ولا تلفظ ، كالألف التي زعمها بمد  
واو الجماعة في نحو قولنا : « الرجال ذهبوا » .

وتنحصر اهتمامات هذا النوع من الاعراب فيما يأتي :

- ١ - هل العنصر المعرب اسم أم فعل أم حرف ؟
- ٢ - فإذا كان فعلاً فمن أي أنواع الفعل هو ؟ أهو ماض أم  
مضارع أم فعل أمر ؟
- ٣ - وإذا كان مبنياً فلام هو مبني ؟ أعلى الفتح أم على الضم أم  
على السكون أم على حذف حرف العلة أم على حذف النون ؟ ولماذا ؟
- ٤ - وإذا كان مبنياً فأين حركة بنائه ؟ أي ظاهرة أم مقدرة ؟  
وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٥ - وإذا كان مبنياً فهل هو لا محل له من الاعراب أم هو في محل رفع أو جزم ؟

٦ - وإذا كان معرباً فما اعرابه ؟ أهو مرفوع أم منصوب أم مجزوم ؟ ولماذا ؟

٧ - وإذا كان معرباً فما علامة اعرابه ؟ وأين هي ؟ وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٨ - وإذا كان الفعل ناقصاً ، أو كان مبنياً للمجهول ، فيجب التنبيه على ذلك ، أما إن لم يكن هذا ولا ذاك فلا حاجة عندئذ إلى تنبيه .

وقبل المضي في بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي فيما يخص الاسم ، نرى من المفيد أن نورد بعض التطبيقات العملية لما قلناه فوق مما يختص بالفعل وحده :

جاء الولد : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره . لا محل له من الاعراب .

رمى الولد الكرة : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر . لا محل له من الاعراب .

رمت فاطمة الكرة : فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنة مع تاء التأنيث الساكنة . لا محل له من الاعراب .

رمىت الكرة : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . لا محل له من الاعراب .

إن جاء زيدٌ جاء عمرو : فعلان ماضيان مبنيان على الفتح الظاهر ، ومحلها الجزم بـ « إن » ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

يكتبُ زيدُ رسالةً : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم (١) . علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

البنات يلبعنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم .

لا تتكاسلنَ : فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرة نون التوكيد ، في محل جزم بلا .

البنات لن يلبعنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ، في محل نصب بـ « لن » .

إن لم تجتهدْ لم تنجحْ : فعلان مضارعان مجزومان بلم ، ومحل كلٍ منها الجزم بان ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزؤه .

قمْ يا زيد : فعل أمر مبني السكون . لا محل له من الاعراب . ونستأنف الآن ما كنا فيه من بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي ، فنبول :

٩ - وإذا كان العنصر بالمعرب اسماً ، فان كان ظاهراً فلا حاجة إلى النص على ذلك ، أما إن كان ضميراً ، أو اسم إشارة ، أو اسماً موصولاً ، أو اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو اسم كناية ، فيحسن عندئذ النص .

١٠ - ثم يجب بيان موقع الاسم الاعرابي : أهو مبتدأ أم خبر ؟ أهو فاعل أم نائب فاعل ؟ أهو مفعول به أم مطلق أم منادى أم مستثنى أم مجرور بالحرف أم بالاضافة ... الخ الخ ؟

(١) وفضل ابن هشام أن تقول كما يقول البصريون : للوله محل الاسم ( انظر الباب السادس من كتاب المغني ، الأمر التاسع ) .

١١ - وإذا كان الاسم في موقعه الطبيعي من الجملة مسكيتاً عن ذلك ، أما إن كان متقدماً على هذا الموقع أو متأخراً عنه فالأفضل النص على ذلك .

١٢ - وإذا كانت علامة الاعراب أصلية مسكت عن بيان السبب ، أما إن كانت غير ذلك فالأفضل بيان السبب .

١٣ - وبما أن جميع الاسماء معرضة ، للتأثير فيها ، إما لفظاً ومحللاً إن كانت معربة ، وإما محلاً فقط إن كانت مبنية ، فإن عبارة « لا محل له من الاعراب » لا مكان لها في اعراب الاسم .

واليك الآن تطبيقاً عملياً لما مر :

السماءُ زرقاءُ : مبتدأ وخبر مرفوعان ، وعلامة رفعها ضمتان ظاهرتان .

جاء المفلون : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم .

قادمٌ أخوك : خبر مقدم مرفوع ، علامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومبتدأ مؤخر مرفوع ، علامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالاضافة .

ونعود إلى الحديث عن الاعراب النجوي ، فنذكر منه ما يتعلق بالحرف :

١٤ - وإن كان العنصر المعرب حرفاً فهل هو أصلي أو زائد ؟ ثم هل هو عامل أو غير ذلك ؟

١٥ - وإذا كان الحرف عاملاً فما عمله ؟ أهو الرفع أم النصب أم الجر أم الجزم ؟

واليك تطبيقاً لما مر :

لم يقم زيد : حرف جزم .

- ما قام زيد : حرف نفي لا عمل له .  
 لا رجل في الدار : « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن »  
 فتصب الاسم وترفع الخبر .  
 ليس زيد بعالم : الباء حرف جر زائد .

## ٢ - الاعراب الصرفي :

وهذا النوع من الاعراب يقصر همه على الأفعال والأسماء المتصرفة ،  
 أما الحروف وما أشبهها من الموصولات وأسماء الإشارة والاستفهام والشرط  
 ... الخ ، فلا يلقي اليها بالاً ، وذلك لجودها وعدم قابليتها لتصرف .  
 والأمور التي يهتم ببيانها هي :

- ١ - بيان كون العنصر المعرب فعلاً أو اسماً .
- ٢ - بيان بابه إن كان فعلاً ثلاثياً مجرداً .
- ٣ - بيان كونه مجرداً أو مزيداً .
- ٤ - بيان المزيد فيه إن كان مزيداً .
- ٥ - بيان المعنى الذي أتت له الزيادة .
- ٦ - بيان مجردة إن كان مزيداً .
- ٧ - بيان ماضيه إن كان مضارعاً أو أمرياً .
- ٨ - بيان مفردة إن كان مثنىً أو جمعاً .
- ٩ - بيان نوعه من المشتقات إن كان مشتقاً ، مع بيان ما اشتق منه .
- ١٠ - بيان مُكَبَّرِهِ إن كان مُصَغَّرًا .
- ١١ - بيان المنسوب اليه إن كان منسوباً .

- ١٢ - بيان المحذوف منه إن وجد .  
 ١٣ - بيان ما فيه من قلب إن وجد .  
 ١٤ - بيان ما فيه من إعلال أو ابدال إن وجدا .  
 ١٥ - بيان نوع الادغام إن وجد .  
 ١٦ - بيان نوع الهمزة إن وجدت .  
 ١٧ - بيان الميزان الصرفي . وهذا أعظم الأشياء أهمية ، لأنه -  
 بما يصور من واقع الكلمة - يشكل وحده ثلاثة أرباع التحليل الصرفي .  
 واليك تطبيقاً لبعض ما مر :

سَمِعَ : فعل ماضٍ ثلاثي مجرد سالم . بابـه « عَلِمَ » (١) .  
 وزنه « فَعِيلَ » .

قال : الوزن « فَعَمَلَ » (٢) . فعل ماضٍ ثلاثي مجرد أجوف . فيه  
 إعلال بالقلب ، وذلك أن أصله « قَوَّلَ » ، لأنه من « القول » ، تحركت  
 واؤه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً .

يُقَاتِلُ : الوزن « يُفَاعِلُ » . فعل مضارع ماضيه « قاتل » :  
 ثلاثي زيدت فيه الألف بين الفاء والعين لمعنى المشاركة . ومجرده « قتل » .

جاه : الوزن « عفل » . اسم ثلاثي مجرد . فيه قلب ، جملت  
 فأؤه مكان عينه ، وأصله « وجه » . وفيه إعلال ، إذ الأصل « جَوَّهَ »  
 تحركت واؤه بمد فتحة فانقلبت ألفاً .

آرام : الوزن « أفعال » . جمع مفردة « رثم » . فيه قلب ،

(١) أي هو مثل « علم يعلم » : مكسور العين في الماضي ، مفتوحها في  
 المضارع .

(٢) وأجاز بعضهم وزنه بـ « قال » .

والأصل فيه « أرآم » لأن جمع « فِعْلٌ » على أفعال ، فيكون جمع « رُحْمٌ » هو « أرآم » ، لكن عينه - وهي الهمزة - تقدمت إلى مكان الفاء ، واجتمعت مع همزة « أفعال » فسهلت إلى الف لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة .

عليّ : الوزن « فِعيلٌ » ، اسم ثلاثي زيدت فيه الياء بين العين واللام لمعنى الصفة المشبهة . مشتق من « علا » . فيه اعلال بالقلب ، إذ الأصل « عليئو » : اجتمعت فيه الياء والواو ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ادغاماً صغيراً .

صِلّة : الوزن « عِلّةٌ » . اسم ثلاثي مجرد ، حذف فائمه من أوله وعوض عنها هاء في آخره ، وأصله « وصل » .

إزدحم : الوزن « اِفْعَلٌ » (١) . فعل ماض ثلاثي مزيد فيه الهمزة والتاء لمعنى الطاوعة . فيه ابدال ، إذ الأصل « ازتحم » ، أبدلت التاء دالاً لأن فاء الفعل زاي .

يعود : الوزن « يَفْعُعلٌ » . مضارع ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالنقل والتسكين ، إذ الأصل « يَعُوْدُ » ، فنقلت حركة الواو إلى العين قبلها فصار « يَعُوْدُ » .

عُدّ : الوزن « فُعْلٌ » . أمر ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالحذف ، إذ الأصل « عُوْدٌ » ، فحذفت الواو هرباً من الساكنين .

إسْم : الوزن « إِفْعٌ » . اسم ثلاثي مجرد . حذف لامه وعوض منها همزة في أوله ، والأصل « سِمْنُو » ، لأنه من السموّ . والهمزة فيه همزة وصل .

(١) وأجاز بعضهم وزنه بـ « أفعل » .



### ٣ - اعراب الأدوات :

وينحصر اهتمام هذا النوع من الاعراب في دائرة الأدوات فقط ، ونعني بها الحروف كلها ، ثم بعض الأفعال والأسماء مما له أكثر من استعمال في اللغة . مثال ذلك من الأفعال « كان » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة تامة ، ومرة ناقصة ، ومرة ثالثة زائدة ، ومثال ذلك من الاسماء « ما » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة نكرة تامة ، وأخرى نكرة ناقصة ، وثالثة معرفة تامة ، ورابعة معرفة ناقصة ، وخامسة اسم استفهام ، وسادسة اسم شرط ... الخ .

والاسئلة التي يجيب عنها هذا الاعراب هي :

- ١ - هل الأداة العربية اسم أو فعل أو حرف ؟
- ٢ - أهي عاملة أم مهملة ؟
- ٣ - هل هي زائدة ؟
- ٤ - ما معناها ؟

واليك تطبيقاً لذلك :

الآن يأتي المدير : « ال » في كلمة « الآن » للمهد الحضوري ، أما التي في كلمة « المدير » فهي للمهد الذهني .

ما كان أحسن ما صنع زيد : « ما » الأولى نكرة تامة ، والثانية حرف مصدرى لا عمل له ، أما « كان » فهي زائدة لا عمل لها .

قلت لك هذا المال لزيد : اللام الأولى حرف جر أصلي للتبليغ ، واللام التي في « لزيد » حرف جر أصلي للملك ، و « ال » التي في « المال » للمهد الحضوري .

إذا ما جاء زيد فما أنا بمسلم عليه : « ما » الأولى زائدة للتوكيد ،  
و « ما » الثانية نافية عاملة عمل ليس ، و « إذا » ظرفية شرطية ، والباء  
في « بمسلم » زائدة للتوكيد ، و « على » حرف جر أصلي للاستعلاء المجازي .



وفي ختام هذا الفصل نرى من المفيد أن نورد بعض الآيات  
الشعرية معربة الأنواع الثلاثة من الاعراب ، ليتبين القارئ حدود كل  
نوع ، وما يمتاز به عن قسيميه :

قال بشار بن برد :

إذا الملكُ الجبارُ صمّرَ خَدَّهُ مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

١ - الاعراب النحوي :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (١) .  
مبني على السكون في محل نصب .

الملك : فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مرفوع وعلامة رفعه  
الضمة الظاهرة على آخره .

الجبار : نعت للملك مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

(١) أما أنها ظرف لما يستقبل من الزمان فيعني أن الفعل بعدها مستقبل  
الزمان وإن كان ماضي اللفظ ، وأما أنها خافضة لشرطها فيعني أنها مضافة وأن جملة  
الشرط بعدها مضاف إليها محلها الخفض ، أي الجر ، وأما أنها منصوبة بجوابها فيعني  
أن ناصبها على الظرفية هو جوابها وأنها متعلقة به . هذا على مذهب من يقول إن  
ناصبها هو الجواب ، وأما على مذهب من يقول إن ناصبها هو الشرط فلا تكون  
خافضة لشرطها ، بل يكون شرطها جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

صَعَّرَ : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره لا محل له من الأعراب . والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

خَدَّهَ : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة .

مشينا : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . و « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

اليه : جار ومجرور متعلقان بفعل مشينا .

بالسيوف : جار ومجرور متعلقان بفعل نعاتبه .

نعاتبه : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

جملة الملك مع فعله المحذوف : مضاف إليها محلها الجر .

جملة صَعَّرَ : تفسيرية للفعل المحذوف لا محل لها من الأعراب .

جملة مشينا : جواب شرط غير جازم لا محل لها من الأعراب .

جملة نعاتبه : حالية محلها النصب .

## ٢ - الأعراب الصرفي :

مَلِكٌ : الوزن « فَعِيلٌ » . اسم ثلاثي مجرد .

جَبَّارٌ : الوزن « فَعَالٌ » . صيغة مبالغة لاسم الفاعل « جابِرٌ » من

فعل « جَبَرَ » .

صَعَّرَ : الوزن « فَعَعَلَ » . فعل ماض ثلاثي زيد فيه تضييف العين .

خَدَّ : الوزن « فَعَعَلَ » . اسم ثلاثي مجرد .

مشبنا : الوزن « فَعَلْنَا » . فعل ماضٍ ثلاثي مجرد ناقص .  
 سيوف : الوزن « فُعُول » . جمع مفردة « سيف » : اسم ثلاثي مجرد .  
 نعاتب : الوزن « نفاعل » . فعل مضارع ماضيه « عاتب » : فعل  
 ثلاثي مزيد فيه الألف بين الفاء والمين . ومجرده « عتب » .

### ٣ - اعراب الأدوات :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان ، متضمنة معنى الشرط .  
 الملك : « ال » جنسية لاستفراق الأفراد .  
 الجبار : « ال » جنسية لاستفراق الأفراد .  
 اليه : « الي » حرف جر أصلي لانتهاى الغاية المكانية .  
 بالسيوف : الباء حرف جر أصلي للاستعانة . و « ال » للمعد  
 الذهني ، إذ قصده من « السيوف » هو « سيوفنا » .

وقال أبو حية النعمري :

وإنا أمنا نضرب الكباشَ ضربةً

على رأسه تلقى اللسانَ من الفمِ

### ١ - الاعراب النحوي :

وإنا : الواو بحسب ما قبلها . « إن » حرف مشبه بالفعل . « نا »  
 ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم « إن » .  
 لما : اللام مزحلقة . « من » حرف جر . « ما » مصدرية .  
 نضرب : مضارع مرفوع للتجرد . والفاعل ضمير مستتر تقديره  
 « نحن » . « ما » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مجرور بـ « من » .  
 والجار والمجرور متعلقان بخبر « ان » المحذوف .

الكبش : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .  
ضربة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة .  
على رأسه : جار ومجرور متعلقان بفعل « نضرب » . والماء ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

تلقني : مضارع مرفوع للتجرد ، وعلامة رفعه ضمة مقـدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « هي » يعود على الضربة .

اللسان : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .  
من الفم : جار ومجرور متعلقان بالفعل « تلقني » .  
جملة إن مع اسمها وخبرها : ابتدائية لا محل لها من الاعراب .  
جملة نضرب الكبش : صلة « ما » المصدرية لا محل لها من الاعراب .  
جملة تلقني اللسان : نعت للضربة محلها النصب .

## ٢ - الاعراب الصرفي :

نضرب : الوزن « نفعيل » . فعل مضارع ماضيه « ضرب » :  
ثلاثي مجرد سالم . بابه « جلس يجلس » .  
كبش : الوزن « فَعَلْ » . اسم ثلاثي مجرد .  
ضربة : الوزن « فعلة » . مصدر مرة للفعل « ضَرَبَ » .  
رأس : الوزن « فَعَلْ » . اسم ثلاثي مجرد .

تلقني : الوزن « تُفْعِيلِ » . فيه إعلال بالتسكين ، إذ الأصل « تُتْلِقِي » ، فلما تطرفت الياء بعد حرف متحرك ، وكانت حركتها الضمة ، حذفت هذه الحركة للثقل . ماضيه « ألقى » : ثلاثي زيدت

الهمزة في أوله . وقد سقطت هذه الهمزة من المضارع ، إذ الأصل « تؤلتي » ، وذلك لسقوطها من المضارع المسند إلى المتكلم « أولتي » ، حيث سقطت للهرب من اجتماع همزتين .

لسان : الوزن « فِعال » ، ثلاثي زيد ألفاً بين العين واللام .

فم : الوزن « فَعَعٌ » . اسم ثلاثي حذفت لامه ، والأصل « فَمَمَوْ » .

٣ - اعراب الادوات :

وإنّا : الواو بحسب ما قبلها . « ان » للتوكيد .

لما : اللام للتوكيد مهملة لا عمل لها . « من » حرف جر أصلي لابتداء الفاية . « ما » حرف مصدرى .

الكبش : « ال » جنسية لاستفراق الافراد .

على : حرف جر أصلي للاستعلاء الحقيقي .

اللسان : « ال » جنسية لاستفراق الافراد .

من : لابتداء الفاية .

الغم : « ال » جنسية لاستفراق الافراد .

## ٣ - شروط الاعراب

نفي شروط الاعراب المعلومات والأشياء التي يجب على المرء أن يتسلح بها حتى يكون إعرابه صحيحاً جيداً .

### ١ - معرفة القواعد :

فأول ما قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن معرفة القواعد النحوية والصرفية والصوتية هي العدة الكاملة لكل معرب جيد . وهذا صحيح إلى حد بعيد جداً ، فبغير المعرفة العميقة لقواعد اللغة يكون المرء عرضة للوم والخطأ . ولكن هل يتبها لكل امرئ أن يحيط بقواعد اللغة درساً وحفظاً ، وأن تكون هذه القواعد ماثلة كلها في ذاكرته بأصولها وفروعها في اللحظة التي يتصدى فيها للاعراب ؟ أعتقد أن هذا أمر عسير على أكثر الناس ، بل إنه عسير أيضاً على القلة المتخصصة التي لا عمل لها إلا الاشتغال بالنحو وتدريسه . وإني لأميل إلى الاعتقاد أن كبار النحاة أنفسهم لم يضعوا مصنفاتهم الضخمة من الذاكرة وحدها ، وإنما استعانوا على ذلك بكية ضخمة من المذكرات الخطية التي دونوا فيها حصيلة ما أبدعته قرائح من سبقهم .

هل يعني هذا الكلام أن الاعراب الصحيح وقف على القلة المتخصصة المتبحرة المحيطة بكل قواعد اللغة ؟

أما ههنا فنكتفي في الجواب عن هذا السؤال بقولنا : لا . وأما في الفقرات التالية فسنرى التفصيل الوافي لهذا الجواب الجمل .

## ٢ - معرفة الوظائف النحوية :

ليس الاعراب ترديداً يفاوياً لمبارات ومصطلحات قد يجهل أكثر الطلاب ما وراءها من معانٍ ، بل الاعراب هو - كما قلنا في صدر هذه الخاتمة - هو تحليل للكلام وبيان لوظيفة كل جزءٍ من أجزائه . الاعراب ليس حفظاً أعمى للقواعد ، بل هو فهم صحيح للدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصره . ولنعلم أن النحاة الأوائل ، أولئك الذين وضعوا أصول النحو وفروعه ، والذين قدموا قواعده وكتبوا قوانينه واخترعوا مصطلحاته - انعلم أن أولئك أعرابوا الكلام العربي ولم يكن قبلهم قواعد ولا قوانين . بل إن هذه القواعد والقوانين نفسها لم تنشأ إلا نتيجة الاعراب القائم على الفهم الصحيح لوظائف أجزاء الكلام .

ولكن ماذا نعي بقولنا : وظائف أجزاء الكلام ... وأدوار عناصر الكلام ... ؟

نعني بذلك أن لكل كلمة من الكلمات وظيفة تؤديها في العبارة التي هي فيها . والاعراب إنما هو - في الدرجة الأولى - بيان لهذه الوظائف . فإذا قلنا عن كلمة إنها مفعول لأجله ، فاننا نعني بذلك أنها الكامة المبينة لسبب حدوث الفعل ، وإذا قلنا عن أخرى أنها مفعول معه ، فاننا نعني أنها المبينة للطرف الذي حدث الفعل بمصاحبه ، وإذا قلنا عن نائمة إنها حال ، فاننا نعني أنها تقوم بوظيفة بيان الوصف الذي تلبس أحد الشركاء في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، وإذا قلنا عن رابعة انها نعت ، فهذا يعنى انها مبينة لوصف ثابت في الاسم الذي قبلها ، وإذا قلنا عن خامسة انها حرف جر زائد ، كان معنى ذلك انها جزء يحمل معنى توكيدياً في الكلام لا تأسيسياً ، بمعنى أنه يقوي أحد المعاني الموجودة في الكلام قبل دخوله ، وأنه لا يضيف إلى معاني العبارة معنى جديداً خاصاً به ، بحيث



انه لو نزع من العبارة لما اختلف بنزعه ولا خسرت شيئاً من معانيها ...  
الخ الخ .

العرب الجيد ، إذن ، هو من يقف همه على معرفة الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة ، ثم لا يهيمه بعد ذلك شكل الكلمة ولا نوعها ولا حركتها الاعرابية ، ذلك أن الوظيفة النحوية الواحدة قد تقوم بها أشكال وأنواع مختلفة من الكلمات ، مثل الضمير والظاهر والمصدر والمشتق ، بل إن بعض الوظائف تصلح لكل من المفردات والجل على حد سواء . ثم إن الحركة الاعرابية كثيراً ما تتلاعب بها عوامل شتى تجعلها على غير ما يتظر أن تكون ، فقد تكون الكلمة مبنية على حركة غير الحركة المنتظرة ، أو تكون معربة بحركة غير الحركة الأصلية كما هو الشأن في المنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم ، أو تكون مجرورة بحرف جر زائد أو بحرف جر شبيهه بـرائد أو باضائة لغوية ... الخ الخ . فالعرب الذي يلقي بكل اعتماده على شكل الكلمة أو على حركتها الاعرابية يعرض نفسه إلى ضلال كبير .

ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة الموضحة :

١ - فالعرب الذي لا يعرف الفاعل إلا بالضممة الظاهرة على آخره سيخفى عليه أمر الفاعلين في العبارات الآتية :

ما جاء إلا أتم .

جاء أبي .

جاء القاضي .

ما جاء من أحد .

ضرب زيد خالدًا مفيداً له .

لأن فاعل الأولى « أنتم » مبني على السكون فلا يقبل ضمة ،  
ولأن فاعل الثانية « أبي » متصل بياء التكلم فحمله الاعرابي مشتغل  
بكسرة المناسبة فلا يقبل ضمة ، ولأن فاعل الثالثة « القاضي » منقوص  
لا يقبل على آخره ضمة ظاهرة ، ولأن فاعل الرابعة « أحد » مجرور  
بجرف جر زائد ، ولأن فاعل الخامسة « زيد » مجرور بإضافة لفظية .  
أما لو كان العرب يهتدي إلى الفاعل بوظيفته لا بحركته لعرف أن الجميع  
فاعلون ، لأن الجميع قاموا بالأحداث المذكورة قبلهم .

٢ - والمرب الذي لا يعرف المفعول المطلق إلا إذا كان مصدرأ  
مذكوراً بعد فعل من جنسه سيخفى عليه أمر المفعولات المطلقة في  
المبارات الآتية :

سرت الهوينى .

سرت مثلاً سار زيد .

سرت كما علمتي .

لأن « الهوينى ، ومثل ، والكاف » ليست مصادر مذكورة بعد  
أفعال من جنسها . أما لو كان العرب يهتدي إلى المفعول المطلق بوظيفته لا  
بشكله لعرف أن الجميع مفعولات مطلقة ، لأن الجميع تؤدي وظيفة واحدة  
هي وظيفة بيان هيئة الحدث ونوعه .

بل كثيراً ما تسيطر فكرة الشكل على ذهن الطالب فتوقعه في  
أخطاء فاحشة لا يجوز أن يقع فيها البتدئون أنفسهم . مثال ذلك أن يعرب  
أحدهم « الشراب » من قولك : « شربت شراباً لذيداً » مفعولاً مطلقاً ،  
لمجرد أنه لاحظ اشتراكاً في الحروف بين « شرب ، وشراب » ، غير  
منتبه إلى أن « الشراب » هو الشيء المشروب ، وليس هو الحدث المفعول ،  
وأنه لذلك مفعول به وليس مفعولاً مطلقاً .

ولخطورة شأن « الوظيفة النحوية » في الاعراب كنت أود أن أعرض على الطالب ههنا وظائف كل عنصر نحوي ، ولم ينبغي من ذلك إلا كون هذه الوظائف قد عرضت بالتفصيل في أبواب وفصول الكتاب السابقة ، فيكون عرضها ثانية ههنا تكراراً لا لزوم له . فالرجو من الطالب الذي يقرأ هذا الكتاب أن يعود إلى الابواب النحوية كلها ، وأن يستخرج من كل باب نحوي وظيفته التي يؤديها إن لم يكن له غير وظيفة واحدة ، أو وظائفه الكثيرة إن كان يؤدي أكثر من وظيفة واحدة (١) ، ثم يدون ذلك في قائمة يحفظها ويحمل منها قانونه الأساسي في الاعراب ، ومرجه الذي يرجع اليه عندما تختلط عليه الأمور ، ويلتبس باب نحوي بباب آخر ، إذ كثيراً ما يحدث أن يلتبس التمييز بالحال ، والحال بالمفعول المطلق ، وعطف البيان بالبدل ، وفي مثل هذه الحالة لا يجد الطالب من الوسائل للتمييز بين باب نحوي وباب آخر ملتبس به إلا الوظيفة النحوية وحدها .

وختاماً لهذه الفقرة أرى من المفيد أن أسوق إلى القارئ هذه القصة القصيرة ليعلم منها مقدار الفائدة التي يستطيع أن يجنيها من اعتماده على « الوظيفة النحوية » في الاعراب .

عندما كنا صفاراً في أيام الطب ، كان الواحد منا إذا عثر في قراءاته الخاصة على فائدة نحوية شاردة ، أو على معلومات لم تلتق عليه بعد في اللروس - كان يسرع بما عثر عليه إلى زملائه فيسألهم في أمره ، أو يطلب منهم إعراب أبيات تتضمن المشكلة المتعلقة بهذه الشاردة النحوية ، يريد من ذلك اعجازهم والتباهي أمامهم بما يعرفه ولا يعرفونه .

(١) وذلك كالمفعول المطلق ، فانه يؤدي إحدى وظائف أربع : النيابة عن الفعل ، وبيان هيئة الحدث ، وبيان عدد مرات الحدث ، وتوكيد الحدث .

وعلى هذه الشاكلة أذكر أني مضيت مرة إلى أحد رفاقي طالباً منه  
أن يعرب لي كلمة « نعم » من قول أبي فراس :

أراك عَصِيَّ الدَّمْعِ شَيْمَتُكَ الصَّبْرُ  
أما للهوى نَهْيٌ عَلَيْكَ ولا أَمْرٌ ؟  
نعم . أنا مشتاقٌ وعندي لوعَةٌ  
ولكن مثلي لا يُذاع له سرٌّ

وكنت واثقاً بأنه يجهد أمر حروف الجواب ، وأنه لن يلبث حتى  
يعترف بمجزه وجهه ، ولكن رفاقي الذكي خيب ظني حين سكت برهة  
بتأمل الكلمة ثم قال :

نعم : حرف جواب لا عمل له .

فسألته مدهوشاً : أكنت تعرف ذلك من قبل ؟ فقال : لا ،  
فقلت : فكيف اهتمديت إلى الاعراب الصحيح ؟ فقال : نظرت في الكلمة  
فرايت أنها لا تأتي إلا في الجواب فعلمت أنها له ، ثم أشكل عليّ أمرها  
أهي اسم أم حرف ؟ فجزبت أن أوقعها في مواقع الاسم المعروفة ، فلما لم  
تصلح للابتداء ولا للخبر ولا للفاعلية ولا للمفعولية علمت أنها حرف ، ثم  
تساءلت : ما عمله ؟ فنظرت إلى ما بعده فوجدت مبتدأ وخبراً مرفوعين  
ولا أثر له فيها ، فعلمت أنه حرف عاطل ، فقلت في إعرابه : هو حرف  
جواب لا عمل له .

وهكذا ترى ، أيها القارئ العزيز ، أن هذا الطالب الذكي ،  
لانطلاقه في الاعراب من المطلق الصحيح ، استطاع أن يهتدي إلى أمور  
كثيرة لم يكن يعرفها ، فقد صنف الكلمة تصنيفاً صحيحاً ، وعرف  
معناها وعملها ودورها في الكلام ، فكان شأنه كشأن النحاة الأوائل ،

فهؤلاء لم يكن طريقهم ليختلف عن طريقه في شيء ، وعن هذا الطريق وحده جاءت كل قواعدهم وقوانينهم .

### ٣ - فهم المعنى :

ذكرنا في الفقرة السابقة أن اعراب كلمة ما لا يكون صحيحاً إلا إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في العبارة . لكن هذه الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نجهد المعنى المعجمي للكلمة العربية . مثال ذلك كلمة « الأقمم » من قولنا : « أكلت الأقمم » ، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا أنها مفعول به ، وهذا خطأ ، لأن المعجم يقول : « الأقمم : سرعة الأكل » ، وعليه يكون الاعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق ، لأنها لا تدل على الشيء المأكول ، بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل ، وبيان نوع الحدث هو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به .

ولهذا السبب قالوا : الاعراب فرع على المعنى ، أي انه معتمد عليه ولا يتبهاً إلا بمعرفته ، ولهذا السبب أيضاً كان النحاة يوصون طلبتهم بالألا يعرفوا كلاماً قبل أن يعرفوا بالضبط معنى كل مفرد من مفرداته . يقول ابن هشام (١) : « وأول ما يجب على العرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من التشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه » . اهـ

بل إن كبار النحاة أنفسهم لم يكونوا ينجلون من الاحجام عن إعراب ما لا يعرفون معناه . يقول ابن هشام (٢) : « وسألني ابو

(١) انظر مطلع الباب الخامس من كتابه « المعنى » .

(٢) أول الباب الخامس من كتابه « المعنى » .

حيان (١) - وقد عرض اجتماعنا - علامَ عطف «بمقلد» من قول زهير :

تَبِي نَسِيءٌ لَمْ يُكْتَبِرْ غَنِيمَةً  
بِنَهْكَ ذِي قَرْبَى وَلَا بِحَقِّمَلْدٍ (٢)

فقلت : حتى أعرف ما «المقلد» ، فنظرناه ، فإذا هو سميء الخلق ، فقلت : هو معطوف على شيء مثنوهم ، إذ المعنى : ليس بمكثير غنيمة (٣) ، فاستمظم ذلك . اهـ

وعلى المرء حين يبحث في معنى كلام ليعرف علاقات كل جزءٍ بغيره من الأجزاء أن يكون حذراً في هذا البحث حتى لا يكسر أصولاً ثابتة في النحو ، وإلا وقع في أخطاء فاحشة لا تغتفر ، وتوهّم أشياء لا وجود لها . من ذلك ما حدث لأحد رفاقنا في الجامعة ، إذ وقف يقرأ شيئاً في يده فقال : لا يمكنني عمل ذلك ، بنصب «العمل» ، فقلت له : لحنّت ، والوجه أن تقول «لا يمكنني عمل ذلك» ، برفع «العمل» لأنه فاعل الفعل «يمكنني» ، فقال : بل أنت الخطيء ، لأن «العمل»

(١) هو أثير الدين محمد بن يوسف الفرناطي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ تليد أبي جعفر بن الزبير وابن الضائع في النحو . رحل عن موطنه وتقل في شمال أفريقيا إلى أن التقى عصا ترحاله في القاهرة سنة ٦٧٩ . قرأ عليه ابن هشام ديوان زهير .

(٢) المعنى : أنه لا يكتر ماله باتهك ذي القربى وظلمه .

(٣) العطف على التوهم : هو أن يعطف التكلم شيئاً على شيء آخر فيعطي المعطوف حكماً أو شكلاً مغايراً لحكم أو شكل المعطوف عليه ، متوهماً أنه لفظ المعطوف عليه على هذا الشكل أو بهذا الحكم . مثال ذلك أن يقول قائل : ليس زيد عالماً ، ثم يعطف على «عالماً» ، فيقول : ولا شاعراً ، فيجر المعطوف متوهماً أنه قد أدخل الباء الزائدة على كلمة «عالم» ، أي ظاناً نفسه أنه قال : ليس زيد بعالم ولا شاعر . ومن هذا قول زهير : ←

مفعول به ، فقلت : وكيف يكون ذلك ؟ ، فقال : أليس « يمكنني » بمعنى « أستطيع » ؟ فيكون العمل مفعولاً به في عبارة « لا يمكنني عمل ذلك » كما هو مفعول به في عبارة « لا أستطيع عمل ذلك » ، لأنني أنا المستطيع فأنا الفاعل ، والعمل مستطاع فهو المفعول . فقلت : ولكن هذا خطأ من وجهين ، أولهما أن فعل « يمكنني » ليس مسنداً إلى المتكلم كما هو الشأن في فعل « أستطيع » بل هو مسند إلى الغائب بدليل بياض المضارعة في أوله ، ففاعله هو الغائب ، أي « العمل » ، وليس المتكلم ، وثانيهما أن المتكلم يمثّل في العبارة بياء المتكلم المتصلة بالفعل بعدنون الوقاية ، ونحن نعلم أن هذه الياء لا تقع إلا في موقع النصب ، فإذا كانت هي المفعول به فليس للفعل « يمكن » غير فاعل واحد هو « العمل » ؟ ثم إن تفسيرك فعل « يمكنني » بفعل « أستطيع » ليس صحيحاً تماماً ، ذلك لأن المعنى الصحيح لقولنا : « أمكن الرجل غيره من نفسه » هو : جعل الرجل غيره يتمكن منه ، وعلى ذلك تكون عبارة « لا يمكنني العمل » مساوية لقولنا : « لا يجعلني العمل أمكن منه » . وهكذا ترى

→ بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ولا يجوز العطف على التوهم إلا إذا كان المعطوف عليه مما يصح دخول العامل التوهم عليه ، كما هو ظاهر في المثال أعلاه وفي بيت زهير ، إذ إن دخول الباء الزائدة على الخبر المنفي جائز وكثير . أما أن أقول : ما جاء زيد ولا خالد ، بجر « خالد » متوهماً أني قد جررت « زيدا » بالباء الزائدة ، فهذا لا يجوز ، لأن المعطوف عليه فاعل ، والفاعل لا يجر ههنا بالباء الزائدة .

وفي عطف التوهم قد يأتي المعطوف على غير هيئة المعطوف عليه ، وهذا ظاهر في بيت زهير الأول ، حيث عطف « ولا يحقلد » على « لم يكثر غنيمة » ، أي انه عطف اسماً مجروراً بالباء الزائدة على فعل مجزوم ، وقد يبدو هذا غير جائز ، لأننا نعلم أن التجانس بين المتعاطفين شرط لا بد منه ، لكن الذي جوز ذلك أن الشاعر توهم أنه قال : « ليس بمكثر غنيمة » بدلاً من « لم يكثر غنيمة » ، والمعنى كما ترى واحد ، معطف قائلاً : ولا يحقلد .

أن « العمل » هو دائماً فاعل ، والتكلم هو المفعول .  
 لكن رفيقنا الغبي ظل على عناده مصراً على خطئه القبيح العجيب .

ولا بد ههنا من التنبيه على خطأ يكثُر أن يقع فيه العربون ، وهو قولهم إن هذا البيت من الشعر يعرب على وجبين . ووجه الخطأ في هذا القول هو جعلهم للبيت الواحد معنيين ، ذلك أننا نعلم أن المعنى الواحد لا يكون له إلا إعراب واحد ، فإذا كان للبيت إعرابان فهذا يقتضي أن يكون له معنيان ، ولا اعتقد أن الشعراء أو غيرهم من الناس يقولون الكلام الواحد ويقصدون منه معنيين مختلفين . وعلى ذلك ، فليس لكلام ما غير إعراب واحد ، وهو الإعراب الذي يلائم المعنى الذي أراده المتكلم من كلامه . نعم ، إن النحاة قد أقرّوا لبعض الأساليب العربية عدة أعراب ، ونعني بذلك أساليب المدح والذم والتعجب وما أشبهها ، لكن هذا ليس مما نحن فيه ، لأن هذه الأساليب لم تعرب بحسب الوظائف الحقيقية لأجزائها ، لأن هذه الوظائف قد جهت تماماً بعد أن تحنطت هذه الأساليب على أشكالها المعروفة لها ، فجاءت أعرابها تحكيمية لا تعتمد على سوى الظن والتأويل الذي يخرجها في أكثر الأحيان عن معانيها الصحيحة .

وسنرى تفصيل ذلك في الفقرة الآتية .

### ٤ - معرفة الأعراب التحكيمية :

إن من ينتظر من اللغة أن تسير على قوانين ثابتة لا تحيد عنها ولا تنحرف يشبه في حماقته من ينتظر من الشجرة أن تنمو وتصطف أوراقها على هيئة مخصوصة يكون قد رسمها لها من قبل زراعتها . وإن جهل من يظن أنه يستطيع حصر اللغة وتصرفاتها في بضع قواعد لا يختلف عن جهل من يظن أنه يستطيع ببضعة قوانين عامة أن يفسر الحياة كلها بكل ما تزخر



به من تعقد وتنوع . ذلك أن اللغة كائن حي لا تختلف عن سائر الكائنات الحية في شيء . تنمو وتتطور دون أن نملك شيئاً أمام هذا النمو وذلك التطور ، ودون أن نستطيع التنبؤ بالشكل الذي ستكون عليه في المستقبل . وهي في غوها وتطورها الذين لا يبدو أنها محكومة بقوانين معروفة تخلق تعبيرات مخصوصة لمعانٍ معينة بحيث تبدو هذه التعبيرات ذات أشكال وتصاميم غريبة لا تتفق مع ما هو مألوف في هذه اللغة من طرائق التصميم . خذ على ذلك مثلاً أسلوب التعجب في عبارة من نحو « ما أجلّ الربيع » ، فهذه العبارة لا يمكن أن نغيز فيها فاعلاً من مفعول ، ولا مبتدأ من خبر ، ولا شيئاً من الأبواب النحوية المعروفة ، وكل ما نستطيع أن نقوله في شأنها واثقين هو : أنها عبارة يقصد منها التعجب من جمال الربيع . أما أين الفاعل فيها وأين الفعل ؟ وأين المبتدأ وأين الخبر ؟ فذلك أسئلة لا يمكن الاجابة عنها إجابة دقيقة صحيحة ، لأن هذه العبارة مبنية على خلاف الأصول المألوفة في بناء العبارة العربية . وكل مثل هذا في أساليب النداء والمدح والذم وغيرها .

أمثال هذه الأساليب الشاذة في بنائها ، الغريبة في تصميمها ، موجودة في كل اللغات ، وهي أساليب تند دائماً عن كل تحليل أو إعراب . وقد حل نحاة اللغات الأخرى مشكلتها بالقول : إنها أساليب خاصة تُحفظ وتحتذى ولا تحلل . ولو قد فعل نحائنا فعل غيرهم لاستراحوا وأراحوا ، ولكنهم أبوا إلا التعب لهم ولنغيرهم من بعدهم ، فراحوا يعربون هذه الأساليب رادين كل جزء من أجزائها إلى باب نحوي معروف . ولما كان كل اعراب لا بد له من اعتماد على معنى تظهر فيه الوظيفة النحوية للجزء المرء ظهوراً واضحاً ، راحوا يتأولون هذه الأساليب تأويلات غريبة أخطأهم التوفيق في أكثرها إن لم نقل فيها كلها . مثال ذلك أنهم لما رأوا المنادى منصوباً في بعض أشكاله قالوا إنه مفعول به ، فلما قيل لهم : فأين الفعل ، قالوا : انه محذوف تقديره « أدعو » وقد نابت أداة النداء منابه .

كذا قالوا . ولكننا نعلم أن عبارة « يا عبد الله » تختلف كل الاختلاف عن عبارة « ادعو عبد الله » ، لأن الأولى انشائية والثانية خبرية . فانظر إلى مقدار التعجب الذي وقع فيه النحاة حين أصرّوا على إعراب ما لا يعرب ، فأدى بهم ذلك إلى تحريف الكلام عن مواضعه . وأكبر دليل على تعجبهم أنك لا تجد خلافهم يحتدم إلا في مثل هذه المواطن الشائكة ، فعبارة « نعم الرجل زيد » فيها ثلاثة أعراب ، أما عبارة « ما أجمل الربيع » ففيها أكثر من ذلك ، وقد تجد أسلوباً تبلغ فيه مذاهب إعرابهم له ستة أو سبعة .

سر المشكلة يتضح إذا تذكرنا ما قلناه قبل قليل ، وهو أننا نجهد القوانين التي تتطور اللغة بموجبها . وعلى ذلك ، فنحن عاجزون عن أمرين : عن التنبؤ بما ستكون عليه أساليب اللغة في المستقبل ، وعن التخمين لما كانت عليه أساليب اللغة في الماضي . وعليه ، فإن كل تخمين لأصل أسلوب من هذه الأساليب المحنطة يبدو تخميناً تحكيمياً لا دليل عليه ، وإعرابه إنما هو إعراب تحكيمي أيضاً ، وليس ملازماً ، لأنه لا يقوم على ممانٍ متفقٍ عليها .

ولكن ماذا يفعل الطالب في هذه الحالة ؟ هذا الطالب الذي أوصيناه في الفقرات السابقة ألا يقيم إعرابه إلا على المعنى الصحيح ، وعلى الوظائف النحوية الظاهرة ظهوراً تاماً لكل جزء من أجزاء الكلام . ماذا يفعل في أمر هذه الأساليب المجهولة الأصول ، الغامضة الوظائف النحوية لمناصرها ؟ أيحجم عن إعرابها ، كما يقضي بذلك المنهج الصحيح ؟ أم يعربها كما فعل ذلك النحاة السابقون ؟ وإذا أعربها لأنه مطالب بذلك ، فهل يكفي بوجه واحد ينتقيه لأنه يراه أقرب إلى الصواب ، ويضرب صفحاً عما سواه ؟ أم هل عليه أن يحفظ كل الوجوه مع كل تحليلاتها وتأويلاتها ؟

أما نحن فننصح له بالثانية : أي بأن يكون على معرفة كاملة بكل

أوجه الاعراب التحكيمية لأساليب العربية الخاصة مع كل ما يتبعها من تعليقات وتأويلات . وذلك لسببين : أولهما أن الاختيار بينها أمر لا معنى له ، فليس بعضها أقرب إلى الصواب من بعضها الآخر ، بل الجميع سواء في البعد عن الصواب لا في القرب منه ، والثاني أنه إذا حفظ اعراباً واحداً لاسلوب ما ، ثم رأى أحدهم يعرب هذا الاسلوب غير الاعراب الذي يعرفه هو له ، فقد يخطئه بغير ما حق . أما إذا كان يعرف الأعراب كلها ، فلن يخطئه أحداً ولو طلع عليه باعراب بدع لم يقل به نحوي من قبل .

### ٥ - معرفة المحذوفات :

ذكرنا في صدر هذه الخاتمة أن التراكيب اللغوية كثيراً ما تسمح بسقوط بعض أجزائها من غير أن يؤدي هذا السقوط إلى خلل فيها . وذكرنا أيضاً أن على العرب أن يرد ، وهو يقوم بتحليل تركيب لغوي ما ، كل ما يكون قد سقط منه . وقد سمينا هذا الرد بالتقدير . والذي يزيد أن نبجته هنا هو أنواع هذه الأجزاء الساقطة ، أي المحذوفات ، وبيان ما يقدر منها ، وما لا يقدر .

والواقع أن المحذوف على أربعة أقسام : قسم لا تقتضيه الصناعة الاعرابية ولا المعنى ، وقسم يقتضيه المعنى دون الصناعة ، وقسم تقتضيه الصناعة دون المعنى ، وقسم تقتضيه الصناعة والمعنى جميعاً .

واليك بيان ذلك :

١ - قد يدعوك أحد إلى طعام فترد قائلاً : « شكراً . لقد أكلت » . هذه العبارة التي نطق بها تشتمل على فعل متعدي هو فعل « أكلت » ، ومع ذلك فليس له مفعول به ، فهل نستطيع أن نقول إن

المفعول به قد حذف ، وهل يجب علينا أن نقدره ؟ والجواب : لا . لأن الفعل على الرغم من كونه متمدياً لا يحتاج ههنا إلى مفعول به ، لأن التكلم لم يتعلق غرضه بهذا المفعول ، بعبارة أخرى : إن التكلم لا يريد ، أو لا يهتم بذكر المفعول ، فكل همه أن يفهم داعيته إلى الطعام أنه قد أكل ، أي أنه شبعان ولا حاجة به إلى طعام ، أما ماذا أكل ؟ فذلك أمر لا مدخل له في الموضوع .

فهذا هو القسم الأول من المحذوفات ، أي القسم الذي لا تقتضيه الصناعة ولا المعنى . والحق أن جملة أحد أقسام المحذوفات إنما كان من باب المجاز ، لأن الشيء لا يسمى محذوفاً إلا إذا اقتضاه شيء من صناعة أو معنى ، فأما ما لا يقتضيه شيء فلا يسمى محذوفاً ، بل يقال فيه : إنه غير مذكور .

وواضح أن هذا النوع من المحذوفات لا يجوز تقديره بحال من الأحوال ، لأن هذا التقدير يحل بنرض التكلم ، ويخرج الكلام عن جهته المقصودة ، بالإضافة إلى أنه تقدير تحكمي لا دليل عليه ، إذ نحن نجهد تماماً كل شيء عن هذا المحذوف ، ففي المثال السابق لا نستطيع أن نقدر المفعول خبزاً لأنه قد يكون تمرّاً ، ولا نستطيع أن نقدره تمرّاً لأنه قد يكون تفاحاً ... وهكذا .

٢ - قال تعالى على لسان فتي موسى وهو بين لموسى سبب خرقه للسفينة التي ركبها : « أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ، فأردت أن أعيبها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا » .

في الآية الكريمة صفة محذوفة ، والتقدير : يأخذ كل سفينة صالحة غصبا . وإنما قدرنا ذلك لأن المعنى لا يستقيم إلا به ، إذ لو كان الملك يقتصب جميع السفن صالحها وفاسدها ، لما كان هناك سبب يدعوا صاحب موسى إلى خرق السفينة .

فهذا هو القسم الثاني من المحذوفات ، أي القسم الذي يقتضيه المعنى دون الصناعة الاعرابية . وهو محذوف بقدره المفسر ، لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديره ، أما النحوي فلا يفعل ذلك ، لأن حرمان موصوف من صفته لا يؤدي إلى الاخلال بالعبارة من الناحية النحوية .

ومن هذا النوع أن يحذف من الجملة جزء أساسي ، ولكن يقوم غيره مقامه ، مثال ذلك قولك : « جاءنا عالمٌ » ، فواضح أن الجائي هو « رجل » موصوف بأنه عالم ، أي أن المحذوف هو الفاعل ، والفاعل عمدة ، وحذفه يؤدي إلى الاخلال بالعبارة ، ومع كل ذلك لا نقدره ، لماذا ؟ لأن صفة الفاعل قد قامت مقامه بعد حذفه ، فكلمة « عالم » التي كانت صفة للرجل في حالة عدم الحذف قد صارت هي الفاعل بعد الحذف . وإذن ، تكون العبارة تامة من الناحية النحوية ، وبالتالي ، لا حاجة بالمعرب إلى تقدير شيء .

وحذف شيء وإثابة غيره منابه ، أو جعله ساداً مسده ، كثير في العربية ، منها أن يحذف الفاعل فينبوب عنه ما نسميه بالنائب عن الفاعل ، كالفعول به أو المصدر أو الطرف أو الجار والمجرور ، نحو : كسر الزجاجُ ، وجلسَ الجلوسُ ، وجلسَ وسط الحديقة ، وجلسَ في الحديقة ، ومنها أن يحذف الموصوف فينبوب عنه صفته ، نحو : ركبَت الأدمُ ، أي الحصان الأدمُ ، ومنها أن يحذف المضاف فينبوب المضاف إليه منابه ، نحو قوله تعالى : « واسألِ القريةَ » ، أي أهلَ القريةِ ، لأن القرية نفسها لا يمكن أن تُسأل .

٣ - قال طرفة بن العبد :

إذا القومُ قالوا : مَنْ قَتَى ؟ خلت أني  
عُنيتُ فلم أكسلُ ولم أتبلأدِ

في قوله « القوم » فاعل حذف فعله الذي تقديره « قال » . وهذا هو القسم الثالث من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة الاعرابية دون المعنى ، ذلك لأن المعنى مستغن عنه بفعل « قالوا » المذكور بـ « القوم » ، فتقدير فعل « قال » قبل « القوم » فضول لا لزوم له من حيث المعنى ، بل إن الأساليب العربية في البيان لتأبى هذا التقدير كـ « الابهاء » ، إذ لم يسمع قط أن العرب تلفظت بمثل هذه العبارة : « إن جاء زيد جاء فأكرمه » . ومع ذلك فنحن مضطرون من الناحية النحوية إلى تقدير هذا الفعل . لماذا ؟ لأن بعض النحاة (١) قد أصلوا أصلاً يقول : لا تدخل أدوات الشرط إلا على الأفعال ، فإذا وجدت أداة شرط قد ولها اسم مرفوع علم أن قبل هذا الاسم فعلاً محذوفاً .

٤ - قال تعالى : « وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً » .

في قوله « خيراً » مفعول به حذف قبله الفعل والفاعل ، والتقدير : أنزل ربنا خيراً . وهذا هو القسم الرابع من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة والمعنى معاً . فأما من حيث المعنى فالحذف واضح بدليل قوله تعالى « ماذا أنزل ربكم ؟ » ، وأما من حيث الصناعة فإن تقدير فعل وفاعل محذوفين أمر ضروري حتى تكون العبارة كاملة ، لأن كلمة « خيراً » وحدها لا يمكن أن تؤلف عبارة تامة ، هذا بالإضافة إلى أنها منصوبة ، وإذن فلا بد لها من ناصب محذوف .

وهكذا ترى أن العرب لا يقدر من المحذوفات إلا ما تقتضيه صناعته النحوية فقط ، وذلك أن يجد خبراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ،

(١) قلنا « بعض النحاة » لأن منهم من لم يأخذ بهذا الأصل ، واعتبر المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده .

أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ،  
أو معمولاً بدون عامل ، أو موصولاً بدون صلة ... الخ .

### ٦ - التمرس بأساليب البيان :

ومن شروط الاعراب الجيد أن يتعرس العرب بأساليب البيان العربي منظومه ومنثوره ، وأن يدمن المطالعة في كتب الأدب ممعناً النظر في كل ما يقرأ . فانه إن يفعل ذلك فسيرى أن مقداراً لا بأس به من كلام العرب لا ينطبق عليه شيء مما عرفه من القواعد . بعض هذا المقدار سلم النحاة بشذوذه معالين إياه بالضرورة الشعرية ، وبعضه الآخر عزوه إلى اختلاف لغات العرب ولهجاتها ، وبعضها الثالث لم يجدوا له تعليلاً من شيء فحاولوا رده لى قواعدهم ، باللفظ مرة ، وبالاعتساف مرات ، وما هو في الواقع إلا مظهر من مظاهر تمرد اللغة على كل محاولة لحصرها في قواعد ثابتة محدودة ، فاللغة هي دائماً أوسع من كل القواعد التي توضع لضبطها . والمرب الجيد في رأيي هو من يسلم ببدأ الشذوذ ، ويوسع من دائرة هذا الببدأ لتضم كل ما ورد عن العرب غير منطبق على القواعد العامة المعروفة ، سواء في ذلك ما ورد في الشعر وما ورد في النثر أيضاً .

### ٧ - الذوق السليم :

وأخيراً وليس آخراً ، فان الذوق السليم هو من أهم شروط الاعراب الجيد إن لم يكن أهمها على الاطلاق . وهذا الذي نسميه ذوقاً لا يمكن تحديده ولا تعريفه ، وإلا خرج عن كونه ذوقاً إلى كونه قاعدة كسائر القواعد ، لذا سنكتفي بتسميته ذوقاً فقط . كذلك لا نستطيع أن نحدد للمرب مواطن استمهاله للذوق ، فهو عدته في كل المواطن ، فيه

يعرف المعنى الصحيح لما يعرب ، وبه يعرب الاعراب الذي لا يجور على المعنى ، وبه يعرف ما حذف وما لم يحذف ، وبه يعرف كيف يقدر المحذوف وأين ، وبه يهتدي إلى كمية ما يجب تقديره ، فلا ينقص إلى الحد الذي تختل معه العبارة العربية ، ولا يزيد إلى الحد الذي لا تقتضيه الصناعة والمعنى ... الخ الخ .



## ٤ - اعراب الحمد

من الأشياء التي يكثر أن يخطئ الطلاب في إعرابها الجمل وأشباهاها ، وبعض المبنيات كأسماء الشرط والاستفهام ، وذلك إما لانعدام الحركة الاعرابية التي يتخذها الطلبة هادياً لهم في الاعراب ، وإما لخفاء الوظيفة النحوية في هذه الأشياء . ولذلك كله عقدنا هذا الفصل وما سيتلوه من الفصول للبحث في هذه الأشياء وبيان طرائق اعرابها لتكون الفائدة آتم .

### ١ - صر الحمد :

اختلف النحاة في حد الجملة ، فعمم بعضهم فقال : هي ما تألف من مسند ومسند اليه ، كالفاعل والفاعل ، نحو : قام زيد ، أو الفعل ونائب الفاعل ، نحو : ضرب اللص ، أو المبتدأ والخبر ، نحو : زيد قائم ، أو المبتدأ والفاعل السائد مسند الخبر ، نحو : أقامم الزيدان ، أو اسم الفعل وفاعله ، نحو : هيات السفر ، أو الظرف وفاعله ، نحو : أفي الدار أحد ؟ أو الفعل الناسخ وما دخل عليه ، نحو : كان زيد قائماً ، أو الحرف المشبه بالفعل وما دخل عليه ، نحو : إن زيدا قائم .

إذن فالجملة عند هؤلاء هي ما تألف من مسند ومسند اليه فقط ، سواء أتمت بها الفائدة كما في الأمثلة السابقة ، أم لم تتم كما في قولك : إن جاء زيد ...

وخصص آخرون فقالوا : الجملة هي العبارة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، فمعد هؤلاء لا تكون عبارة « إن جاء زيد .. »

جملة ، اعدم فائدتها . وإنما الجملة عندهم في مثل هذا التركيب الشرطي أن يقال : « إن جاء زيد فأكرمه » ، أي إن الجملة الشرطية لا تكون عندهم تامة إلا بمجموع الشرط وجوابه ، وكذا الأمر في كل كلام لا تتم الفائدة إلا بمجموعه لا ببعضه .

والواقع أن هذا الحد الثاني هو حد ما يدعى في النحو « بالكلام » ، وليس حد الجملة ، لكن القائلين به لا يرون فرقاً بين « الكلام » و « الجملة » ، فها عندهم اسمان لمسمى واحد ، أما القائلون بالحد الأول فيرون أن « الكلام » و « الجملة » شيان مختلفان بينها علاقة عموم وخصوص .

ونحن - معشر العربيين - نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بالحدين معاً ، لأن هناك مواطن يصلح لها الأول وحده ، ومواطن أخرى لا يصلح لها إلا الثاني . خذ مثلاً على ذلك عبارة القسم ، فلو قلت : « أقسم بالله لأضربن زيداً » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الأول ، فتكون العبارة مؤلفة من جملتين : جملة القسم التي تقوم بوظيفة الابتداء ، ثم جملة « لأضربن » التي هي جواب القسم . أما لو قلت : « زيداً أقسم بالله لأضربنه » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الثاني ، أي بجملة القسم وجوابه كلاً واحداً لا يتجزأ واقماً موقع الخبر عن « زيد » ، لأنني لو جعلت « أقسم » وحدها خبراً عن زيد لاختل الكلام ، لعدم الفائدة من هذا الخبر ، والخبر كما يقولون هو محط الفائدة ، ولو جعلت « لأضربنه » وحدها خبراً عن زيد لفدا القسم بلا جواب . إذن لا بد هنا من اعتبار القسم وجوابه جملة واحدة واقمة خبراً عن المتبدأ .

وفي بعض الأحيان نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بكلا الحدين في العبارة الواحدة ، مثال ذلك قولنا : « زيد إذا جاء فأكرمه » . فهنا لا

بد من النظر إلى التركيب الشرطي مرتين : مرةً على أنه جملتان أولاهما واقعة موقع المضاف إليه ، وثانيتهما واقعة موقع الجواب الذي لا محل له من الاعراب ، ومرةً ثانيةً على أنه جملة واحدة واقعة موقع الخبر عن زيد . وبمض المعربين يذهبون هذا المذهب في كل ما يكون مجموعه قائماً بوظيفة نحوية معينة ، فيقولون في مثل « زيد والله لأضربنه » : جملة القسم ابتداء القسم لا محل لها من الاعراب ، وجملة « أضربنه » جواب القسم لا محل لها من الاعراب ، والمجموع القسمي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « زيد إن جاء فأكرمه » : جملة « جاء » ابتداء الشرط لا محل لها ، وجملة « أكرمه » جواب الشرط محلها الجزم ، والمجموع الشرطي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « قلت : سأسافر غداً وأحمل معي متاعي » : جملة « أسافر » ابتداء القول لا محل لها ، وجملة « أحمل » معطوفة على ابتداء القول فلا محل لها ، والمجموع مقول القول محله النصب . وهو المذهب الذي جربنا عليه فيما أعربنا من شواهد هذا الكتاب .

## ٢ - أقسام الجملة :

تنقسم الجملة ، بحسب ما تُبتدأ به ، إلى ثلاثة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

١ - فالاسمية : هي التي صدرها اسم ، سواء في ذلك أن يكون اسم ذات رافعاً للخبر ، نحو : المطر غزير ، وأن يكون اسماً مشتقاً رافعاً لفاعل سدد مسد الخبير ، نحو : قادم أبواك ، وأن يكون اسم فعل رافعاً للفاعل ، نحو : هيات السفر . ولا عبرة بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : إن المطر غزير ، وما قادم أبواك ، وليت زيدا قادم ، وإنما المؤمنون أخوة ، اسمية على الرغم من هذه الحروف التي سبقتها .

٢ - والفعلية : هي التي صدرها فعل ، سواء أكان الفعل تاماً معلوماً ، نحو : جاء زيد ، أم كان تاماً مجهولاً ، نحو : ضُربَ اللص ، أم كان ناقصاً ، نحو : كان زيد قائماً . ولا عبرة ههنا أيضاً بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : قد جاء زيد ، ولم يأت زيد ، وإن جاء زيد ، وما جاء زيد ، فعلية على الرغم من هذه الحروف المتقدمة ، ولا عبرة أيضاً بما قد يسبق الفعل من الاسماء التي حقها أن تكون متأخرة عنه ، فالجملة من نحو : مبتسماً أقبل زيد ، فعلية ، لأن الحال التي في أولها مقدمة من تأخير ، إذ حقها أن تكون بعد الفعل لا قبله ، وكذلك الجملة من نحو : أيّ كتابٍ قرأتَ ؟ فعلية ، لأن الاسم ههنا مفعول به مقدم ، وحق المفعول أن يكون بعد الفعل لا قبله .

وإذا كان في الجملة حذف فلا يعلم ما هي حتى يرد المحذوف ، فالجمل من نحو : يا عبد الله ، وزيداً أكرمه ، وإذا القوم قالوا ، ووالله لاجتهدنّ ، جمل فعلية على الرغم مما يبدو من ظاهر لفظها ، لأنها جميعاً جمل محذوفة الفعل ، والتقدير فيها : أدعو عبد الله ، وأكرم زيداً أكرمه ، وإذا قال القوم قالوا ، وأقسم والله لاجتهدنّ .

٣ - والظرفية : هي المصدرية بظرف أو بجار وبحرور ، نحو : عندك زيد ؟ وما في الدار أحدٌ .

وهذا القسم من الجمل لم يقل به إلا من يعرب المرفوع الوارد بعد الظرف والجرور فاعلاً بهما ، وليس مبتدأ مؤخراً حذف خبره المقدم كما هو المشهور في الاعراب . وتأويل ذلك فيما يأتي :

إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار وجرور ، وليس قبلها نفي ولا استفهام ، وبمدها اسم مرفوع ، نحو : « عندك زيد ، وفي الدار رجل ، فلا خلاف في أن المرفوع مبتدأ مؤخر ، وأن خبره اسم مقدم

محذوف تقديره « مستقر » ، وأن الظرف والجار متعلقان بهذا الخبر المحذوف المقدم .

أما إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وقبلها نفي أو أو استفهام ، وبعدها اسم مرفوع ، نحو : « أعندك زيد ، وما في الدار أحد » ، فلا يمكن اعتبار الكلام مبتدأ مؤخرًا وخبرًا مقدمًا ، وذلك لأن النفي والاستفهام من خصائص الأفعال ، فوجودها في صدر الكلام يدل على أن هناك فعلاً تقديره « استقر » قد حذف ، ولكننا لا نقول عن المرفوع الذي بعد الظرف والجار والمجرور انه فاعل للفعل المحذوف ، بل نقول إنه فاعل للظرف نفسه ، أو للجار والمجرور أنفسهما ، لأن هذين الشئين قد نابا عن الفعل من بعد حذفه . وعلى هذا الاعتبار تكون الجملة الظرفية مشبهة للجملة المكونة من اسم فعل مع فاعل ، في كون كليهما مؤلفة من شيء ناب عن الفعل مع فاعل لهذا النائب . واليك ذلك موضحاً في اعراب الجملتين الآتيتين :

### « هيات السفر »

هيات : اسم بمعنى الفعل « بَعُدَ » ناب منابه فلا محل له من الاعراب .

السفر : فاعل الاسم « هيات » لنيابته عن الفعل .

### « ما في الدار أحد »

ما : نافية لا عمل لها

في الدار : جار ومجرور بمعنى الفعل « استقر » ، وقد ناب منابه فلا محل لها من الاعراب .

أحد : فاعل للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل « استقر » .

وهنا أمر لا بد من التنبيه عليه ، وهو قولنا عن الجار والمجرور  
 « لا محل لها من الاعراب » ، وهو قول لا أظن أن أحداً من النحاة  
 قاله قبلنا ، بل الذي قالوه : أن الجار والمجرور معمولان للفعل « استقر »  
 قبل حذفه (١) . وأرى أن قولنا أقرب إلى الصواب ، وذلك لأن الأصل  
 فيما ناب عن شيء أن يأخذ حكمه ، ألا ترى كيف أننا نرفع « اللص » في  
 قولنا : « ضَرِبَ اللصُّ » ، لنيابته عن الفاعل المرفوع ، مع أنه مفعول  
 به في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نرفع « الجلوس » في قولنا : « جَلَسَ  
 الجلوسُ » ، لنيابته عن الفاعل ، مع أنه مفعول مطلق في المعنى ؟ أو لا  
 ترى كيف أننا نرب « البيت » في قولنا : « جَلَسَ في البيتِ » بأنه  
 مجرور لفظاً مرفوع محلاً لنيابته عن الفاعل ؟ فإذا كنا نرفع ما ناب عن  
 الفاعل لفظاً أو محلاً لأن المنوب عنه مرفوع ، فكيف لا نقول عما ناب  
 عن الفعل الذي لا محل له من الاعراب إنه لا محل له من الاعراب ؟

أما قول النحاة إن الظرف والمجرور النائبين عن الفعل معمولان له  
 فقول يوقع في تناقضات كثيرة . فلو سلمنا به للزمنا تقدير الفعل المحذوف ،  
 لأن الأصل المعتمد في التقدير أنه إذا وجد معمول في الكلام ولا عامل  
 له ، فيجب تقدير العامل ، ومن المعلوم أن القائلين بالجملة الظرفية لا  
 يقدرون فعل « استقر » المحذوف منها . ولو قدرنا الفعل المحذوف جريباً  
 على الأصل الذي ذكرناه لوقفنا في تناقض آخر ، وهو أن الاسم المرفوع  
 الوارد بعد الظرف والمجرور يصبح فاعلاً لهذا الفعل المقدر ، مع أنهم  
 يقولون انه مرفوع بالظرف والمجرور لنيابتها عن الفعل ، لا بالفعل نفسه .

إذن فلا سبيل إلى حل هذه التناقضات في إعراب الجملة الظرفية إلا

(١) انظر أول الباب الثاني من كتاب المعنى لابن هشام ، فصل « اقسام

الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية » .

بالقول عن الظرف والجار والمجرور لأنها لا محمل لهما من الاعراب لنيابتها عن فعل لو كان ذكر لما كان له محل من الاعراب .

هذا ، وقد زاد بعضهم في أقسام الجملة قسماً رابعاً سموه الجملة الشرطية . وهو قسم لا حاجة اليه لأنه يرتد إلى الجملة الفعلية ، لما أسلفنا من أنه لا عبرة بما يتقدم على الفعل من أحرف أو أسماء هي في نية التأخير ، فمبارة « إن جاء زيد » جملة فعلية ، لأن السابق للفعل حرف لا عبرة به ، وكذا عبارة « متى جاء زيد ... » فانها جملة فعلية ، لأن الظرف السابق للفعل في نية التأخير عنه .

### ٣ - المجرى الصغرى والمجرى الكبرى :

وتنقسم الجملة من جهة ثانية إلى قسمين : صغرى ، وكبرى .

١ - فالصغرى هي الجملة الواقعة خبراً في أبواب المبتدأ والأحرف الخمسة والأفعال الناقصة ، وذلك كقولك : « زيد ينظم الشعر ، وإن زيدا ينظم الشعر ، وكان زيد ينظم الشعر » ، وكذلك الواقعة مفعولاً ثانياً في باب « ظن » ، وثالثة في باب « أعلم » ، لأن أصل هذين المفعولين هو الخبر كما نعم ، وذلك نحو قولك : « ظننت زيدا ينظم الشعر ، وأعلمت بكرأ زيدا ينظم الشعر » .

٢ - والكبرى هي الجملة التي خبرها جملة ، أو التي مفعولها ذو الاصل الخبري جملة . وأمثلتها هي الامثلة السابقة معتبراً في كل مثال تمام الكلام . ويتضح ذلك فيما يأتي :

[ زيد ( ينظم الشعر ) ]

[ إن زيدا ( ينظم الشعر ) ]

[ كان زيد ( ينظم الشعر ) ]  
 [ ظننت زيداً ( ينظم الشعر ) ]  
 [ أعلمت بكرأ زيداً ( ينظم الشعر ) ]

فما بين المعقوفات حمل كبرى ، أما ما بين الالهة فجمل صغرى .

هذا ، وإذا كانت الكبرى متحدة الجنس بين صدرها وعجزها سميت بذات الوجه الواحد ، وذلك كأن يكون صدرها وعجزها اسمين ، أو أن يكونا فملين ، نحو :

[ زيد ( أبوه مسافر ) ]  
 [ ظننت زيداً ( ينظم الشعر ) ]

أما إن اختلف صدرها عن عجزها في الاسمية أو الفعلية ، فانها تسمى عند ذلك بذات الوجهين ، نحو :

[ زيد ( ينظم الشعر ) ]  
 [ ظننت زيداً ( أبوه مسافر ) ]

#### ٤ - مفرمة قبل اعراب الجمل :

لم يختلف النحاة في شيء كاختلافهم في أمر اعراب الجمل . ويأتي ان هشام على رأس النحاة الذين اهتموا بهذا الخلاف وأولوا الجمل عناية خاصة ، فقد أفرد لها في كتابه « المفتي » باباً خاصاً بحث فيه حدودها وأقسامها وأحكامها وكل ما يتصل بها . وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي أوردها في هذا الباب ، وعلى الرغم من طول النقاش الذي أجراه حول كل شاهد مستعرضاً آراء النحاة فيه ، فان القارئ لا يستطيع أن يشعر بعد قراءته للباب إلا أنه قد خرج منه صفر اليدين ، ذلك لأنه سيجد



نفسه أمام تناقضات غريبة ، لا بين النجاة المختلفين فحسب ، بل بين النحوي الواحد وبين نفسه أيضاً . ويمكن أن نأخذ ابن هشام نفسه نموذجاً للنحوي المتناقض مع نفسه :

١ - فهو يرفض مرةً أن تقع الجملة موقع المسند اليه (١) ، ثم يقول بهذا الوقوع مرة أخرى : ففي مطلع كلامه على الجملة الواقعة مفعولاً تراه يقول : ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول ، نحو ( ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون ) ، ثم تراه يقول في أواخر الباب : وأما قوله تعالى ( وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض ) ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة .

ويقع في التناقض في هذه المسألة نفسها مرة أخرى ، وذلك عندما يقول في صدر كلامه على الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً :

« قيل : وتقع أيضاً (٢) في الجملة المقرونة بملق ، نحو « عَلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ » . وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحلوا عليه ( وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ) ، ( أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ) ، ( ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ لَيْسَ جُنُودُهُ ) . والصواب خلاف ذلك . وعلى قول هؤلاء فيزداد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً . فان قلت : وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو « ظهر لي أقام زيد » ، قلت : إنما أجزت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف ، لا الجملة (٣) ، اهـ

(١) المسند اليه هو المتبدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل .

(٢) أي تقع نيابة الجملة عن الفاعل .

(٣) كان ابن هشام قد أجاز قبل هذا الكلام ( انظر المثال السادس ←

فهذا كلام واضح وصريح ، يُفهم منه أن صاحبه يرفض أن تكون الجملة مسنداً إليها ، ويقول إن الصواب « خلاف ذلك » ، وعندما يتصور أن قارئه قد يطالبه بأن يزيد في الجمل الجملة المسند إليها لأنه أقر صحة أن يقال « ظهر لي أقام زيد » ، يبنه هذا القارئ على أنه إنما أجاز ذلك على أن المسند إليه هو مضاف محذوف ، وليس الجملة . ومع كل هذا الرفض تراه يقرر صحة الاسناد إلى الجملة ، وذلك في التنبيه الذي ختم به باب الجمل حيث يقول :

« هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرروا ، والحق انها تسع . والذي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها (١) ، اهـ

ومرة ثالثة يقع في التناقض وهو يبحث هذه المسألة ، وذلك عندما يقول إن عبارة « ظهر لي أقام زيد » هي على تقدير « ظهر لي جواب أقام زيد » ، فهو إنما يقدر مضافاً محذوفاً لكي يسند إليه فعل « ظهر » ذاهباً من وراء ذلك إلى عدم جواز الاسناد إلى الجملة ولو كان الفعل قلبياً وكانت الجملة مصدرية بملق ، ولكنه ينسى في الوقت نفسه أن هذا المضاف محذوف ، وأن على الجملة الاستفهامية التي كانت مضافاً إليها أن تنوب عن المضاف بعد حذفه جرياً على القاعدة العامة المعروفة ، وعلى هذا يصبح فعل « ظهر » مسنداً إلى الجملة ، وهو حين ما يهرب منه بتقديره للمضاف المحذوف .

— من أمثله للجملة المفسرة ) أن يقال « ظهر لي أقام زيد على أن يكون فاعل « ظهر » مضافاً محذوفاً ، وأن تكون جملة « أقام زيد » مضافاً إليها والتقدير : ظهر لي جواب أقام زيد ، أي جواب قول القائل ذلك .  
(١) تذكر أنه قال قبل قليل إن القول بوقوع الجملة مسنداً إليها خطأ « والصواب خلافه » .

٢ - وهناك مسألة أخرى يبدو فيها ابن هشام متناقضاً مع نفسه أشد التناقض ، وهي مسألة وقوع الجملة بدلاً : ففي حين يقرره ، وفي حين آخر يرده . استمع اليه في حديثه عن الجملة السادسة مما له محل من الاعراب حيث يقول :

« الجملة السادسة : التابعة لمفرد ، وهي ثلاثة أنواع : أحدها النموت بها ... والثاني المعطوفة بالحرف . . والثالث البدلة كقوله تعالى « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم » فد « إن » وما عملت فيه بدل من « ما » وصلتها « اه

ويقول أيضاً في الجملة السابعة التي لها محل من الاعراب :

« الجملة السابعة : الجملة التابعة لجملة لها محل . ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة » اه

كل هذا مع قوله في معرض رده على الشلوين (١) :

« وكان الجملة المفسرة عنده (٢) عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة » اه

٣ - وهناك مسألة ثالثة يضطرب فيها كلام ابن هشام اضطراباً عجبياً . ألا وهي مسألة المقول أهو جملة ، أم هو شيء قصد لفظه فهو مفرد ؟ فأما حين يكون المقول بعد قول مبني للمعلوم فانك ترى ابن هشام لا يتردد في تقرير جملة المقول (٣) . ولعله يفعل ذلك لأنه لا يجد من

(١) انظر المسألة الواردة في نهاية الجملة المفسرة من الباب الثاني من كتاب المغني .

(٢) أي عند الشلوين .

(٣) وقد اعترضه الهمامي ذاهباً الى أن الكلام المقول شيء قصد ←

القوانين النحوية ما يمنع وقوع الجملة مفعولاً بها . وأما حين يكون المقول بعد قول مبني للمجهول فانك ترى كلامه يضطرب : ففي مثاله السابع للجملة المفسرة يدل كلامه على اعتقاده بجملية المقول . يقول :

« السابع : ( وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض ) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرّون نائب الفاعل في « قيل » ضمير المصدر (١) ، وجملة النهي (٢) مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف (٣) نائب عن الفاعل ، فالجملة في محل نصب . ويُردُّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبعدمه (٤) في ( وإذا قيل : إن وعد الله حق ) . والصواب أن النائب الجملة ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة ؟ والمفعول به متعين للنباية (٥) . »

وفي مواطن كثيرة بصرح بأن المقول بعد قول مبني للمجهول إنما هو كلام يراد به لفظه ، وهذا يعني أنه مفرد لا جملة ، بل إنه بصرح بعدم جمليته ، وذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب حيث يقول :

→ لفظه ، فهو مفرد ، أو قل هو في حكم المفرد . وعليه فالكلام الذي يمد القول يجب ألا يمد في الجمل التي لها محل من الاعراب ، لأنه خارج عن الجملة معدود في المفردات . ( انظر حاشية الأمير على المعنى ، الباب الثاني ، الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً ) .

- (١) يعني أن نائب الفاعل لفظ « قيل » ضمير مستتر فيه تهيئه « هو » يعود على المصدر المفهوم من فعل « قيل » ، التقدير : قيل هو ، أي قيل القول .
- (٢) أي جملة لا تفسدوا .
- (٣) يعني الجار والمجرور « لهم » .
- (٤) أي ويرد هذا القول بعدم وجود الظرف في الآية المذكورة .
- (٥) يعني أنه إذا حذف الفاعل وكان في الجملة مفعول به كان هذا المفعول أولى الأشياء بالنباية عن الفاعل . وقد مر ذلك في مبحث النائب عن الفاعل ، فراجع .

« وأما قوله تعالى ( وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض ) ..  
فليس من باب الاسناد إلى الجملة . »

هذه بعض المسائل التي وقع فيها ابن هشام في التناقض وهو يبحث  
أمر الجمل ، ولو ذهبنا تقصاها جميعاً لطلال بنا الكلام ولخرجنا بنتيجة  
واحدة هي أن الباب الثماني من كتابه « المغني » إنما هو مجموعة تناقضات لا  
سبيل إلى حلها . خذ على ذلك مثلاً كلامه في جملة الشرط : فهو يذهب  
إلى أن « إن جاء » من قولنا « زيد إن جاء فأنا أكرمه » لا محل لها  
لأنها جزء من الشرط ، والجزء لا محل له ، وإنما المحل للكل . ويترتب  
على كلامه هذا أن تكون جملة الجواب « فأنا أكرمه » لا محل لها أيضاً  
لأنها جزء أيضاً ، وليست كلاً ، ولكننا نعم أن هذه الجملة مقترنة بالفاء  
وانها واقعة في جواب الشرط الجازم ، وابن هشام يقرر في هذه الحالة أن  
تكون في محل جزم . فكيف يتأتى أن تكون الجملة الواحدة في محل  
جزم وأن تكون لا محل لها من الاعراب في آن واحد ؟ !!

وإذا تركنا أمر التناقضات جانباً ، فإنا واجدون في باب الجمل  
عند ابن هشام نقاطاً كثيرة غامضة تحتاج إلى إيضاح ، لكن المؤلف تناقض  
عنها عامداً لأنه ليس في جمته ما يقوله بشأنها . واليك على ذلك مثلاً :

قال في نهاية بحثه في الجملة المفردة :

« مسألة : قولنا إن الجملة المفردة لا محل لها خالف فيه الشلوبين ،  
فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو ( زيدا ضربته ) لا محل  
لها (١) ، وفي نحو ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) ، ونحو ( زيد »

(١) لأنها تفسر لجملة ابتدائية محذوفة لا محل لها . والتقدير : ضربت  
زيداً ضربته .

الخبزَ بِأَكْلِهِ ) بنصب الخبز ، في محل رفع (١) ... وكأن الجملة المفردة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، وقد بينتُ أن جملة الاشتغال (٢) ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان ، وأختلِف في البديل منه ، اهـ

هذا الكلام يثير مسألتين يتهرب ابن هشام من الاجابة عنها :

أولاهما : أن ابن هشام يرفض تفسيرية جملة الاشتغال ومعطوفيتها بيانياً وبدليتها . فأما تفسيريتها فيرفضها لأن حد الجملة المفسرة عنده هو أنها ( النضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه ) . وجملة الاشتغال ليست فضلة ، بل هي عمدة لا غنى عنها ، لأنها تفسر فعلاً قبلها محذوفاً ، وأما معطوفيتها بيانياً فيرفضها لأنها تفسير لمحذوف ، ولا يجوز في عطف البيان أن يحذف المعطوف عليه ، ولأن الجمهور لم يثبت وقوع البيان جملة ، وأما بدليتها فيرفضها لأن الجمهور أيضاً لم يثبت وقوع البديل جملة . فإذا لم تكن جملة الاشتغال مفسرة ولا بياناً ولا بدلاً فماذا تكون بين الجمل ؟

سؤال تهرب ابن هشام من الاجابة عنه .

الثانية : أن ابن هشام إذا كان يرد على الشلوين زعمه تبعية جملة الاشتغال في محلها الاعرابي لمحل ما تفسره بحجة أنها لا يمكن أن تكون عطفأ بيانياً ولا بدلاً ، فلا بد أن تكون في أحد قسمي الجمل ، إما في الجمل نوات المحل ، وإما في الجمل التي لا محل لها ، فأين هي من

(١) لأنها تفسير لجملة خبرية محذوفة محلها الرفع . والتقدير : زيد يأكل الخبز بأكله .  
(٢) يعني الجملة المفسرة لفعل محذوف . ( راجع اسلوب الاشتغال ) .

هذين القسمين ؟ وإذا كان يمدها في الجمل التي لا محل لها ، وهذا هو الظاهر من كلامه ، فلماذا لم يمدها مفسرة ، بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة ؟ ونحن نعلم أن الجمل التي لا محل لها مست ، هي الابتدائية ، والمترضة ، وصلة الموصول ، وجواب القسم ، وجواب الشرط غير الجازم ، والمفسرة . فاذا لم تكن جملة الاشتغال التي يفيد كلام ابن هشام أنها لا محل لها ابتدائية لأنها ليست في صدر الكلام ولا منقطعة عما قبلها ، ولا معترضة لأنها عمدة لا فضلة صالحة للسقوط ، ولا صلة ادم وجود موصول قبلها ، ولا جواب قسم لعدم وجود قسم قبلها ، ولا جواباً لشرط لعدم وجود شرط قبلها ، فلم يبق إلا أن نقول إنها المفسرة ، وإلا كان علينا أن نزيد في الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة الاشتغال . فهل يقول ابن هشام بهذا أم لا ؟

سؤال آخر تهرب ابن هشام من الاجابة عنه .



كل هذا الخلاف بين النحاة ، وكل هذا التناقض الذي يقع فيه النحوي الواحد بينه وبين نفسه ، وكل هذه النقاط الغامضة والمسائل التي لا جواب لها ، كل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد ، هو فقدان المنهج ، وتضارب المبادئ ، واختلاط المنطلقات التي انطلق منها النحاة في إعراب الجمل . وحتى نفهم السر في كل ذلك لا بد من معرفة هذه المبادئ وتلك المنطلقات ، وما رفضوه منها وما اعتمدوه ، ومقدار إخلاصهم لما اعتمدوه منها ومدى بدم عنده . فاذا عرفنا كل هذا فهمنا جانباً كبيراً من خلافهم وتناقضاتهم .

والواقع أنهم لم يصرحوا بهذه المبادئ إلا فيما ندر (١) ، وإذن ،

(١) وسنذكر ذلك في مواعته إن شاء الله .

فليس أمامنا - من أجل معرفة مبادئهم - إلا أن نطرح المبادئ الممكنة في الاعراب ، ثم ننظر في أعرابهم ، فإن وجدنا شيئاً منها منطبقاً على هذا المبدأ أو ذلك قلنا إنه من مبادئهم المعتمدة ، وأمكنا بالتالي أن نعرف مدى تمسكهم به أو تخليهم عنه ، وإن وجدنا غير ذلك قلنا إنه مبدأ مرفوض برمته .

### ١ - المبدأ الأول :

« تعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني النحوية (١) : فكل جملة أدت معنى نحويّاً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد ، وأما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الاعراب » .

هذا المبدأ يقتضينا أن نعرب جملة « فانه مفيد » من قولنا « اطلب العلم فانه مفيد » على أنها في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه المفعول لأجله ، وهذا المعنى هو بيان السبب للفعل السابق ، كما يقتضينا أن نعرب جملة « صنع من حديد » من قولنا « ابست خاتماً صنع من حديد » على أنها في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه التمييز ، وهذا المعنى هو بيان الذات لاسم مبهـم الذات ، والاسم المبهـم الذات في مثالنا هو الخاتم .

إن أعراب النحاة تشير بوضوح إلى أن هذا المبدأ المنوي في الاعراب مرفوض البتة ، فهم يعربون الجملة من نحو مثالنا الأول على أنها مستأنفة لا محل لها من الاعراب ، كما يعربون الجملة من نحو مثالنا الثاني على أنها نعت يتبع في محله الاعرابي منوعته . بل انهم صرحوا بهذا الرفض

(١) قصد بالمعاني النحوية ما تؤديه الفردات من بيان السبب والزمان والمكان والتوكيد وبيان الذات ... الخ



حين قالوا : إن الارتباط معنى لا يستلزم عملية الاعراب (١) .

والظاهر أن النحاة قد تركوا هذا المبدأ الاعرابي إلى علماء المعاني ، ولذلك ترى المصطلحات الواحدة تأخذ مفاهيم مختلفة لدى الفريقين ، فالاستئناف النحوي هو غير الاستئناف البياني ، والاعتراض عند النحاة يختلف كل الاختلاف عن الاعتراض عند البيانيين . ونعلم من ابن هشام أن بعضهم ، كالرغشري ، كان يخلط بين المفاهيم البيانية والمفاهيم النحوية في إعرابه ، فيأتي بما يظنه النحوي الجاهل بعلم المعاني ، كأبي حيان مثلاً ، خطأ (٢) .

وللانصاف نقول : إن ترك النحاة لهذا المبدأ في الاعراب وتخليهم عنه للبيانيين كان في غاية الصواب ، إذ ليست مهمة النحوي دراسة معاني الكلام ، بل مهمته تنحصر في بيان العلاقات البنوية بين أجزاء الكلام ، ولا تدخل الجملة في اعتباره إلا إذا كانت على علاقة بنوية مع أجزاء أخرى من الكلام . ولتوضيح ما نعنيه بالعلاقات البنوية نورد المثال الآتي :

« فَعَمَلُ فاعِلٍ فِعْلاً فِيمِلاً فِي المَفْعَلِ المَفَاعِلِ » .

فهذه الكلمات ليس لها عند البياني إعراب ، لأنها لا تحمل أي معنى على الإطلاق ، إنها مجرد رموز ، وهو لا يهتم إلا بالمعاني ، أما النحوي فيجد فيها كلاماً تاماً من حيث البنية اللغوية ، وهو يستطيع أن يقول في إعرابه : الكلمة الأولى فعل ماض ، والثانية فاعل مرفوع ، والثالثة مفعول منصوب ، والرابعة صفة للمفعول تبعته في النصب ، والخامسة حرف جر ، والسادسة مجرورة بحرف الجر ، والسابعة صفة للمجرور مجرورة مثله .

(١) انظر حاشية الأمير على المعاني عند الكلام على الجملة الستائة .

(٢) انظر التنبيه الذي ختم به ابن هشام مبحث الجملة المعترضة .

النحوي إذن لا تهمة معاني المفردات ولا الجمل ، بل كل الذي يهيمه هو ما بين هذه المفردات أو هذه الجمل من علاقات تتصل بالبنية اللغوية ، إنه مثل علم الرياضة أمام معادلة من نحو :

$$س^٢ + س - ٣ = ٠ .$$

فهذا لا يهيمه إلا علاقة الزائد بين  $س^٢$  و  $س$  ، أما ما وراء هذين الرمزين من أشياء حسية فأمر لا يأبه له على الإطلاق .

نعم ، إن النحوي لا يفتأ ينظر في معاني ما يعرب ، بل انتسنا قلنا في فصل سابق إن معرفة المعنى شرط من شروط الاعراب ، لكن النحوي لا ينظر في المعنى على أنه غاية في حد ذاته ، بل على أنه وسيلة للكشف عن العلاقة البنوية للعنصر المعرب ، أو عما سميناه هناك بالوظيفة النحوية .

## ٢ - المبدأ الثاني :

« تعرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من عوامل : فما يسلط عليه رافع فهو في محل رفع ، وما يسلط عليه ناصب فهو في محل نصب ، وما يسلط عليه جار فهو في محل جر ، وما يسلط عليه جازم فهو في محل جزم ، وما لم يسلط عليه شيء فلا محل له من الاعراب » .

والذي يبدو للوهلة الأولى أن هذا هو المبدأ الأثير عند النحاة ، لأنه مشتق من مبدأ العامل والمعمول ، هذا الذي بنوا عليه كل نجوم ، ولكن الواقع يشير إلى أنهم تمسكوا به كل التمسك في مواضع ، وتخلوا عنه في مواضع أخرى ، وهم في حالي تمسكهم وتخليهم لا يعدمون الحيل التي تبرئهم من تهمة التنكر لمبدئهم الأول في العامل والمعمول . واليكم أمثلة لذلك :

في جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو باذا الفجائية ، نحو  
 « إن جاء زيد فأكرمه » تجدهم يصرون على أن الجملة في محل جزم (١) .  
 لماذا ؟ لأن الشرط الجازم لا بد له من مجزوءين ، ولما كانت جملة الجواب  
 في حال اقترانها بالفاء مصدرية بما لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً ، كان  
 الجزم واقعاً على محل الجملة برمتها (٢) .

أما في الجملة الواقعة بعد « حتى » كما في قول جرير :

فما زالت القتلى تمجّ دماءها

بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فانهم جميعاً - ما عدا الزجاج وابن درستويه - يرفضون تطبيق هذا  
 المبدأ ، فلا يقولون إن الجملة في محل جر مجتى ، بل يقولون إنها ابتدائية  
 لا محل لها من الاعراب ، ولا تحسب نفسك محرجاً إياهم إذا قلت لهم :  
 فأين مجرور حتى ؟ لأنهم سرعان ما يردون قائلين : إن « حتى » هنا  
 ابتدائية وليست جارة . فإذا طالبتهم بالدليل لم تجد عندهم إلا أوهاماً لا

(١) وخالفهم الدماميني فقال إنها لا محل لها من الاعراب ، منطلقاً من مبدأ  
 آخر سنذكره بعد قليل .

(٢) كذا يقول ابن هشام ، وهو يعني بالتصدر الذي لا يقبل الجزم لفظاً  
 ولا محلاً - يعني الفاء . وهذا منه عجيب ، لأنه يقول في مكان آخر إنه لا عبرة  
 بما يتقدم الجملة من أحرف . وعلى هذا يمكن إيقاع الجزم على محل فعل الأمر  
 المتصدر في جملة الجواب ، وتتحصر المشككة عندئذ فيما لو كانت الجملة اسمية نحو  
 « إن جاء زيد فأنا مكرمه » حيث لا يتوفر فعل يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً .  
 وإلا لزمه أن يقول في جملة الشرط المجزوم بلم من نحو : « إن لم يجيء زيد فلن  
 أكرمه » أنها في محل جزم لأنها مصدرية مجرور بلم ، وهو عنصر لا يقبل  
 الجزم لفظاً ولا محلاً . ولا نعلم أحداً قال بهذا ، لا هو ولا غيره ، بل الجبيع  
 يفررون أن الفعل مجزوم اللفظ بلم ، وهو وحده مجزوم المحل ب إن .

تقع أحداً غيرهم : استمع معي إلى ابن هشام يقول في آخر بحثه في « حتى » راداً على الزجاج وابن درستويه : « ولا محل للجملة الواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، خلافاً للزجاج وابن درستويه ، زعماً أنها في محل جر بحتى ، ويردّه أن حروف الجر لا تملق عن العمل (١) ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها « ان » كسروها فقالوا « مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه » والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على « ان » فتحت همزتها (٢) نحو « ذلك بأن الله هو الحق » . اهـ

وهو دليل كل مرتكزه أن حروف الجر لم تُرَ إلا جارة للمفردات الصريحة ، أو داخلة على الجملة المصدرية بحرف مصدرى ، فإذا علمنا - وهذا ما سنراه بعد قليل - أن العربية ، في كثير من مظاهر سلوكها ، لا تأبه بهذا الحرف ، إنهار هذا الدليل دفعة واحدة .

وقد يجد القارئ في النصوص العربية ما يفرسه بمجادلة النحاة ومحاجتهم في أمر « حتى » هذه ، ولكنني أنصح له بالألا يفعل ذلك ، لأنه سيخرج من جداله خاسراً على كل حال ، فليس أحد أبرع من هؤلاء النحاة في التخلص من كل ما يمكن أن يجرهم . وليكن له من حال ابن طاهر معهم عبرة : فهذا النحوي يقول (٣) : « ان » أن ، الناصبة الداخلة على المضارع في نحو « أريد أن أسافر » هي غير « أن » الداخلة على الماضي في نحو « سافرت بعد أن غربت الشمس » . لأنه إذا

(١) التعليق عن العمل : أن يمنع العامل عن العمل في اللفظ مع الاحتفاظ له بحق العمل في محل الممول .

(٢) أي فتصير حرفاً مصدرياً ، ويصبح المصدر المؤول منها ومن صلتها مجروراً بالجار .

(٣) انظر في المعنى حرف « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون .

كانت هذه هي تلك فلهذا لا تقولون عن الماضي بعدها إنه في محل نصب بها كما تقولون عن الماضي بعد أداة شرط جازمة إنه في محل جزم بها ؟ « . وهذا قياس وجيه لا غبار عليه ، ولكن النجاة لا يعجزم أن يردوه قائلين :

« إننا قلنا عن الماضي الواقع بعد أداة شرط جازمة انه في محل جزم لأن أداة الشرط تؤثر في معنى الماضي فتجعله مستقبلاً ، فهي لتأثيرها في معناه تعتبر مؤثرة في محله ، وأما « أن » الداخلة على الماضي فلأنها لا تؤثر في معناه ، تقول إنها لا تؤثر في محله » .

ياله من كلام عجيب !!!

### ٣ - المبدأ الثالث :

« تعرب الجمل بحسب المواقع التي تحتلها : فكل جملة احتلت موقعاً لمفرد ، كان لها اعراب ذلك المفرد ، وكل جملة احتلت موقعاً لا يحتله إلا الجمل ، فليس لها محل من الاعراب » .

ويظهر أن هذا هو المبدأ المعتمد لديهم في إعراب الجمل ، فكثيراً ما نجد في كلامهم ما يلهج اليه تلميحاً ، أو بصرح به تصريحاً : يقول ابن هشام في مفتتح كلامه على الجمل التي لا محل لها من الاعراب : « وهي مسبوع ، وبدأنا بها لأنها لم تحمل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل » اه . ويقول الدماميني مصرحاً في معرض رده على من جعل جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء ذات محل من الاعراب - يقول : « التحقيق أن جملة الشرط (١) لا محل لها مطلقاً ، وذلك أن كل جملة

(١) يقصد جملة جواب الشرط .

لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل (١) ، اه .

فإذا كان الأمر كذلك ، فإننا نرى من الضروري أن نوضح ما نعنيه بكلمة المواقع ، حتى يكون هذا المبدأ الاعرابي القائم على المواقع ، والذي يعترف النحاة أنه مبدؤم الأساسي - حتى يكون واضحاً كل الوضوح في ذهن القارئ ، وحتى نستطيع ، بالتالي ، أن نقاش النحاة على أساس منه .

قلنا في مكان آخر من هذه الخاتمة إن الاعراب بيان وظائف نحوية ، وقلنا في مكان ثالث إن الاعراب بيان علاقات بنيوية ، والبارتان بمعنى واحد ، ولتقل الآن عبارة ثالثة بالمعنى نفسه ، وهي : إن الاعراب بيان مواقع .

ولكن ما المواقع ؟

لننظر إلى العبارة الآتية :

اشتربت خمسين [ ؟ ]

هذه عبارة ناقصة ، لأن فيها موقفاً شاغراً لم يحتله شيء ، وقد حصرنا هذا الموقع بمقوفين ووضعنا فيه علامة استفهام إشارة إلى خلوه . وبالبداهة نستطيع أن نعرف أن هذا الموقع هو موقع التمييز ، لأنه يأتي بعد مبهم هو العدد خمسون الذي يحتاج إلى ما يفسر ذاته ويميزها .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد ، أم هو للجملة ، أم هو

لكليهما ؟

(١) انظر حاشية الأمير على المعنى ، الجملة الخامسة مما لا محل له من الاعراب ، وكذا الجملة الخامسة مما له محل ، حيث تجدد للدمايني كلاماً في معنى كلامه هنا مع شيء من الزيادة .

والجواب : إنه للمفرد وحده ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل مفرد  
تشاء ، ولكنك لا تستطيع أن تملأه بجملة مها يكن شكلها .  
ولنجرب ذلك بالمثالين الآتين :

- ١ - اشترت خمسين [ كتاباً ]
- ٢ - اشترت خمسين [ جاء الولد ]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سايمة تماماً ، وأن الثانية لا  
علاقة لها بالعربية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة التمييز وظيفة خاصة بالمفرد ، ولا تستطيع  
الجملة أن تقوم بها ، وبعبارة أخرى : إن موقع التمييز موقـع محتكر  
لحساب المفرد ، أما الجملة فلا تستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين الجمل  
ذوات المحل جملة تسمى الجملة التمييزية .

والمواقع الموقوفة على المفرد كثيرة ، منها موقع المفعول المطلق ،  
وموقع الظرف ، وموقع المفعول لأجله ، وموقع المفعول معه ... الخ .  
ولنتظر الآن إلى هذه العبارة :

أقسمُ بالله [ ؟ ]

واضح أن هذه العبارة ناقصة لوجود موقع شاغر فيها ، وواضح  
أيضاً أن الموقع الشاغر هو موقع ما نسميه جواب القسم .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ،  
أم لكليهما معاً ؟

والجواب : انه للجملة وحدها ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل جملة  
تشاء ، ولكنك لا تستطيع مها حاولت أن تملأه بمفرد أياً يكن شكل هذا  
المفرد .

ولنجرب ذلك بالثالين الآتين :

١ - 'أقسمُ بالله [ لأسافرن ]

٢ - 'أقسمُ بالله [ الولد ]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالمرية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة الاجابة عن القسم وظيفة خاصة بالجملة ، ولا يتهاى المفرد أن يقوم بها . وبعبارة أخرى : إن موقع جواب القسم محتكر لحساب الجملة ، أما المفرد فلا يستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين المفردات مفرداً تقول عنه انه جواب قسم مرفوع أو مجرور أو منصوب . وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقعها الخاص بها قلنا عنها : إنها لا محل لها من الاعراب .

ومواقع الجمل كثيرة أيضاً ، منها موقع الاجابة عن القسم ، وموقع الاجابة عن الشرط ، وموقع افتتاح الكلام ، وموقع الاعتراض ... الخ . ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

زيدٌ [ ؟ ]

واضح أن هذه العبارة ناقصة ، لأن فيها موقماً شاغراً لم يحتله شيء ، وواضح أن هذا الموقع هو موقع الخبر ، لأنه يأتي بعد مبتدأ ينتظر السامع أن يسمع خبراً عنه .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : إنه للمفرد بالأصالة ، ويمكن للجملة أن تحتله أيضاً .



ولنجرب ذلك بالثالين الآتين :

زيدٌ [ مسافر ]

زيدٌ [ سافر أبوه ]

ها أنت ذا تلاحظ أن كلتا العبارتين سليمة لا غبار عليها .

إذن نقول : إن وظيفة الاخبار وظيفة مشتركة بين المفرد والجملة ، فان قام بها المفرد فمن طريق الأصاله ، وان قامت بها الجملة فمن طريق النيابة ، لأن هذه الوظيفة هي وظيفة المفرد في الأصل ، وليست وظيفة الجملة . وبعبارة أخرى : إن موقع الاخبار موقع خاص بالمفرد أصلاً ، ولكن يسمح للجملة أن تحتله في بعض الأحيان .

وإذن ، فان الجملة إذا وقعت في موقع مفرد ما قلنا عنها إنها ذات محل من الاعراب ، وحكنا عليها اعراباً بما كنا نحكم به على المفرد من رفع أو نصب أو جر أو جزم فيما لو كان هذا المفرد هو الذي يحتل الموقع .

والمواقع الخاصة بالمفردات ، والتي يسمح للجملة أن تحتلها كثيرة أيضاً ، منها موقع الخبر ، وموقع المفعول به ، وموقع المضاف اليه ، وموقع الحال ، وموقع النعت ... الخ .



وهنا تنبيه لا بد منه : وهو أن المواقع المسموح بها للجملة لتحتلها عن طريق النيابة عن المفردات ليست كلها على درجة واحدة من الترحيب بالجملة ، فموقع الخبر مثلاً ، يبدو أكثر المواقع ترحيباً ، فهو مشرع الأبواب للجملة تحتله متى شاءت ، وأياً يكن شكل البتداء ، ولا يلزمها من أجل احتلاله إلا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالبتداء ، فنستطيع أن نقول : « زيدٌ [ يجب القراءة ] - العلمُ [ يفيد صاحبه ] - هذا

القلم [ لا ينكسر ] - مَنْ [ جاء ] (١) ؟ ... الخ ، فهذه العبارات مؤلفة من مبتدآت مختلفة الأنواع ، ومع ذلك فقد قبلت جميعاً أن تكون أخبارها جملاً ، أما موقع الحال فهو مقفل في وجه الجملة ، ولا يفتح لها إلا بشروط معروفة ، منها أن يكون صاحب الحال معرفة ، وأن تشمل على رابط يربطها به ، ، وألا تكون مصدرية بحرف استقبال ... الخ ، فأنت تستطيع أن تقول : « جاء زيد [ يتسم ] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « جاء زيد [ سيئسم ] » ، ولو فعلت لما كانت الجملة واقعة في موقع الحال ، بل لكانت في موقع الاستثناء ، وبالتالي تكون من الجمل التي لا محل لها من الاعراب . واما موقع المفعول به فيبدو أشد زماماً ، فهو لا يفتح للجملة إلا في ثلاثة مواضع : أن يكون الفعل فعل قول ، أو يكون واحداً من أفعال « ظن وأعلم » واخواتهما ، أو أن يكون واحداً من الأفعال المعلقة ، فأنت تستطيع أن تقول : « قال زيد : [ أنا مسافر ] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « سمعت [ جاء زيد ] » . وأما موقع المضاف اليه فيبدو أنه أكثر المواقع تشدداً مع الجملة ، فهو لا يفتح إلا إذا كان المضاف واحداً من أسماء الزمان ، أو واحداً من بضع كلمات قليلة أخرى ، فأنت تستطيع أن تقول : « وقفت حين [ جاء زيد ] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « قرأت كتاب [ جاء زيد ] » . وعلى كل فهذه أمور نكتفي الآن بالتنبيه عليها ، وسنبجئها بالتفصيل عند الكلام على كل جملة .



وهكذا نأتي إلى نهاية شرح المبدأ الذي اعتمده النحاة في إعراب

(١) من الآن فصاعداً سنحصر الجمل التي هي مدار الحديث بين المفعولات لتمييزها عما سواها . فيرجى الانتباه الى ذلك .

الجملة ، والذي صفناه لهم قبلاً على الشكل الآتي : « تعرب الجملة بحسب مواقعها : فما وقع منها في موقع المفرد كان له اعراب ذلك المفرد ، وما وقع منها في المواقع الموقوفة على الجملة فليس له محل من الاعراب » .

ولنتظر الآن : هل تمسك النحاة بهذا البـدأ على حرفيته ؟ أم أدخلوا عليه بعض التعديلات ؟ وإذا كانوا قد عدلوا فيه فهل تمسكوا به في شكله المعدل ؟ أم تنكروا له في بعض الأحيان ؟ وأين وقع هذا أو ذلك ؟

وسنجيب عن كل هذه الأمثلة فيما يأتي ، وذلك بأن نعرض المثال ، ثم نبين ما كان يجب على النحاة أن يفعله إذا تمسكوا بحرفية مبدئهم ، وما فعلوه هم في الواقع . وعن طريق الموازنة بين الأمرين سيتبين القارئ مدى قرب النحاة من مبدئهم ، أو مدى بعدهم عنه .

### ١ - المثال الأول : جاء [ الذي نجح ]

واضح من هذه العبارة أن كلمة الكلمات المحصورة بين المعقوفين واقعة في موقع الفاعل . فانطلاقاً من البـدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « الذي نجح » جملة في محل رفع فاعل .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الذي نعلمه أنه لم يقل بهذا إلا شيخ واحد مجبول الاسم ذكره ابن هشام في أول كلامه على الجملة السادسة مما لا محل له فقال : « وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقي أصحابه أن يقولوا : إن الوصول وصلته في موضع كذا ، محتجاً بأنها كلمة واحدة » اه .

أما سائر النحاة فيرفضون هذا كل الرفض . وزى ابن هشام ،

كعادته ، يضي فيمطرنا بوابل من الشواهد التي تدحض في رأيه زعم هذا الشيخ المجهول ، فاسمعه يقول : « والحق ما قدمت لك (١) ، بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو « ليقم أئهم في الدار ، ولأزمن أئهم عندك ، وأمرر بأئهم هو أفضل ، وفي التنزيل : « ربنا أرنا الذين أضلنا » وقرىء « أئهم أشد » (٢) ، بالنصب ، وروي :

..... فسليم على أئهم أفضل (٣)

بالخفض ، وقال الطائي :

..... فحسي من ذي عندهم ما كفانيا (٤)

وقال العقبلي :

نحن اللذون صبَّحوا الصبا ..... (٥)

وقال الهذلي :

هم اللاؤون فكوا الغلّ عني . اه

وتنظر في هذه الشواهد كلها فلا تراها تشهد إلا بشيء واحد ، وهو ظهور الحركة الاعرابية على الاسم الموصول ، ولو كان الشيخ المجهول يقول بأن الأثر الاعرابي هو جملة العلة وحدها دون الاسم الموصول لكان

(١) أي ما سبق أن ذكر من أن الجملة بعد الاسم الموصول صلة لا محل لها من الاعراب .  
(٢) تمة العبارة في الآية « ثم لنزعن من كل شيعة أئهم أشد على الرحمن عتيا » .

(٣) صدره : « إذا ما نقيت بني مالك » .

(٤) صدره : « فلما كرام موسرون لقيتهم » .

(٥) تمامه : « يوم النخيل غارة ملحاحا » .

في هذه الشواهد ما يدحض زعمه ، ولكنه لا يقول إلا أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة ، فهي يحتلان ممّا موقماً إعرابياً واحداً . وهذا كلام صحيح بدليل أننا لا نستطيع أن ننزل الموصول عن صلته وأن نتركه وحده في المحل الاعرابي ، فلو قلنا « جاء [ الذي ... ] » ، لما كان لكلامنا معنىً بشهادة جميع النحاة . أما الحركة الاعرابية ، وأما ظهورها هنا أو هناك ، فأمر لا يغير من واقع البنية اللغوية شيئاً . ولقد قلنا مراراً إن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، فما أكثر الأشياء التي تتلاعب بهذه الحركة فتجعلها على غير ما هو متوقع منها ، فهناك الجر بالمجاورة (١) ، وهناك الجر بحرف الجر الزائد ، وهناك ما يسمى بتقارض الأحكام (٢) ، وهناك تعدد اللفجات العربية الذي يجعلك ترى الرفع في

(١) الجر بالمجاورة هو أن تجر اسماً لا يستحق الجر لمجاورته اسماً آخر مجروراً . ومنه ما ورد عن العرب من قولهم « هذا حجر ضب خرب » يجر « خرب » رغم أنه خبر ، لمجاورته المضاف إليه المجرور « ضب » . ومنه قول الشاعر :

كأن أباناً في عرايين وبله كبير أناس في ببادٍ مزمل

حيث جر « مزمل » لمجاورتها « ببادٍ » رغم أنها صفة لـ « كبير » وكان حقها الرفع . ( انظر الباب الثامن من كتاب المعنى ) .

(٢) تقارض الأحكام : أن يتبادل شيخان أحكامهما الاعرابية ، أو أعمالهما الاعرابية . وله صور كثيرة ، منها أن يتبادل « لم » و « لن » أعمالهما ، فيصبح « لم » ناصبة ، وتصير « لن » جازمة ، فن الأول قراءة بعضهم « ألم نشرح لك صدرك » بنصب « نشرح » ، ومن الثاني قول الشاعر :

لن يجب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

يجزم « يجب » مع تحريكه بالكسر دفْعاً لانقضاء الساكنين . ومن صورهِ أيضاً أن يتبادل الفاعل والفعول حركاتها ، فيصبح الفاعل منصوباً ، ويصير الفعول مرفوعاً ، ومنه قولهم « خرق الثوب السمار » برفع الثوب مع أنه المفعول ، ونصب السمار مع أنه الفاعل . ( انظر الباب الثامن من كتاب المعنى ) .

لهجة ما منصوباً في لهجة أخرى (١) ، وهناك غير هذا وذاك مما يجعل العلاقة بين الوظيفة النحوية والحركة الاعرابية على درجة من الضعف لا تختمل ، وبحيث نستطيع أن نقرر ، ونحن على شيء من الاطمئنان ، أن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، وأنها لا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة (٢) .

ومها يكن قول الشيخ المجهول غربياً فليس بأغرب من قول النحاة في إعرابهم لنحو « جاء الضاربُ زبداً » . هم يقولون : إن « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل لفعل « جاء » ، و « ضاربُ » صلة « ال » لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة التي على آخره فهي الضمة التي كان يجب أن تظهر على الموصول « ال » ، ولكنه لما كان مبنياً لا يقبل الحركة ألقاها على صلته بعده .

يا عجباً . يجرمون اسماً صريحاً من الاعراب ويدعون أنه صلة لا محل لها مع أن الضمة ظاهرة عليه ، ويقولون عن اسم آخر إنه هو الفاعل رغم أن له شكلاً لا يختلف عن شكل الحرف ، ويقولون عن الضمة إنها ضمة الموصول قد القيت على صلته التي تستطيع أن تتحملها . أفلا يحق للشيخ المجهول أن يقول الآن : وأنا قلت بمثل هذا أيضاً ، ولكي عكست ، فالضمة التي كانت مستحقة لمجموع الموصول مع صلته قد القيت على الموصول وحده لقدرته على تحملها ؟

(١) من ذلك ما ورد من أن بعضهم كان ينصب الاسم والخبر بد الحروف المشبهة ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولكنن خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا

(٢) كان الخليل ممن يقولون بهذا ( انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » فصل « حكاية الاعراب » ) .

بلى والله . يحق له ذلك ولكن اللوم ليس عليه ، بل على النحاة الذين يمنحون أنفسهم من الحقوق ما ينكرونه على غيرهم .

ومع كل ذلك فسنسلم للنحاة بفصل الموصول عن صلته وجعله صالحاً لأن يحتل الموقع الاعرابي وحده . ونحن لا نفعل ذلك اقتناعاً بحججهم القائمة على ظهور الحركة الاعرابية ، بل نفعله لاعتقادنا أن الاسم الموصول ، وإن كان ناقصاً من الوجهة المعنوية ومحتاجاً دائماً إلى جملة تم معناه ، فإنه من وجهة النظر البنيوية اسم صحيح الاسمية ، وبستطيع أن يملأ فراغ ما يحتله من المواقع الاعرابية ، ثم لا تكون الجملة بعده إلا مجرد ذيل له يتم معناه .

ولكن هذا يقتضي تعديلاً في صيغة المبدأ الاعرابي . فلنصفه الآن على الشكل الآتي :

« كل جملة تحتل موقع مفرد فلها اعراب ذلك المفرد ، شريطة ألا تكون صلة لاسم موصول ، فإن كانت كذلك ، فالوقع لموصولها ، والاعراب له ، أما هي فتبقى صلة لا محل لها من الاعراب » .

## ٢ - المثال الثاني : أريد [ أن أسافر ]

واضح من هذه العبارة أن كثرة الكلمات المحصورة بين المعقوفين واقعة في موقع المفعول به . فانطلاقاً من المبدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « أن أسافر » جملة في محل نصب مفعول به .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

والجواب : لا . بل الذي فعلوه أنهم قالوا : « أن » حرف موصول لا محل له من الاعراب ، وجملة « أسافر » صلة له لا محل لها من الاعراب .

قلنا : إذا كان كد من الحرف والجملة لا محل له من الاعراب ،  
فمن الذي احتل موقع المفعول به إذن ؟

قالوا : المصدر المؤول .

قلنا : وما هذا المصدر المؤول ؟

قالوا : هو المصدر المنسب من الحرف المصدرى « أن » مع جملة  
الصلة . فتقدير قولكم « أريد [ أن أسافر ] » هو « أريد [ السفر ] » .

قلنا : وهل هذا المصدر المؤول شيء حقيقي تمتدونه ؟ أم هو  
مجرد أمر اعتباري أُلجأتكم اليه الصناعة ؟

قالوا : بل هو شيء حقيقي ، وإلا ما جعلنا الموقع الاعرابي له  
وحكنا على الجملة بأنها لا محل لها .

هذا ما قاله النحاة . أما نحن فنقول شيئاً آخر ، نقول : إن هذا  
الحرف الذي يدعونه موصولاً ليس إلا أداة تستعملها العربية في بعض  
الاحيان للوصول بها إلى الجملة المعمولة ، وتستغني عنها في أحيان أخرى  
فتباشر جملة المعمولة مباشرة . وعلى النحوى الأمين لمنهجـه أن يكتبني  
باستقراء الأساليب العربية ليصل من ذلك إلى تحديد المواضع التي يستعمل  
فيها هذا الحرف ، والمواضع التي لا يستعمل فيها . أما أن يدعي بأن هذا  
الحرف يسبك مصدرراً أو شيئاً غير المصدر فهو ادعاء باطل لا دليل عليه .

وحجبتنا في ذلك من عدة وجوه :

١ - فالذي يبدو من سلوك العربية أنها لا تباي كثيراً هذا الذي  
يسمونه بالحرف المصدرى ، بدليل أنها في الوطن الواحد تستعمله مرة ،  
وتستغني عنه مرة . خذ على ذلك مثلاً أسماء الزمان ، فأنت تستطيع دائماً



أن تضيفها إلى الجمل مباشرة ، وأن تضيفها إليها بتوسط هذا الحرف ، فتقول مرة : « دخلت المدرسة يوم [ دخلها زيد ] » ، وتقول أخرى : « دخلت المدرسة يوم [ أن دخلها زيد ] » . وكذلك الشأن في خبر « كاد » وأخواتها ، فلك أن تأتي بهذا الخبر جملة عارية من هذا الحرف ، ولك أن تأتي به جملة مقترنة به ، فتقول مرة : « كاد الولد [ يسقط ] » ، وتقول أخرى : « كاد الولد [ أن يسقط ] » . فلما كان وجوده في هذه المواطن كعدمه ، دل ذلك على عدم أهميته من الناحية النبوية .

٢ - بل إن العربية كثيراً ما تستغني عن هذا الحرف في المواطن التي عودتنا أن نراه فيها ، فقد جاء في المثل « [ تسمع ] بالمُعَيِّدِي خَيْرٌ من أن تراه » ، والشكل المألوف في مثل هذه العبارة أن يقال « [ أن تسمع ] بالمُعَيِّدِي خَيْرٌ من أن تراه » ، وقال الشاعر :

ألا أيُّ هذا الزاجري [ أحضرُ ] الوغي  
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي ؟

والشكل المألوف أن يقال : « ألا أيُّ هذا الزاجري [ أن أحضر ] الوغي » ، وقال آخر :

وما راغني إلا [ يسيرُ ] بشرطه  
وعهدي به قيناً يسيرُ بكيرِ

والشكل المألوف أن يقال : « وما راغني إلا [ أن يسير ] بشرطه » ، وقال آخر :

أريدُ [ لأنسى ] ذكرها فكأنما  
تمثلُ لي ليل بكل سبيلِ

والشكل المألوف أن يقال : « أريد [ أن انسى ] ذكرها » ،

وسمع عن العرب قولهم : « أريد [ تقوم ] » ، والمألوف كثيراً أن يقال :  
« أريد [ أن تقوم ] » ... الخ .

فإذا كانت العربية تتخلى عن هذا الحرف في المواطن التي يعتقد أنها فيه  
أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير كونها يحلو لها كثيراً  
أن تباشر عملها المعمولة مباشرة بغير توسط حرف مساعد ؟

٣ - ثم إن قول النحاة إن هذا الحرف مصدر يسيبك مصدرأ  
مفرداً من الجملة الواقعة بعده ليكون هذا المصدر واقعاً في الموقع الاعرابي -  
هذا القول غير صحيح ولا يثبت للامتحان . وسنرى حقيقة ذلك فيما يأتي :

خذ العبارة الآتية : « أريد [ أن يسافر زيد ] » .

سيقول النحاة : إن موقع المفعول به ليس للجملة ، بل هو للفرد ،  
أي هو للمصدر المؤول من « أن » وصلتها . والتأويل : « أريد  
[ السفر ] » .

سنقول : ولكن بين العبارة وتأويلها فرقاً في المعنى ، فالعبارة تفهمنا  
أننا زبذ سفرأ واقماً من زبذ ، أما التأويل فيفهمنا أننا زبذ سفرأ فقط ،  
هذا إلى أن التأويل يخلو من فكرة الزمن التي تظهر واضحة في العبارة  
الأصلية .

سيقول النحاة : إذن سنجعل التأويل على الشكل التالي : « أريد  
[ سفر زبذ ] » .

فنقول : ولكن هذا التأويل الجديد ليس مفرداً كما أذعيتم أول  
مرة ، بل هو مركب إضافي ، والإضافة فيه لفظية كما نعلم جميعاً ، لأنها  
إضافة مصدر إلى فاعله ، وإذن فين الكلمتين اسناد ، والاسناد يعني جملة ،

وإذن فتركيب [ سفر زيد ] جملة لا مفرد ، وإن كانت هذه الجملة ذات تصميم مختلف . وهكذا فإن تأويلكم لم يزد على كونه هرباً من جملة للوقوع في جملة أخرى ذات بناء مختلف . إذن فدعوى أن الموقع الاعرابي لمفرد دعوى باطلة ، بل هو للجملة برمتها . ومهما تحاولوا أن تضعوا في هذا الموقع مفرداً فلن تستطيعوا إلى ذلك سبيلاً .

٤ - وأخيراً انظر معي إلى العبارة التالية :

« [ أن تسافر ] أفضلُهُ »

هذه العبارة فاسدة باتفاق ، ولكن النحاة القائلين بالتأويل بالمصدر لا يملكون ما يمللون به فسادها ، بل إن نظريتهم تجبرهم على القول بصحتها رغم فسادها البادي لكل ناطق بالعربية ، فإن التأويل يقول : « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء ، وجملة « أفضلُهُ » خبر عنه ، والتقدير : [ سفرك ] أفضلُهُ .

وهكذا ترى أن عبارة لا يختلف اثنان في فسادها قد انتهت بالتأويل إلى عبارة لا يختلف اثنان في سلامتها .

أما نحن الذين لا نقول بالتأويل فعندنا ما نعلل به فساد العبارة ، فنقول : إن الأصل في العربية أن يكون الاسناد بين مفردين ، نحو « زيد عالم » ، ولكن العربية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الاسناد جملة شريطة أن يظل الطرف الآخر مفرداً ، فمن سماحها بأن يكون الخبر وحده جملة قولك « زيد [ ينظم ] الشمر <sup>(١)</sup> » ، ومن سماحها بأن يكون المتبداً وحده جملة قولهم « [ تسمع ] بالمعيدي خير من أن تراه <sup>(٢)</sup> » ،

(١) زيد : مبتدأ ، جملة ينظم : خبر .

(٢) جملة تسمع : مبتدأ ، وخير : خبر .

وقوله تعالى « سواءٌ عليهم [ أن أنذرتهم ] أم لم تنذرهم (١) » ، أما أن يكون كلا طرفي الاسناد جملة فهذا غير جائز لأنه يبعد الاسناد كثيراً عن شكله الأصلي ، إذن ففساد عبارة « [ أن تسافر ] أفضله » متأ من كون كلا طرفي الاسناد جملة ، ونتيجة ذلك كله أن [ أن تسافر ] جملة وليس في تأويل المفرد .

قد يقول النحاة : ونحن أيضاً عندنا ما نملل به فساد هذه العبارة .

فقول لهم : وما هو ؟

فيقولون : هو الهاء في جملة « أفضله » ، ذلك أننا لو ائتمناه ليكون رابطاً يربط جملة الخبر بالبتداء لماد على لا شيء ، لأن المود عليه هو المصدر المؤول ، وهو شيء تقديري وليس صريحاً حتى يعود عليه ضمير ، ولو نزعنا هذا الضمير لقيت جملة الخبر بضمير رابط . فلما بطل الأمران ، أي نزع الضمير وإثباته ، بطل كون العبارة صحيحة .

وقد يبدو هذا التعليل مقبولاً لأول وهلة ، ولكن إذا تذكرنا ما يقوله النحاة في موطن آخر بدا لنا أن تعليلهم هذا ليس إلا واحدة من من حيلهم المعروفة للتخلص من كل محرج يصادفهم . واليك توضيح ذلك :

سنقول للنحاة : ما تقولون في قوله تعالى « وأن تصوموا خيراً لكم » ، أصحيح هو أم فاسد ؟

سيقولون : بل إنه لصحيح .

فقول : ولكن هذه الآية تشتمل على مثل الضمير الموجود في

(١) جملة أنذرتهم : مبتدأ مؤخر ، وسواء : خبر مقدم .

مثالنا الفاسد ، فأنتم ، لا نحن ، من يدهي بأن في اسم التفضيل « خير » ضميراً مستكناً ، فإن لم يمد هذا الضمير المستكن على مصدركم المؤول فعلام يعود إذن ؟ فأنتم الآن أمام أمرين فاختاروا ، فاما أن ترجعوا عن دعواكم باستكنان الضمير في اسم التفضيل ، وإما أن تعيدوه إلى مصدركم المؤول الذي رفضتم قبل قليل أن يعود عليه شيء .



ألم يأن للنحاة ، بعد كل الذي سقناه من الأدلة ، أن يتخلوا عن نظرية التأويل بالمصدر ، وأن يقولوا : إن [ أن أسافر ] جملة وليست مفرداً ؟

لإني أعدم ، إن فعلوا ذلك ، بجل في غاية البساطة لكثير من مشكلاتهم التي ورطتهم فيها نظرية التأويل . ولا أريد أن أعدد لهم هذه المشكلات ، فهم أدرى مني بها ، ولكنني أعرض على القارئ نماذج منها ليري مقدار ما نجنيه من الخير إذا نحن تخلينا عن هذه النظرية :

خذ مثلاً العبارة : **كاد الولد [ أن يسقط ]**

يأتي النحاة فيؤولون « أن يسقط » بالمصدر « السقوط » ، فتصبح العبارة : **كاد الولد مسقوطةً** ، فيرون أنها فاسدة بهذا التأويل ، لأن فيها اسناد مصدر إلى اسم ذات ، وهو أمر لا تجيزه العربية ، إذ لا يقال فيها « الولد مسقوطٌ » ، فيلجؤون إلى تأويل ثانٍ ، فيؤولون المصدر بمشتق ، فتصبح العبارة : **كاد الولد مساقطاً** ، وهي أيضاً عبارة فاسدة لم تلتفظ العربية بمثلاً .

وهكذا ترى النحاة قد حجروا ، بعد تأويلين اثنين ، عن أن

يصلوا إلى مفرد يستطيع أن يقوم مقام الجملة . والظاهر أنهم يحتاجون إلى تأويل ثالث ، أو إلى رابع ، أو إلى سلسلة لا نهاية لها من التأويلات .

خذ مثلاً آخر قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيبُ

يأتي النحاة فيؤولون « أخبره » بالمصدر « إخبار » ، ثم ينظرون فيجدون قبل هذا المصدر المؤول فاء سببية عاطفة ، فإذا أرادوا عطف المصدر المؤول على مصدر سابق لم يجدوا في الكلام الذي قبل الفاء مصدراً صريحاً يمكن العطف عليه ، ولا مصدراً مؤولاً لخلو الكلام من حرف مصدرى سابق ، وعندئذ يقولون : نطفه على مصدر متصيدٍ ، أو متخيّلٍ ، أو منزعٍ ، أو متوهمٍ من الكلام السابق .

فانظر إليهم كيف وصل بهم الأمر إلى حـد الوقوع في الأوهام والتخيلات والتصيّدات وقسر الكلام العربي لينتزعوا منه بالقوة ما يشاؤون . وما ذلك كله إلا بسبب التأويل بالمصدر .

★ ★ ★

ومع كل هذا وذاك فسنسلم للنحاة جدلاً بنظرية التأويل بالمصدر ، لأننا زيد أن نسير معهم إلى آخر المدى لئرى هل كانوا أمناء على مبدئهم الاعرابي الذي ارتضوه لأنفسهم رغم بعض نظرياتهم الفاسدة ، أم لا ؟

غير أن التسليم بنظرية المصدر المؤول يقتضي إدخال تعديل جديد على البدأ الواقعي في اعراب الجمل ليصير على الصيغة الآتية :

« تعرب الجمل بحسب مواقعها : فكل جملة وقعت في موقع المفرد فلها اعرابه ، شريطة ألا تكون مصدرة باسم موصول ، فإن كانت كذلك

فالواقع الاعرابي للاسم الموصول ، وشريطة ألا تكون مصدرية بحرف مصدري ، فان كانت كذلك فالواقع الاعرابي للمصدر المؤول . وكل جملة وقعت في المواقع الموقوفة على الجمل فهي مما لا محل له من الاعراب . ويتميز الموقعان اللذان بعد الاسم الموصول والحرف الموصول من مواقع الجمل ، فالجملة في هذين الموقعين لا محل لها من الاعراب .

هل تمسك النحاة بهذا البدأ بعد هذين التعديلين عليه ؟ لننظر :

### ٣ - المثال الثالث : ظللت واقفاً حتى [ جاء زيد ]

واضح من هذا المثال أن الذي بين المعقوفين جملة ، ولا يستطيع النحاة ادعاء وجود مفرد ، لأن الكلام يخلو من حرف مصدري سابق ، وواضح أيضاً أن الموقع موقع المفرد المحرور بحتى ، بدليل صحة وقوع المفرد فيه ، فعلى حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال : ظللت واقفاً حتى [ مجيء زيد ] . فانطلاقاً من البدأ الاعرابي بعد تعديلاته يجب أن يقال : جملة « جاء زيد » في محل جر بحتى .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

• الواقع أنه لم يفعل ذلك إلا اثنان فقط منهم ، هما الزجاج وابن درستويه ، أما الباقيون فرفضوا ، ولكي يتخلصوا من اتهامهم بالخروج على البدأ طلوعوا علينا بقسم جديد حتى فقالوا : « حتى » هذه ابتدائية وليست جارة ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

### ٤ - المثال الرابع : إن جاء زيد [ فأكرمه ]

واضح من هذا المثال أن الموقع الذي بين المعقوفين هو موقع الاجابة عن الشرط ، ونحن نعلم أن الشرط لا يجاب إلا بجملة ، وإذن فان الجملة

التي بين المقوفين واقعة في موقع هو وقف على الجمل وحدها ، فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي يجب أن يقال : جملة « فأكرمه » جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الواقع أنهم رفضوا ذلك وقالوا : هي في محل جزم لأن الشرط جازم ولأنها اقترنت بالفاء . وهو تعليل لا معنى له ولا يبرئهم من تهمة الخروج على المبدأ ، ولذلك نرى الدماميني يقف أمامهم بحزم متمسكاً بالمبدأ ، قائلاً : جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً لأنها واقعة في مواقع الجمل ، لا في مواقع المفردات .

ونكتفي من الموضوع بهذا القدر تاركين للقارئ ، إذا أحب ، أن يناقش النحاة بنفسه على هذه الشاكلة .

★ ★ ★

وبعد ، فإذا زيد من هذه المقدمة الطويلة ؟

سؤال لا بد أنه خطر على قلب القارئ . وأحب قبل الاجابة عنه أن يكون واضحاً تماماً أنني لم أسمع فيما قلت إلى النيل من النحاة ولا إلى التشنيع على مناهجهم . ولقد سبق أن بينت في مقدمة الكتاب أنني أحب النحاة القداماء وأحترمهم وأعجب كل الاعجاب بهم ، ولكن كل أولئك لا يمنع أنهم بشر يصيبون ويخطئون ، كما لا يمنع من أن تنبه على خطئهم إن أخطؤوا ، وأن نشير إلى المواطن التي خرجوا فيها عن النهج الصحيح في البحث والدراسة .

أما ما أردته من هذه المقدمة فيمكن تليخضه فيما يأتي :



١ - أولاً : لقد وعدت قارئ في مقدمة الكتاب أن أكون محافظاً ، أي أن أقدم له النحو العربي كما وضعه القدماء . واقد ظلت خلال أقسام الكتاب الأربعة محافظاً على وعدي هذا قدر المستطاع ، ولم أتدخل بآرائي الخاصة إلا في أضيق الحدود ، ولقد حرصت أن يكون ذلك في الحواشي ما أمكن ، أما المتن فقد حاولت أن يكون مخلصاً لقواعد النحاة وحدهم . فلما انتهى الكتاب بأقسامه المذكورة على هذا الوجه ، شعرت في هذه الخاتمة أنني أصبحت في حل من وعدي ، وأن باستطاعتي أن أعرض على قارئ آرائي الخاصة ، ولا سيما أنه أصبح ، بعد أن قطع معي هذا الشوط الطويل ، على قدر لا بأس به من التمكن من أصول النحو وفروعه ، بحيث لم يبق هناك داعٍ للخوف عليه من البلبلة إذا هو اطلع على وجهات نظر تختلف عما عرفه في السابق . لهذا كله انتهزت فرصة إعراب الجمل فعرضت عليه وجهة نظري في الموضوع . وبالطبع ، فلم يكن التبجح هو غرضي من هذا العرض ، بل كنت أرمي منه إلى أمرين : أولهما أن أبين للقارئ أن الأسس القديمة التي أقيم النحو العربي عليها ليست على قدر كافٍ من المتانة والصلابة ، بل فيها ثغرات واسعة سمحت لعدد كبير من المشكلات أن ينفذ إلى هذا النحو ، والثاني أن أبين له أن هذه الأسس القديمة ليست قدرأ مقدوراً على النحو العربي فلا يمكنه الفكك منها ، بل يمكن لهذا النحو أن يقوم على أسس أخرى قد تكون أمتن من الأولى وأشد منها صلابة .

٢ - ثانياً : لما كنت سأعرض على القارئ بعد قليل إعراب الجمل كما ارتأه النحاة ، وجدت من واجبي أن أقدم له مقدمة طويلة أشرح له فيها المبدأ الذي اعتمده في إعرابهم ، ليكون له من ذلك أساس يقف عليه كلما أراد أن يفهم أسباب خلافهم ، أو كلما بدا له أن يختار بين مذاهبهم .

هذا ما أردته بالضبط ، فان كنت قد وثقت اليه ، فالحمد والشكر لله وحده ، وإن كان غير ذلك ، فللقارئ الحربة في أن يمزق من صفحات هذه المقدمة ما يشاء .

والآن إلى اعراب الجمل . ونبدأ بالجمل التي لها محل من الاعراب .

### ٥ - الجمل التي لها محل من الاعراب :

وهي سبع عند بعضهم ، وأكثر من سبع عند آخرين . واليك بيانها :

#### ١ - الجملة الواقعة ضمراً

ومحلها الرفع إن كانت خبراً عن مبتدأ ، نحو : زيد [ ينظم الشعر ] ، أو كانت خبراً لأحد الحروف المشبهة بالفعل ، نحو : إن زيدا [ ينظم الشعر ] ، ومحلها النصب إن كانت خبراً لفعل ناقص ، نحو : كان زيد [ ينظم الشعر ] .

وإذا وقعت الجملة خبراً عن مبتدأ فلا يشترط في هذا المبتدأ إلا أن يكون مفرداً صريحاً ، أما إن كان جملة ، نحو : جاء زيد ، أو جملة مصدرية بحرف مصدرية نحو : أن تسافر ، فلا يجوز له أن يأتي خبره جملة ، فلا يقال : جاء زيد [ أرغب فيه ] ، على تقدير « مجيء زيد [ أرغب فيه ] ، ولا : أن تسافر [ أفضله ] ، على تقدير « سفرك أفضله » ، بل لا يأتي الخبر في هاتين الحالتين إلا مفرداً صريحاً أيضاً ، فأما المبتدأ الجملة الذي خبره مفرد فكقولهم : [ تسمع بالمعيدي ] خيرٌ من أن تراه ، وأما المبتدأ الذي هو جملة مصدرية بالحرف المصدرية وخبره مفرد فكقوله تعالى : [ وان تصوموا ] خيرٌ لكم . وقد مر شرح ذلك مستوفى في مقدمة اعراب الجمل ، وعليه اعتمدنا في إثبات أن الجملة

المصدرة بالحرف الذي يدعونه مصدرية هي جملة في الاعتبار النحوي وليست في تأويل المفرد كما يزعمون . وهذا الشرط أهمله النحاة ، ولم أجد ، في حدود ما قرأت من كتبهم ، من نص عليه .

وأما الجملة الواقعة خبراً فلا يشترط فيها سوى اشتغالها على رابط يربطها بالبتداء (١) . واشترط بعضهم شرطاً آخر وهو أن تكون خبرية لا إنشائية .

وهذه أمثلة للجملة الخبرية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - زيدٌ [ ينظم الشعر ]

الجملة خبر عن البتداء . ولا خلاف .

٢ - إن زيداً [ ينظم الشعر ]

الجملة خبر « إن » . ولا خلاف .

٣ - كان زيدٌ [ ينظم الشعر ]

الجملة خبر « كان » . ولا خلاف .

٤ - زيدٌ [ سلّم عليه ]

قال بعضهم : الجملة خبر عن زيد ، وقال آخرون : الجملة انشائية ، فلا تكون خبراً ، وإنما هي مفعول به لقول محذوف هو خبر عن زيد ، والتقدير : زيدٌ مقولٌ فيه : سلّم عليه .

(١) راجع أنواع الرابط في ص ٣٦٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

٥ - عسى زيد أن [ يقوم ]

قال بعضهم : الجملة خبر « عسى » ، و « أن » زائدة . وقال آخرون : لو كانت « أن » زائدة لما نصبت ، والصحيح أنها مصدرية والجملة بعدها صلة لها ، أما الخبر فهو المصدر المؤول .

٦ - [ نعم الرجل ] زيد

قال بعضهم : الجملة خبر مقدم لزيد . وقال آخرون : بل هي ابتدائية لا محل لها ، وأما خبر زيد فمحذوف تقديره : زيد المدوح .

٧ - من [ جاء بالحسنة ] فله عشر أمثالها

قال بعضهم : الجملة خبر « من » ، لأنها تشتمل على ضميره العائد عليه ، ولأن أصل « من » الشرطية هي « من » الاستفهامية ، ونحن نعلم أن خبر الاستفهامية هو الجملة الواقعة بعدها ، نحو : من [ جاء ؟ ] . فإذا تضمنت « من » الاستفهامية معنى الشرط فصارت شرطية ، فإن الاعراب يبقى على ما كان عليه ، وأما أن الفائدة لا تتم بجملة الشرط وحدها ، فلأنها بعد تضمنها معنى الشرط صارت محتاجة للجزاء من حيث المعنى فقط لا من حيث الاعراب ، وذلك لأن التركيب الشرطي لا يكون إلا بجملتين . وقال آخرون : الجملة صلة « من » ، أو نائبة عن صلتها فلا محل لها ، وذلك لأن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولية ، لأن قولك « من يجتهد ينجح » هو كقولك « الذي يجتهد ينجح » . وقال غيرهم : الجملة جزء الخبر فلا محل لها ، لأن المحل للكل لا للجزء ، وإنما الخبر هو مجموع جملي الشرط والجزاء . وقال غيرهم : الجملة ابتداء الشرط فلا محل لها ، والخبر هو مجموع ابتداء الشرط مع جزائه ، كقولك « من يجتهد ينجح » ، يساوي قولك « زيد إن يجتهد ينجح » . فلو لا أن الشرط

وجوابه مبيان على المبتدأ لكانت جملة « ان يجتهد » ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، ولكانت جملة « ينجح » جواب الشرط لا محل لها من الاعراب ، فلما بني مجموع الجملتين على المبتدأ صار مجموعها خبراً عن هذا المبتدأ ، وبقي لكل جملة بنردها اعرابها السابق .

### ٨ - من جاء بالحسنة [ فله عشر أمثالها ]

قال بعضهم : الجملة خبر عن المبتدأ « من » ، لأنها محط الفائدة أولاً ، ولوجوب أن تشتمل على ضميره ثانياً . وقال آخرون : بل هي جواب شرط جازم مقترنة بالفاء فحطها الجزم ، ولو اعتبرناها خبراً لكان لها محلان : محل جزم باعتبارها جواب شرط ، ومحل رفع باعتبارها خبراً عن مبتدأ ، وهذا لا يكون ، لأن الشيء الواحد لا يكون له محلان من الاعراب .

### ٩ - من [ جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ]

قال بعضهم : مجموع الجملتين هو الخبر . وقال غيرهم غير ذلك . وقد مضى .

وهذا الخلاف جارٍ في كل اسم شرط وقع مبتدأ .

### ١٠ - ما [ أحسن زيداً ! ]

قال البصريون : الجملة خبر « ما » . وقال الأخفش : يجوز هذا ، ويجوز أن تكون صلة لها . أو صفة لها ، وعليها فالخبر محذوف ، والتقدير : الذي حسن زيداً شيئاً عظيماً ، أو : شيءٌ محسنٌ لزيدٍ شيءٍ عظيم . وهذا كله مبني على خلافهم في « ما » التعمجية : أي فكرة تامة ،

أم نكرة ناقصة ، أم معرفة ناقصة (١) .

## ٢ - الجهد الحالية

ومحلها النصب دائماً ، نحو : جاء زيد [ يضحك ] .

وقد اشترطوا في هذه شروطاً :

١ - أن تكون جملة خبرية ، فإن كانت انشائية نحو : جاء زيد [ سلِّمٌ عليه ] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٢ - ألا تكون مصدرية بديل استقبال ، أي بكلمة دالة على الاستقبال ، فإن كانت كذلك نحو : جاء زيد [ سوف أكرمه ] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٣ - أن تقع بعد معرفة محضة ، فإن وقعت بعد معرفة غير محضة مثل المرفع الجنسي في قوله تعالى : كمثل الحمار [ يحمل أسفاراً ] ، فهي غير متعينة للحالية ، بل يصح اعتبارها حالاً ، ويصح اعتبارها نعتاً ، لأن المرفع الجنسي كالتكرة في المعنى . وكذا الأمر إذا وقعت بعد نكرة غير محضة مثل التكرة الموصوفة في قوله تعالى : وهذا ذكر مبارك [ أنزلناه ] ، فهذه صالحة للحالية والوصفية .

وقد تقع الجملة حاليةً بعد التكرة المحضة ، ومنه قوله تعالى : وعسى أن تكرهوا شيئاً [ وهو خيرٌ لكم ] ، وقوله : أو كالذي مرّ على قريةٍ [ وهي خاوية ] . وإنما تميز في هذه أن تكون حالاً على الرغم من كونها بعد نكرة ، لأنها مصدرية بالواو ، والواو لا تترص بين الموصوف

(١) انظر ص ٢٢٦ وما بعدها من الجزء الثالث من هذا الكتاب .

وصفته ، خلافاً للزخخشري ومن واقفه . كذا يقول ابن هشام . وعندني أن الحالية متمينة لا بسبب الواو ، بل لأن تذوق الجملة يشعر بحاليته ، إذ قد تأتي الجملة حالية بمد النكرة المحضة وليست مصدرية بالواو ، وذلك كقوله تعالى : وجاء من أقصى المدينة رجل [ يسمى ] ، فالحس اللغوي يشعر أن المقام هنا مقام بيان حال تلبس الفاعل أثناء قيامه بفعله ، لا مقام بيان وصف ثابت .

٤ - أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها . وربطها إما الضمير وحده ، وإما الواو وحدها ، وإما كلاهما معاً .

٥ - ألا يكون ما تعلق به مبتدأ أو موصولاً ، فإن كان الأول فهي خبر عنه لا حال ، نحو : زيد [ ينظم الشعر ] ، وإن كان الثاني فهي صلة له ، نحو : جاء الذي [ أكرمته ] .

وقد تلبس الحالية بالمتعرضة . وعندئذ فشروطها هذه تميزها منها . وهذه أمثلة للجملة الحالية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - جاء زيد [ يضحك ]

الجملة حالية محلها النصب . ولا خلاف .

٢ - وعسى أن تكرهوا شيئاً [ وهو خير لكم ]

قال بعضهم : الجملة حالية بدليل تصدرها بواو الحال . وقال آخرون : الجملة صفة لتعلقها بنكرة محضة ، أما الواو فزائدة . وقد مر .

٣ - نحن [ معاشر الأنبياء ] لا نورث

قال بعضهم : جملة الاختصاص حالية . وقال آخرون : بل هي متعرضة لا محل لها .

## ٣ - المجدد الواقعة مفعولاً

ومحلها النصب ، نحو قوله تعالى : قال : [ إني عبدُ الله ] .

وليس كل فعل متمدد بقادر على أن يأخذ مفعوله جملة ، فالأفعال من نحو « ضرب وأكل وشرب » وما شابهها لا يقع مفعولها إلا مفرداً . أما الأفعال التي يأتي مفعولها جملة فمحصورة فيما يأتي :

١ - فعل القول : نحو : قال [ إني عبد الله ] .

٢ - الفعل المرادف للقول : ونمني به كل فعل بمعنى « قال » ،  
نحو قول الشاعر :

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا : [ إنا رأينا رجلاً عُرِيَانَا ]

وفي هذين خلاف سنذكره عند سرد الأمثلة .

٣ - « ظن وأخواتها » : ولا تقع الجملة ههنا إلا مفعولاً ثانياً ،  
نحو : ظننت زيداً [ ينظم الشعر ] . وأصل هذه هو الخبر كما نعلم .

٤ - « أعلم وأخواتها » : ولا تقع الجملة ههنا إلا مفعولاً ثالثاً ،  
نحو : أخبرت زيداً خالداً [ ينظم الشعر ] . وأصل هذه هو الخبر أيضاً .

٥ - الفعل القلبي المعلق : ونمني به كل فعل قلبي علق ، أي منع من العمل في لفظ مفعوله أو مفعوليه ، فالأول نحو : عرفت [ من زيد ؟ ] ، والثاني نحو : علمت [ أي الرجال زيد ؟ ] . والجملة مع الأول سادة مسد المفعول الواحد ، ومع الثاني سادة مسد المفعولين .

وهذه أمثلة للجملة المفعول بها مع ذكر ما دار حول بعضها من

خلاف :



١ - ظننت زيداً [ ينظم الشعر ]

الجملة مفعول ثانٍ لفعل « ظن » . ولا خلاف .

٢ - أخبرت بكرةً زيداً [ ينظم الشعر ]

الجملة مفعول ثالث لفعل « أخبر » . ولا خلاف .

٣ - عرفت [ من أبوك ؟ ]

الجملة مفعول بها لفعل « عرف » المعلق بالاستفهام . ولا خلاف .

٤ - قال : [ إني عبد الله ]

قال بمضمون : الجملة مفعول بها لفعل « قال » ، لأنه يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » ، أي إنك تستطيع أن تقول فيها ما تقوله في كل مفعول به عندما تجرب عنه باسم مفعول مشتق من الفعل الواقع به . واليك شرح ذلك : إذا أخبرت عن المفعول به من قولك « أكلت الخبز » قلت : الخبز ما كُـوِل ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « شربت الماء » قلت : الماء مشروب ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « ضربت زيداً » قلت : زيد مـُـضروب ، وإذا أخبرت عن جملة « إني عبد الله » من قوله تعالى « قال : [ إني عبد الله ] » قلت : الجملة مقولة . فاذا كان المأكول مفعولاً به لفعل الأكل ، والمشروب مفعولاً به لفعل الشرب ، والمضروب مفعولاً به لفعل الضرب ، فإن المقولة أيضاً مفعول بها لفعل القول . وقال آخرون : بل الجملة مفعول مطلق ، لأن جملة القول هي حدث القول نفسه ، فكما أن « القرفصاء » مفعول مطلق في قولك : جلست القرفصاء ، لأنها نفس الجلوس ، وكما أن « الهوينى » مفعول مطلق

في قولك : سرت الهويني ، لأنها نفس السير ، فكذلك جملة « اني عبد الله » ، لأنها نفس حدث القول .

### ٥ - صاحَ زيدٌ : [ أنا مسافر ]

قال الكوفيون : الجملة مفعول بها لفعل « صاح » لأنه بمعنى « قال » . والقاعدة العامة أن الشيء إذا كان بمعنى شيء آخر أخذ حكمه . وقال البصريون : الجملة مفعول بها لقول محذوف هو حال من زيد ، والتقدير : صاح زيد قائلاً : [ أنا مسافر ] ، وإنما قلنا ذلك لأن الجملة يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » فتكون مفعولاً بها لفعل القول فقط ، ولكن لا يمكن الاخبار عنها بأنها « مصيحة » حتى تكون مفعولاً بها لفعل الصباح . وقال الزمخشري : الجملة المحكية بمرادف القول تفسير له وليست مقولة لشيء ، وإذن فلا محل لها من الاعراب . وتابعه ابن هشام في ذلك فقال : وهو الظاهر .

### ٤ - المجرى المضاف إليها

ومحلها الجر ، نحو : دخلت المدرسة يومَ [ دخلها زيد ] .

ولا يشترط في الجملة المضاف إليها شرط ، أما مضافها فاشترطوا أن يكون واحداً من ثمانية .

١ - أسماء الزمان : ونعني بها كل اسم موضوع لقطعة من الزمان مثل : اليوم ، والساعة ، والدقيقة ، والحين ، واللحظة ، وما شابه ذلك . فكل هذه الأسماء يصح إضافتها إلى الجمل سواء أكانت منصوبة على الظرفية نحو : جئت يومَ [ جاء زيد ] ، أم كانت غير ذلك نحو : جئت

في يومٍ [ جاء زيد ] ، و : يومٌ [ يجيء زيدٌ ] أحبُّ الأيامِ إلي ، و :  
عرفت يوماً [ يجيء زيدٌ ] ...

٢ - « حيث » : وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمة . وإذا خرجت عن الظرفية ففي إضافتها إلى الجملة خلاف سنذكره عند عرض الأمثلة .

- ٣ - « آية » : بمعنى علامة . وفيها خلاف سنذكره في الأمثلة .
  - ٤ - « ذو » : وفيها خلاف .
  - ٥ - « لدن » : وفيها خلاف .
  - ٦ - « ريث » : وفيها خلاف .
  - ٧ - « قول » : وفيها خلاف .
  - ٨ - « قائل » : وفيها خلاف .
- وهذه أمثلة للجملة المضاف إليها مع ذكر ما دار حولها من خلاف .

### ١ - جئت حين [ جاء زيد ]

قال الأكتون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال الدماميني : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وعلى رأيه فلا يضاف شيء إلى الجملة اطلاقاً .

### ٢ - جلست في حيث [ جلس زيد ]

قال الأكتون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال المهدي شارح اللريدي : إذا خرجت « حيث » عن الظرفية بأن جرَّت بالحرف خرجت

عن الاضافة إلى الجمل ، وصارت الجمل بعدها صفة لها ، والتقدير : جلست في مكانٍ [ جلس فيه زيد ] .

### ٣ - أعطني كتاب زيد بآيةٍ [ زارك البارحة ]

قال سيويه : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن جني : الجملة صلة لحرف مصدرى محذوف ، والتقدير : بآية ما زارك البارحة . وعلى ذلك فالضاف اليه مفرد لا جملة ، وهو المصدر المؤول .

### ٤ - إذهبُ بذني [ تسلمُ ]

هذه عبارة مألوفة في الكلام العربي ، ومعناها العام : اذهب في وقت تسلم فيه . واختلف النحاة في تحليلها على وجهين ، فقال بعضهم : هي على تقدير : إذهبُ بوقتٍ صاحبِ سلامةٍ ، وعليه تكون « ذو » اسماً من الاسماء الخمسة ، واقعة موقع النعت لمنعت منكر محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون مضافة ، والجملة بعدها مضاف اليها . وقال آخرون : هي على تقدير : إذهب بالوقت الذي تسلم فيه ، وعليه تكون « ذو » اسماً موصولاً ، واقعة موقع النعت لمنعت معرف محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون الجملة بعدها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

### ٥ - جئتُ لَدُنْ [ جاء زيد ]

قال الأكترون : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن مالك في بعض كتبه : الجملة صلة لحرف مصدرى محذوف ، والتقدير : جئتُ لَدُنْ أن [ جاء زيد ] . والمضاف اليه هو المصدر المؤول من الجملة ، وذلك لأن « لَدُنْ » ليست خالصة للزمان ، بل هي لبدأ الغايات مطلقاً ، زمانية

كانت هذه الغايات أو مكانية ، فلهذا لا تضاف إلا إلى المفرد ، فشأنها كشأن « قبل » و « بعد » ، فكما أن هاتين لا تضافان إلى الجملة فلا يقال : جئت قبل [ جاء زيد ] ، ولا : جئت بعد [ جاء زيد ] ، حتى تقول : جئت قبل أن [ جاء زيد ] ، و : جئت بعد أن [ جاء زيد ] ، فكذلك « لدن » . ولذا فالحرف المصدرى بعدها لا بد منه مذكوراً أو مقدراً . قال ابن الدهان : وهذا هو مذهب سيبويه .

٦ - إجلس ريثَ [ يأتي زيد ]

والخلاف ههنا كالخلاف في « لدن » .

٧ - قولُ [ وُلِدَ لك غلام ] يسعدني

قال الأكترون : الجملة مضاف إليها محلها الجر . وقال الهمامي : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وإذن فهي خارجة عما نحن فيه .

٨ - قائلُ [ وُلِدَ لك غلام ] سينال مني مكافأة

والخلاف ههنا كالخلاف في المسألة السابقة .

٥ - الجملة المجزومة بالشرط

ومحلها الجزم نحو : إن يجتهد زيد [ فهو ناجح ] .

وشرط هذه أن تكون أداة الشرط جازمة ، ثم أن تقترب بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . وقد تحذف الفاء أحياناً فتقدر ، ومنه قول الشاعر :

من يفعل الحسناتِ [ اللهُ يشكرها ]

والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مثلانِ

والتقدير : من يفعل الحسنات [ فالله يشكرها ] .  
وهذه أمثلة للجملة الواقعة في جواب الشرط الجازم مع ذكر الخلاف الذي دار حولها .

### ١ - إن يجتهد زيد [ فهو ناجح ]

قال الأكترون : الجملة في محل جزم . وقال الدماميني : بل لا محل لها ، تمسكاً بمبدأ أن الجملة إذا حلت في المواقع المخصصة للجمل فلا محل لها ، وموقع الإجابة عن الشرط هو للجمل وليس للمفردات .

### ٢ - إن اجتهد زيد [ ينجح ]

برفع « ينجح » . وهذا جائز إذا كان فعل الشرط ماضياً . ولا خلاف في أن هذه الجملة ليست هي جواب الشرط ، ولكن الخلاف في كونها جزءاً من جواب الشرط أو ابتدائية مؤخره من تقديم : قال المبرد : الجملة ههنا خبر عن مبتدأ محذوف قبله فاء جزاء محذوفة ، والتقدير : إن يجتهد زيد فهو [ ينجح ] ، وعليه فالجملة صغرى خبرية محلها الرفع ، والجملة الكبرى جواب شرط محلها الجزم . وقال سيبويه : يجوز هذا ، ويجوز أمر آخر ، وهو : أن تكون مؤخره من تقديم ، والتقدير : [ ينجح زيد ] إن اجتهد ، وعليه فالجملة ليست صغرى ولا كبرى ، وهي ابتدائية لا محل لها من الاعراب أُخِّرَتْ من تقديم ، وهي دليل الجواب المحذوف ، وليست هي الجواب ولا جزءاً منه .

### ٦ - الجملة التابعة لفرد

وهي ثلاثة أنواع :

١ - الوصفية : وشرطها أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بموصوفها ، ثم أن يكون موصوفها نكرة محضة ، فإن لم يكن كذلك ، كأن يكون نكرة مخصصة بوصف أو إضافة ، فهي صالحة لأن تكون نعتاً له أو حالاً منه ، وذلك نحو : « عندنا تلميذٌ نشيطٌ » [ يجب المطالعة ] . فجملة « يجب المطالعة » يمكن اعتبارها نعتاً للتلميذ ، ويمكن اعتبارها حالاً منه لأنه تخصص بوصفه بالنشاط .

وباعتبار أن الجملة الوصفية جملة تابعة ، فإن محلها في الاعراب تابع لاعراب موصوفها ، فهي في مثل قولك : جاء رجل [ يحمل كتباً ] ، محلها الرفع ، وفي مثل قولك : رأيت رجلاً [ يحمل كتباً ] ، محلها النصب ، وفي مثل قولك : مررت برجلٍ [ يحمل كتباً ] ، محلها الجر .

٢ - المعطوفة على مفرد : ومحلها بحسب ما عطفت عليه ، فهي في مثل : زيد كاتبٌ [ وينظم الشعر ] محلها الرفع لعطفها على خبر مرفوع ، وفي مثل : كان زيد كاتباً [ وينظم الشعر ] محلها النصب لعطفها على خبر منصوب ، وفي مثل : مررت برجلٍ كاتبٍ [ وينظم الشعر ] محلها الجر لعطفها على اسم مجرور .

٣ - المبدلة من مفرد : وهذه اختلف النحاة فيها : فمنهم من أثبتها ، ومثلوا لها بقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا : [ هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟ ] ، فالجملة عند هؤلاء بدل من « النجوى » ، ومنهم من نقاها وردت ما ورد منها مشابهاً للآية إلى نوع الجملة المفسرة .

## ٧ - الحمد المستثناة

وهي الواقعة بعد « إلا » ، ومحلها النصب على الاستثناء ، نحو : جاء الطلاب إلا [ زيدٌ لم يأت ] ، فزيد مبتدأ ، والجملة الصغرى « لم

يأت « خبره ، والجملة الكبرى في محل نصب على الاستثناء .

ولا بد في هذه الجملة من أن يكون الكلام قبل « إلا ، تاماً ، فإن كان مفرغاً كانت الجملة التي بعد « إلا » بحسب العوامل التي قبلها ، ففي مثل : « ما جاء زيد إلا [ كتابه معه ] » محلها النصب على الحالية لا على الاستثناء ، لأنها حال مفرغة من أحوال عامة لزيد لم تذكر قبل « إلا » ، وفي مثل : « ما علمت زيدا إلا [ بفعل الخير ] » ، محلها النصب على المفعولية لا على الاستثناء ، لأن فعل « علم » لم يستوف غير مفعوله الأول قبل « إلا » ، فتكون الجملة التي بعدها مفعولاً ثانياً له .

### ٨ - الجملة الواقعة مبتدأ

ومحلها الرفع . واختلف النحاة فيها ، فمنهم من أثبتها واحتج لها بالمثل العربي : [ تسمعُ بالبعيدِ ] خيرٌ من أن تراه ، ومنهم من نفاها وحمل ما ورد منها على إضمار « أن » ، فعلى قول هؤلاء يكون المبتدأ هو المصدر المؤول من الجملة والحرف المصدرى المقدر ، لا الجملة نفسها .

### ٩ - الجملة الواقعة فاعلاً

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة مبتدأ ، فأما المبتدأون لها فاحتجوا بقول الشاعر :

وما راغني إلا [ يسيرٌ بشرطةٍ ]

وعهدي به قيناً يسيرٌ كبيرٍ

على اعتبار جملة « يسير » فاعلاً لفعل « راغني » ، وأما النافون لها ، فأولوا ذلك وأمثاله على إضمار الحرف المصدرى .



ومنه من فصلّ فقال : إن كان الفعل المسند قلبياً ، وكانت الجملة بعده مقترنة بملق ، جاز إسناد الفعل إلى الجملة ، نحو : ظهر لي [ . أجا زيد ؟ ] ، وإلا فلا .

### ١٠ - الجملة النائية عنه الفاعل

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة فاعلاً ، فمنهم من أجازها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون عبارة : عَلِيمٌ [ جاء زيدٌ ] ، صحيحة ، على اعتبار جملة « جاء زيد » نائية عن الفاعل ، ومنهم من أنكرها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون العبارة السابقة فاسدة ، ومنهم من أجازها بالشرطين السابقين ، وهما كون الفعل المسند قلبياً ، وكون الجملة مقترنة بملق ، وعلى رأي هؤلاء لا تصح العبارة السابقة إلا بعد إضافة ملق إليها ، أي أن تصير هكذا : عَلِيمٌ [ أجا زيد ؟ ] .

وأما الجملة المحكية بقول لم يسم فاعله ، كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم : [ لا تفسدوا في الأرض ] ، فقد اختلف فيها النحاة : فأما النافون لأن تكون الجملة نائية عن الفاعل ، فقد اعتبروا نائب الفاعل في مثل هذه العبارة ضميراً مستتراً عائداً على المصدر المفهوم من الفعل « قيل » ، والتقدير : قيل هو ، أي قيل القول ، واعتبروا الجملة الواقعة بعد القول مفسرة لهذا الضمير المستتر ، ولا محل لها من الاعراب . وأما ابن هشام فيضطرب كلامه في شأن هذه الجملة ، فمرة يقول : والصواب أن النائب هو الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة (١) ؟ ، ومرة أخرى يقول : وأما قوله تعالى « وإذا قيل لهم :

(١) انظر المثال السابع من أمثلة الجملة المفسرة ، من الباب الثاني ، من

كتاب المغني .

[ لا تفسدوا في الأرض ] ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة (١) ،  
ومرة ثالثة يقول : « وهذه النيابة مختصة بباب القول » ، ويمثل ذلك  
بقوله : « إن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة (٢) » .  
وهذا خلط عجيب ، لأن الجملة إذا أريد لفظها جاز الاسناد اليها مطلقاً ،  
وليس ذلك مختصاً بباب القول .

### ١١ - الجملة التابعة للجملة ذات محل

ومحلها بحسب محل ما تنبئه . ولها نوعان :

١ - المعطوفة على جملة ذات محل : ومثالها : زيد [ ينظم الشعر ]  
و [ يكتب القصة ] ، فالجملة الثانية محلها الرفع لمطبقها على الجملة الأولى  
التي محلها الرفع لوقوعها خبراً عن زيد .

٢ - المبدلة من جملة ذات محل : وهذه تختلف فيها ، فمنهم من  
أثبتها مشروطاً لها أن تكون أوفى مما تبديل منه بتأدية المعنى المراد ،  
واحتجوا لها بقول الشاعر :

أقول له : [ ارحل ] [ لا تقيمنَّ عندنا ]  
وإلا فكف في السرِّ والجهرِ مسلماً

فالجملة الثانية محلها النصب لكونها بدلاً من جملة « ارحل » التي  
محلها النصب لوقوعها محكية بالقول ، والشرط المذكور متوفر فيها ، لأن  
إظهار الكراهية ، وهو المعنى الذي أراده الشاعر من بيته ، ظاهر في

(١) انظر التنبيه الذي ختم به الجمل ذات المحل من الاعراب .  
(٢) انظر الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً من كتابه المعنى .

الجملة الثانية أكثر من ظهوره في الجملة الأولى ، لأن عبارة « ارحل » لا تدل دلالة قاطمة على الكراهية ، لأنك قد تقولها لمن تريد رحيله لا بداعي الكراهية ، بل بدواع أخرى ، أما عبارة « لا تقيمن عندنا » فدلتها على الكراهية ظاهرة واضحة ، لما فيها من الطباق السلبي مع عبارة « اقم عندنا (١) » .

وأما النكرون لوقوع الجملة بدلاً فردوا ما ورد بما يوهما إلى التفسيرية مرة ، وإلى المستأنفة مرة أخرى .

### ٦ - الجمل التي لا محل لها من الاعراب :

وقد حصرها النحاة في سبع ، وهي :

#### ١ - الجملة المستأنفة

وتسمى الابتدائية أيضاً ، وذلك لأن الكلام يبدأ بها . ولها نوعان :

١ - المفتوح بها النطق : كالجمل الأولى من قولك : [ جاء زيد ]  
يحمل كنهه .

٢ - المنقطعة عما قبلها : كالجمل الثانية من قولك : مات فلان  
[ رحمه الله ] .

وقولنا « المنقطعة » نفي به عدم التعلق باتباع أو إخبار أو نعت

(١) الطباق السلبي ، كما هو معروف في علم البديع : هو الاتيان بكلمتين أو عبارتين متضادتين في المعنى بوساطة أداة نفي ، مثل : جاء - ما جاء ، جميل - غير جميل ... وهكذا .

أو حالية ... الخ ، أما الارتباط المعنوي بغير ذلك فلا يضر ، فالجملـة الثانية من قولك : أكرمك زيد [ فأكرمه ] ، مستأنفة على الرغم من ارتباطها بما قبلها برابط العلة .

وهذه أمثلة لجمل اختلف النحاة في استثنائها :

### ١ - إن قام زيد [ أقوم ]

قال سيويه (١) : الجملة مستأنفة ، مؤخرة من تقديم ، والأصل : [ أقوم ] إن قام زيد ، وهي إذن دليل الجواب ، لا الجواب نفسه . وقال المبرد : الجملة خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إن قام زيد فأنا [ أقوم ] .

وأما حملها على ذلك رؤيتها للمضارع مرفوعاً بعد الشرط الجازم (٢) .

### ٢ - جاء القوم [ خلا زيدا ]

قال ابن عصفور : الجملة مستأنفة . وقال السيرافي : يجوز هذا ويجوز اعتبارها حالية ، على تقدير : جاء القوم خالين عن زيد .

### ٣ - جاء القوم حتى [ زيد جاء ]

قال الجمهور : الجمل بعد « حتى » مستأنفة . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جر بحتى . وقد تقدم .

(١) هذا أحد قولين له في هذه الجملة .

(٢) مر معنا في بحث جزم المضارع انه إذا وقع في جواب جزم وكان فعل الشرط ماضياً جاز رفعه وجاز جزمه .

## ٢ - الجملة المعترضة

وهي الواقعة بين شيئين متطالبين ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والجار والمجرور ، والمضاف والمضاف اليه ... الخ . وضابطها أن تصلح للسقوط دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في علاقات الكلام بعرضه يعمض ، وذلك نحو : نجح [ أظن ] زيد ، ونحو : زيد [ والله ] ناجح ، ونحو : ترك زيد بعد وفاته [ رحمه الله ] ثروة طائلة .

هذا ، وقد اختلف في جملة الاختصاص من نحو : نحن [ معاشراً الأنبياء ] لا نورث ، فقال قوم هي معترضة ، وقال آخرون هي حالية . وقد تقدم .

## ٣ - الجملة المفصلة

واختلاف النحاة في أمر هذه الجملة كثير ، واضطراب أقوالهم فيها أكثر . ويمكن تلخيص ما قالوه بالآتي :

فأما ابن هشام فيضبطها بأنها : الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليها . ويقول في هذا الضابط « الفضلة » يحتز عن نوعين من الجمل يكشفان حقيقة ما يليان : فأما النوع الأول فهو الجملة المفصلة لضمير الشأن ، كما في قولك : إنه [ لا يفلح الظالمون ] ، فهذه الجملة عمدة لا فضلة ، ولها محل من الاعراب باتفاق . وأما النوع الثاني فهو الجملة المفصلة في باب الاستعجال ، كما في قولك : زبداً [ ضربته ] ، فهذه عمدة أيضاً لا فضلة ، لأن إسقاطها يخل بالكلام .

ولا ندري لماذا يحتز ابن هشام بضابطه عن هذا النوع الثاني من

الجملة رغم أنه يسميه بالجملة المفردة ، ورغم أنه يذهب إلى كونه لا محل له من الاعراب خلافاً للشلوين .

ومها يكن من شيء فالظاهر أن ابن هشام شعر بغموض ضابطه وعدم كفايته فمقب عليه قائلاً : وسأذكر لها أمثلة توضحها (١) .

وبدلاً من أن يأتي بأمثلة توضح الجملة المفردة - كما ادعى - وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها ، نجده يأتي بثمانية أمثلة كان خمسة منها مما جرى فيه خلاف ، أو مما هو محتمل للتفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه . وأغرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من المختلفين موقف الحياض فلم يرجح رأياً على آخر . وكل هذا جعل من أمثله عاملاً في زيادة غموض الجملة المفردة لا في وضوح حدودها .

وإذا رجعنا نحن إلى أمثله الثمانية الأساسية ، وإلى ما جاء في تضاعيف تنبيهاته واستطراداته من أمثلة أخرى ، أمكننا أن نستخلص رأيه في الجملة المفردة على الشكل التالي :

١ - كل جملة مصدرية بحرف التفسير « أي » ، فهي جملة مفردة ، وذلك كقول الشاعر :

وترميني بالطَّرفِ أي [ أنت مذنب\* ]  
وتقلينني لكنَّ إياك لا أقلي

٢ - كل جملة أت بعد لفظ فيه معنى القول وليس فيه حروفه (٢) ،

(١) يقصد الجملة المفردة .

(٢) يعني كل فعل بمعنى « قال » ، مثل : صاح ، نادى ، هتف ،

أمر ، ... الخ .

فهي جملة مفسرة ، ولكن بشرط في هذه شرطان : الشرط الأول أن تكون مقترنة بـ « أن » ، التفسيرية ، كقوله تعالى : فأوحينا اليه أن [ اصنع الفلّك ] ، فان لم تكن مقترنة بها ، نحو : نادى زيد : [ تعال يا خالد ] ، فهي إما محكية (١) لما فيه معنى القول على مذهب الكوفيين ، وإما محكية لقول محذوف على مذهب البصريين الذين يقدرونه : نادى زيد قائلاً : [ تعال يا خالد ] . والشرط الثاني ألا تقدر الباء الجارة قبل « أن » فان قدرتها كانت « أن » مصدرية لا تفسيرية ، وكانت الجملة صلة للحرف المصدرية لا مفسرة .

٣ - كل جملة أتت بعد مفرد يؤدي معناها فهي مفسرة لذلك المفرد ، وذلك كقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا [ هل هذا إلا بشر مثلكم ؟ ] ، فجملة الاستفهام تفسر للنجوى لأن النجوى التي أسروها الذين ظلموا هي جملة الاستفهام نفسها .

٤ - كل جملة أتت تفصيلاً لمفرد بجمل فهي مفسرة له ، وذلك كقوله تعالى : إن مثلك عيسى عند الله كمثل آدم : [ خاتمة من ثراب ثم قال له كن فيكون ] ، فواضح أن « مثل آدم » كلمة جملة ، وان الجملة التي بين المعوقين تفصيل لهذا الاجمال .

٥ - كلما وقعت جملة موقع مفرد لا تميز القواعد النحوية إيقاعها موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الموقع محذوفاً ، أو مضمراً ، واعتبرت الجملة تفسيراً له . ومن هذا النوع الجملة الثانية من نحو قولك : أحسن إلى زيد [ أعطه ألف دينار ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول المطلق ، لأنها مبينة لنوع الاحسان الذي تطلبه زيد ، ولكن لما كانت

(١) أي مفعول بها .

القواعد النحوية لا تميز عند النجاة أن يأتي المفعول المطلق جملةً ، اعتبر المفعول المطلق محذوفاً ، واعتبرت هذه الجملة المؤدية لوظيفته تفسيراً له . ومنه أيضاً جملة « لهم مغفرة » من قوله تعالى : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ [ لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول الثاني لفعل « وعد » ، ولكن لما كانت قوانين النحويين لا تميز لفعل « أعطى » وإخوته - وفعل « وعد » واحد منها - أن يكون مفعوله الثاني جملةً ، اعتبر هذا المفعول الثاني محذوفاً ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له ، والتقدير عند النجاة : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ شيئاً هو : [ لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ ] . ومنه أيضاً جملة « لا تفسدوا » من قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : [ لا تفسدوا في الأرض ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع النائب عن الفاعل لفعل « قيل » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز الاسناد إلى الجملة ، اعتبر نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « القول » المفهوم من فعل « قيل » ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له . والتقدير : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ قَوْلٌ هُوَ : [ لا تفسدوا في الأرض ] . ومنه أيضاً جملة « ليسجننه » من قوله تعالى : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَدْمَا رَأَوْا الْآيَاتِ [ لَيْسَ جُنُودُهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الفاعل لفعل « بدأ » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز مجيء الفاعل جملةً ، اعتبر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « البداء » المفهوم من فعل « بدأ » ، واعتبرت الجملة تفسيراً له ، والتقدير : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ بَدَاءٌ هُوَ : [ ليسجننه ] (١) .

ويمكن أن نجتمع الأنواع الثلاثة الأخيرة : ٣ ، ٤ ، ٥ ، تحت

(١) وابن هشام يرى أن هذه الجملة جواب قسم مقدر ، وإن المفسر لنا

هو مجموع القسم وجوابه .



ضابط واحد هو : كل جملة أتت بعد مفرد مصرح به ، أو بعد مفرد محذوف عند كل النحاة أو عند بعضهم ، وكانت هذه الجملة جواباً عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضمونه ؟ أو : وكيف ذلك ؟ فهي جملة مفسرة . وكل ذلك بشرط أن تكون فضلة لا عمدة (١) . ويظهر هذا إذا عدنا إلى الأمثلة ووضعتنا قبل الجملة المفسرة واحداً من الأسئلة المذكورة لتكون الجملة جواباً عنه :

١ - واسرُّوا النجوى الذين ظلموا - وما مضمون هذه النجوى ؟ - :  
[ هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟ ] .

٢ - إن مثَلَ عيسى عند الله كمثلِ آدم - وكيف كان مثل آدم ؟ - : [ خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون ] .

٣ - هل أدلكم على تجارةٍ تُنَّجِيكم من عذابِ أليمٍ ؟ - وكيف تكون هذه التجارة ؟ - : [ تؤمنون بالله ] .

٤ - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات - وما هذا البداء الذي بدا لهم ؟ - : [ لَيْسَ جُنُودُهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ] .

٥ - وإذا قيل لهم - وما القول الذي قيل لهم ؟ - : [ لا تفسدوا في الأرض ] .

(١) ذلك لأن من الجمل ما يقع جواباً عن أمثال هذه الاسئلة ولا يكون مع ذلك مفسراً ، من ذلك مثلاً جملة الخبر في نحو قولك : الأتان [ إنها اتى الحمار ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الجواب عن سؤال : « وما الأتان ؟ » . ومع ذلك لا تعتبر تفسيرية ، بل خبرية ، لأنها عمدة ، والكلام يختل بمحذوفها .

- ٦ - أحسن إلى زيد - وما هذا الاحسان ؟ - : [ أعطه ألف دينار ] .  
 ٧ - وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وما الشيء الذي وعدم إياه ؟ - : [ لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيم ] .



هذا ما أمكننا أن نستخلصه من كلام ابن هشام على الجملة المفسرة . أما الزمخشري فلم يدرس الجمل في كتابه النحوي المسمى بالفصل ، وإنما بث آراءه فيها في تفسيره للقرآن الكريم المسمى بالكشاف . وإذا عدنا إلى ما نقله عنه ابن هشام في هذا الموضوع ، أمكننا أن نستخلص أن الجملة المفسرة عند الزمخشري هي كل جملة أتت تفصيلاً لمجمل بما في ذلك أن يكون المجمل لفظاً فيه معنى القول دون حروفه من غير أن تقترن الجملة بـ « أن » التفسيرية ، فهو يقول في جملة « للذكر مثل حظ الأنثيين » من قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم [ للذكر مثل حظ الأنثيين ] يقول : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها . ويعقب ابن هشام على ذلك بقوله : وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ، وهو الظاهر (١) .

وهذا عجيب من ابن هشام ، فرغم موافقته هنا للزمخشري في اعتبار الجملة التي بعد ما فيه معنى القول تفسيرية ، لا يصرح برأيه هذا عند الكلام على الجملة المفسرة ، ولا يشير إلى هذا المذهب من قريب ولا من بعيد .

أما الشلوبين فلا نعم من رأيه في هذا الموضوع إلا ما قاله عنه ابن هشام ، ويمكن أن يستفاد من هذا القول أن الشلوبين يخالف سائر النحاة في شيئين : الأول هو حد الجملة المفسرة ، فهي عنده كل جملة

(١) انظر الباب الثاني من المعنى ، الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً .

فصلت بجملاً مذكوراً أو كشفت عن حقيقة محذوف ، وعليه فجملة الاشتغال من نحو : زيداً [ ضربته ] ، والجملة المفسرة للفعل المحذوف من نحو : إذا الرجال [ قاموا ] جملتان تفسرتان . والثاني هو محل الجملة المفسرة ، فمحلها عنده هو بحسب ما تفسره ، فإن فسرت مرفوعاً فهي في محل رفع ، وإن فسرت مجروراً فهي في محل جر ، ... وهكذا .

وإذا بدا لنا أن نستعين برأي نحوي محدث هو الشيخ مصطفى الغلاييني فلن نجد عنده إلا الخلط والاضطراب ، فهو يقول عند الكلام على عطف البيان (١) : « ومن عطف البيان ما يقع بعد « أي وأن » التفسيريتين ، غير أن « أي » تفسر بها المفردات والجل ، و « أن » لا يفسر بها إلا الجمل المشتملة على معنى القول دون أحرفه . تقول : « أشرت إليه أي : اذهب » . اه

وتقرأ هذا الكلام فتفهم منه أنه يعتبر الجمل الواقعة بعد هذين الحرفين المفسرين جملاً معطوفة عطفاً بيانياً على ما قبلها ، بل إنه يصرح بذلك عند إعرابه لأمثلته في الحاشية حيث يقول : « جملة « أي اذهب » عطف بيان على جملة « أشرت إليه » . اه

ثم تراه عند الكلام على الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب يقول (٢) : « والتفسيرية ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ... ومقرونة بـ « أي » ، نحو : أشرت إليه أي : اذهب » . اه .

وهكذا تراه يأتي بالثال الواحد فيجعله مرةً معطوفاً بيانياً ، فيكون

(١) انظر الجزء الثالث من كتابه « جامع الدروس العربية » فضل : عطف البيان .

(٢) انظر آخر الجزء الثالث من كتابه « الجامع » .

محلّه من الاعراب كاعراب ما عطف عليه ، ويجعله مرةً ثانية تفسيراً لا محل له من الاعراب .

#### ٤ - جملة جواب القسم

وهذه لا خلاف فيها إذا كان القسم مذكوراً ، نحو : والله [ لأكرمته ] ، أو موطأً له ، نحو : لئن جاء زيد [ لأكرمته ] ، ولكن اختلف في نحو : [ لقد جاء زيد ] ، فقال بعضهم : الجملة جواب قسم مقدر ، واللام التي فيها هي لام القسم ، وقال آخرون : اللام لام الابتداء والجملة ابتدائية .

#### ٥ - جملة جواب الشرط

وهذه لا محل لها مطلقاً إذا كانت أداة الشرط غير جازمة ، نحو : لولا المطر [ لهلك الزرع ] ، وكذلك إذا كانت أداة الشرط جازمة ولم تقترن الجملة بالفاء ولا بـ د إذا ، الفجائية ، نحو : إن جاء زيد [ أكرمته ] .

#### ٦ - جملة الصلة

وهذه نوعان :

١ - الأول : ما كان صلة لموصول اسمي ، نحو : جاء الذي [ قام أبوه ] .

٢ - والثاني : ما كان صلة لموصول حرفي ، نحو : أريد أن [ أنام ] . والحروف الموصولة هي ما نسميه بالحروف المصدرية ، وهي د أن ، ، نحو : أريد أن [ أنام ] ، و د أن ، ، نحو : علمت أن

[ زيدياً شاعراً ] ، و « كي » ، نحو : أدرسُ لكي [ أتعلم ] ، و « ما » ، نحو : سافرت عندما [ أشرقت الشمس ] ، و « لو » المسوقة بفعل « ود » ، نحو : وددت لو [ تزورني ] . وزاد بعضهم همزة التسوية ، نحو قوله تعالى : سواءٌ عليهم أ [ أنذرتهم ] أم لم تنذرهم .

### ٧ - الجملة التابعة لما لا محل له

وهي المطفوفة على جملة لا محل لها ، نحو : قام زيد [ ولم يقم عمرو ] ، فالثانية هنا لا محل لها لأنها مطفوفة على الأولى التي هي ابتدائية لا محل لها ، أو البدلة من جملة لا محل لها ، كقوله تعالى : واتقوا الذي أمدهم بما تعلمون [ أمدهم بأنمامٍ وبنين ] ، فهذه الجملة لا محل لها لأنها بدل من جملة « أمدهم بما تعلمون » التي لا محل لها لوقوعها صلة للذي .

## ٥ - اعراب شبه الجملة

### ١ - معنى شبه الجملة :

نفي بشبه الجملة الظرف أو نائبه المنصوين على الظرفية ، والجار الأصلي مع مجروره . وقد يطلق على الإثنين اسم واحد هو : « الظرف » . ولهذا الاطلاق سببان :

١ - أولهما : أنه كثيراً ما يستعمل الجار والمجرور في مكان الظرف ومعناه ، إذ يستوي في الرتبة أن تقول : « سافرت في المساء » ، وأن تقول : « سافرت مساءً » ، وكذلك أن تقول : « جلست على الأرض » ، وأن تقول : « جلست فوق الأرض » .

٢ - ثانيها : أن الرتبة تعامل كلاً من الظرف والجار والمجرور معاملة واحدة في أكثر الأحيان ، فنحن نعلم أنها تتسع فيها ما لا تتسعه في غيرها ، فتفصل بها بين أشياء لا تميز الفصل بينها بغيرها ، وتمطيتها من حرية التنقل في المكان ما لا تمطيه لغيرها . ولو استعرضنا القواعد النحوية كلها لوجدنا أنه ما من امتياز يمنح للظرف إلا كان الجار شريكاً له فيه .

أما تسميتها بشبه الجملة فذلك لأنها كثيراً ما يؤديان من الخدمات ما تؤديه الجملة نفسها ، ففي باب الخبر يمكنك أن تجعل الخبر جملة ، نحو : زيد [ ينظم الشعر ] ، كما يمكنك أن تجعله ظرفاً ، نحو : زيد [ عندي ] ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : زيد [ في الدار ] ، وكذا الأمر في باب الحال ، وباب النعت . هذا إلى أن الجملة قد تحذف في بعض الأحيان

فلا يمكن شيئاً أن ينوب عنها إلا الظرف أو الجار والمجرور ، ونعني بذلك جملة الصلة ، فهذه الجملة لا تحذف إلا إذا ناب عنها ظرف أو جار ومجرور ، فمن الأول قوله تعالى : « ما [ عندهم ] ينفد وما [ عند الله ] باق » ، ومن الثاني قولك : « زيد حريص على ما [ بيده ] » .  
والمشكل في إعراب شبه الجملة هو أمر التعليق . فما هذا التعليق ؟

## ٢ - معنى التعليق :

رأينا فيما مضى من القواعد في القسم الرابع من الكتاب أن الاسم إذا لم يكن مسنداً ولا مستنداً اليه فهو إما تكملة للحدث الذي يمثله الفعل غالباً ، وإما تكملة للاسم الدال على الذات . وبعبارة أخرى : الاسم إما خادم للحدث ، وإما خادم لاسم آخر . وليس التعليق إلا بيان الخدم لكل خادم . وهذا البيان ضروري ، فيه نكشف عن العلاقات التي تربط كل كلمة بأخرى ، وقد قلنا قبل : إن الاعراب في بعض حقيقته بيان علاقات .

قد يقال : ولكن لماذا لا نعلق المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، بما تخدمه من أحداث ؟ ولماذا لا نعلق الحال والتمييز والمضاف اليه والمطوف بيانياً والنعت ، بما تخدمه من أسماء ؟ ولماذا نقصر التعليق على الظرف والجار والمجرور ونلج عليه ؟

فنقول في الجواب :

١ - أولاً : نحن في الواقع الاعرابي نعلق أكثر هذه التكملات بما

تخدمه من أحداث أو أسماء ، ولكن تطبيقنا لها يجري بألفاظ أخرى غير لفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، فإذا قلنا في إعراب « صبراً » من قولنا « صبراً على الشدائد » : إنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، فكأننا نقول : إنه مفعول مطلق متعلق بفعل محذوف ، فقولنا « لفعل » يعدل قولنا « متعلق » . وكذلك إذا قلنا في إعراب « كتاباً » من قولنا « كم كتاباً عندك ؟ » : إنه تمييز لـ « كم » ، فكأننا نقول : إنه تمييز متعلق بـ « كم » .

٢ - ثانياً : اننا إذا سكتنا في بعض الأحيان عن بيان علاقة كل كلمة بما تخدمه ، فذلك لأن العلاقة بين الخادم والمخدوم تكون في بعض الأحيان واضحة لا تحتاج إلى بيان ، أو لأن الخادم والمخدوم لا يكاد يفصل أحدهما عن الآخر ، فمن الأول العلاقة الواضحة بين الفعل ومفعوله في نحو قولك : « شربت ماءً » ، ومن الثاني العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولك : « قرأت كتابَ النحو » ، فهنا لا حاجة لأن نقول : « ماءً » مفعول به لفعل « شربت » ، لوضوح ذلك وعدم خفائه ، وكذلك لا حاجة لأن نقول : « النحو » مضاف إليه للمضاف « كتاب » ، وذلك لشدة التلازم بين المضاف إليه ومخدومه الذي هو المضاف .

٣ - ثالثاً : إن إصرارنا على تطبيق الجار والمجرور والظرف بما يخدمانه دون سائر التكلات نابع من عدة أسباب : أولها : أن مخدومها كثيراً ما يحذف ، فإذا لم تبين علاقتها بهذا المخدوم ظلت هذه العلاقة سائبة لا تعرف بمن هي ؟ ثانياً : أن الظرف والمجرور قد مُنحا في العريضة حرية واسعة في أن يكونا في صدر العبارة أو في وسطها أو في آخرها ، فإذا لم يصرح في الإعراب بعلاقة كل منها بمخدومه ظلت العلاقات غامضة . ثالثاً : أنه قد تمتد الأحداث في العبارة الواحدة وتتمدد الظروف والمجرورات ، فإذا لم تحدد علاقة كل حدث بمخدمه من الظروف والمجرورات التبتت العلاقات واختلط الأمر .



وعلى كل حال فليس من الضروري أن يكون تعليق الظرف والمجرور بلفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، بل يكفي في ذلك أن تقول إنهما للحدث الفلاني ، فإذا قلت في إعراب « جلست في الدار » : « في الدار » جار ومجرور للفعل « جلست » ، وإذا قلت في إعراب « جلست عندك » : « عندك » ظرف للفعل « جلست » ، أو منصوب بفعل « جلست » - إذا قلت ذلك كفي وكان تعليقاً حقيقياً .

### ٣ - تعليق الظرف :

وتعليقه أمر في غاية البساطة ، وذلك لسببين : أولهما : أنه لا يخدم إلا الحدث ، وثانيها : أن خدمته للحدث لا تكون إلا في شيء واحد ، هو بيان مكانه أو زمانه . لهذا كله يكفي عند تعليقك لظرف تريد إعرابه أن تسأل نفسك هذا السؤال : ما الحدث الواقع في هذا المكان أو في هذا الزمان ؟ ثم تلتمس جواباً لسؤالك من العبارة المعربة ، فإذا وقمت على الحدث المظروف في هذا الظرف قفل : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث . ولا يهتمك بعد ذلك أن يكون الحدث مُمَثَّلاً بفعل تام متصرف ، أو بفعل جامد ، أو بفعل ناقص ، أو بمصدر ، أو بمشتق ، أو بجامد. يؤدي معنى المشتق ، أو بحرف من حروف المعاني ؛ فكل ما دل على الحدث صالح لأن ينظر في الظرف ، وبالتالي هو صالح لأن يتعلق بالظرف به .

والأمثلة التالية توضح لك هذه الطريقة المقترحة :

#### ١ - جلست فوق العشب

السؤال : ما الحدث الواقع فوق العشب ؟ الجواب : الحدث الواقع فوق العشب هو حدث الجلوس . إذن : « فوق » متعلق بجلست .

٢ - سأكون غداً أحياناً لك

السؤال : ما الحدث الواقع غداً ؟ الجواب : الحدث الواقع غداً هو كينوتتي أحياناً لك . إذن : « غداً » متعلق بالفعل الناقص « سأكون » .

٣ - أحب المطالمة ليلاً

السؤال : ما الحدث الواقع ليلاً ؟ الجواب : الحدث الواقع ليلاً هو حدث المطالمة . إذن : « ليلاً » متعلق بالمصدر « المطالمة » .

٤ - رأيت رجلاً جالساً عند زيد

السؤال : ما الحدث الواقع عند زيد ؟ الجواب : الحدث الواقع عند زيد هو جلوس الرجل . إذن : « عند » متعلق بالمشترك « جالساً » .

٥ - زيد أسدٌ وقت اللقاء

السؤال : ما الحدث الجاري وقت اللقاء ؟ الجواب : الحدث الجاري وقت اللقاء هو أسديّة زيد ، أي شجاعته . إذن : « وقت » متعلق بالجامد المؤدي معنى المشتق « أسدٌ » .

٦ - ما أنت اليومَ بأخ لي

السؤال : ما الحدث الواقع اليومَ ؟ الجواب : الحدث الواقع اليومَ هو انتفاء كونك أحياناً لي . إذن : « اليومَ » متعلق بالحرف « ما » ، لأنه هو الحامل لمعنى الانتفاء (١) .

(١) ومن المرين من لا يميز هذا ، بل يقول : الظرف متعلق بفعل الانتفاء الذي تاب حرف « ما » عنه . ولا أرى كبير فرق في النتيجة .

وفي بعض الأحيان تطرح السؤال على نفسك ، ثم تلتزم له الجواب فيعيك ، ذلك لأنك تبحث عن حدث منظر في ظرفك المراد إعرابه فلا تجد فيه إلا الذات . ففي هذه الحالة لا يجوز التعليق بالذات ، لأن التعليق - كما علمنا - هو ربط كل خادم بخدمه ، ولما كان الظرف لا يخدم إلا الحدث ، وجب علينا أن نبعث عن حدث يربط به ظرفنا :

١ - فان كانت الذات التي زارها في ظرفنا اسماً موصولاً ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .

٢ - وإن كانت الذات ليست اسماً موصولاً ، بل هي اسم عادي ، نظر في موقعه : فان كان مبتدأ ، أو شيئاً أصله المبتدأ ، فالظرف متعلق بالخبر المحذوف ، وإن لم يكن مبتدأ ، ولا شيئاً أصله المبتدأ ، نظر فيه أيضاً : فان كان نكرة ، فالظرف متعلق بصفة محذوفة له ، وإن كان معرفة ، فالظرف متعلق بحال محذوفة له .  
والأمثلة التالية توضح ما قلنا :

١ - هذا الأجير الذي عندك نشيطٌ

السؤال : ما الحدث الواقع عندك ؟ الجواب : ليس عندي حدث ، بل عندي « الأجير الذي » . إذن : الظرف متعلق بحدث محذوف هو جملة الصلة المحذوفة ، والتقدير : هذا الأجير الذي استقر عندك نشيط .

٢ - زيد بين الأشجار

السؤال : ما الحدث الواقع بين الأشجار ؟ الجواب : ليس بين الأشجار حدث وقع ، بل الذي بين الأشجار هو « زيد » . إذن : لما كان زيد مبتدأ ، كان الظرف متعلقاً بحدث محذوف هو حدث « وجود »

زيد بين الأشجار ، وإذن : فالظرف متعلق بجزء محذوف لهذا المتبدأ ،  
والتقدير : زيد موجود بين الأشجار .

### ٣ - رأيت عصفوراً فوق الشجرة

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الشجرة ؟ الجواب : ليس فوق  
الشجرة حدث ظاهر ، بل فوقها « عصفور » . إذن : الظرف متعلق  
بحدث محذوف ، هو حدث « وجود العصفور » ، ولما كان صاحب هذا  
الحدث ، وهو العصفور ، ليس مبتدأ ، ولما نظرنا فيه فوجدناه نكرة ،  
كان الظرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه نعت له ، والتقدير : رأيت  
عصفوراً موجوداً فوق الشجرة .

### ٤ - رأيت الكتاب فوق الرف

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الرف ؟ الجواب : ليس فوق  
الرف حدث ، بل الذي فوقه هو « الكتاب » . إذن : فالظرف متعلق  
بحدث محذوف هو « وجود » الكتاب ، ولما كان الكتاب غير مبتدأ ،  
ولما كان معرفة ، كان الظرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه حال منه ،  
والتقدير : رأيت الكتاب موجوداً فوق الرف .

### ٥ - تعليق الجار والمجرور :

يختلف الجار عن الظرف في أمرين :

١ - الأمر الأول : هو أن خدمة الجار ليست وفقاً على الحدث  
وحده كما هو الشأن في الظرف ، بل قد يخدم الحدث وحده ، أو قد  
يخدم الذات وحدها ، أو قد يخدم الجملة برمتها ، وفي هذه الحالة الأخيرة ،

فاما أن يكتفي بتقوية ما في الجملة من معنى فقط ، وإما أن يحمل إليها معنىً جديداً لم يكن فيها من قبل . واليك بيان ذلك بالأمثلة :

### ١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، لأنه مبين للمكان الذي وقع فيه . وهذا النوع من الجار يسمى أصلياً ، لأن الأصل في الحرف أن يستعمل لخدمة الفعل .

### ٢ - عندي خاتمٌ من حديدٍ

هذا الجار ليس خادماً لحدث استقرار الخاتم عندي ، إذ ليس بين « الاستقرار » وبين « من حديد » أبة علاقة ، وإنما هو خادم لذات « الخاتم » ، إذ هو كاشف عن هذه الذات الغامضة . أي هو قائم بوظيفة التمييز . وهذه الخدمة الموجهة للذات تكاد تكون قاصرة على « من » البيانية من بين حروف الجر الأصلية .

### ٣ - ما زيد بعالمٍ

هذا الجار ليس خادماً لحدث انتفاء العلم عن زيد ، ولا لذات زيد ، وإنما هو خادم للاسناد كله ، أي انه مقوِّ لنفي اسناد العلم إلى زيد . وهذا النوع من الجار يسمى زائداً ، لأنه في الواقع لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خديم فرداً من أفراد الجملة ، ولا حمل إليها معنى لم يكن فيها ، بل اكتفى بأن كان مجرد أداة تقوية لمعنى الجملة ، وسقوطه منها لا يؤثر في معناها ، ولا في علاقات بعض أجزائها ببعض .

### ٤ - لعل زيدٍ ناجحٌ

هذا الجار - في لغة من لغات العرب - ليس خادماً لحدث النجاح ،

ولا لذات زيد ، بل هو خادم للاسناد كله ، إذ أضفى على اسناد النجاح إلى زيد معنى الرجاء ، فبه أصبح هذا الاسناد شيئاً مرجوياً ، وليس شيئاً واقماً مخبراً عنه . وهذا النوع من الجار يسمى الشبيهة بالزائد ، لأنه كالزائد لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، لكنه يختلف عنه في أنه حمل إلى الجملة معنى لم يكن فيها وهو معنى الرجاء ، وسقوطه منها - وإن لم يؤثر في علاقات بعض أجزائها ببعض - يجرمها من معنى تأسيسي يحمله هذا الحرف .

٢ - الأمر الثاني : أن الجار إذا خدم الحدث لم تكن خدمته مقصورة على بيان مكانه أو زمانه كما هو الشأن مع الطرف ، بل قد يخدمه في أشياء كثيرة اليك بعضها موضعاً بالأمثلة :

#### ١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، وذلك ببيان مكانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف المكان .

#### ٢ - سافرت في المساء

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان زمانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف الزمان .

#### ٣ - سرت بسرعة

وهذا الجار خادم لحدث السير ، وذلك ببيان نوعه ، فهو قائم بوظيفة المفعول المطلق .

#### ٤ - سافرت للمتعة

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان سبب حدوثه ، فهو قائم بوظيفة المفعول لأجله .

٥ - كتبتُ بالقلم

وهذا الجار خادم لحدث الكتابة ، وذلك ببيان الأداة التي نفذ بواسطتها ، فهو قائم بوظيفة لم ينص عليها النحاة ، أو قل إنهم لم يفردها في باب خاص ، بل جعلوها من وظيفة المفعول به .

٦ - تمسكتُ بالفضيلة

وهذا الجار خادم لحدث التمسك ، وذلك ببيان الجهة التي وقع بها ، فهو قائم بوظيفة المفعول به ، أي إنه حرف تمديية (١) .

(١) هذه النقطة تحتاج الى مزيد شرح وإيضاح ، لأنه يكثر أن يخلط الطلبة بين جار استعمل لإيصال الفعل الى مفعوله ، وبين جار استعمل لإيصال الفعل الى ظرفه أو سببه أو غير ذلك من الأشياء . وفي إيضاح ذلك نقول : إن الفعل تعرف تمديته من لزومه من مجرد تأمل معناه ، لا من وضعه في الكلام : ففعل « نام » نعلم أنه فعل لازم ولولم يوضع في جملة تظهر لزومه ، وذلك لأننا إذا تأملنا حدث « النوم » رأينا أنه حدث يمكن تنفيذه بعنصر واحد ، هو شخص النائم ، وليس في حاجة الى عنصر آخر لينفذ ، أما فعل « ضرب » فنعلم أنه فعل متعدٍ ولولم يوضع في جملة تظهر تعديته ، وذلك لأننا إذا تأملنا حدث « الضرب » رأينا أنه حدث لا يمكن تنفيذه إلا بوجود عنصرين ، واحد يضرب ، وواحد يقع عليه فعل الضرب ، إذ لا يمكن أن تصور « الضرب » إلا بوجود ضارب ومضروب .

وكان المنتظر من اللغة أن تسمح لهذه الأفلاك المتعدية بمعناها أن تباشر مفعولاتها مباشرة ، وهذا هو الواقع في أكثر الأحيان ، ولكنها في أحيان أخرى لا تسمح لهذه الأفعال أن تباشر مفعولاتها إلا بتوسط حرف جر . مثال ذلك فعل « تمسك » . فهذا الفعل متعدٍ بمعناه ، إذ إننا حين نتأمل فعل « التمسك » لا يمكن أن تصور حدوثه إلا بعنصرين : واحد يتمسك ، وشيء يجري التمسك به . ولكن اللغة لا تسمح بأن يقال : « تمسكت الفضيلة » ، بل إنها تجبرنا على القول : « تمسكتُ بالفضيلة » ، فترى ما هو مفعول به في المعنى قد جر بجراف جر . فنجد ذلك نقول : إن هذا الحرف حرف تعدية ، أي إنه الحرف الذي توسط ←

وقد ترتب على كل ذلك أمور يحسن أن ننبه عليها :

١ - أولها : أن النحاة اتفقوا على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الزائد . وكانوا في ذلك على حق ، لأن خدمة هذا الجار ليست متجهة إلى مفرد حتى يرتبط به ويتعلق ، وإنما خدمته متجهة إلى الجملة برمتها . وقد نقول : ولكن التعليق هو ربط الخادم بخدمه ، وإذا كان حرف الجر زائداً خادماً للجملة ، فلماذا لا نعلقه بها ؟ فأقول : هذا صحيح . ولكننا في الاعراب لا ننص إلا على الأشياء التي تختلف من عبارة إلى أخرى ، فأما الأشياء الثابتة التي لا تتغير فأننا نهمس ذكرها لعدم الفائدة من ذلك . ولما كان كل حرف جر زائد لا يتعلق إلا بالجملة ، كان النص على ذلك فضولاً لا فائدة منه ، ألا ترى أننا لا ننص في اعراب الحروف على أنها لا محل لها من الاعراب مع أن هذا هو الواقع ؟ وما ذلك إلا لأن جميع الحروف في جميع العبارات لا محل لها من الاعراب .

٢ - ثانيها : أن النحاة اتفقوا أيضاً ، وللسبب الآنف الذكر ، على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الشبيه بالزائد .

٣ - ثالثها : أن النحاة اختلفوا في كاف التشبيه من نحو قولك : « زيد كأسد » ، فقال الأكثرون : هي حرف جر أصلي ، وعلى ذلك

→ بين الفعل المتعدي ببناء ومفعوله الذي كان ينتظر من اللغة أن تنصبه على المفعولية مباشرة .

هذا النوع من الجار يختلف ولا شك عن الجار في مثل قولك « سافرت للعبة » ، ذلك لأن اللام هنا داخلة على سبب الفعل ، والباء هناك داخلة على الجهة التي وقع عليها الفعل . لذلك يقال عن « اللعبة » هنا إنها مفعول لأجله غير مباشر ، كما يقال عن « الفضيلة » هناك إنها مفعول به غير مباشر . فيرجى الانتباه الى ذلك عند النظر في حروف الجر .



تكون خدمتها متجهة إلى الحدث ، ويجب تعليقها به . وقال الأخفش وابن عصفور : هي حرف جر شبهه بالزائد . وأرى أن الحق معها ، لأن الخدمة التشبيهية لا يعقل أن تتجه إلى الحدث ، ولكن من المعقول أن تتجه إلى الجملة كلها . وقال آخرون : الكاف التشبيهية اسم بمعنى « مثل » وليست حرف جر . وهذا رأي مقبول ، لأننا نستطيع أن نضع كلمة « مثل » مكان كل كاف في كل عبارة ، بل اننا في بعض الأحيان لا نستطيع إلا اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » . وقد تقدم ذلك .

٤ - رابعها : أن النحاة أجمعوا على تعليق « من » البيانية بالحدث . وهذا عجيب منهم ، لأن خدمة هذا الحرف للاسم واضحة لا شبهة فيها ، بل إن تسميتهم له بأنه « بياني » اعتراف صريح منهم بأن وظيفته هي تمييز الذات المهمة . وقد رأينا أن التمييز خدمة للاسم لا بالحدث . وعلى هذا كان المنهج الصحيح يقتضيه أن يطلقوا « من » البيانية بما تخدمه ، أي بالذات المهمة لا بالحدث . ولكن الظاهر أنهم - انطلاقاً من نظرية العامل - لما اعتبروا التمييز منصوباً بالحدث ، اعتبروا الجار القائم بوظيفة التمييز مرتبطاً بالحدث الناصب ومتعلقاً به .

٥ - خامسها : أن النحاة لما وجدوا أن الجار يخدم الحدث أنواعاً شتى من الخدمات انقسموا في اعرابه فريقين : فريقاً أحب السهولة فاكتفى بتعليق الجار والمجرور بالحدث المخدم ، وفريقاً آثر الدقسة فأعرب الجار والمجرور بحسب ما يؤديانه من خدمة . واليك توضيح ذلك بالأمثلة :

### ١ - زيد في الدار

المذهب الاول : « في الدار » جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره « مستقر » .

المذهب الثاني : « في الدار » جار ومجرور في محل رفع خبراً  
عن زيد .

٢ - رأيت زيداً في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بحال محذوفة لزيد ، التقدير :  
رأيت زيداً موجوداً في الدار .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الحال من زيد .

٣ - انطلق زيد بسرعة

المذهب الاول : « بسرعة » متعلقان بفعل انطلق .

المذهب الثاني : « بسرعة » في محل نصب على المفعولية المطلقة .

٤ - سافرت للمتعة

المذهب الاول : « للمتعة » متعلقان بفعل سافرت .

المذهب الثاني : « للمتعة » في محل نصب على المفعولية لاجلها .

٥ - عندي خاتم من حديد

المذهب الاول : « من حديد » متعلقان بصفة محذوفة للخاتم ،  
التقدير : عندي خاتمٌ كائنٌ من حديد .

المذهب الثاني : « من حديد » في محل نصب على التمييز .

٦ - تمسك بالفضيلة

المذهب الاول : « بالفضيلة » متعلقان بفعل تمسك .

المذهب الثاني : « بالفضيلة » في محل نصب مفعول به .

## ٧ - جلست في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بفعل جلست .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الظرفية المكانية .

## ٨ - سافرت في المساء

المذهب الاول : « في المساء » متعلقان بسافرت .

المذهب الثاني : « في المساء » في محل نصب على الظرفية الزمانية .

وهكذا ...

فاذا كنت تحب السهولة فخذ بمذهب التعليق . وليس عليك حينئذ إلا أن تطبق الطريقة التي ذكرناها في كيفية تعليق الظرف . أما إذا كنت تحب الدقة فيجب أن تكون واعياً لمعنى ووظيفة كل جار تربد اعرابه مع مجروره .

## ٥ - تنبيه :

ذكرنا - عند الكلام على تعليق الظرف - أننا إذا صادفنا ظرفاً وأردنا تعليقه ، نسأل أنفسنا عما انظرف في هذا الظرف . وذكرنا أنه للإجابة عن هذا السؤال ننظر في العبارة المعربة ، فإن وجدنا المنظرف حدثاً ، علقنا الظرف به ، وإن وجدنا ذاتاً ، علقنا الظرف بصلته المحذوفة إن كان موصولاً ، أو بجزءه المحذوف إن كان مبتدأ ، أو بصفة محذوفة له إن كان نكرة ولم يكن مبتدأ ، أو بحال محذوفة له إن كان معرفة ولم يكن مبتدأ .

ومعنى كل هذا أنه لا بد أن نجد في العبارة ما ينظرف في الظرف ،

سواءً أكان حدثاً أم كان ذاتاً . ونقول هنا : هذا هو الأصل . ولكننا نعلم أن اللغة كثيراً ما تسقط من العبارة بعض العناصر التي يمكن فهمها بغير ذكرها . وهذا يؤدي إلى أننا نتساءل في بعض الأحيان عما انظر في ظرفنا الذي يزيد تعلقه فلا نجد في العبارة ما ينظر فيه ، لا حدثاً ولا ذاتاً . وفي هذه الحالة يكون الحدث المنظر محذوفاً هو والذات المسند اليها . وعلى العرب حينئذ أن يقدر هذا الحدث بما يلائم معنى العبارة . مثال ذلك قول العرب لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده : « حينئذ الآن » فالظرف الأول متعلق بـ « كان » محذوف ، والظرف الثاني متعلق بفعل « اسمع » المحذوف ، وذلك لأن أصل هذه العبارة : « كان ذلك حينئذ واسمع الآن » . وهذا شيء كثير لا يمكن حصره في قاعدة ، وإنما نترك أمره إلى فطنة العرب ونباهته وحسن ذوقه . وأمر الجار والمجرور في هذا الشأن كأمر الظرف تماماً .

## ٦ - أعراب أدوات الاستفهام

كثيراً ما يغمض على الطلبة أعراب أدوات الاستفهام . وفي ظني أن ذلك راجع إلى أن الوظيفة النحوية للكلمة وهي في حالة الاستفهام أقل وضوحاً منها إذا كانت الكلمة في حالة التقرير . فإذا صح هذا فإن أسهل طريقة للكشف عن وظيفة الكلمة الاستفهامية هي أن نحولها إلى كلمة تقريرية ، وبعبارة أخرى : أن نحول العبارة الاستفهامية إلى عبارة إخبارية ، أي أن نجيب عن السؤال . فإذا ظهرت لنا علائق المفردات في الجواب ، واستطعنا بالتالي أن نرب كل كلمة فيه ، فليس علينا بعد ذلك إلا أن ننقل الأعراب نفسه إلى السؤال ، ذلك أن كل سؤال يرب لأعراب جوابه . واليك بيان ذلك موضحاً بالأمثلة :

١ - السؤال : ( هل ) جاء زيد ؟

الجواب : ( نعم ) جاء زيد

فإذا كنا نعلم أن « نعم » التي في الجواب هي حرف جواب ، علمنا أن نظيره « هل » في عبارة السؤال هو حرف سؤال أيضاً .

٢ - السؤال : ( متى ) سافر زيد ؟

الجواب : ( مساءً ) سافر زيد

فإذا علمنا أن « مساءً » في الجواب منصوب على الظرفية الزمانية ومتعلق بالفعل سافر ، علمنا أن نظيره ( متى ) في السؤال اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية وأنه متعلق بالفعل سافر .

٣ - السؤال : ( كيف ) زيد ؟

الجواب : ( حزين ) زيد

فاذا علمنا أن « حزين » في الجواب خبر مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال خبر مقدم أيضاً (١) .

٤ - السؤال : ( كيف ) جاء زيد ؟

الجواب : ( ماشياً ) جاء زيد

فاذا علمنا أن « ماشياً » في الجواب حال من زيد ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو حال أيضاً .

٥ - السؤال ( كيف ) وجدت العلم ؟

الجواب : ( نافعاً ) وجدت العلم

فاذا علمنا أن « نافعاً » في الجواب مفعول به ثانٍ مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو مفعول به ثانٍ مقدم أيضاً .

وهكذا دواليك ...

ولكنني ألفتُ انتباه الطالب الذي يريد تطبيق هذه الطريقة إلى أمر مهم جداً ، وهو : أن عليه أن يجعل عناصر الجواب بمقدار عناصر السؤال تماماً ، وأن يحافظ على ترتيب هذه العناصر أيضاً ، لأن أي زيادة في عناصر الجواب عن عناصر السؤال ، أو أي تشويش في الترتيب ،

(١) ويرى سبويه أن جواب « كيف » لا يكون إلا بالجار والمجرور ، أي بالظرف ، نحو : كيف زيد ؟ - فيقال في الجواب : زيد في حالٍ حسنة ، أو على حال سيئة . ولذلك فإنه لا يرب « كيف » إلا في محل نصب على الظرفية .

سيؤدي حتماً إلى تغيير في علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وسيؤدي بالتالي إلى خطأ فاحش في الاعراب . خذ مثلاً على ذلك السؤال والجواب الآتين :

السؤال : ( من ) جاء ؟

الجواب : جاء ( زيد )

فزيد في الجواب فاعل ، ولكن نظيره « من » في السؤال ليس فاعلاً بل هو مبتدأ . ولو أعربناه فاعلاً لوقفنا في خطأ فاحش . وما من سبب لهذا الخلاف بين اعراب السؤال واعراب جوابه إلا تلاعبنا بالترتيب ، ولو أننا أجبنا بالطريقة الآتية :

السؤال : ( من ) جاء ؟

الجواب : ( زيد ) جاء

لكان كل من السؤال والجواب واقفاً موقع المبتدأ .

## ٧ - اعراب أدوات الشرط

اختلف النحاة في اعراب أدوات الشرط ، وفي اعراب جملة .  
واليك ما قالوه في هذا الصدد :

١ - ( إن ) : ومثالها : إن يجتهد زيدٌ ينجح .

انمقد الاجماع على أنها حرف شرط جازم ، وعلى أن جملة شرطها لا محل لها من الاعراب ، ثم قال بعضهم : لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له ؛ وقال آخرون : لأنها ابتداء الشرط ، والابتداء لا محل له . وتظهر ثمرة هذا الخلاف في جملة الجواب : فالقائلون بالجزئية يلزمهم أن يقولوا فيها إنه لا محل لها مطلقاً ، وذلك لأن الجزئية سارية عليها كسريانها على جملة الشرط ، وهم لا يقولون بهذا بل يقولون انها تكون في محل جزم إذا اقترنت بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . أما القائلون بالابتداء فلا يلزمهم في جواب الشرط شيء .

هذا ، واختلف النحاة في جملة جوابها ، فقال الهميني : لا محل لها مطلقاً ، وقال سائر النحاة : إذا لم تقترن فلا محل لها ، وإن اقترنت فهي في محل جزم .

٢ - ( لو ) : ومثالها : لو جاء زيدٌ لأكرمه

انمقد الاجماع على أنها حرف شرط غير جازم . وأما جملة شرطها فلا محل لها ، على خلاف في السبب كما مر ، وأما جملة الجواب فلا محل لها مطلقاً .



٣ - ( لولا - لوما ) : أحكامها كأحكام « لو » .

٤ - ( لمّا ) : ومثلها : لما جاء زيدُ أكرمه .

واختلفوا فيها ، فقال الأكثرون : هي حرف شرط غير جازم ، وجملة شرطها ابتدائية لا محل لها ، وكذلك جملة جوابها ، وقال ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة : هي ظرف تضمن معنى الشرط غير جازم ، متملق بالجواب ، وعلى هذا فجملة شرطها في محل جر بالاضافة ، أما جملة الجواب فلا محل لها .

٥ - ( إذا ) : ومثلها : إذا جاء زيد أكرمه .

اتفق النحاة على أنها ظرف للزمن المستقبل متضمن معنى الشرط ، غير جازم ، ثم اختلفوا في ناصبها ، فقال قوم : ناصبها هو الجواب ، وعليه تكون مضافة إلى جملة شرطها . وقال غيرهم : ناصبها هو الشرط ، وعليه فهي مقدمة من تأخير ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب .

وإذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، نحو : إذا ما جاء زيد أكرمه ، فالكل على أنها باقية على ظرفيتها ، أما ابن يمش فيرى أن القياس يوجب نقلها إلى الحرفية . ومعنى بذلك قياسها على اختها « إذ » عندما تتصل بها « ما » . وسيأتي .

٦ - ( إذما ) : ومثلها : إذما تجتهد تنجح .

قال سيويه : هي حرف شرط جازم ، وعليه فأحكام جملتي شرطها وجوابها كأحكام جملتي « ان » ، وقال ابن السراج والفارسي : هي ظرفية شرطية جازمة ، وعليه فأحكام الجملتين بمدتها كأحكام الجملتين بمد « إذا » ، إلا إذا اقترن جوابها بالفاء فهو حينئذ في محل جزم .

٧ - ( من ) : ومثلها : من يفعل الخير لا يعدم جوازيه .

هي اسم شرط جازم باتفاق . ومحلها الرفع على الابتداء إن لم يقع الفعل الذي بعدها عليها ، وذلك كأن يكون الفعل لازماً ، نحو : من جاء أكرمه ، أو أن يكون متمدياً قد استوفى مفعولاته ، نحو : من ضرب زيداً ضربته ، فإن كان متمدياً لم يستوف مفعولاته فهي في محل نصب مفعول به مقدم ، نحو : من تضرب أضربه .

ثم اختلفوا في خبرها إن وقعت مبتدئها ، فقال قوم : هو جملة الشرط . وكأنهم نظروا في ذلك إلى أن أصلها الاستفهام ، ومن المعلوم أن « من » الاستفهامية إذا وقعت مبتدئها كان خبرها الجملة التي بعدها ، نحو : من جاء ؟ وقال آخرون : خبرها جملة الجواب لأن به تمام الفائدة ، ولا يكون الخبر إلا حيث تكون الفائدة . ثم اختلف هؤلاء في جملة الشرط ، فقال بعضهم : هي صلة لا محل لها من الاعراب ، وكأنهم رأوا أن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولة (١) ، لأن قولك « من يفعل الخير لا يعدم جوازيه » يعدل قولك « الذي يفعل الخير لا يعدم جوازيه » ، وقال الآخرون : بل جملة الشرط لا محل لها من الاعراب لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له . ويشكل على الفريقين أمر ، وهو أن جملة الجواب إذا اعتبرت هي الخبر كان محلها الرفع ، فكيف يكون ذلك وهي لا محل لها إن لم تقترن بالفاء ، أو محلها الجزم إن اقترنت بها ؟ وقال غير هؤلاء وأولئك : الخبر بمجموع جملتي الشرط والجواب ، ولا محل لكل

(١) قال ابن عييش في معرض كلامه على أسماء الشرط : « وإنما عملت [ أي أسماء الشرط ] من أجل تضمنها معنى « إن » ، ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى « ان » إلى الاستفهام ، أو معنى « الذي » لم تجزم ؟ ... » شرح الفصل ٤٢/٧ أقول : هذا الكلام يفهم منه أن من النحاة من يرى موصولية « من » أصلاً .

واحدة منها لأنها جزء ، وبشكل على هؤلاء أمر جواب الشرط كما أشكل على سابقهم .

٨ - ( ما ) : أحكامها كأحكام « من » .

٩ - ( مها ) : ومثالها : مها تقرأ تستفد .

واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً ، فقال قوم : هي مركبة من « مه » و « ما » الشرطية ، وعلى قولهم تكون « مه » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، و « ما » اسم شرط جازم ينطبق عليه ما ينطبق على « من » . وقال غيرهم : هي مركبة من « ما » الشرطية و « ما » الزائدة ، وقد قلبت ألف الشرطية هاء دفماً للتكرار . وقال آخرون : بل هي بسيطة غير مركبة . وعلى قول هؤلاء تقع « مها » في مواقع اعرابية مختلفة ، فإن وقعت على الذات كانت أحكامها كأحكام « من » وما ، ، وإن وقعت على الحدث كانت في محل نصب مفعولاً مطلقاً ، نحو : مها تمّ ترتج ، إذ التقدير : أيّ نومٍ تمّ ترتج . وقد يتأخر عنها فعل ناقص لم يستوف خبره ، فتكون خبراً له ومحلاً للنصب ، نحو : مها يكن الأمرُ فأنت أخي .

١٠ - ( أين ) : ومثالها ، أين تجلسُ أجلسُ .

اتفقوا على أنها اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية ، ثم اختلفوا في ناصبه ، فهو الشرط أم الجواب ، والأكثر على الأول . وينبغي على خلافهم هذا خلاف في اعراب جملة الشرط . راجع اعراب جمل « إذا » .

١١ - ( أي ) : أحكامها كأحكام « أين » .

١٢ - ( حيثما ) : ومثالها : حيثما تجلس تجلس .

اتفقوا على أنها جازمة للفعلين ، ثم سكتوا عما دون ذلك . فالذي يفهم من كلام سيويبه أنها انتقلت إلى الحرفية بلزوم « ما » لها ، فصارت حرفاً مثل « إذما » (١) ، أما ما يفهم من كلام ابن هشام (٢) فهو أنها باقية على الظرفية وإن « ما » المتصلة بها هي « ما » الكافية ، وعليه فخاصتها هو جملة الجواب ، أما جملة الشرط فلا محل لها لانكشاف « حيث » عن الاضافة اليها .

١٣ - ( متى - ايان ) : وأحكامها كأحكام « أين » سوى أن هاتين الزمان لا للمكان .

١٤ - ( كيف ) : ومثالها : كيف تجلس تجلس .

هي اسم شرط باتفاق ، ثم اختلفوا في أمر جزمها ، فقال قوم : هي جازمة مطلقاً ، وقال آخرون : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : هي جازمة إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، وغير جازمة إذا تجردت عنها .

وتقع « كيف » مواقع اعرابية مختلفة ، فان وقعت على الوصف وبمدها فعل تام فهي في محل نصب على الحال : نحو : كيفما تضرب زيداً أضربه ، إذ التقدير : على أي هيئة تضربه أضربه ، وإن وقعت على الوصف وبمدها فعل ناقص كانت في محل نصب خبراً مقدماً ، نحو : كيفما تكن أكن ، وإن وقعت على الحدث فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة ، نحو : كيفما تجلس ترتع ، إذ التقدير : أي جلوس تجلس ترتع .

(١) انظر ابن يبيش ٤٧/٧

(٢) انظر اللغني : حرف « ما »

هذا ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب إما لأنها ابتداء ، وإما لأنها جزء من الشرط ، على الخلاف الذي سبق .

١٥ - ( أي ) : ومثالها : أي شيء تقرأ تستفد

وقد اتفقوا على أنها اسم شرط جازم ، وعلى أنها تصلح لكل شيء ، أي أنها تتضمن معاني مختلفة ، وإنما تأخذ معناها مما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى الذات ، نحو : أي رجل يجتهد ينجح ، فأحكامها كأحكام « من » ، وإن أضيفت إلى الزمان ، نحو : أي وقت تم فيه ترتج ، فأحكامها كأحكام « متى » ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : أي مكان تجلس فيه ترتج ، فأحكامها كأحكام « أين » ... وهكذا .

وقد لا تضاف إلى شيء ، فيفهم معناها حينئذٍ من سياق الكلام .

وإذا أضيفت إلى شيء فجملة شرطها صفة للمضاف إليه دائماً .



تم الجزء الثالث من كتاب المحيط

## فهرس الجزء الثالث من كتاب المحبط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤	الأغراء	٣	المدح والذم
٢٤	تعريفه وأساليبه	٣	المدح والذم بفعل « حب »
٢٥	الاشتغال	٤	أحكام خاصة بجذا
٢٥	تعريفه والفرس منه	٦	المدح والذم بنعم وبس
٢٧	الكلمات الصالحة للتقدم	١١	المدح والذم بوزن « فَعَلَّ »
٣٢	ما يحدث للتكلمة بعد تقدمها	١٣	الاختصاص
٣٦	تنبيهات	١٣	معناه وأغراضه
٣٧	التنازع	١٥	تحليل أسلوب الاختصاص
٣٧	تعريفه وأساليبه	١٦	الضمير في الاختصاص
٤١	شروطه	١٦	المختص
٤٥	التوكيد بالنون	١٦	الاختصاص بأياها
٤٥	نونا التوكيد	١٧	ملاحظات
٤٥	الأفعال التي تؤكد	١٩	التحذير
٤٨	ما يطرأ على الفعل عند توكيده	١٩	تعريفه
٤٩	أحكام النون الخفيفة	٢٠	أساليب التحذير
		٢٢	ملاحظات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٩	أشكال الأدوات	٥١	العدد
٨٢	حرف الألف	٥١	تذكير العدد وتأنيده
٨٢	الهمزة	٥٣	العدد المركب والعدد المفرد
٨٤	الألف	٥٤	تعريف العدد بـ « ال »
٨٧	« آ »	٥٥	اعراب العدد وبنائه
٨٧	أجل	٥٧	تمييز العدد
٨٧	أخ	٥٧	إضافة العدد إلى غير تمييزه
٨٧	إذ	٥٩	الأعداد الترتيبية
٨٩	إذا	٦٢	ملاحظات
٩١	إنما	٦٥	في عمل المصدر والمشتقات
٩١	إذن	٦٥	نظرية العامل
٩٢	أرأيت	٦٧	عمل المصدر
٩٢	أر	٧١	عمل اسم المصدر
٩٣	اشكان	٧١	عمل اسم الفاعل
٩٣	أف	٧٣	عمل مبالغة اسم الفاعل
٩٣	أفة	٧٣	عمل اسم المفعول
٩٣	أل	٧٣	عمل الصفة المشبهة
٩٧	ألا	٧٤	عمل اسم التفضيل
٩٨	ألاه		
٩٩	إلا	٢٥٨-٧٥	القسم الرابع: في الأدوات
١٠٠	إلى	٧٧	في معنى الأداة وأشكالها
١٠٢	إليك	٧٧	معنى الأداة النحوية
١٠٢	أم		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢٠	اِيْهَات	١٠٥	أما
١٢٠	اِيْهَان	١٠٦	أَمَّا
		١٠٧	إمَّا
١٢١	حرف الباء	١٠٩	أمامك
١٢١	د ب ،	١٠٩	آمين
١٢٤	بجل	١٠٩	أَنْ
١٢٤	ببخ	١١٢	أَنْ
١٢٤	بس	١١٢	إِنْ
١٢٥	بُطَّانَ	١١٥	إِنَّ
١٢٥	بَعْدَكَ	١١٦	أَوْ
١٢٥	بل	١١٧	أَوْتَ
١٢٦	بله	١١٧	أَوْه
١٢٧	بلى	١١٧	أَيَّ
١٢٧	بِمَ ؟	١١٨	أَيَّ
١٢٧	بِمَ	١١٩	إِيَّ
١٢٧	بِهِنَّ	١١٩	أَيَّا
١٢٧	بَيْنَهُ	١١٩	لِيُخِ
		١١٩	أَيُّهَا
١٢٨	حرف التاء	١٢٠	أَيُّهَا
١٢٨	د ت ،	١٢٠	إِيَّهَا
١٢٨	تَسْتَوُونَ	١٢٠	إِيَّهَا
١٢٨	تَيِّدَ	١٢٠	إِيَّهَا
١٢٩	حرف الثاء	١٢٠	إِيَّهَا



الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٦	حشى	١٢٩	ثىء
١٣٦	حقاً	١٢٩	ثمء
١٣٧	حلء	١٢٩	ثمء
١٣٧	حانئك	١٣٠	حرف الجيم
١٣٧	حوبء	١٣٠	« ج »
١٣٧	حىء	١٣٠	جىء
١٣٧	حىء	١٣٠	جاءء
١٣٨	حىء	١٣٠	جئلء
١٣٩	حرف الخاء	١٣١	جءء
١٣٩	خلا	١٣١	جوتء
١٤٠	حرف الدال	١٣١	جبرء
١٤٠	دءء	١٣٢	حرف الخاء
١٤٠	دءء	١٣٢	حاحا
١٤٠	دءاء	١٣٢	حاشء
١٤٠	دءءءاء	١٣٢	حاشا
١٤١	دءء	١٣٣	حايء
١٤١	دوالىك	١٣٣	حباء
١٤١	دونك	١٣٣	حىء
١٤١	دوه	١٣٥	حءءء
١٤٢	حرف الذال	١٣٦	حجرأء محجورأء
١٤٢	ذا	١٣٦	حذارىك
١٤٢		١٣٦	حسء

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٢	سوف	١٤٢	ذِهْ
١٥٢	سوى	١٤٢	ذو
١٥٢	سيّ	١٤٣	ذي
١٥٢	لا سيّا	١٤٣	ذينا
١٥٣	حرف الشين	١٤٤	حرف الراء
١٥٣	« شِ »	١٤٤	« رَ »
١٥٣	شَتَانْ	١٤٤	رَبْ
١٥٤	حرف الصاد	١٤٦	رغمًا
١٥٤	صَهْ	١٤٦	رَهْ
١٥٥	حرف العين	١٤٧	رُوَيْدْ
١٥٥	« عِ »	١٤٧	رَيْثْ
١٥٥	عاجِ	١٤٩	حرف الزاي
١٥٥	عاجا	١٤٩	زَهْ
١٥٥	عاهِ	١٥٠	حرف السين
١٥٥	عاي	١٥٠	« سِ »
١٥٥	عدا	١٥٠	سأهْ
١٥٦	عديس	١٥٠	سُبْحَانْ
١٥٦	عزّهْ	١٥٠	سرعان
١٥٦	عسي	١٥١	سَعْ
١٦٠	علْ	١٥١	سعديك
١٦٠	علّْ	١٥١	سواء

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٦	حرف القاف	١٦١	على
١٧٦	« ق »	١٦٣	عليّ به
١٧٦	قد	١٦٣	عليك به
١٧٨	قدك	١٦٣	عمّ؟
١٧٨	قط	١٦٣	عن
١٧٨	طتك	١٦٥	عند
١٧٨	قوس	١٦٦	عندك
١٧٩	حرف الكاف	١٦٦	عه
١٧٩	« ك »	١٦٦	عَوْضٌ
١٨٠	كائن	١٦٦	عَيَّنَ
١٨٠	كأنّ	١٦٦	عِيَهُ
١٨١	كأنما	١٦٧	حرف الغين
١٨٢	كأين	١٦٧	غير
١٨٣	كنخ	١٧١	حرف الفاء
١٨٣	كذا	١٧١	« ف »
١٨٤	كذلك	١٧٣	فاع
١٨٤	كلّ	١٧٣	فرطك
١٨٦	كلا - كلتا	١٧٤	فصاعداً
١٨٧	كلاً	١٧٤	ققط
١٨٧	كلّما	١٧٤	فئمّ
١٨٩	كم	١٧٤	في
١٩٠	كما	١٧٤	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢١٨	لَيْسَ	١٩٣	كِي
٢٢٠	حرف الميم	١٩٤	كَيْتَ
٢٢٠	د م ،	١٩٤	كَيْفَ
٢٢١	ما هـ	١٩٦	كَيْفَا
٢٢٨	ما دام	١٩٧	حرف اللام
٢٢٨	ماذا	١٩٧	د ل ،
٢٢٩	متى	٢٠٦	لا
٢٣٠	مذ	٢١٠	لات
٢٣١	مبِضٍ	٢١١	لَبَيْتِكَ
٢٣١	مع	٢١١	لَا
٢٣٢	معاذَ الله	٢١١	لَدُنْ
٢٣٢	مكانك	٢١٣	لَدَى
٢٣٢	مَنْ	٢١٣	لَمَّا
٢٣٣	مِنْ	٢١٣	لَعَلَّ
٢٣٤	مُنْذِرٌ	٢١٤	لَكِنْ
٢٣٤	مَنْذِرًا	٢١٥	لَكِنَّ
٢٣٤	مَنْ	٢١٥	لَمْ
٢٣٥	مها	٢١٥	لَمَّا
٢٣٥	مَيْدَ	٢١٧	لَنْ
٢٣٦	حرف النون	٢١٧	لَوْ
٢٣٦	د ن ،	٢١٧	لَوْلا
٢٤١	النجاة	٢١٨	لَوْمًا
		٢١٨	لَيْتَ

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٩	هَسَا	٢٤١	نِخْ
٢٤٩	هَيْتَ	٢٤١	نِعْمَ
٢٥٠	هَيْجَ		
٢٥٠	هَيْخَ	٢٤٢	حرف الهاء
٢٥٠	هَيْدَ	٢٤٢	« ه »
٢٥٠	هَيْكَ	٢٤٢	ها
٢٥٠	هَيْهَا	٢٤٣	هَاء
٢٥٠	هَيْهَاتَ	٢٤٣	هَات
٢٥١	هَيْهَانَ	٢٤٤	هَادِ
		٢٤٤	هَالِ
٢٥٢	حرف الواو	٢٤٤	هَيْجَ
٢٥٢	« و »	٢٤٤	هَيْجَا
٢٥٥	وا	٢٤٤	هَيْدَعُ
٢٥٥	واهاً	٢٤٤	هَيْسَ
٢٥٥	وَحْ	٢٤٤	هَيْكَذَا
٢٥٥	وراءك	٢٤٤	هَلِ
٢٥٦	وشكان	٢٤٧	هَلَا
٢٥٦	وي	٢٤٧	هَلَاً
٢٥٦	ويك	٢٤٨	هَلْمَ
٢٥٦	ويكأنه	٢٤٨	هَيْهَامَ
٢٥٧	ويهاً	٢٤٨	هَيْهَنَا
		٢٤٨	هَيْهَوَ
٢٥٨	حرف الياء	٢٤٩	هَيْهِي
٢٥٨	« ي »	٢٤٩	هَيْهَيَا

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٠٥	جد الجملة	٢٥٨	يا
٣٠٧	أقسام الجملة	٣٩٧-٢٥٩	خاتمة في الاعراب
٣١١	الجملة الصغرى والجملة الكبرى	٢٦١	حقيقة الإعراب
٣١٢	مقدمة قبل اعراب الجمل	٢٦٣	الاعراب تحليل
٣٤٦	الجمل التي لها محل من الاعراب	٢٦٧	الاعراب وصف وتصنيف
٣٤٦	الجملة الواقعة خبراً	٢٦٨	الاعراب بيان تأثيرات
٣٥٠	الجملة الحالية	٢٦٩	الاعراب بيان وظائف
٣٥٢	الجملة الواقعة مفعولاً	٢٧٤	أقسام الاعراب
٣٥٤	الجملة المضاف اليها	٢٧٤	الاعراب النحوي
٣٥٧	الجملة المحزومة بالشرط	٢٧٨	الاعراب الصرفي
٣٥٨	الجملة التابعة لمفرد	٢٨١	اعراب الأدوات
٣٥٩	الجملة المستثناة	٢٨٧	شروط الاعراب
٣٦٠	الجملة الواقعة مبتدأ	٢٨٧	معرفة القواعد
٣٦٠	الجملة الواقعة فاعلاً	٢٨٨	معرفة الوظائف النحوية
٣٦١	الجملة النائية عن الفاعل	٢٩٣	فهم المعنى
٣٦٢	الجملة التابعة لجملة ذات محل	٢٩٦	معرفة الاعراب التحكيمية
٣٦٣	الجمل التي لا محل لها من الاعراب	٢٩٩	معرفة المحذوفات
٣٦٣	الجملة المستأنفة	٣٠٣	التعرس بأساليب البيان
٣٦٥	الجملة المترضة	٣٠٣	الذوق السليم
٣٦٥	الجملة المفسرة	٣٠٥	اعراب الجملة
٣٧٢	جملة جواب القسم		
٣٧٢	جملة جواب الشرط		
٣٧٢	جملة الصلة		
٣٧٣	الجملة التابعة لما لا محل له		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٨٧	تنبیه	٣٧٤	اعراب شبه الجملة
٣٨٩	اعراب أدوات الاستفهام	٣٧٤	معنى شبه الجملة
٣٩٢	اعراب أدوات الشرط	٣٧٥	معنى التعليق
		٣٧٧	تعليق الظرف
		٣٨٠	تعليق الجار والمجرور



رابط بديل  
lisanerab.com

# مكتبة لسان العرب

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com

